تحليل العلاقات الدولية

تأليف : كارل دويتش

ترجمة : شعبان محمد محمود شعبان

مراجعة وتقديم

د. عز الدين فوده

جامعة القاهرة



تحليل العلاقات الدولية

تأليف: كارل دويتش

ترجمة: شعبان محمد محمود شعبان

مراجعة وتقديم

د. عز الدين فودة

استاذ كرسي المنظمات الدولية

بجامعة القاهرة



الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٩٨٣

KARL W. DEUTSCH

The Analysis of International Relations

Foundations of Modern

Political Science Series

1968

تقديم
بقلم د. عز الدين فوده

يمثل هذا الكتاب صورة مشرقة لما يجب أن تكون عليه الدراسات فى ميدان العلوم السياسية عامة ، والعلاقات الدولية بصفة خاصة · فهو ليس بواحد من تلك الكتب التى عهدناها فى حياتنا الثقافية والتى تتناول فى سهولة ويسر عرضا مبسطا أو مسطحا لميادين النشاط الانسانى فى العلاقات بين الأمم ، والتى عادة مايوجزها الكتاب العرب فيما يسمى بأركان العلاقات الدولية ، أو ما يطلقون عليه عناصر وعوامل قوة الدولة بوصفها اللاعب الرئيسى فى المباراة السياسية · فهذا الكتاب للعلامة كارل دويتش ، أستاذ العلوم السياسية بجامعة هارفارد بالولايات المتحدة الأمريكية ، يوفى بنظرة علمية تحليلية ، تنطوى على نظرية شاملة جامعة بين أسلوب التحليل السياسى للعلاقات الداخلية فى نشاط الأفراد والجماعات السياسية التى تضمها الدولة ، وبين التحليل السياسى للعلاقات بين الدول وغيرها من أشخاص القانون الدولى كالمنظمات الدولية والمؤسسات عبر القومية ، ـ لا فرق بين هذا وذاك فى استخدام أساليب البحث التجريبى للروابط الاجتماعية والسياسية والاقتصادية أيا كان شأنها ·

ولهذا ، فهو عندى كتاب فى السياسة بمعناها العام ، وان شئت فقل كتاب فى التحليل السياسى عامة ، يقوم على أساس نظرية منهجية فى وسائل هذا التحليل الذى يفترض ـ عند كارل دويتش ـ نوعا من التصور الذهنى والتجريد النظرى لمفهوم السياسة بصفة عامة ، يستطيع عن طريقه أن يلمس الواقع السياسى فى جانبيه : جانب السياسة الداخلية ، وجانب السياسة الخارجيةوالدولية ، على حد سواء ·

وقد عرف العلامة كارل دويتش فى افتراضه لهذا التصور ، ووسائل التحليل التى تعكس حقيقته ، بصاحب نظرية الاتصال • فهو يسعى من خلال هذه النظرية الى ايضاح وسائل الاتصال التى تقوم طريقا لاتخاذ القرار الذى عن طريقه تستطيع الدول والحكومات أن تؤمن استراتيجياتها وخططها ومصالحها فى علاقاتها الخارجية • فمن ناحية ، تقوم عملية الاتصال على توافر شبكة معقدة من الأعلام والمواصلات والتجارة والعلاقات الاقتصادية •• الخ ، هى التى تتجمع عن طريقها حصيلة المعلومات التى توجه الى المسئولين وتوضع تحت بصرهم ، أو تكمن فى مخيلتهم لدى اتخاذ القرار •

ومن ناحية أخرى ، يؤدى تفاعل ونمو هذه العناصر على الصعيد الدولى الى بروز ظاهرتين فى مجال العلاقات الدولية : ظاهرة التكامل والاندماج ، وظاهرة الصراع • ويتحدد نجاح أى من الظاهرتين أو قيامها على نجاح أو اخفاق عملية الاتصال بأوسع معانيه ، ابتداء من أوجه الروتين الدبلوماسى العادى ، وانتهاء بقيام أواصر الوحدة السياسية •

وقد قامت فكرة التكامل بين جماعات المصلحة التى تجمعها خواص تعاونية مشتركة ، أو بين الوحدات السياسية ذات الاعتماد المتبادل ، كما قامت فكرة الصراع بين الجماعات التى تربط أعضاءها (سواء فى ذلك الأفراد أو الجماعات أو الدول) علاقة يسودها تعارض المصالح ، أو العداء على اختلاف درجاته ، عند كارل دويتش على أساس فكر مدرستين : الميتافيزيقية الألمانية ، والماركيسية • ولكن دويتش مالبث أن رفض فكر المدرستين ، لأنهما لا تعكسان الواقع فى قيام ظاهرتى الاندماج والصراع — التى يرى فيهما نتيجة مباشرة لنجاح أو اخفاق عملية الاتصال ، ودورها فى اتخاذ القرار ، — وهى عملية جد معقدة ودقيقة ، يميل فيها دويتش الى تجديد القدرة الذاتية على تنظيم الأجهزة العاملة فى هذا المضمار بصورة طبيعية • فالقدرة الذاتية على التنظيم لها تأثيرها الفعال على نشاط الوجه الايجابى لعملية الاتصال ، بما ينطوى عليه ذلك من تقليل للتوترات المحتملة داخليا ودوليا ، واستبعاد عناصر القلق وتعارض المصالح وانعدام التوازن • وبعبارة أصح أن القدرة الذاتية على التنظيم ، بما تنطوى عليه من تأثير على عملية الاتصال ، هى صاحبة التأثير على التصرفات ، وصاحبة القدرة على تغيير الاحتمالات ، التى تتوقف عليها طبيعة العلاقات الدولية ، من حيث كونها علاقات تعاونية أم صراعية •

ولنضرب لذلك مثلا بوزارة الدفاع الأمريكية التى قد ترغب فى انشاء قواعد عسكرية ، برية أو جوية أو بحرية ، فى الخارج ضمانا لأمن حلف

الأطلنطى ، كاحدى خطط الولايات المتحدة الأمريكية واستراتيجياتها الشاملة . هذا ، بينما تهتم وزارة الخارجية الأمريكية بالمخاطر السياسية التى قد ينطوى عليها انشاء هذه القواعد ، وخاصة ما قد تنطوى عليه من ازدياد الشعور المعادى للأمريكيين لدى أهالى تلك البلاد . كما قد تهتم وزارة الخزانة بجانب آخر للمسألة ، يتحصل فى تكاليف الانشاءات والصيانة للحاميات الأمريكية فى البلاد المتقدمة ذات العملات القوية ، وما تراها من وجوب استبدالها بقواعد أخرى فى البلاد النامية ذات الأنظمة الشمولية . وهكذا يصبح الأمر ولا معدى فيه عن وجوب تنظيم التوازن بين مختلف هذه المطالب التى تنشدها الأجهزة القائمة على تحديد القدرة الذاتية للتنظيم ، دون أن يتحول الهدف الأساسى للتنظيم الذاتى من دفاع الولايات المتحدة الأمريكية عن الديمقراطية الليبرالية الى الوقوف فى صف الدكتاتوريات الفاسدة ، والحكم الرجعى المستبد فى البلاد المتخلفة عديمة الاستقرار ، وهكذا دواليك .

من ثم ، نرى دويتش يحدد نموذجا للنظام القومى فى اتخـاذ القرار فى السياسة الخارجية ، يميل فيه الى اظهار مجموعة من العوامل الداخلية المؤثرة على اتخاذ هذا القرار ، على خمس مستويات :

١ ـ الصفوة الاجتماعية الاقتصادية ، وتشكل من ٢٪ الى ٣٪ من مجموع السكان ، وتملك أهم القوى الاقتصادية التى تسـيطر على المجتمع الأمريكى .

٢ ـ الصفوة السياسية والحكومية التى تتكون من أعضـاء الكونجرس والجهاز التنفيذى وأصـحاب المناصب الكبرى ورجال الأحزاب . ويعتبر هؤلاء فى مجموعهم بمثابة طبقة ذات نفوذ سياسى .

٣ ـ وسائل الاتصال الجماهيرية ، وخاصـة الصـحف الكبرى والراديو والتليفزيون .

٤ ـ علية القوم ، أو الأعيان ، ويمثلون من ٥٪ الى ١٠٪ من السـكان ، ممن يتابعون العملية السياسية عن قرب ، ويقومون بمهمتهم كحلقة اتصال اجتماعية وسياسية بمن هم دونهم .

٥ ـ مجموع المواطنين المشاركين فى عملية الانتخاب .

فكل مستوى من هذه المستويات يوجه رسائله ، ويمارس عمله ـ ان لم نقل نفوذه ـ على المستويات الأخرى ، فى عملية دفع تنازلى من المستوى الأعلى الى المستوى الأدنى ، ومع ذلك فقد تنشأ أحيانا اتصالات مباشرة بين المستويات

الأدنى ، لا يتخللها الدفع التنازلى من جانب الصفوة الاجتماعية الاقتصادية أو الصفوة السياسية ٠

وأحيانا ما يكون الدفع التصاعدى ملحوظا من جانب المستويات الأدنى نحو المستويات الأعلى ، كما هو الحال فى الأمور التى تشد انتباه الرأى العام ٠ وعلى كل يبقى كل مستوى مستقلا فى تقبل أو رفض أو تفسير الرسائل الموجهة اليه ، بحيث يتميز ذلك فى تشكيل النتائج الذاتية فى القدرة على التنظيم ٠ فالدافع الأصلى الذى عادة ما يتم توجيه رسائله من جانب المستوى الأعلى يتم تصحيحه باستمرار تبعا للصدى الذى يثيره لدى المستويات الأخرى ٠ فاذا كانت ردود الفعل سلبية أصبحت النتيجة تقليلا فى قوة هذا الدفع ٠ أما اذا كان رد الفعل ايجابيا فان الخط السياسى المرسوم قد يأخذ طريقه نحو الاندفاع الى ما هو أقوى وأبعد مدى ٠ بل قد يتخذ صورة العمل القومى المشحون بالعاطفة ، حتى ليفلت الزمام أحيانا من أيدى الحاكمين ، ويمثل الأمر صورة هى أبعد ما تكون عن الافتراض والتصور المسبق للمسئولين ٠ ومثال ذلك الصورة التى دفعت الصراع فى قضية الشرق الأوسط (ولدى اغلاق مضيق تيران ، والمطالبة بسحب قوات الأمم المتحدة من جانب الحكومة المصرية) فى مايو ـ يونية سنة ١٩٦٧ ، الى عكس ما كان مرغوبا فيه فى بداية الأمر ٠

وعلى ضوء هذا التفكير فى اطار العلاقات الدولية ، أرسى دويتش دعائم نظريته فى التنظيم الدولى ، وهى النظرية التى تقوم على دراسة الظروف والشروط الضرورية للنشأة وتطور التكامل عبر الدول ، كما تعالج كيفية تشكيل مجتمع سياسى واسع النطاق يضم فى اطاره عددا من الدول القومية ذات السيادة ٠

فعند دويتش أن اجراءات هذا التكامل على الصعيد الدولى ، يتم تحليلها واختبار نماذجها على ضوء شبكات الاتصال التى توجه الرسائل وتتبادل المعلومات وتختزن الخبرات ، وتصبح مصدرا لاتخاذ القرار فى صدد نماذج التكامل التى اختبرت عبر التاريخ ، كما حدث فى صدد تكوين المملكة المتحدة وامبراطورية النمسا والمجر ، والولايات المتحدة الأمريكية ، والجماعة الاقتصادية الأوروبية ، والجمهورية العربية المتحدة ٠

فاذا ما قورنت هذه الوحدات الاندماجية بغيرها من أشكال التنظيمات السياسية التى تستهدف الابقاء على السيادة لكل دولة فى نطاق غير وثيق العرى ، أصبح لدينا نوعان من هذه المجتمعات السياسية التى ترسم اطار التنظيم الدولى المعاصر : المجتمعات الاندماجية التى تتراوح فى اطارها العناصر المؤسسة للدولة الواحدة ، والمجتمعات المتعددة العناصر التى تترك السلطة

السياسية الآمرة للوحدات المؤسسة ، ولكل من هذين النوعين سماته الخاصة ، وأسلوبه المميز فى معالجة نظام التكامل على الصعيد الدولى .

وهكذا أفرد دويتش جزءا هاما من تفكيره لمفهوم الصراع ، وجعله محورا لنظريته فى العلاقات الدولية وفى التنظيم الدولى ، بادئا بنقد الأفكار التقليدية فى عناصر القوة السياسية ، والمتمثلة فى أركان العلاقات الدولية كما عرفها كتاب السياسة التقليديون من شروح تقوم على أساس العناصر الجغرافية والبشرية والاقتصادية ، أو تفسيرات لأحكام التنظيمات الدولية وقواعد عمل أجهزتها الرئيسية .

وقد استفاد آخرون من المنظرين من أفكار دويتش فى نظرية الاتصال لارساء قواعد نظرياتهم ، كما هو الحال عند كابلان وهاس فى النظرية الوظيفية. بل يعتبر كابلان أحد علماء السياسة المشاهير الذين شاركوا دويتش الاهتمام ببناء عملية الاتصال كأساس لتحديد اتجاه نحو فهم العلاقات الدولية ، ذلك أن مفهوم نظرية كابلان فى النظام الدولى مثلا يقوم على أساس وجود اتصال بين جوهر نظم الواقعية والافتراضية فى اطار العلاقات الدولية ، أو داخل النظم الفرعية المشكلة للوحدات والتنظيمات الدولية .

فبدون نظرية دويتش فى الاتصال لم يكن يقدر لكابلان وهاس من بعده بناء فروضهما فى النظرية الوظيفية ، حيث يقومان بتحليل أفكارهما على أساس فكرة الاتصال النابعة من نظرية دويتش .

وأخيرا ، وعلى ضوء ما تقدم ، تبدو أهمية هذا الكتاب فى تقديم نظرية واضحة المعالم لتحديد اطار العلاقات الدولية ، وأساليب سعيها ، فى العصر الحديث . وهو الكتاب الذى يدرس لطلاب العلوم السياسية فى مشاهير الجامعات الأمريكية ، ويعتمد عليه معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحوث كمرجع رئيسى فى الدورات التى يعقدها للدبلوماسيين من شتى أنحاء العالم ، علاوة على أنه قد ترجم الى عدد من اللغات الحية باعتباره مرجعا قيما فى العلاقات الدولية . ولهذا بدت الحاجة ماسة الى نقل هذا الكتاب الى اللغة العربية ، الأمر الذى اضطلع به مشكورا الأستاذ شعبان محمد محمود شعبان ، السكرتير الأول بوزارة الخارجية المصرية .

والواقع أن أسلوب كارل دويتش ــ الألمانى الأصل ــ وما يتميز به من دقة أحيانا ، واطناب فى التمثيل أحيانا أخرى ، فضلا عن الاغراق فى تحديد المعانى والمصطلحات ، ضمن عبارة طويلة قد تحمل عديدا من الأفكار والآراء ، التى تتناسق أحيانا أو تتعاون فى حالات أخرى ، قد جعل مهمة الترجمة والتعريب

عن الأصل الانجليزى مهمة شاقة غير ميسورة فى كثير من الأحايين . لهذا أرى لزاما على أن أتوجه بالشكر والامتنان الى الأستاذ المترجم على صبره وطول أناته فى الحرص على نقل أفكار المؤلف وسـيـاق عباراته وكلماته الى عبارة مستوية من اللغة العربية .

دكتور عز الدين فوده
أستاذ كرسى المنظمات الدولية
جامعة القاهرة
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

مقدمة المؤلف

تعد هذه المقدمة لدراسة العلاقات الدولية فى العصر الحاضر بمثابة التقديم لفن وعلم بقاء الجنس البشرى · فلو حدث أن تم القضاء على الحضارة والمدنية خلال الثلاثين عاما القادمة ، فلن يكون السبب هو المجاعة أو الوباء ، ولكن سيعود ذلك الى السياسة الخارجية والعلاقات الدولية · فنحن نستطيع أن نعالج الجوع والأوبئة ، ولكننا لا نستطيع حتى الآن أن نعالج قوة أسلحتنا وسلوكنا كدول قومية ·

ونظرا لتملك هذه الدول لوسائل لم يسبق لها مثيل فى مجال العمل القومى على هيئة أيديولوجيات وأسلحة ، فقد أصبحت كمركبات للصراع الدولى تتعاظم خطورتها بأطراد ، حاملة طاقة تصعيد هذا الصراع الدولى الى حد التخريب المتبادل والفناء التام · فهذه الدول إذ تمتلك القوة للسيطرة على معظم الأحداث التى تجرى داخل حدودها ، الا أنها لا تستطيع التحكم فيما وراء الحدود ، الا فى عدد قليل من الحالات · بل قد لا تستطيع التحكم حتى فى حركتها خارج هذه الحدود ·

والعلاقات الدولية هى تلك المنطقة من ميدان العمل الانسانى التى يلتقى فيها الاعتماد المتبادل الذى لا مناص منه بالسيطرة غير الكاملة · فنحن لا نستطيع الهروب من المسائل الدولية ، كما لا نستطيع تشكيلها كلية وفق ارادتنا · وكل ما نستطيعه هو مجرد محاولة تكييف العالم ، بينما نكيف نحن أنفسنا تجاهه · وفى داخل هذا الاطار المحدود ، يجب علينا أن نحتفظ قدر الامكان بالقيم الأكثر ترسخا وأن نعمل على تعزيزها ·

وحيث أن ممارسة العلاقات الدولية اصبحت أكثر صعوبة وحسما عن

ذى قبل ، فقد سايرتها دراسة العلاقات الدولية لتواكب هذه التطورات • فالتقدم المثير الذى طرأ على هذا المجال خلال الثلاثين عاما الأخيرة قد تضمن تغييرات في المفاهيم والنظريات الأساسية • ودفع الى هذه التغييرات تلاقى العلوم السلوكية الحديثة ـ كعلم النفس ، وعلم الاجتماع ، وعلم الاجناس ـ مع النظم الثابتة للعلوم السياسية والتاريخ وعلم الاقتصاد • ومن الناحية النظرية ، صاحبت هذه التغييرات نشأة طرق جديدة فى البحث ، واستخدام الوسائل الاحصائية فى التحليل ، وامكانية الحصول على بيانات مبنية على التجربة والملاحظة •

وقد حاولت فى هذا الكتاب أن أقدم للقارىء أحدث النماذج لهذا النوع من البحث والتحليل ، خاصة وقد أدت هذه التغييرات الى جعل دراسة العلاقات الدولية أكثر تخصصا عن ذى قبل ، كما جعلت كثيرا من الكتب السابقة ـ وليس كلها ـ فى حكم المهجور •

ولكن العلاقات الدولية والسياسة الخارجية أهم من أن تترك للمتخصصين وحدهم • فقد كان كثير من الشباب يعتقد أن المسائل الدولية لا تهمه ، حتى يسرت لهم قوائم التجنيد معرفة ما يخالف ذلك • واذا كانت حياتنا تتأثر تأثرا عميقا بالمسائل الدولية ، واستجاباتنا لذلك قد أصبحت ضرورية ، وجب علينا اذاً أن نزيد من قدرتنا على الفهم واتخاذ القرارات والعمل •

ان المعرفة تختلف عن القيم • فالقيم هى التى تدفع للبحث عن المعرفة وتجعل بعض نتائجها أكثر وضوحا لنا من البعض الآخر • أما المعرفة فهى التى تخبرنا عن أى القيم يمكن أن تتعارض ، وأين ومتى تبدأ وسائلنا فى ايذاء أو تدمير غاياتنا ، بدلا من أن تقوم على خدمتها •

لقد أوضحت قيمى الشخصية فى هذا الكتاب ، وهى قيم قد تشاركنى اياها أو ترفضها ، أو تختار لنفسك من بينها ما تشاء • كذلك حاولت تأييد كل الأحكام دون أن أدع ما أفضله شخصيا يتولانى بالخداع • وهكذا ، تستطيع أن تقرر بنفسك الى أى حد فشلت أو نجحت فى ميدان هذا البحث عن الواقعية والواقع • كما تستطيع أن تميز بين الحقائق المطروحة ، وأن تضيف اليها ماتراه مناسبا • ومن الأهمية بمكان أن تحاول ذلك ، لأننا جميعا مرتبطون بنفس الهدف ـ وهو البحث عن طريق مقبول نحو السلام والحرية فى كل مكان • ومما لا شك فيه أن ذلك سيكون بحثا مضنيا ، ولكن لا مناص لنا منه •

وقد عاوننى فى اعداد هذا الكتاب الصغير عدد من الزملاء الذين أفدت من آرائهم ، أمثال : هيوارد الكر Hayward Alker وجابريل آلموند Gabriel Almond ، وكنيث بولدنج Kenneth Boulding وريتشارد

شودويك Richard Chadwick وروبرت دال Robert Dahl ، والكسندر اكستاين Alexander Eckstein ، وروبرت ايمرسون Rupert Emerson ولويس ادنجر Lewis Edinger ، وكارل فردريك ، وهارولد جوتسكو Harold Guetzkow ، وارنست هاس ، وستانلى هوفمان ، ومايكل هدسون ، وصمويل هانتنجتون ، واليكس انكليز ، وايرفنج جانيس ، وهيربرت كيلمان ، وهنرى كيسنجر ، وكيتسنجر kitzinger ، وهانزكون ، وهارولد لاسويل ، ودانييل ليرنر ، وسيمور مارتن ليبست ، وروى ماكريدس ، وروبرت مارجولين، وريتشارد ميريت ، وجيمس جيرير ميلر ، وجوزيف ناى ، وتالكون بارسونز ، وجون بلاميناتس ، وايثييل بول ودونالد بوشـــالا ، ولوسيان باى ، وأناتول رابوبورت ، ورودلف راميل ، وبروس راسيت ، ودانكفارت روستو ، وبيرتون ســـابين ، وريتشارد ســـافدج ، وتوماس شـــيلنج ، واروين شـــويش Erwin Scheuch ، وديفيد سينجر ، وريتشارد ســـنايدر ، وهارولد سبراوت ، وريموند تانتر ، وروبرت تريفين ، وسيدنى فيربا ، وهيرمان فايلين مان ، والمرحوم خالد الذكر نوربير فاينر ٠

وبالطبع لا يتحمل أى من هؤلاء أية مسئولية عن آرائى أو اخطائى ٠ واننى لمدين بالمعاونة فى البحث والتسجيل على الحاسب الالكترونى ، والمســـائل الأخرى ، لكل من ارفين باب ، وجيمس تشـــابمان ، وجـــوردون فاولر ، ولندا جروف ، وبيتر ناتشيز ، وبريجيت روزنبش ٠ وكذلك المعاونة القيمة فى أعمال السكرتارية لكل من هيلين آلسن ، ولوسيل ماكينا ٠

وجدير بالذكر أن الصياغة الأولى لعدد من فصول هذا الكتاب قد أعدت فى قالبها الأكاديمى المثالى بواســـطة مطبعة فيلا سيربيلونى التابعـــة لمؤسسة روكفلر فى بيلاجيو بايطاليا ٠ كما عاونت فى اعداد البحث المستخدم فى هذا الكتاب كل من هيئة كارنجى ، وجامعتا ييل وهارفارد ، ومعهد بحوث الصحة العقلية التابع لجامعة ميتشجان ٠

كارل دويتش

جامعة هارفارد

مقدمة الكتاب

يرى الأمريكيون أن معظم العالم يقطنه « أجانب » ، أى أن من بين سكان العالم وعددهم حوالى ٢ر٣ بليون نسمة لا يوجد سوى أقل بقليل من ٢٠٠ مليون أمريكى ، أى أقل ٢ ١/٢ من سكان العالم • ولذلك ، فنحن (الأمريكيون) لا نشكل سوى أقلية بين الجنس البشرى ، ليس فقط فى العدد ، ولكن أيضا فى مساحة الأرض والملكية والمعرفة ، وفى القوة بطبيعة الحال • وبالرغم من كبر مساحة بلدنا ، فاننا لا نقطن سوى أقل من نصف قارتنا التى هى بدورها واحدة من خمس قارات •

أما من حيث الاقتصاد ، حتى لو اتبعنا طريقة احصائية فى صالحنا ، فنحن لا نملك سوى أقل من ثلث الناتج القومى الاجمالى Gross National Product (GNP) للعالم ، ومازال نصيبنا من الانتاج العالمى للصلب والطاقة قليلا ، وينطبق نفس القول على انتاج المعرفة • فليس هناك سوى قلة من الأمريكيين من بين أعظم المخترعين والمكتشفين فى العالم ، أو من بين الحائزين على جائزة نوبل • كل هذه الحقائق ، تدل على أننا لا نتحكم بطريقة مباشرة سوى فى نسبة أقل من النصف بكثير ، بالنسبة للطاقة العالمية للقوة السياسية والعسكرية •

غير أن جميع الدول الأخرى تواجه نفس المشكلة • فكل منها كذلك أقلية بين الجنس البشرى • فاذا أخذنا الصينيين على سبيل المثال ــ بالرغم من كثرة عددهم ــ نراهم يشكلون أقل من ربع البشرية ، وكذلك الهنود الشرقيون مجتمعون ، يشكلون أقل من السدس • وبالرغم من النمو الكبير للقدرة الصناعية للاتحاد السوفييتى فى السنوات الأخيرة ، فان سكانه أقل من ١/١٥ من الجنس البشرى ، ومازال دخله حوالى نصف دخل الولايات المتحدة ، أو أقل من سدس

جملة الدخل العالمى ۰ وبالمثل ، تعتبر كل دولة أخرى من دول العالم أصغر ، أو ان شئت فقل أقلية قليلة على الأرض ۰

وهكذا يمكن القول أنه مهما كبرت أى دولة أو صغرت ، بما فيها أمريكا ، وجب عليها أن تضع تماما فى اعتبارها ما يفعله « الأجانب » ۰ فاذا رغبت فى تحقيق شيء أكثر مما تتيحه لها مواردها المحدودة ، وجب عليها أيضا أن تحظى بتعاونهم ۰ ولكن ذلك أسهل فى القول منه فى الفعل ، لأن الأجانب قد يكونون مختلفين تماما ـ ابتداء بالمميزات الواضحة مثل المظهر ۰ فأكثر من ثلثى الجنس البشرى ليسوا بيضا(*) مثلا ، ومن المحتمل أن تزيد هذه النسبة الى ثلاثة أرباع مع نهاية القرن الحالى ۰ وعلاوة على ذلك ، فان أكثر من ثلثى الجنس البشرى ليسوا مسيحيين ۰ ولكن اذا كان المسيحيون أقلية فى العالم ، فان نفس القول ينطبق على المسلمين واليهود والبوذيين والهندوس والشيوعيين والارسطوطاليين ، وأتباع الفلسفة الوضعية المنطقية Logical Positivists ، واتباع أى ديانة أو فلسفة أو عقيدة منظمة أخرى ۰ فكلهم أقليات بين الجنس البشرى ، وكانوا ـ على قدر علمنا ـ دائما كذلك ۰

ويشترك الجنس البشرى فى الطبيعة والحاجات والآمال الانسانية ۰ ولكن مازالت شعوبه حتى الآن تختلف عن بعضها البعض فى اللغات والثقافات والديانات والفلسفات والعقائد ، هذا بالاضافة الى اختلافها فى الحكومات ۰ فحتى الآن لم يسبق أن حكمه أو أدار أموره بفعالية حاكم واحد ، أو منظمة واحدة ، أو عقيدة واحدة ـ بالرغم من أنه عبر التاريخ ، وحتى وقتنا هذا ، قد جرت محاولات أو ادعاءات بفعل ذلك من قبل حكام عديدين ، ومنظمات شتى ، وعقائد مختلفة ۰

وبالرغم من أن الناس سيظلون على اختلافهم ، فلا مناص لهم من الارتباط والاعتماد المتبادل Interdependence(*) ۰ وفى بعض المجالات ، زاد هذا الاعتماد المتبادل فى عالم اليوم المنكمش ۰ فأكثر الناس بعدا فى المسافة يمكنهم أن يعيشوا ـ على أكثر تقدير ـ بعيدين عن نصف العالم الآخر ، أى حوالى ۱۲٫۵۰۰ ميلا تقريبا ، كالمسافة بين نيويورك وسايجون ۰ هذا ، بينما تكون معظم الأماكن الأخرى فى العالم أقرب من ذلك : بيرل هاربر فى هاواى ، طوكيو وهيروشيما

★ المقصود بغير البيض ذوى الجلد الاسود والبنى والأحمر والأصفر ، وكل مجموعة منهم تعتبر أقلية فى نطاق الجنس البشرى ۰

★ تترجم هذه الكلمة أحيانا « تكافل » أو « تعاضد » ولكننا نرى أن تعبير « الاعتماد المتبادل » هو الأصلح بالنسبة للكلمة المستخدمة فقط فى الحقل السياسى ۰ ونعنى بذلك اعتماد الدول على بعضها البعض ۰ (المترجم)

فى اليابان ، أوماها وشاطىء أوتاه فى شبه جزيرة نورماندى فى فرنسا ، برلين المنقسمة بين ألمانيا الشرقية وألمانيا الغربية ، تايبيه فى جزيرة تايوان ، سيول فى كوريا الجنوبية ، بور سعيد على قناة السويس فى مصر ، بودابست فى المجر ، بيروت فى لبنان ، وهافانا فى جزيرة كوبا . وهكذا أدت الأحداث المثيرة التى حدثت فى كل من هذه الأماكن فى وقت ما من حياة جيلنا الحاضر الى اختلاف هام فى حياة الشعب الأمريكى . فقد أثرت هذه الأحداث على فرص العمل والفرص الفردية لأبناء هذا الجيل ، وعلى الضرائب المفروضة عليهم ، وأطالت قائمة المجندين الأمريكيين الذين قتلوا فى حرب معلنة أو غير معلنة على أرض أجنبية .

وقد ازداد هذا التداخل « الاعتماد المتبادل » بسرعة كبيرة فى مجال الشئون العسكرية . فأى مكان فى العالم يقع على مسافة تقل عن سفر يوميز بالطائرة النفاثة عن أى مكان آخر ، حتى ليمكن للصاروخ الموجه أن يقطعها فى أربعين دقيقة فقط . أما بالنسبة لوسائل الاتصال الفورى المنتشرة فى أنحاء العالم ، والتى كانت تتم لفترة طويلة عن طريق اللاسلكى والأجهزة غير المصورة ، فقد أصبحت تظهر بوسائل جديدة على هيئة صور ملونة عن طريق التليفزيون ، وترسل بواسطة الأقمار الصناعية التى تدور حول الكرة الأرضية ، (حتى لقد مكنت الأقمار ذات الكاميرات عمليات التجسس من الوصول الى ابعاد جديدة من حيث الارتفاع والتعقيد الفنى) .

وهناك دلائل أخرى ـ ربما تكون أكثر دقة ـ على التداخل والارتباط المتزايدين . فيقال مثلا أن معدل ضريبة الدخل فى الولايات المتحدة تتحدد فى موسكو طالما أن الحكومة والناخبين فى أمريكا يشعرون بأنه من الواجب علينا على الأقل أن نتساوى أو نتوازن مع القوة العسكرية والانفاق العسكرى فى روسيا . وبنفس النوع من التفكير ، فان الاضافات فى معدل ضريبة الدخل يتم تحديدها فى بكين وهانوى . ومن ثم كذلك ، فان كلا من حكومتى موسكو وبكين مطالبتان بأن تتساويا أو تتوازنا مع ذلك الجزء من القوة الأمريكية الذى يمكن استخدامه ضدهما . وهكذا يمكن القول أن جزءا من ميزانيتهما العسكرية ـ ومن ثم تضحيات ربات البيوت الروسيات والصينيات ـ قد تحدد عن طريق القرارات السياسية التى اتخذت فى واشنطن . وما ينطبق على أكبر وأقوى دول فى العالم ينطبق أيضا على الدول الأصغر . فكل الدول متداخلة فى مجالى السياسة والاستراتيجية . فليس هناك دولة مهما صغرت ، تستطيع عن طريق العزلة والكبرياء أن تكون سيدة نفسها والمتحكمة فى شئون ثروتها البشرية والاقتصادية . ولكن ليس هناك دولة ، مهما كبرت ، تستطيع أن تجبر كل الدول الأخرى على الامتثال لأوامرها أو أن تدفعها على عجل الى اعتناق معتقداتها .

ومع ذلك ، فنحن مرتبطون ببقية العالم بوسائل أكثر من مجرد الارتباط فى نواحى السياسة والقوة . فكل انســـان يعرف بطريقة مبهمة أن العــلم والتكنولوجيا والطب علوم « دولية » . ولكن قلة منا توقفت عن التفكير فى هذا الصدد . أن ذلك يعنى فى الواقع أن أى شعب (أو أية دولة) فى العالم لم يكن ليصل الى مستواه الحالى فى التقدم التكنــولوجى أو الرخــاء والصــحة ، أو ليحافظ على معدل تقدمه الحالى ، لولا المساعدة الحاســـمة والفعالة للاكتشافات والمساهمات الأجنبية . وذات مرة ، تحدث العالم الفيزيائى الأمريكى الشهير كارل ت. كومبتون فقال : ان ثلاثة فقط من بين كل اثنى عشر اكتشافا لتفتيت الذرة قام به أمريكيون ، أى أن ربع هذا الاكتشاف الذى غير العالم ســـاهم فيه ١٦/١ من الجنس البشرى (الشعب الأمريكى) . وقد يكون ذلك مدعاة للفخر . ولكن حقيقة اعتمادنا على الأجانب فى ثلاثة أرباع هــذه المعرفة الهامة يســاعدنا على أن نرى انفسنا فى نطاق ابعادنا الحقيقية .

وبالأحرى ، لا تستطيع أية دولة أن تحافظ على حيــاة مواطنيهــا بدون مساعدة الأجانب . ففى مستشفياتنا وعياداتنا يتم انقاذ آلاف الضـــحايا يوميا عن طريق تطبيع اكتشافات واستخدام أدوية تم اكتشافها على يد علماء فى دول أخرى . ففى النصف الأخير لهذا القرن ، تم اكتشاف البنســلين فى انجلترا ، وعقاقير السلفا فى المانيا ، والنظائر المشعة فى فرنسا ، والأنسولين فى كنــدا ، بحيث انه تم وضع ملصقات على أدويتنا بالأسماء والدول صاحبة الاكتشاف . وهكذا اصبحنا أمام دراسة فى المواطنة العالمية **World Citizenship** فى كل محل لبيع هذه الأدوية . واذا حدث أن فقدت كل الأدوية التى اخترعها الأجانب فاعليتها ، فسيكون عدد الموتى فى شوارعنا مروعا .

وثمة وجه آخر لهذه العملة : ففى حين أصبحت دول العالم أكثر ارتباطا فى ميادين الاستراتيجية والعلوم ، وربما فى السياسة الخارجية ، اصبحت فى نفس الوقت أقــل ارتباطا فى ميادين اللغــة والتعليم والاقتصـــاد ، وربما فى السياسة الدأخلية . وسنقوم فى فصل من هذا الكتاب باجراء مســـح لبعض الدلائل التى تؤكد أن الأهمية النسبية للغتين « العالميتين » القديمتين الفرنسية والانجليزية قد بدأت تسير نحو الاضمحلال ، وأنه فى مناطق كثيرة من العالم ، بدأت مجموعة من اللغات القومية ــ والاقليمية أحيانا ــ تأخذ على الأقل جزءا من مكان هاتين اللغتين . وفى معظم الدول ، يصاحب التقدم الاقتصادى والثقافى ارتفاع فى استخدام اللغة القومية لهذه الدول ، واضمحلال لنصيب الطلبة (ومن ثم القــادة فيما بعد) الذين تلقوا تعليمهم فى الخارج . فقد بلغ عدد الدارسين بالكلية الأمريكية خارج الولايات المتحدة فى أوائل الستينات حوالى ٥ر٪ من مجموع الدارسين بها ، ثم انخفضت هــذه النسبة القليلة أكثر فأكثر بعــد عام

١٩٦٥ تحت تأثير هذا التيار • ونفس الشيء ينطبق على التقدم الاقتصادى والزيادة فى عدد السكان • فنسبة التجارة الخارجية الى الانتاج الوطنى الاجمالى آخذة فى التدهور ، من حيث أن التكنولوجيا الحديثة تكنولوجيا بدائل ، وأن كثيرا مما كان ينبغى استيراده فى الماضى مثل الصوف والحرير يمكن الاستعاضة عنه بمنتجات محلية مثل « الاورلون » أو النايلون • وفى نفس الوقت ، بدأ جزء متزايد من الدخل القومى يأتى مصدره من الخدمات التى يتم انتاجها أساسا داخل الدولة ، كالاسكان والمدارس والرعاية الصحية وغيرها • ونتيجة لذلك ، لم يعد للمصدرين أو المستوردين أو المجموعات الاحتكارية فى مجال التجارة الخارجية للدولة سوى نسبة متضائلة من الثروة القومية والقوى العاملة ، وبالتالى ، نصيب ضئيل فى الموارد الكامنة لممارسة أية قوة ضاغطة فى العمل السياسى •

وهكذا نجد أنه من الصعوبة والأهمية بمكان أن نلخص النتائج الشاملة لهذه النظرة الأولى الى الحقائق والاتجاهات • فكل شعب ، وكل جنس ، وكل عقيدة هى مجرد أقلية فى عالم من الأجانب لا قدرة لها فى السيطرة عليه بسبب تشعبه واختلافه • وهو أمر لا مفر منه ، لأن ارتباطنا بالدول والشعوب الأخرى قد أصبح حقيقة هامة ومؤكدة • وقد ازداد هـذا التداخل فى السنوات الأخيرة فى بعض المجالات ، بينما تناقص فى مجالات أخرى • ولذلك فان كل دولة من دول العالم تقريبا ، تخضع فى سياستها الخارجية والداخلية للشد والجذب فى اتجاهات متضادة ومتعددة فى نفس الوقت ، بل ان أمن ورخاء كل دولة ، وحتى بقاء الجنس البشرى ، قد يعتمد على نتائج هذه الصراعات المتعددة •

والواقع أن العلاقات الدولية وان كانت من الأهمية بحيث لا يمكن تجاهلها ، الا انها أيضا من التعقيد بحيث يصعب فهمها لأول وهلة • ومن ثم يجب أن نحاول عمل كل ما هو أفضل • ففى حالات الطوارىء الطبية ، يتعين على كل أولئك الذين قضوا فترة التدريب عمل الاسعافات الأولية أو المساعدات الطبية الأخرى للمواطنين حسب الحاجة • غير أنه وان كان الفرد هو ضحية المرض ، فغالبا ما يكون هذا الفرد نفسه هو أيضا العامل الرئيسى فى التماثل نحو شفاء نفسه • وينطبق هذا التشبيه على المواطن • فقد يكون المواطن ضحية السياسة ، ولكنه يستطيع أيضا أن يفعل الكثير لتحسين السياسة وتحسين مصيره ومصير وطنه • ونحن الذين أتيحت لنا فرصة الوصول الى التعليم العالى مدينون بأكبر قدر من المساعدة التى يجب توفيرها لمواطنينا بصفتنا مواطنين مسئولين وملمين بهذه الأشياء • ليس هذا فحسب كمواطنين فى بلادنا ، ولكن أيضا كمواطنين فى هذا العالم • لهذا يجب أن نبذل قصارى جهدنا لنتبصر جوهر الأمور ، ونحاول أن نساعد جميعا فى ملاحقة الأزمات والطوارىء السياسية الدولية الشائعة فى عصرنا الحاضر •

وغنى عن البيان أن الالمام والكفـــاءة هنا هما من الأهمية بقدر ما تهمنا الشفقة والشعور بمعاناة الآخرين • ففى الطب ، يعتبر الشخص الجاهل مدعيا وليس طبيبا • وهو يعرض حياة المريض للخطر فى الحالات الخطيرة • وكذلك فى السياسة ، يشكل الشخص المتحمس الشغوف ، غير الملم أو غير الكفء ، تهديدا كبيرا • فهو يعرض وأقرانه حريات وأرواح الملايين ، بما فى ذلك حياته هو للخطر ، الأمر الذى نشهد به فى عصرنا الحاضر أطلال هامبورج وبرلين وهيروشيما وطوكيو ، كآثار للثمن الباهظ للجهل فى مجال العلاقات الدولية • لذلك ، يجب أن نمحص عن عمق فى دراستنا للعلاقات الدولية ، وأن نسـبر أغوارها عن عناية وتقدير للمسئولية ، بالقدر الذى يسمح به وقتنا ومواردنا • وفى اعتقادنا أن ليس هناك موضوع له أثره المباشر على ما أسماه رجل الدولة الأمريكى « برنارد بارش » الاختيار بين السريع والميت بمثل ما لموضوع العلاقات الدولية •

من ثم ، يمكن لهذا الكتاب المختصر أن يكون توطئة لمثل هذه الدراسة ، فى خمسة اقسام : يعالج أولها ما نريد أن نعرفه (أى مادة العلاقات الدولية) ، بينما يتناول القسم الثانى كيفية الوصول الى معرفة موضوع الدراســة فيعالج طرق البحث والتحليل والملاحظة ، كما يتناول أحيانا طرق اجـراء التجارب • وبينما يلخص القسم الثالث بعض الأشياء التى اكتشفت ، يستكشف القسم الرابع المعانى الضمنية المختلفة لهذه الاكتشافات • وأخيرا يناقش القسم الخامس بعض الخطوات التى يمكن اتباعهـــا فى بحثنا عن المعلومات والمعـارف جيدة التمحيص ، من أجل الوصول الى تحقيق عمل مثمر وفعال •

الباب الأول
ماذا نريد أن نعرف:
مادة العلاقات الدولية

يمكن تحديد معظم ما نريد معرفته عن العلاقات الدولية فى عشرة اسئلة اساسية . وقد ظلت هذه الأسئلة تطرح بشكل او بآخر لعدة قرون بواسطة اساتذة العلوم السياسية والقادة السياسيين والمواطنين العاديين . وقدم لها الكثيرون من هؤلاء اجابات تقليدية من نوع او آخر . ولكن كما هو الحال فى كل حقول المعرفة ، يجب النظر الى هذه الاجابات التقليدية بحذر . فمن الصعوبة بمكان الحصول على اجابات غاية فى الدقة لمثل هذه الأسئلة . واصعب من كل ذلك امكان اكتساب معلومات ــ ولو قليلة ــ عنها ، يمكن اختبارها بطريقة موضوعية ، وفرزها ، او رفضها بطريقة علمية . ولكن لابد وأن نحاول الحصول على مثل هذه المعلومات ، وان نستعين بالأسئلة العشرة الأساسية فى ربط عملية البحث عنها بما نريد ونحتاج الى معرفته .

الفصـــل الأول

عشرة أسئلة أساسية

هذه الأسئلة العشرة التى ستكون موضع اهتمامنا هى :

١ ـ الأمة والعـــالم :

ما هى علاقات أية أمة بالعالم من حولها ؟ متى ، وكيف ، وبأية سرعة يمكن لشعب أو لدولة أو لأمة أن تنشـــأ ؟ ومتى وكيف وبأية سرعة يمكن لها أن تفنى ؟ وبينما هى قائمـــة ، كيف تقيم علاقات مع الشعوب والدول والأمم الأخرى ؟ كيف تتعامل والمجموعات الأقل فى داخلها ؟ وكيف تتعامل والأفراد ؟ وكيف تنتمى الى المنظمات الدولية ، والى النظام السياسى الدولى ؟

٢ ـ الحرب والســـلم :

ما هى العوامل المحددة للحرب والسلام بين الأمم ؟ متى وكيف ولماذا تبدأ الحروب ؟ ومتى وكيف تستمر أو تتوقف ؟ كيف كانت هذه العمليات تتم فى الماضى ، وكيف تتم الآن ، وكيف يحتمل أن تتم فى المستقبل ؟ أى أنواع الحروب يحتمل أن يؤيدها الشعب ؟ ومتى ولأى غرض ؟ وتحت أى الظروف ؟ .

٣ ـ القوة والضـــعف :

ما هى طبيعة القوة أو الضعف لدى أية حكومة أو شعب أو ســياســة دولية ؟ ما هى مصادر وشروط مثل هذه القوة ، وما هى حدودها ؟ متى وكيف ولماذا تتغير القوة ؟ .

٤ ـ السياسة الدولية والمجتمع الدولي :

ما الذى يعتبر سياسيا فى العلاقات الدولية ، وما الذى لا يعد كذلك ؟ ما علاقة السياسة الدولية بحياة مجتمع الأمم ؟

٥ ـ الرخـــاء والفقر :

ما مدى عدم المساواة فى توزيع الثروة والدخل بين أمم العالم ؟ وما مدى عدم المساواة فى القيم الأخرى المرتبطة بالأولى مثل توقعات العيش والتعليم ؟ هل الاختلافات الاقتصادية بين الأمم أكبر أو أصغر منها داخل هـذه الأمم مثل الاختلافات بين الجماعات من ناحية الأجناس ، أو بين الأقاليم أو الطبقات ؟ وهل يزداد أم يقل أى من مظاهر عدم المساواة هذه ؟ وبأى معدل ؟ وما الذى يحدد طبيعة هـذه التوزيعات ، وحجم واتجاه التغيرات ؟ وما الذى يمكن عمله لأحداث مثل هذه التغيرات عمدا ؟ وبأى معدل ؟ .

٦ ـ الحرية والقسر :

الى أى حد يهتم الناس بالاستقلال عن الشعوب والدول الأخرى ؟ والى أى حـد يهتمون بالحرية داخل وطنهم أو أمتهم ؟ وما الذى يمكنهم عمله فى هـذا الشأن ؟ ومتى ؟ وتحت أى ظروف ؟ وما الذى يتصوره الناس بكلمة « حرية » ؟ هل هو وجود مجال عريض للاختيار مع التسامح بالنسبة للأقليات أو المنشقين من الأفراد ؟ أم هو رضوخ الجميع لحكم الأغلبية ، أو للتقاليد ، أم لزعيم موثوق به ، أو لظلم يتفق وطبيعتهم ومألوف لهم ؟ الى أى حد يتصورون الحرية كقيمة فى ذاتها ، والى أى حد يرونها أساسا ووسـيلة لنيل قيـم أخرى أهم بالنسبة لهم ؟ وما هى الظروف التى تغير أو تؤثر على تلك التصـورات أو ذلك الاختيار ؟ والى أى حد تتسع الاختلافات بين نوع وقدر الحريـة التى يريدها الناس فى الأمم المختلفة ، وفى المجموعات المختلفة داخـل الأمة الواحدة ؟ والى أى حد تتسع الاختلافات فى نوع وقدر الحرية التى يحصلون عليها ؟ والى أى حد يتغير توزيع هذا النوع وذلك القدر ؟ ومتى ؟ وتحت أى ظروف ؟ .

٧ ـ الرؤية والوهم :

كيف يرى الزعماء وأفراد الأمـم دولهم ؟ وكيف يرون الأمـم الأخرى وأعمالها ؟ والى أى حد تعتبر هذه الرؤى حقيقية أو وهمية ؟ ومتى ، وبأية نظرة ؟ وفى أى ظروف ؟ وفى أى ظروف تتوفر الرؤية للحكومات والناخبين ؟ وما هى الأمـور التى تدعى الغباء ازاءها أو تتعامى عنهـا ؟ الى أى حـد تعمـل الحكومات القومية كمصدر لخداع الجماهير أو لخداع النفس ؟ وما أثر ذلك

كله على قدرة الحكومات والدول على التحكم فى سلوكها والتنبؤ بنتائج أعمالها ؟ وما هو « معدل الخطأ » بالنسبة لرجال الدولة ؟ وكم مرة يتخذون قرارا حاسما بشأن الحرب أو السلم على أساس خطأ جسيم حقا ؟ وما الشيء الذى يمكن عمله ــ اذا كان هناك أى شيء ــ لتقليل الأخطار وجعل الرؤى أكثر واقعية ؟ ٠

٨ ــ النشاط واللامبالاة :

أى القطاعات أو المجموعات من السكان التى تبدى اهتماما ايجابيا بالسياسة ؟ وأيها تفعل نفس الشيء بالنسبة للمسائل الدولية ؟ ما الظروف التى تزيد أو تقلل نسبة المشاركة الايجابية ؟ وبأى معدل ، وفى أى المجالات ؟ ما هى الطبقة الأكبر من السكان التى يجب اعتبارها هامة فى السياسة فى مكان أو زمان معلوم ؟ وما هى الظروف التى يحتمل أن تغير نسبة هذه الطبقة الهامة سياسيا ؟ وما آثار مثل هذه التغيرات فى قدر المساهمة السياسية الفعلية والممكنة على السياسة ؟ وما هى نتائج ذلك ؟ وبوجه خاص ، ما هى آثار التغير فى درجة الاشتراك الجماهيرى فى السياسة على سير المسائل الدولية ونتائجها ؟ وما هو نوع السياسة والمسائل الدولية التى يمكن أن توجد بين سكان يعيشون بما يسد الرمق ولا يبالون بالسياسة ؟ وما نوع السياسة القومية والدولية التى يمكن أن تنشأ فى حالة الزيادة الكبيرة فى استخدام المال ، ووسائل الاتصال الجماهيرى ، والتعلم ، والتغيرات الاجتماعية ، والمساهمة السياسية ؟ من الواضح أن هذه مشكلة خطيرة فى الدول النامية ، ولكنها مشكلة أيضا فى الدول المتقدمة والكبرى مثل الولايات المتحدة وفرنسا والاتحاد السوفييتى ٠

٩ ــ الثورة والاستقرار :

تحت أى ظروف يمكن قلب الحكومات ؟ ومتى ، وفى أى الظروف ، والى أى حد يمكن أن تفقد الطبقة الحاكمة أو الطبقات التى تتمتع بالامتيازات كل أو بعض قوتها ومركزها ؟ وما هى التغيرات الدائمة أو المؤقتة التى تحدثها الثورات ؟ متى وكيف تنحى ــ كليا أو جزئيا ــ كافة الأنظمة القانونية والاقتصادية والاجتماعية ، أو الانماط الثقافية ، وأن يحل محلها انظمة وأنماط أخرى ؟ وكم من الوقت يلزم لأحداث عمليات التغيير هذه ؟ وبأى تكلفة من حيث التكلفة ، ولفترة قصيرة أم طويلة ؟ أى فوائد يمكن أن تعود فى المدى القصير أو الطويل من جراء هذه التغييرات ، وعلى من تعود ؟ كم من الوقت يلزم لاقامة استقرار سياسى واجتماعى بعد مرحلة الثورة ؟ كيف يحدث ذلك ؟ وما هى

النتائج ، وبأى تكلفة ، ولمن ؟ ما هى آثار مثل هذه الثورة ، والثورة المضادة ، والاستقرار النهائى لنظام سياسى أو اجتماعى ، قديم أو جديـد ، على مجرى السياسة الدولية ؟ وباختصار ، كيف تستطيع الثورات الداخلية التأثير على المسائل الدولية ؟ وكيف يستطيع النفوذ الأجنبى والأحـداث الدوليـة أن تؤثر على الاستقرار أو التغير الثورى للنظم الداخلية والأنظمة السياسية لدول معينة ؛ ما الذى يستطيع رجال السياسة والحكومات والناخبين أن يفعلوه ازاء هـــذه العمليات ؟ والى أى حد يمكن أن يقعوا تحت تأثير فعل متعمد ؟ ومتى ، وبأى ثمن ، وفى أى اتجاه ؟ .

١٠ ـ الشخصية الذاتية والتحول :

كيف يحتفظ الأفراد والجماعات والشعوب والأمم بشخصيتهم ابان كل هذه التغيرات ؟ ومم تتكون هذه الشخصية من جهة تكوين عناصر ومظاهر تركيبها الداخلى ؟ وما الاختلافات التى تحدثها على سلوكهم الملاحظ ؟ والى أى حد يمكن أن تشكل شخصية فرد ما حاجة حقيقية بالنسبة لأشخاص أو مجموعات ؟ وماذا يحدث اذا لم تسد هذه الحاجة ؟ والى أى تعتبر مثل هـذه الشـخصيه الفردية قيمة فى ذاتها ، أو مجرد شرط او وســـيلة للوصول الى قيم أخرى ؟ كيف يكتسب الاحساس بالشخصية وحقيقتها ، وكيف يفقد هذا الاحساس ؟ وبأى نسبة وسرعة ، وفى أى ظروف يتم ذلك ؟ الى أى حد يتشـابه الأشـــخاص والطبقات والحكومات والشعوب والأمم مع الفهود من حيث عدم القدرة على تغيير مواقعهم والى أى حد يسـتطيعون التحول وتغيير ذاتهم ؟ والآن لنصـيغ ثانية السؤال الأول فى هذه الفقرة : الى أى حد يمكنهم تغيير ســـلوكهم وأهدافهم وبنائهم الداخلى وشخصيتهم ، والى أى حد يستطيعون الاحتفاظ بشخصيتهم ابان كل هذه التغيرات ؟ ما هى آثار تحول الشخصيات والجماعات على الأمة ، وآثار تحول الأمة على الشخصيات والجماعات ؟ وبوجه خاص ، ما هى آثار التغيرات الدولية على التحول القومى والشخصية القومية ، وما آثار تحـول أمة بعينها أو مجموعات أو طبقات اجتماعية داخلها على الأمم الأخرى وعلى النظام الدولى ؟ .

من الواضح أنه من السهولة بمكان طرح مثل هذه الأسئلة عند تقديم الاجابة عليها . وقد كتبت فى الماضى كتب ومقالات كثيرة حول كل ســؤال من هذه الأسئلة العشرة الأساسية . ومن المحتمل أن تكتب كتب كثيرة فى المستقبل . ومع ذلك ، فاذا رغبنا فى الخوض فى دراسة أكثر شمولا للسياسة الدولية ، وجب على الأقل أن نبدأ فى التفكير فى هذه الأسئلة العشرة الأساسية ، حتى نستطيع التعرف على المشاكل التى يتضمنها كل منها .

وعلاوة على ذلك ، نرى الأسئلة العشرة متداخلة ، وأن أيا من الاجابات

أو أجزاء الاجابات التى قد نجدها لواحـــد منها ستجعلنا نغير اجابتنا على بعض أو بقية الأسئلة الأخرى ٠ ويعتبر أى من أسئلتنا العشرة نقطة انطلاق مناسبة ، ولكنها جميعا ستقودنا الى التعمق فى تعقيدات المشكلة الواحدة وهى : كيف يمكن للأمم العديدة المختلفة ـ بينما هى تنشأ أو تفنى ـ أن تعيش معـــا فى خليط من الاستقلال المحدود والاعتماد المتبادل ضمن عالم لا يتفقون تماما على تحديد معالمه ٠ عالم لا تستطيع أية أمة منهم أن تتحكم فيه بمفردها ٠ عالم يعتمدون عليه جميعا من أجل سلامهم وحريتهم وسعادتهم وبقائهم ٠

الفصل الثانى

أدوات التفكير : بعض المفاهيم الأساسية

من الصعوبة بمكان أن نستحوذ بالفهم والسيطرة على أسئلتنا العشرة ، منفردة ومجتمعة ، دون أن نستخدم المفاهيم كأدوات ووسائل للحرث فى جنباتها • ومن حيث أن المفهوم هو رمز ، والرمز ـ اذا جاز القول ـ هو أمر بوجوب التفكير فى الأشياء التى يشير اليها هذا الرمز ، فان ذلك يستتبع بالتالى أن يكون المفهوم أمرا باستدعاء مجموعة من الأشياء أو الذكريات • وكلمة « مفهوم Concept » اشتقاق من فعل لاتينى بمعنى « يفهم معا » To Grasp Together ، أو بالأحرى كلمة تعبر عن وصف أية فكرة أو نعت لمجموعة من المسائل والفصول المختلفة للمعرفة • من ثم كان الربط بين فصول المعرفة بعضها ببعض يصنع منها مجموعة Set ، أو ما يصطلح عليه المناطقة باسم فئة Class • وهكذا يساعد « المفهوم » على توحيد هذه المجموعات حتى يسهل علينا تذكرها واستخدامها بطريقة أكثر فعالية • ولكن المفهوم الجيد يجب أن يستثنى بعض الأشياء ، فيجب أن تكون له قاعدة واضحة بخصوص ما ينتمى وما لا ينتمى اليه • ولا يمكن أن نطلق على المفهوم اسم « مفهوم عملى » الا اذا استطعنا تحديد « عملية مقننة » (يقصد بها خطوات معينة ، يمكن للناس تكرارها والوصول بها الى نتائج متطابقة) لاختبار ما اذا كانت احدى الوقائع أو الأحداث تندرج تحت عنوان مفهوم معين •

وفى العلوم الاجتماعية ـ كما هو الحال فى سائر العلوم ـ تستخدم « المفاهيم » مثلما تستخدم العناوين فى نظام الحفظ (الأرشيف) ، أى تستخدم كأدوات لتنظيم المعلومات • أما « المفاهيم » فى اطار المشروعات الفكرية الكبرى أو النظريات ، فانها لا تستخدم لتنظيم المعلومات المتاحة بطريقة أوضح فحسب ، ولكن لكى تساعد كذلك على طرح أسئلة جديدة • فهى تمدنا ـ اذا جاز القول ـ بأسانيد جديدة للمعلومات لم تكن فى متناول أيدينا ، ولكننا نحتاجها ، بحيث

نستطيع أن نبدأ فى البحث عنهـا ، وهكذا ، فان « المفهـوم » هو نظام لاختيار وجمع حقائق معينة ان وجدت ، فهو استدعاء للبحث ، ولكنه لا يقدم ضـمانا بوجود ما نبحث عنه • مثلا ، كان لعلماء الحيوان فى العصور الوسطى مفهوم واضح نسبيا لحيوان « وحيد القرن » ، مؤداه أنه حيوان رشيق كالحصان ، له قرن رفيع مستقيم فى منتصف جبهته ، يبلغ الياردة طولا • ولكن أنى يوجد مثل هذا الحيوان ، مؤدى هذا أن « المفهوم » أو « المجموعة » أو « الفئة » الخاصة بوحيد القرن ظلت فارغة • كذلك يستطيع أصحاب النظريات السياسية أن يتصوروا وجود مجموعة أو حزب من « السلميين العنصريين » ، ولكن على حد علمنا ، لا توجد مثل هذه الجماعة • فالحقيقة ان الأشـخاص الذين يؤمنون بالتمييز العنصرى عادة ما يؤمنون بالعنف كوسيلة من وسـائل السياسـة • (والحقيقة أيضـا أنه ليس كل الناس الذين يقبلون العنف كوسـيلة سياسية يؤمنون بالتمييز العنصرى) • وحتى نستطيع أن نتبين أى هذه المفاهيم تزخم بالحالات الموجودة فى الواقـع ، وأيها خاوية ، نرى المسـألة جديرة بالبحث والاستقصاء •

وكما أشرنا من قبل ، يصبح اختبار أى مفهوم ، أو أى مجموعة منظمة من المفاهيم ، أو أى « مشروع فكرى » ، مشابه لاختبار أى نظام للحفظ ، أى بالبحث عن فائدته عند التطبيق • فكما أن « البرهان على جودة الطعام لا يتأتى الا بتذوقه » ، فان « برهان » أى مفهوم لا يتأتى الا بتذكر واستدعاء ومقارنة واسـتنتاج واكتشـاف واعمال التفكير فى نوع العمل الـذى يمكن تنفيذه بواسطته • وهكذا يتم اختيار المفاهيم المستخدمة فى كل مجال من مجالات العلوم الاجتماعية وفقا لاختبارين :

١ ـ ملاءمتها أو فائدتها فى معالجة المشاكل المعروفة من قبل •

٢ ـ قدرتها على تيسير القضايا الجديدة ، والنظرات الجديدة ، والمسائل الفكرية الجديدة ، فى معالجة المشاكل التى تبرز فى الحاضر والمستقبل • وفى سبيلنا لهذا الاستقصاء ، سوف نستخدم حوالى أربعة وعشرين مفهوما من هذه المفاهيم ، منظمة داخل أربع مجموعات •

وتشمل المجموعة الأولى ستة مفاهيم للتحليل العام للأنظمة الاجتماعية وستة مفاهيم أخرى تختص أكثر بالمظاهر الأساسية والعمليات الخاصة بالسياسة • وبينما تختص المجموعة الثانية بالمجموعات والوحدات السياسية المتعلقة بالعمل القومى والدولى • وتتكون المجموعة الثالثة من الظروف والعمليات المعينـة التى تحد من حجم الحكومة وتؤثر على انتقال الولاء والقوة من وحدة ـ أو من مستوى حكومى أو جماعة سياسية ـ الى أخرى • هذا بينما تختص المجموعة الرابعـة

بالمعاملات والعمليات ــ أعمـــال التعاون والصراع المختلفة ــ التى تحـدث بين الحكومات والدول المختلفة • وسوف نستطيع بمساعدة كل هذه المفاهيم أن نعرف بطريقة أكثر دقة ما أمكن تعلمه بهذه الطريقة ، بعيدا عن دراسة العلاقات الدولية ، وما الذى مازال يقف أمامنا متحديا حتى نبحثه أو نكشف عنه •

بعض مفاهيم الأنظمة الاجتماعية :

كان عالم الاجتماع تالكوت بارسونز **Talcott Parsons** هو أول من اقترح المفاهيم الأربعة التى سنبدأ بها ، مستمدا اياها من الفكرة القائلة بأن هناك أشياء أساسية يجب أن توجد فى كل نظام اجتماعى ، كبيرا كان أم صغيرا (أى فى كل جماعة ، وكل منظمة ، وكل دولة) ، اذا شاء هذا النظام أن يســـتمر • أول هذه الأشـــياء هو **المحافظة على الأنماط أو النماذج ــ (Pattern Maintenance)** فيجب أن يحافظ على النـظام فى اطار نماذج أساسية ــ أى أن هذه النماذج يجب أن تتكاثر باستمرار حتى يمكن الاحتفاظ بها مع تتابع الأشخاص والجماعات والأجيال • وفى معظم المجتمعات ، تلقى مهمة المحافظة على النماذج على عاتق العائلات • كما تقوم بنفس المهمة فى كل مجتمع مؤسسات واجهزة كثيرة أخرى ، ولو بدرجة أقل •

وثانى هذه الأشياء هو التكيف **ADAPTATION** فكل منظمة وكل مجتمع يجب أن يكيف نفسه مع البيئة التى يوجد بها ويستمد بقاءه منهـــا ، ويتكيف حسب التغيرات التى تطرأ عليها • وطبقا لقول بارسونز **PASRONS** تقع مسئولية التكيف الرئيسية فى كل دولة على كاهل القطاع الاقتصـــادى ومؤسساته وأنشطته بما فى ذلك استخدام العلم والتكنولوجيا • وهكذا ، فان المصانع ، والمزارع ، والمناجم ، ومعامل البحوث فى كل دولة ــ ســـواء كانت خاضعة للملكية العامة أو الخاصة ــ تقوم بخدمة عملية التكيف • فنحن نرى الناس يتكيفون تجاه المحيطات بالصيد منها ، وتجاه السهول بزرعها ، وتجاه الأنهار ببناء محطات توليد الكهرباء ــ ومثل هذا التكيف من شأنه أن يغير كلا من البيئة والمجتمع • فكما أنه يحول الصياد الى مزارع ، فانه يحـــول السهول الى حقول خضراء •

وثالث هذه الأشياء هو بلوغ الهدف **Coal Attainment** • فلكل منظمة أو مجتمع هدف أو مجموعة أهداف يحاول الاقتراب منها أو بلوغها ، أو يرغب أعضاؤه فى بلوغها • وعلى ضوء هذه الأهداف يعدل سلوكه ليتخطى المتطلبات البسيطة لعمليتى المحافظة على النماذج والتكيف • ويرى بارسونز **Parsons** أن الجزء الأكبر من عملية بلوغ الهدف فى كل دولة يقع على عاتق الحكومة ،

أو ان شئت فقل على القطاع السياسى ومؤسساته ٠ فعن طريق الحكومة والمؤسسات السياسية يتم تجميع معظم الموارد البشرية والمادية للدولة ، ويعاد توزيعها بهدف بلوغ الأهداف التى يحددها ويقبلها القادة أو الشعب فى المجتمع ، سواء كانت أهدافا سلمية أو حربية ـ قد تبدأ من محو الأمية حتى الرغبة فى الاستيلاء على اقليم على الحدود ٠

وهذه المهام الثلاث ـ المحافظة على النماذج ، والتكيف نحو البيئة الطبيعية والبشرية ، واقتفاء الأهداف ـ لا يسهل القيام بها فى وقت واحد ، وخاصة اذا كانت الموارد محدودة ، وهى عادة ما تكون كذلك ٠ ولما كانت التضحية باحدى هذه المهام هى أمر متعذر ، نرى بارسونز يوضح أن على كل دولة ، وكل مجتمع ، وكل منظمة أن تواجه مهمة أساسية مستمرة رابعة ، هى مهمة التكامل أو الادماج Integration ٠ ويستهدف التكامل جعل هذه الأنشطة المختلفة متناسقة ، والابقاء عليها على هذا الحال ٠ كما ينطوى على جعل توقعات وحوافز الناس متناسقة مع الأدوار التى يقومون بها ٠ وفى هذا الصدد تقع مسئولية التكامل فى معظم الدول على عاتق المؤسسات الثقافية والتربوية والدينية ٠ ولكن ذلك لا يمنع من أن عناصر أخرى كثيرة قد تشارك فى هذه المسئولية بدرجة أقل ٠

ويتم تنفيذ هذه المهام الأربع فى كل منظمة أو جماعة ، أى فى كل نظام صغيرا كان أم كبيرا ٠ ففى وزارة الخارجية الأمريكية مثلا ، يمكن القول بان مهمة المحافظة على النماذج تقوم بها أجهزة الحسابات والمراجعة ، ومكتب شئون الأفراد ، ومكتب الأمن ٠ بينما يمكن اعتبار العمل الروتينى للقنصليات والسفارات ومكاتب الاتصال بالكونجرس ، والعلاقات العامة ، على أنها تقوم بمهمة التكيف بالنسبة للأجزاء المختلفة من البيئة ٠ أما مهمة بلوغ الهدف فتقوم بها الجهود السياسية للدبلوماسيين فى الخارج ، والبيانات الصحفية للمتحدثين بلسان وزارة الخارجية ، ومشروعات المعاهدات الدولية أو التشريعات الداخلية التى تقترحها الوزارة ، والجهود التى يبذلها كبار المسئولين فى رسم السياسة ٠ وهؤلاء الأخيرون ، ابتداء من وزير الخارجية ومن يليه ، هم الذين يقع على عاتقهم مواجهة المهمة المستمرة لعملية التكامل ، أى محاولة التنسيق والدعم المتبادل للأنشطة المتعددة للوزارة ، ومكاتبها ووكالاتها ، وجهود موظفيها ٠

وبالنسبة للولايات المتحدة بوجه عام ، نرى مهمة بلوغ الهدف تقع أساسا على عاتق الرئيس والكونجرس ٠ كما تقع بدرجة أقل ـ ولكن فى زيادة مطردة ـ على عاتق المحكمة العليا Supreme Court ٠ ومع ذلك ، نرى الفروع الثلاثة للحكومة تقوم جميعها بتنفيذ بعض المسئوليات العامة فيما يتعلق بالمحافظة على

النماذج ، والتكامل ، والتكيف • فاذا انتقلنا بالحديث الى مستوى أعلى نرى الأمم المتحدة تحاول بلوغ أهدافها أساساً عن طريق الجمعية العامة والأمين العام ، ومجلس الأمن • ويتم تنفيذ قدر كبير من مهمة التكيف بواسطة المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، بينما تقوم منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) بالجهود الرئيسية لخدمة عملية التكامل • أما مهمة المحافظة على النماذج ، فيبدو أنها متروكة الى حد كبير للحكومات والدول الأعضاء فى الأمم المتحدة •

وكما توضح هذه الأمثلة ، نرى المهام الأربع الأساسية موجودة ــ بدرجة أو بأخرى ــ فى كل نظام اجتماعى • وهى لا تنفصل عن بعضها البعض تماما أثناء التطبيق ، وان كانت لا تتطور جميعها بنفس الدرجة • فكل نظام ثابت مستقر يجب أن تتوفر فيه عملية المحافظة على النماذج اذا شاء هذا النظام أن يستمر فى بيئة ثابتة • أما النظم التى تستطيع الاستمرار فى بيئات متنوعة متغيرة ، فيجب أن تتطور فيها عملية التكيف • هذا بينما الأنظمة المعقدة فقط هى التى تملك أهدافا خارجية تستوجب وجود عملية اقتفاء الأهداف وبلوغها • وكذلك الحال بالنسبة للأنظمة الأكثر تعقيدا فهى وحدها التى تحتاج الى تسهيلات واضحة وعمليات محددة فيما يتعلق بمهمة التكامل •

وجدير بالذكر أن هناك ثمة مهمتين أساسيتين أخريين ، تبدو أهميتهما فى الأنظمة المعقدة جدا • احداهما ، هى مهمة تحديد الهدف Goal Setting فبينما تنزع الأنظمة البسيطة للاقتراب من هدف واحد ، أو على الأكثر من عدد قليل من الأهداف المتساوية أو البديلة ، فان لدى النظام الأكثر تقدما القدرة على تحديد أهداف أخرى لنفسه ، بمعنى أن لديه القدرة على أحداث تغييرات فى تتبع مجموعة كبيرة من الأهداف الموجودة ، وخلق أهداف جديدة لنفسه لم يسبق له أن اقتفاها • وعلى سبيل المثال ، فان الدول التى كانت تعيش فى الأصل حياة العزلة يمكنها أن تحصل على منشآت عسكرية واهداف حربية كبيرة أو « مصالح أمن Security Interests فى أماكن نائية من العالم ، كما فعلت انجلترا بدءا بالقرن السادس عشر حتى منتصف القرن العشرين ، وكما فعلت الولايات المتحدة تدريجيا منذ عام ١٨٩٠ ، وخاصة منذ ١٩٤٥ ، ١٩٦٥ • وعلى النقيض من ذلك ، فقد تعمد بعض الدول ــ بالتدريج أو بسرعة ــ الى اسقاط بعض الأهداف التى كانت هامة بالنسبة لها فى الماضى • فقد أسقط حكام انجلترا فى القرن السادس عشر أطماعهم التى ظلت تراودهم طوال ثلاثة قرون لفرض سلطتهم على جزء من اقليم القارة يتبع فرنسا الآن • وفى النهاية ، تخلوا عن « كاليه » وبدأوا عوضا عن ذلك فى اقتفاء أهداف القوة البحرية ، والاستيلاء على بعض الأراضى فى العالم الجديد • ولعل الانتقال الجزئى للاهتمام

الروسى والأمريكى منذ أواخر الخمسينات ، من التصارع على مناطق النفوذ واقامة القواعد فى هذا الكوكب المزدحم الى تنظيم الأهداف التى ترجى من غزو الفضاء والكواكب ، يعطينا مثلا آخر على التغيير فى الأهداف القومية ٠

كذلك قد يكون هناك تغيير حتى فى نوعية الأهداف (المصالح الحيوية) التى تقتفيها دولة ما ٠ فقد أسقط السويسريون فى القرن السادس عشر من اعتبارهم محاولة بسط نفوذهم على « لومبارديا » ، كما أسقط السويديون فى القرن الثامن عشر محـــاولة اقامة امبراطورية فى البلطيق ، وتخلى البريطانيون بين عامى ١٩٤٥ و ١٩٦٥ عن فكرة تكوين امبراطورية كانت ستصل فى عدد نفوسها فى الوقت الحـالى الى ٧٠٠ مليون نسمة ٠ كل من هـذه الدول انتقلت الى مجموعة مختلفة تماما من الأهداف القومية ، بمجرد أن أسقطت من اعتبارها فكرة بسط سيادتها على السكان الأجانب ٠ فانتقلت الى الاهتمام بالمســـائل الداخلية ، وبالرخاء الاقتصادى ، أو بالعلوم والتربية ، وكافة وســـائل الترفيه فى دولة الرفاهية ٠

وغنى عن البيان ، أنه كلما استطاع نظام ما أن يغير أهدافه باســتمرار وبنجاح كلما أصبح هـذا النظام فوق مستوى الأهـداف التى كان يقتفيها فى السابق ، لأنه قد أصبح حينئذ قادرا على اختيار واقتفاء وبلوغ أهداف أعظم وأجدر فى المستقبل ، ـ الأمر الذى يذكرنا بتحذير الفلاسفة وعلماء اللاهوت من « عبادة الأوثان » ، أى من عبـادة أشياء عابرة ، أو آلهة من الطين والصفيح ٠ كـذلك الحال فى السياسة العالمية ، فقد يلعب الاغراء دورا فى قيام الدولة « بعبادة » بعض الأهداف والمصالح الجزئية العابرة ، أو بالأصح يغريها بنسيان حقيقة هامة ، مؤداها أن استمرار الدولة هو الذى يغرى بتغيير كثير من أهدافها ٠

ومن المحتمل أن تتطلب قدرة الدولة على تحديد الأهداف وتغييرها وجود موارد مادية وبشرية داخل النظام ٠ وكلما زادت نسبة الاختيار بين الأهداف القديمة والجديدة ، زادت نسبة هذه الموارد التى يجب استخدامها لعمل هـذا الاختيار وتحديد الأهداف الجديدة ٠ كما قد يتطلب الأمر اعادة توزيع هذه النسبة لبلوغ تلك الأهداف ٠ وتكون نسبة الموارد المتاحة لاعادة توزيعها على نماذج جديدة من السلوك عنصرا هاما فى القدرة على التعلم **Learning Capacity** المتوفرة لدى النظام ، أى فى قدرته على « تعلم » كيف يتصرف وكيف يستجيب للأحداث الموجودة فى بيئته بطرق جديدة ، أو على الأقـل بطرق مختلفة وأكثر فائدة ٠

ففى حقب تاريخية معينة ، اظهرت بعض الحكومات ، وبعض المجموعات ، بل وبعض الشعوب ، قدرة أكثر او أقل على التعلم ـ بالمعنى الذى نقصده ـ من غيرها فمثلا عن ملوك البوربون Bourbon فى فرنسا فى أوائل القرن التاسع عشر أنهم لم ينسوا أي شيء ولم يتعلموا أى شيء ، حتى بعد الهزة الاجتماعية التى أحدثتها الثورة الفرنسية · فهم سرعان ما استبعدوا أثرها من اعتبار السياسة الفرنسية · وعلى العكس من ذلك ، فان القدرة على التعليم لدى الحكومة والشعب الأمريكى ابان فترة الكساد الكبرى فى الثلاثينات ، ثم مرة أخرى أثناء الحرب العالمية الثانية ، ومرة ثالثة أثناء أزمة الصواريخ فى أواخر الخمسينات ، أثبتت الكفاءة العالية لهذه القدرة · وفى أوائل عام ١٩٦٨ ، مع ظهور الأزمة العسكرية فى فيتنام ، والأزمة المالية للدولار مقدرا بالذهب ، وأزمة المدن الأمريكية والحقوق المدنية ، والعلاقات الخاصة بالأجناس ، بدا مرة أخرى أن تكرار السياسة الماضية لن يكفى · وأنه خلال العشر سنوات القادمة قد تواجه قدرة التعلم السياسى لدى الحكومة والشعب الأمريكى مرحلة أخرى من الاختبار ·

ويمكن القول ، انه فى حالة اعادة توزيع جزء كبير وهام من موارد نظام ما على نموذج هيكلى جديد لهذا النظام ، وفى نفس الوقت على مجموعة جديدة من الأهداف ـ وأنماط السلوك ، فان هذا النظام يبدأ فى التحول · فاذا حدث هذا التحول ـ أساسا عن طريق المبادرات والموارد التابعة من داخل النظام نفسه أمكن التحدث عن التحول الذاتى Self-Transformation لهذا النظام · ويعتبر التحول الذاتى المهمة السادسة ، وهى أعلى المهام الأساسية للنظام الاجتماعى · وأى منظمة أو دولة تملك هذه المقدرة (بالاضافة الى القدرة الكافية على المحافظة ولو جزئيا على النموذج) للحفاظ أيضا على درجة كافية من الاستمرار والشخصية ، تستطيع البقاء أكثر من غيرها وتتاح لها فرص النمو والتطور أكثر من أى دولة أو منظمة تفتقر الى هذه القدرات · وتعتبر كثير من المنظمات الدينية والعلمانية الكبرى فى العالم أمثلة لمثل هذا التحول الذاتى · فقد كانت الكنيسة الكاثوليكية الخاصة بالصليبيين والبابوات المقاتلين فى القرنين الثانى عشر والثالث عشر مختلفة عن المجموعات الصغيرة للمسيحيين الأوائل الذين كانوا يلتقون فى المقابر ، بل ومختلفة أيضا عن الكنيسة الخاضعة لاشراف الدولة فى عهد الامبراطور قسطنطين وكذلك عن الكنيسة الرومانية الكاثوليكية الحالية التى أعلنت مبدأ الحرية الدينية داخل الدولة أثناء المؤتمر الثانى لمجلس الفاتيكان· ومع ذلك فان قدرا كبيرا من الاستمرارية الروحية داخلها قد ظلت موجودة · وينطبق نفس القول على دول عديدة مثل فرنسا وروسيا واليابان والولايات المتحدة ، التى تختلف جميعا عما كانت فى عام ١٧٧٠ أو ١٧٨٠ · ولكن قدرا ملموسا من الشخصية والاستمرارية ظلت موجودة فى كل منها ·

بعض المفاهيم عن السياسة :

من بين العدد الهائل من العلاقات الانسانية المختلفة ، أى هذه العلاقات تعتبر سياسية ؟ وبعبارة أصح ما الذى تنفرد السياسة بعمله دون غيرها من الأنشطة البشرية والمؤسسات الأخرى ؟

تكمن السياسة فى عملية التحكم غير التام فى السلوك البشرى عن طريق العادات الاختيارية الخاصة بالامتثال أو الطاعة COMPLIANCE ، بالاضافة الى التهديد بامكانية استخدام القمع والقسر Enforcement وترتكز السياسة فى جوهرها على التفاعل بين عادات التعاون التى يشحذها التهديد .
In its essence politics is based on the interplay of habits of cooperation as modified by threats.

وغنى عن البيان أن عادات السلوك ، والتعاون ، واطاعة القانون أو الحكومة ، أو احترام قرار ما لكونه ملزم ، تميل عند معظم الناس الى أن تكون اختيارية أو ارادية . وهذا شىء طبيعى . فالعادات تصبح « اعتيادية » بالنسبة لنا ، أى تصبح جزءا من طبيعتنا ومن سنتنا فى الحياة ، وبعض هـذه الطريقة التى نتصرف بها بصورة تلقائية . وبدون هذه العادات التى يلتزمها الكثيرون لما كان هناك قانون أو حكومة بالشكل المعروف فلولا التزام معظم سائقى السيارات بالسير فى الجانب الأيمن من الطريق ، والوقوف عند الاشارة الحمراء ، لما أمكن تنفيذ قانـون المرور بالدرجـة الممكنة . ولولا أن معظم النـاس لا يسرقون السيارات ، لما استطاعت الشرطة أن تحمى الشوارع وأماكن انتظار السيارات من الفئة القليلة التى تقوم بسرقة السيارات . فاذا لم تجب طاعة القانون عن طيب خاطر ، وتأصل ذلك التعود بين ٩٠٪ على الأقل من الشعب ، لأصبح مجرد حروف صماء ، أو ان شئت فقل أنه يصبح باهظ التكاليف عنـد التطبيق . ويعتبر الالتزام طوعا أو عن طريق التعود بالنسبة لجماهير السكان هو الأساس الحقيقى ، الخفى ، لسلطان أية حكومة .

ولكن بالرغم من أن هذا الالتزام يعتبر اختياريا الى حد كبير ، فهو ليس كذلك فى واقع الأمر بالاطلاق . فلو كان بالاطلاق اختياريـا لما كان تعاملنـا بالسياسة ، ولكن بالعادات والتقاليد والأخلاقيات . ففى عالم السياسة ، تتم المحافظة على عادات الالتزام وتقويتها عن طريق **امكانية اسـتخدام القمع** ضد القلائل الذين قد ينتهكون القانون أو يعصون الحكومة .

وتكمن عملية القمع ، كما أشرنا ، فى التهديد باستخدام أو تطبيق الجزاءات الايجابية أو السلبية ، أى بالثواب والعقاب . ومن النـاحية العملية ، يكثر استخدام العقاب عن الثواب ، لأنه أقل تكلفة . ويحلو لبعض الناس تطبيقه

تحت أى حجة عقائدية مثل الشيوعية أو معاداة الشيوعية ٠ كما يميل كثير من الناس الى الاعتقـاد بأن العقاب يمكن الاعتماد عليه أكثر فأكثر ٠ فمن الواضح ، أنه طالما أن معظم الناس قد اعتادوا الامتثال للقـانون أو الحكومة ، فلن تكون هناك حاجة لتقديم مكافآت لهم على ذلك ٠ ولكن من الأجدر التهديد بتطبيق جزاءات على القلة التى تنحرف عن الطاعة أو تخرق الالتزام الذى يخضع له غيرهم ٠ وقد تردع العقوبات بعض من يخرقون القانون عن تكرار خطئهم ، ولكن الأهم أن يصبح مصـــير هذه القـــلة مثلا يردع الآخرين عن أن يحذوا حذوهم ٠

وبديهى أن القمع ليس مؤكدا دائما ، بل محتملا فى معظم الحالات ٠ ولكن عادة ما يكفى التهديد باجراء عمليات القمع ــ بالاضافة الى عادات الالتزام التى يتصف بها معظم السكان ــ للاقلال من نسبة الانتهاك الخطير الى حد مقبول ٠ فاذا تمت ادانة ومعاقبة تسعة من بين كل عشرة قتلة ، فسيكون ذلك رادعا كافيا للكثيرين من زمرة محترفى القتل ، الذين يفكرون فيه كطريقة مدروسـة للحصول على كسب ما ٠ واذا عوقب ربع لصوص السيارات ، فقد يكون هذا كافيـا ــ بالاضـافة لعادات الالتزام بالقانون لدى معظم الناس ــ للتقليل من حوادث سرقة السيارات ، ودفع مبالغ التأمين ضد السرقة ٠ ولكن من الواضح أن أقسى العقوبات وأكثرها صرامة لا تردع مثل هذه الزمرة من محترفى القتل الذين لا يعبأون بالتفكير فى مغبة عملهم ، أو أولئك الواثقين من أنفسهم حتى الثمالة ، أو من يصيبهم الانفعال الى الحد الذى يصيب تفكيرهم بالشـلل دون احتمال ضبطهم متلبسين ٠ وهذا فى حد ذاته يعتبر أحد العوامل العديدة التى تحد من فعالية الردع ضد ازهاق الأرواح ، أو ضد الحرب فى الحياة الدولية ٠

ولعل الشروط التى تحدد فعالية القمع هى بالتقريب نفس الشروط التى تحدد تكرار الالتزام (أى تكرار السلوك الخاص بطاعة القانون) ٠ وأول هذه الشروط هو الى حد كبير قوة عادات الالتزام لدى غالبية الناس ، واستعدادهم لمعاونة الحكومة بطريقة ايجابية فى سـبيل دعم الأوامر والقوانين ٠ وفى المقام الثانى ، هناك كل الشروط الأخرى التى تؤثر على الاحتمالات النسبية للسلوك الملتزم بالقانون فى مواجهة السلوك المنتهك للقانون الذى ينطبق عليه التهديد باستخدام القمع ٠ فاذا انتشر الجوع بين الفقراء ، فهناك احتمال أن يقوم أناس أكثر بسرقة الخبز ٠ وفى المرتبة الثالثة يأتى حجم وكفاءة جهاز القمع ، أى مهارة وحماس الضباط والجنود والقضاة ورجال الشرطة ، ونوعية أسـلحتهم ومعداتهم ٠ وأخيرا ، يأتى تغيير القوانيين ، واصدار قوانين جديدة ، أو التهديد باستخدام عقوبات أكثر صرامة ٠

ومع ذلك ، فان عادات الالتزام لدى غالبية الناس ، والظروف الاجتماعية

العامة التى لها أكبر الأثر (الطويل المدى) فى سلوك الناس ، لهى من أصعب الأشياء فى طريقة تناولها • وكذلك الحال بالنسبة للحجم والتدريب والمعدات والروح المعنوية لدى جهاز القمع ــ القــوات المسلحة ، والشرطة ، والهيئات القضائية ، والى حد ما جهاز الموظفين المدنيين ــ فان تغييرها لا يتأتى الا ببطء وبتكلفة كبيرة • ولذلك تبقى أضعف وسائل التحكم أكثرها جاذبية ، من حيث كونها لا تكلف الكثير عند استخدامها • نلاحظ مثلا أن اصدار قانون جديد ، أو التهديد باستخدام عقوبات أكثر صرامة أو عدم الحرص فى ايجــاد دليل الاتهام ، أو عــدم الحرص فى عــدم معاقبة بعض الأبرياء ، كل ذلــك يمثل اجراءات أسرع وأقل تكلفة • ومن ثم ، فانها رغم ضآلة كفاءتها نسبيا ، تبــدو أكثر اغراء من المهمــة الطويلة الشاقة الخاصة باحـــداث تغييرات جوهرية فى الموقف •

اذن ، فالسياسة ــ كما نرى ــ عبارة عن تفاعل بين التهديد باستخدام القمع الذى يمكن تغييره بسرعة نسبيا ، وبين عادات الالتزام والولاءات الموجودة عند السكان ــ تلك التى يجرى تغيرها غاية فى البطء ، وان كانت أقوى • فعن طريق تفاعل الالتزام الاعتيادى مع القمع المحتمل تستطيع المجتمعات حماية وتعديل مؤسساتها ، وتخصيص واعادة توزيع مواردها . هذا فضلا عن توزيع القيم والحوافز والمكافآت على أعضائها ، وأنماط العمل الجماعى الذى يتعاون فيه السكان على انتاج سلعهم وخدماتهم وحياتهم •

الحكم أو السلطان Rule or Dominion

طالما احتفظنا بمفهومنا عن الســياسة واضـــحا فى الذهن ، أمكننا أن نستوعب المفهومين السياسيين المرتبطين عن الحكم أو السلطان • ويعنى عالم الاجتماع الألمانى ماكس فيبر Max Weber بحكم أو سلطان زعيم ما ظهور فرصة أو امكانية الخضوع لطاعته • فالأمر كما يقول فيبر ، أن من بين كل زعيمين أو حكومتين ، يكون للذى يطاع أكثر من قبل السكان ســلطان عليهم أكثر من الآخر •

واذا وسعنا من مفهوم هذا التفسير ، لاكتشفنا ما أسماه ت•و• أدورنو ADORNO ذات مرة « بالرياضيات الكامنة فى فكر ماكس فيبر » • فالامكانية هى بالتحديد عدد يدل على عــدد المرات ، الأمر الذى يعبر عنه عادة بالنســبة المئوية لأحداث معينة (ونقصد هنا عمليات اطاعة أوامر الحاكم) داخل مجموعة أكبر من الأحداث (ونقصـــــد هنا السلوك العــام للسكان) • ولذلك ، فان « الحكم » كما عبر عنه فيبر يمكن التعبير عنه بعدد ، أو على الأقل يمكن مبدئيا قياسه فى رموز تعبر عنه من حيث الكم •

وفى نفس الوقت ، يمكننا أن نرى العلاقـة الوثيقة بين فكرة فيبر عن فرصة أو تكرار عمليات فرض الطاعة (الاطاعة) لأوامر الحكومة من ناحية وبين مفهومنا الذى سبقت مناقشته عن معدل الالتزام (أى تكرار عمليات الالتزام) من ناحية أخرى • فمعدل الالتزام مفهوم أوسع حجما ، لكونه يشتمل أيضـا على عمليات الخضوع السلبى ، والتسـامح ، أو اللامبـالاة ، بالاضـافة الى العمليات الأكثر ايجابية والخاصة بالطاعة ـ تلك التى أكد عليها فيبر حيثمـا ظهر السلوك الالتزامى السلبى أوفر حظا فى تحديد نتيجة العملية السياسية •

ومع ذلك ، نرى مفهومنا عن الالتزام الاعتيادى أضيق نطاقا من فرصة الاطاعة (فرض الطاعة) التى يحدثنا عنها فيبر • فمفهومنا يستثنى عمليات الخضوع للتهديد الفورى باستخدام القوة السافرة ، كأن يطيع الناس الشخص الممسك ببندقية لاجبارهم على التوقف بفرض السرقة ، أو يطيعون جيش الاحتلال الأجنبى طالما أن لديه سلاحا موجها ضدهم • مثل هذه الحالات عند فيبر هى من حالات « الحكم » أو السلطان ، وان كانت عمليات قوة ، وليست عمليات سياسية • ولكنها تصبح عمليات سياسية اذا استمر هذا السلوك بالتزام الطاعة بعد أن يدير السارق أو المحتل الغازى ظهره • حينئذ فقط ، حيث يتفاعل الذعر المتملك نفوس الناس مع التزامهم المستمر بالطاعة ، نكون قد عدنا ثانية الى دائرة السياسة •

وهكذا ، فنحن عندما نقول ان السياسـة هى ذلك الميدان من العلاقات الانسانية الذى تتداخل فيه السيطرة مع الالتزام الاعتيادى ، فاننا نعنى بذلك أيضا قولنا بأن السياسة ـ بسبب طبيعتها المزدوجة ـ عرضة لأن تكون منطقة توتر متكرر بين المركزية واللامركزية • مؤدى ذلك أن السيطرة أو الحكم يمكن أن يمارس أكثر يسرا بواسطة منظمات مركزية • كما أن ممارسـة التهديد باستخدام القوة هو أيضـا أكثر فعالية وقدرة عنـدما يمارس من قبل مركز وحيد • هذا بينما نرى القدرة على خلق العادات الموثوق بها لدى غالبية الناس عن طريق مركز آمر وحيد هو أمر نادر الوقوع • هذا فضلا عن أنه لا يمكن خلق هذه العادات الا فى المدى الطويل • فالعادات تنمو غالبا مع مجموعة مختلفة المشارب من التجارب المتكررة بطرق متعددة • ولذلك ، كان الاستخدام المركزى للتهديد بالقوة نادرا ما يخلق مجموعة متينة من العادات السياسية المناسبة ، وان كان من الممكن أن يكون مجموعة من العادات التى توفر امكانية ممارسـة القوة المركزية •

ولسوف نتعرض لهذه الأمور بطريقة أكثر تفصيلا فى جزء آخر من معرض مناقشتنا ، لدى حديثنا عن الأسـاليب التى يتحدد بها حجم الأمم والدول

والوحدات السياسية الأخرى ، والأساليب الخاصة بانتقال القوة بين المستويات المختلفة للحكومات (على المستوى المحلى ، ومستوى الدولة ، والمستوى العالمى). وغنى عن البيان أن هذه الاجراءات والأساليب تمتد فى جذورها الى الطبيعة الثنائية للسياسة فى جوهرها وذاتها ٠

الفصل الثالث

القوة والدولة القومية

يساعدنا ادراك الطبيعة الثنائية للسياسة على ادراك حدود مفهوم القوة السياسية . فقد حاول بعض مشاهير الكتاب أن ينشئوا نظرية فى السياسة ، خاصة فى صدد العلاقات بين الدول ، نظرية قائمة تماما أو الى حد كبير على فكرة القوة ، ومن بين هؤلاء نيقولا دى ماكيافيللى ، وتوماس هوبز ، وكذلك هانز مورجنتا ووفردريك شـومان فى وقتنا الحاضر . كذلك مازالت فكـرة القوة كأساس للعلاقات الدولية منتشرة بشكل واسع فى الصـحافة الشعبية فى وزارات الخارجية والمؤسسات الدفاعية لعدة دول ، بحيث يحق لنا أن نتسـاءل ما هو اذن عنصر الصدق فى هذه الفكرة ، وما هى حدوده ؟

وهنا يجدر بنا أن نهتم فى مناقشتنا ليس فقط بقوة الاسم والمؤسسات الدولية فى العالم ، ولكن أيضا بقوة الحكومات ومجموعات المصالح ومجموعات الصفوة أو النخبة والأفراد ، بالدرجة التى يبدو فيها أن أيا من هذه المجموعات هى ذات تأثير ملموس فى السياسة الدولية .

ويمكن تعريف القوة Power فى أبسط معانيها بالقدرة على السيطرة فى صراع ما والتغلب على العوائق . وفى هذا المعنى ، طرح لينين قبل الثورة الروسية على زملائه مشكلة أساسية فى السياسة ، وهو السؤال المكون من كلمتين « من ؟ ومن ؟ » بمعنى من سـيكون سـيد العمليات والأحداث ؟ ومن سيكون ضحيتها ؟ » وفى أثناء كساد عام ١٩٣٢ انتشرت أغنية احتجاج ألمانية ترسم صورة وثيقة الصلة بهذا الذى نقول ، مؤداها « نريد أن نكون مطرقة ،

لا سندان » بمعنى من الأقوى ؟ ومن الأضعف ؟ من الذى سينال مراده ؟ ومن الذى سيضطر للاستسلام ؟ ٠

مثل هذه الأسئلة ، عندما تطرح حول عدة لقاءات ممكنة أو فعلية بين عدد محدود من المتنافسين ، تؤدى الى اعداد قوائم بترتيب الأفضل ، مثل ترتيب اللاعبين فى دورات التنس أو الشطرنج ، أو فى نوادى البيس بول فى الترتيب العالمى ، أو ترتيب الدجاج الذى يجيد النقر أكثر من غيره فى حظيرة الدواجن ، أو ترتيب القوى الكبرى فى السياسة الدولية ٠ وحيث أن اللقاءات الفعلية قد قلت حاليا ، فان ذلك يستدعى بالطبع اعداد قوائم بالترتيب تبنى الى حد كبير على أسس افتراضية قوامها الأعمال الســابقة ، والموارد الحالية أو المتوقعــة للمتنافسين ٠

أساس القوة :

الامكانية الكامنة للقوة مستنتجة من الموارد :

Power Potential As Inferred From Resources :

يعطى الجدول رقم (١) مثالا للامكانية النسبية للقوة لائتلافين من الأمم ٠ وتقاس هنــا قوة دول الحلفــاء ودول المحـــور فى الحرب العالميـــة الثانية ، حسب النسبة المئوية للعتاد الحربى الكلى التى كان كل جانب ينتجها فى كل عــام ٠

ويوضح الجدول أن قوى المحور كانت تنتج عتادا حربيا أكثر بكثير من الحلفاء فى أعوام ١٩٣٨ ، ١٩٣٩ ، ١٩٤٠ ، ١٩٤١ ، ولكن تفوقهم انخفض فى عام ١٩٤٠ ، حتى فقد تماما عامى ١٩٤١ ، ١٩٤٢ ٠ وبعد نقطة التحول هــذه ، تخلفت قوى المحور كثيرا حتى تم انهيارها النهائى عام ١٩٤٥ ٠

جدول رقم (١)

النسبة المئوية للانتاج الكلي للعتاد الحربي بالنسبة للمحاربين الرئيسيين ما بين ١٩٣٨ و ١٩٤٣ ٠ (١)

الدولة	١٩٣٨	١٩٣٩	١٩٤٠	١٩٤١	١٩٤٢	١٩٤٣
الولايات المتحدة	٦	٤	٧	١٤	٣٠	٤٠
كندا	٠	٠	٠	١	٢	٢
بريطانيا	٦	١٠	١٨	١٩	١٥	١٣
الاتحاد السوفيتي	٢٧	٣١	٢٣	٢٤	١٧	١٥
الاجمالي بالنسبة للحلفاء	٣٩	٤٥	٤٨	٥٨	٦٤	٧٠
ألمانيا (٢)	٤٦	٤٣	٤٠	٣١	٢٧	٢٢
إيطاليا	٦	٤	٥	٤	٣	١
اليابان	٩	٨	٧	٧	٦	٧
الاجمالي بالنسبة للمحور	٦١	٥٥	٥٢	٤٢	٣٦	٣٠
المجموع الكلي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

ويمكن اعطاء ترتيب افتراضي لقوة الدول الكبرى عن المدة من ١٩٦٠ الى ١٩٦٣ ، وعام ١٩٨٠ على التوالي وذلك حسب الاحصاءات الحديثة (جدول رقم٢) لعالم فيزياء ألماني غربي ٠

وتعتمد التقديرات المحتملة لعام ١٩٨٠ في جدول (٢) على أرقام النمو المتوقع في انتاج الصلب والطاقة بالنسبة لكل فرد ، والعدد الاجمالي للسكان في كل دولة ٠ ويقدر عدد سكان الصين في عام ١٩٨٠ بحوالي ٠٠٠ر٠٠٠ر١٠٠ر١ نسمة ، والانتاج السنوي من الصلب بالنسبة للفرد حوالي ٤٠٠ رطل ، أو بالتقريب نصف معدل سنة ١٩٦٣ بالنسبة للاتحاد السوفيتي واليابان ٠ وسواء صحت هذه التقديرات في عام ١٩٨٠ ، أو ما يلي ذلك من السنين ، فليس هناك بالطبع ما يؤكدها ، خاصة بعد النكسات التي حلت بالنمو الاقتصادي للصين في بداية الستينات ٠ وعلى أية حال ، فمن الجدير التنويه

---

(١) بما في ذلك الطائرات ، والمعدات الحربية الأرضية ، وأجهزة سلاح الاشارة ، والسفن البحرية ، والمعدات المرتبطة بها ٠

(٢) بما فيها الأقاليم المحتلة ٠

أنه طبقا للتقديرات الموضحة ، فان قوة أقوى دولة منفردة فى الأعوام ما بين ١٩٦٠ و ١٩٦٣ ، وكذلك عام ١٩٨٠ قد قدرت بأقل من نصف القوة الكلية للدول السبع الأولى . وهكذا ففى كلا الحالين ستمثل أقوى دولة (منفردة) أقلية فقط بالنسبة للقوة العالمية .

جدول رقم (٢)

ترتيب افتراضى للقوة الكامنة للدول الكبرى : أعوام ١٩٦٠-١٩٦٣-١٩٨٠ (١)

الأرقام الفعلية عن الأعوام من ١٩٦٠ حتى ١٩٦٣		التقديرات لعام ١٩٨٠	
١ — الولايات المتحدة	١٠٠	١ — الصين	٢٥٠
٢ — الاتحاد السوفيتى	٦٧	٢ — الولايات المتحدة	١٦٠
٣ — الصين	٤١	٣ — الاتحاد السوفيتى	١٢٠
٤ — ألمانيا الاتحادية	١٥	٤ — اليابان	٣٩
٥ — اليابان	١٤	٥ — ألمانيا الاتحادية	٢٥
٦ — بريطانيا	١٢	٦ — بريطانيا	١٩
٧ — فرنسا	٧	٧ — فرنسا	١١
المجموع الجزئى	٢٥٦		٦٢٤
٨ — الهند	٦,٨	٨ —	لا توجد معلومات
٩ — بولندا	٤,٣	٩ —	
١٠ — ايطاليا	٣,٧	١٠ —	
١١ — كندا	٣,١	١١ —	
١٢ — تشيكوسلوفاكيا	٢,٦		

وأحيانا تسمى المصادر الكلية للقوة لدولة ما (أساس القوة Power Base حيث أننا ننظر اليها كأساس يمكن على أساسه تحويل القوة الكامنة بدرجة أكثر أو أقل الى قوة فعلية ، وثمة فكرة أخرى مختلفة عن الفكرة السابقة ولكنها تنتمى اليها ، وهى فكرة أو مفهوم « القيمة الأساسية أو القاعدية Base Value كما يعرفها هارول لاسويل وابراهام كابلان ، وطبقا لهذا المفهوم ، فان أساس

(١) مقدرة على أساس انتاج الطاقة والصلب ، والجذر التكعيبى للسكان .

القوة بالنسبة للعامل أ (العامل أ يمكن أن يكون شخصا أو دولة) هى كمية ذات قيمة معينة بالنسبة للعامل ب الذى يقع تحت سيطرة العامل أ ، أى أن أ يتحكم فى أى زيادة أو نقص فى ثروة ب ، ورفاهيته وتمتعه بالاحترام . ومن حيث أن ب يرغب فى نسبة أكبر من القيمة التى يتحكم فيها أ ـ وجب على ب أن يحاول ارضاء أ ، حتى يقنعه بأن يمنحه نسبة أكبر من هذه القيمة . وهكذا، فاذا احتاجت دولة نامية الى مساعدة اقتصادية لتحسين تكنولوجيتها ، واذا احتـاج بلد جائع الى قمح لدرأ خطر المجاعـة ، واذا كانت الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفييتى يتحكم أحدهما فى بعض الامدادات المتاحة ، اذن فان الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفييتى سيكون لديه « أساس القوة » لممارسة نفوذه على الدول التى تحتاج لمعونته .

ولكن الى أى حـد سـتستخدم حكومـة الولايات المتحدة ، أو الحكومة السوفيتية هذا الأساس (أساس القوة) أو هذه «القيمة الأساسية» لكى تحظى بنفوذ وقوة فعلية على سلوك بعض أو كل تلك الدول فيما يتعلق ب « القيمة المجالية Scope Value» مثل الحصول على صـوت مؤيد فى الأمم المتـحدة ـ التى تتحكم فيها الدول الفقيرة وتريدها الدول الغنية ؟ هذا فى واقع الأمر موضوع آخر .

ان قوة العامل أ فى كل تلك الحالات تعتمد على ثلاثة أشياء .. أولا ، على الفقر النسبى ومدى حاجة العامل ب بالنسبة لبعض القيم الأساسية التى يتحكم فيها أ بقدر مناسب ، ثانيا ، على تحكم ب فى قدر مناسب من القيمة المجالية التى يرغب أ فيها ، ويحاول الحصول عليها باستخدام قوته ضد ب ، وأخيرا ، مهارة وفعالية أ فى تحويل الطاقة الكامنة لأساس القوة لديه الى قوة فعلية تؤثر على سلوك ب .

ثقل القوة على ضوء استخلاص النتائج
The Weight of Power As Inferred From Results :

الطاقة الكامنة للقوة وهى عبارة عن تقييم تقريبى للموارد المادية والبشرية الخاصة بهذه القوة . كما يمكن استخدامها بطريقة غير مباشرة لاستنتاج عدد مرات النجاح (ودرجته) الذى يجب على دولة ما احرازه فى صراع القوة ، حالة

استخدام مواردها على أحسن وجه ومع ذلك ، .فمن الممكن أن نعكس طريقة هذا الحساب بأن نسأل ٠٠ الى أى حد نجح هذا العامل (هذا القائد ، أو هــذه الحكومة ، أو هذه الدولة) فى تغيير بعض النتائج فى العالم الخارجى ؟ حينئذ يمكننا استنتاج « ثقل » «Weight» قوته على أساس درجة نجاحه ٠ مع ملاحظة أن الأبعــاد الأربعــة الرئيسية التى قد تعبر عنهــا بمظاهر القوة هى الثقل «Weight» ، والنطاق Domain ، والمدى Range والمجــال Scope ومن بين هؤلاء جميعا يعتبر « الثقل » أقربها الى الذهن ، كفكرة بديهية تراودنا حينما نفكر فى مفهوم القوة) ٠

وثقل القوة أو نفوذ عامل ما على عملية ما ، تعبر عن مدى قدرته على تغيير احتمالات نتيجة هذه العملية ٠ ويمكن قياس ذلك بسهولة كلما تناولنا فصيلة متكررة من نتائج متشابهة مثل التصويت فى الجمعية العامة ٠ فاذا افترضنا مثلا أننا خرجنا بنتيجة مؤداها أن من بين كل أربعة مشروعات تؤيدها الولايات المتحدة تحصــل ثلاثة منهــا على الأغلبية ، أى باحتمال مقداره ٧٥٪ ، بينما المشروعات التى لا تؤيدها الولايات المتحدة تنجح بنسبة ٢٥٪ ، ــ عندئذ يمكننا القول أن تأييد الولايات المتحدة بوسعه تحويل فرص نجاح مشروع ما فى الأمم المتحدة بمعدل ما بين ٢٤٪ و ٧٥٪ ، أى بمتوسط قدره ٥٠٪ ٠ حينئذ سيكون هذا المتوسط مقياسا تقريبيا لمتوسط ثقل قوة الولايات المتحدة فى الأمم المتحدة أثناء الفترة التى جرى فيها مثل هذا الاحصاء ٠ (تعنى أن المقياس شىء تقريبى يمكن أن يقلل من قــدر النفوذ الفعلى للولايات المتحدة ، حيث أن مشروعــات قرارات كثيرة من التى تعارضها الولايات المتحدة قد تبدو فرص نجاحها ضئيلة أمام الدول المتبنية لها ، فيحجمون كلية عن تقديم المشروع وبالتالى لا يدخل فى عملية الاحصاء التى قمنا بها) ٠

ويصبح حساب أو تقدير ثقل القوة أصعب حينما نعالج حالة بذاتها ٠ مثلا تقييم قوة القنابل الذرية التى أسقطت فوق هيروشيما فى ٦ اغسطس سنة ١٩٤٥ (أو تلك التى أحرقت نجازاكى بعدها بثلاثة أيام فى التعجيل باستسلام اليابان ، واختصار مدة الحرب العالمية الثانية ؟ لقد توصل خبير بارز فى شئون اليابان هو البروفسير أدوين رايشاور الذى كان يشغل منصب ســفير الولايات المتحدة لدى اليابان فى المدة ما بين عام ١٩٦١ وعام ١٩٦٧ الى نتيجة مؤداها أن القنبلة لم تختصر مدة الحرب الا لعدة أيام قليلة فقط ٠ وللتوصل الى مثل هذا الحكم ، فمن الضرورى أن نتخيل أن الحادث قد تكرر عــدة مرات (حادث اســقاط القنبلة فى وقت كانت اليابان قــد هزمت وأنهكت الى درجة كبيرة ، وكانت حكومتها تبحث عن وسيلة للاستســلام) ٠ حينئذ يجب أن

نحاول تصور متوسط ما كان يمكن أن يحدث فى كل هذه الحالات التى تخيلنا فيها اسقاط قنابل ، مقارنا بتصور متوسط كل الحالات دون اسقاط قنابل ٠

قد يبدو أن ذلك شيء بعيد الاحتمال والتصور ، ولكنه ليس كذلك ٠ فهو لا ــ يختلف كثيرا عن تقدير مهندس لسبب عطب جسر معين ، أو تقدير طبيب للسبب الذى أدى الى وفاة أو شفاء مريض بعينه ٠ ففى كل هــذه الحالات ، ولكى نتمكن من تقدير آثار ما تم عمله وربما تقدير ما كان يكمن عمله للحصول على نتائج أفضل ــ علينا أن نقوم بتحويل الحالة الفردية وجعلها ضمن فصيلة متكررة من حوادث افتراضية مشابهة لها ، ثم نحاول تقدير احتمالات النتائج البديلة فى وجود (ثم فى غياب) تأثير أو وجود القوة التى نود قياسها ، بعد ذلك نستنتج قوة هذا العامل فى هذا الموقف من قوة العمل أو الظرف الذى يتحكم فيه ٠

والقوة بهذا التصور تشبه السببية الى حد كبير ، كما أن ثقل قوة عامل ما هو نفس ثقل الأسباب التى يتحكم فيها ، كأحد الأسباب الموصلة للنتائج ٠

واذا قورنت الحكومات الحديثة فى القرون الماضية ، نجد أن الأولى قد زادت من ثقل قوتها أكثر من ســـكانها ٠ فيتم فيها جمع الضرائب ، وتجنيد الشباب وسن القوانين والقبض على من يخالفها ــ كل ذلك مع فرض احتمالات اكبر بكثير مما كان يحلم به معظم حكام العصور الوسطى ٠ ولنفس السبب ، نجد أن ثقل قوة حكومات الدول المتقدمة صناعيا يفوق بكثير ثقل قوة الدول المعاصرة التى ماتزال فى المراحل الأولى من التطور الصناعى ٠ وغنى عن البيان أن حكومات هذه المجموعة الأخيرة ، يتباين فيهــا ثقل القوة الداخلية الى حد كبير ٠

وعلى النقيض من ذلك ، نرى فى مجال السياسة الدولية ، أن ثقل القوة لدى معظم الحكومات ، وخاصة فى الدول الكبرى ، قد بدأ فى الاضمحلال منذ عام ١٩٤٥ ٠ فليس هناك حكومة اليوم تستطيع التحكم فى النتائج المحتملة للمسائل الدولية ، كما كانت بريطانيا مثلا ما بين عام ١٨٧٠ وعام ١٩٣٥ ٠ فبريطانيا لا تستطيع حاليا التحكم فى مستعمراتها السابقة ، كما لا تستطيع الولايات المتحدة التحكم فى فرنسا أو فى كوبا ولا يستطيع الاتحاد السوفييتى التحكم فى يوغسلافيا أو الصين ، ولا تستطيع الصين التحكم فى جيرانها ٠ وقد بدا أن محاولة الســـوفييت للتحكم فى سياســـة تشيكوسلوفاكيا عن طريق الاحتلال العسكرى فى اغسطس ١٩٦٨ قد باءت بالفشل ٠ أما سـبب هــذا الاضمحلال فى ثقل القوة لدى معظم الدول الكبرى ، فسيكون معرض حديثنا فى فصل لاحق ٠ ولكن هذه الحقيقة جديرة بالملاحظة الآن ٠

ولكننا لو نقبنا فى ذلك الموضـــوع بطريقة أدق ، لرأينا أن ثقل القوة يشتمل على مفهومين مختلفين ، أولهمايختص بالقدرة على تقليل احتمال نتيجة معينة لا يرغب فيها عامل ما • ففى مجال السياسة الداخلية ، قد نتحدث أحيانا عن « مجموعات الاعتراض التى تستطيع منع أو عدم احتمال صدور تشريع ما • أما فى مجال السياسة الدولية فقد نجد قدرا كبيرا من قوة الاعتراض الممنوحة رســميا للدول الخمس الأعضــاء الدائمين فى مجلس الأمن طبقا لميثاق الأمم المتحدة • فاذا تحدثنا بطريقة أقل رسمية ، يمكننا التحدث عن قوة دولة ما أو حكومة ترفض منح أرض معينة أو منطقة نفوذ لحكومة أو عقيدة أخرى • وهكذا ، نرى أن الولايات المتحدة قد نجحت فى الخمسينات فى عدم منح كوريا الجنوبية للغزاة من كوريا الشـــمالية الجنوبية ، كما حرمت الفييت كونج من فيتنام الجنوبية فى بداية الستينات •

ومن السهل تصور السبب فى ذلك • فالنتيجة المحددة التى نود منعها قد تبــدو غير محتملة من أول نظرة • ولكن لنفرض مثلا أن حملة عصــابات شيوعية فى دولة آسيوية أو افريقية لديها بالتقريب فرصة من بين كل ثلاث فرص (أى بمقدار ٣٣٪) لاقامة نظام شيوعى مستقر فى هذه الدولة • ففى هذه الحالة ، يستطيع تدخل مضاد للشيوعية من قبل قوة أجنبية ، يتم تنفيذه بقوة محدودة (لنقل بثقل قدره ٢٨٪) أن يقلل من فرص نجاح رجال العصابات من ٣٣٪ الى ٥٪ فقط وأن يكون بالتالى احتمالا قدره ١٩ : ١ (٩٥٪) لفشلهم وهكذا ، يمكن جعل النتيجة غير المحتملة بنسبة متوسطة غير محتملة بنسبة عالية عن طريق استخدام قدر محدود من القوة • وفى مثل هذه المواقف ، يبدو لنا أن تغيير الاحتمالات بالنســبة لهــذه النتيجة المعينة هو بمثابة تغيير جذرى ، كما يبدو لنا أن هذا القدر المحدود من القوة قد غير حالة التأكيد الى حالة شبه تأكيد ، وبالتالى فقد أحدث نتائج مذهلة •

ومع ذلك ، فنفس درجة القوة قد تحدث نتائج أقل تأثيرا اذا ما طبقت لتعزيز نتيجة تبدو غير محتملة لأول وهلة • فاذا أردنا اقامة نظام حكم دستورى ديمقراطى مستقر فى الدولة الأفريقية او الآسيوية التى تمزقها الصراعات (كما تخيلناها من قبل) وجب أن نتذكر أن من بين كل ٢٠ دولة فقيرة جدا فى العالم هناك دولة واحدة هى التى تتمتع بأحد أشكال الحكومات الديموقراطية المستقرة فى ظل سيادة القانون • وتعتبر الهند أحد هذه الأمثلة النادرة خلال العشرين سنة الماضية ، وليس مثلها كثير • وبعبارة أصح نرى المدى الواسع لبدائل الديمقراطية ، مثل الدكتاتورية أو مجالس الثورة العسكرية التى تمسك بزمام الحكم أثر انقلاب ثورى ، أو حكومات الأقلية المستغلة الفاسدة المتسترة وراء وجهات دستورية ، أو الاحتلال الأجنبى أو الادارة الاستعمارية ، أو نظم الحزب

المدنى الواحد ، أو سلسلة متوالية من الانقلابات والحروب الأهلية ، أو غيرها من المجموعات والسلاسل المتوالية من كل هذه الأنواع ، كان ومازال هو الأكثر شيوعا • فاذا كانت فرصة الديمقراطية فى دولة ناشئة حديثا هى ٥٪ فقط ، فان استخدام قوة ثقلها ٢٨٪ سيحدث احتمالا قدره ٣٣٪ لاقامة نظام ديمقراطى فى هذه الدولة الأمر الذى سيترك أمامنا فرصة للفشل نسبتها من ٢ الى ١ •

وفى الواقع ، أن هذه العملية الحسابية يسودها التفاؤل لأنهـا تفترض دون مبرر ، ان القوة اللازمة لاحداث نتيجة ما يمكن تحويلها دون خسارة الى نفس كمية القوة اللازمة لأحداث نتيجة أخرى ، وكلنا يعرف تماما أن ذلك ليس صحيحا تماما • فالقوة اللازمة لطرح رجل أرضا لا تعطينا نفس درجة القوة لتعليمه العزف على البيانو ، أو حل مسائل التفاضل والتكامل أو الرسم الزخرفى • والقوة اللازمة لقصف أو حرق قرية لا يمكن تحويلهـا تماما أو بسهولة الى كمية القوة اللازمة لكسب تعاطف السكان ، أو لحكم القرية بموافقتهم ، كما لا يمكن أن تتحول الى القوة اللازمة لخلق مهارات عديدة بين هؤلاء السكان أو زرع قيم معينة بينهم ، أو الحصول على ولاءات منهم ، وهى فى مجموعها من الأشياء الضرورية للحكم الديموقراطى •

وكلما كانت النتيجة الايجابية أكثر تحديدا ، كلمـا زاد عـدد البدائل المعارضة لها • ومن ثم ، فعادة ما يكون من غير المحتمل ، بل ومن الأصعب ، جعلها محتملة الى حد كبير عن طريق استخدام قدر محدود من القوة • فالقوة المحدودة تكون أكثر فعالية حينما تستخدم بطريقة سلبية كقوة معارضة ، أو قوة تكذيب ضـد احدى النتائج الايجابية ، لأنها ستستخدم فى هذه الحالة لزيادة احتمال قائم بالفعل من بين مجموعة البدائل الممكنة لهذا الاحتمال ، بغض النظر عن أى هذه البدائل المحددة هو الذى سوف يتجسد •

وجدير بالذكر ان القوة اللازمة لزيادة احتمال نتيجة ايجابية معينة تتكون من قوة ، كل من تحقيق الهدف والتحكم فى الأشياء المحيطة • فكل تحقيق هدف ، وكل تحكم ، يستدعى الأمر بالضرورة درجة عالية من التحكم فى النفس من قبل الفاعل • فالفيل المهاجم يستطيع تحطيم أى عقبة كبيرة فى سبيله ، ولكنه لا يستطيع وضع خيط فى ابرة ، ولا يستطيع فى الواقع القيام بلفة على شكل زاوية قائمة فى قطر مساحته ثلاثة أقدام • فكلما تعاظمت القوة الوحشية ، والحجم ، والسرعة ، والقوة الدافعة لدى الفيل ، كلما صعب عليه التحكم فى حركاته ، وقلت دقة التحكم لديه • وبالمشابه ، كلما كانت السيارة أكبر وأثقل وأسرع وأقوى ، كلما صعب توجيهها • فاذا حاولنا قياس قوتها من حيث قوة الأداء ، فسوف تحصل على عددين ومعدلين على الأقل : احدهما عالى بالنسبة

لقدرتها على زيادة السرعة ، والآخر منخفض بالنسبة لقدرتها على التوقف أو الدخول فى منحنى ٠

ومن ثم ، يجدر بنا أن نتساءل عما اذا كان هناك شيء مماثل لذلك بالنسبة لقوة الحكومات والدول ؟

فكلما كانت الدولة أكبر ، وعدد سكانها أكثر ، ونسبة السكان والموارد المستغلة لتحقيق سياستها أعلى (كلما كان التزامها العاطفى نحو هذه السياسة أكثر حدة) كلما كانت قوة هذه الدولة أكبر ، وقوة حكومتها فى التغلب على العقبات أو المقاومات التى تعترض سبيلها أكثر ٠ ولكن السياسات القومية تحتاج عادة الى أكثر من مجرد التغلب على المقاومة ٠ فغالبا ما يكون هدف هذه السياسة هو تحقيق نتائج ايجابية معينة ٠ ولذلك ، غالبا ما تحتاج الى تتبع هدف ثابت عن طريق سلسلة من التكتيكات المتغيرة ، أو على الأقل تعزيز قيمة أساسية معينة عن طريق سلسلة من الأهداف المتغيرة ٠ ولكن من الملاحظ أنه كلما زاد عدد الناس والموارد المجندة لخدمة التكتيكات والسياسات والأهداف ، كلما زادت حصيلتها من الاهتمامات ، والوظائف والسمعة ، والعواطف المكرسة لخدمة قوة الدولة ٠ وبالتالى يصبح من الصعب بالنسبة لأى عضو فى الحكومة (بل للحكومة كلها) ان يقترح أى تغيير ٠ واذا لم تتخذ احتياطات كافية ومناسبة ، فقد تصبح الحكومات أسيرة سياستها الماضية أو قد تدفعها قوتها الى الاصطدام دون تبصر باحدى العوائق ، ما لم يؤد ذلك الى الوقوع فى احدى الفخاخ ٠

فعادة ما تستفحل هذه الأخطار مع زيادة كمية القوة القومية ، وتكثيف الجهود لزيادتها ٠ وعادة ما تكون هذه الأخطار (الخاصة بالخسارة الجزئية للتحكم فى الذات) أكثر استفحالا بالنسبة للدول الكبرى عنه بالنسبة للدول الصغرى ، وبالنسبة للنظم الدكتاتورية عنه بالنسبة للنظم الديموقراطية ، وبالنسبة لوقت الحرب عنه فى فترة ما قبل الحرب أو فى زمن السلم ٠ وبعبارة أصح ، أنه ما لم تتخذ الاحتياطات اللازمة ضد هذه الأخطار ، فقد يصبح ثقل القوة على المدى الطويل قاهرا ، ان لم يكن مدمرا لنفسه ٠

بعض الأبعاد الأخرى للقوة : النطاق والمدى والمجال :

Domain Range and Scope

على من تتم ممارسة القوة ؟

تتوقف اجابة هذا السؤال على نطاق Domain استخدام القوة ، أى مجموعة الأفراد الذين يتغير سلوكهم المحتمل بطريقة ملموسة عن طريق

استخدام القوة • فميدان استخدام قوة عمدة القرية ينحصر تقريبا فى سكان القرية • ونطاق استخدام القوة بالنسبة لحكومة السويد ينحصر الى حد كبير فى النطاق الاقليمى لدولة السويد ذاتها ، ولكنه يشمل بالاضافة الى ذلك السفن السويدية والمواطنين السويديين فى الخارج وينحصر نطاق اســـتخدام القوة بالنسبة لحكومتى الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى بدرجة كبيرة داخـــل دولتيهما ، بالاضافة الى سفنهما ، وقواتهما ، وقواعدهما ومواطنيهما بالخارج ، ولكنهما تؤثران بطرق هامة ، حتى ولو كانت غير مباشرة على ســـلوك أحداهما الأخرى ، بل وعلى مصير معظم الجنس البشرى كله •

ومن الملاحظ أن لبعض أنواع القوة نطاقات تجتاز الحدود القومية بطرق أخرى ، ففيما يتعلق باتباع الكاثوليك لقرارات الكنيسة فى المسائل ذات الأهمية السياسية ، أو فى المسائل التى تتداخل فيها السياسة والتعاليم الدينية (مثل السياسة العامة للنمو السكانى والتوعية الخاصة بطرق تحديد النسل) ، نرى القوة السياسية أو النفوذ البابوى يمتد الى دول عديدة •

وينطبق نفس القول على ديانات أخرى عديـدة ، حيث أن كل الديانات العالمية الكبرى تضمن تعاليمها ، سواء بالتصريح أو بالتلميح ، قانونا أخلاقيا وسلطة معنوية أسمى من السياسات المتغيرة لأية دولة • ومن ثم ، تتيح كل من هذه الديانات فى تفسيرها لهذا القانون الأخلاقى فرص ممارسة الزعامة الأخلاقية والنفوذ ، وربما القوة ، عبر حدود الدول •

وبطبيعة الحال ، ينطبق جزء من هـــذا القول على بعض الفلســـفات العلمانية • فمن الأشــــياء المعروفة ، اعتياد الشيوعيين فى دول كثيرة على الانصياع لتعاليم وسياسات موسكو الى حد كبير • ومنذ ظهور انحرافات متعددة للمبدأ الشيوعى ، كالنماذج الصينية واليوغسلافية والروسية التى تؤيد كلا منها حكومة مستقرة ، انخفضت بوضـوح درجة التزام الحركات الشـيوعية الأخرى بأوامر أى من مراكز التوجيه تلك ، ولكن الالتزام فى حد ذاته لم يختف تماما (حاول التشيكيون أيضا اقامة نموذج أكثر تحررا حتى احتل السوفييت أراضيهم فى أغسطس ١٩٦٨) • ولكن من الملاحظ أن اتباع أى سياســات أو عقائد أخرى يتم بدرجة أقل فالمحافظون والملكيون ، والأحرار ، والاشتراكيون ، والوجوديون ، يحاولون جميعا فى بعض الأحيان ممارسة بعض النفوذ أو القوة

على المجموعات المتأثرة بهم أو المتفقة معهم فى دول أخرى · وهم بالتالى يحاولون توسيع نطاق قوتهم ·

وهكذا ، يمكن التعبير عن « نطاق القوة السياسية » بكونه عبارة عن « مجموع الناس الخاضعين والطائعين له » · كما قد يشار اليه بطريقة أقل دقة على أنه « المساحة الجغرافية التى تمارس فيها القوة على معظم السكان » · ومن ثم ، يجدر بنا أن نوضح أى المعنيين هو المقصود بالنسبة الينا ·

فالمعنى الأول لنطاق استخدام القوة بالنسبة لحكومة ما يشـــمل فقط أولئك الأشخاص الموجودين داخل اقليم معين ويدينون بالطاعة لأوامر الحكومة ، أو على الأقل من يلتزمون بالطاعة بطريقة سلبية ، فى حين أن المعنى الثانى ، وهو التعريف الجغرافى لنطاق قوة الحكومة ، يشمل أيضــا ، وبالاضافة الى ما تقدم ، رجال العصابات الموجودين داخل اقليم الدولة والذين يحاربون نظام الحكم فيها ، طالما أن هؤلاء الرجال لم ينجحوا فى تحويل بعض المناطق الى اقليم ينعم بالاستقرار والخضوع لهم ·

وهناك معنى ثالث ممكن لنطاق القوة لا يشمل الأشخاص الخاضعين أو المطيعين فحسب ، ولكن يشمل كذلك مســاحات الأرض ، ورؤوس الأموال ، والموارد العامة التى يتحكمون فيها · وبهذا المعنى ، فان ممارسة القوة على مائة من الفقراء أقل من ممارستها على مائة شـــخص مزودين بموارد كبيرة تحت تصرفهم · ويأتى هذا الرأى الثالث عن نطاق القوة قريبا من فكرتنا الأولى عن تعريف القــوة فى اطار مجموع الموارد · (وقد استخدمنا هذه الأفكار الثلاثة عن نطاق القوة (مع اهمالنا مؤقتا لامكانية وجود سكان ثائرين ومناطق متمردة داخل الدولة) حتى نستطيع قياس النطاق المباشر لسلطة الحكومة بالمعنى الأول الذى يعتمد على مفهوم السكان ، وبالمعنى الثانى فى نطاق مســـاحة الأرض ، وبالمعنى الثالث على ضوء الانتاج القومى الاجمالى ·

ولدينا فى الجدول رقم (٣) مقارنة بين نطاقات القوة فى بعض دول العالم الرئيسية ، على أساس المفهوم الأول لنطاق القوة (السكان) ، دون أن ندخل فى الاعتبار السكان الموجودين خارج الحــدود السياسية لكل دولة ، ممن قد يكونون مع ذلك خاضعين لسلطة الدولة ·

« جدول رقم ٣ »

نطاق القوة القومية على أساس السكان سنة ١٩٦٢

ترتيب الدول	عدد السكان بالمليون	النسبة المئوية ٪ بالنسبة لمجموع سكان العالم	
١ — الصين (الشعبية)	٧٠٠	٢٢	
٢ — الهند	٤٤٩	١٤	
مجموع ١ ، ٢	١,١٤٩		٣٦
٣ — الاتحاد السوفيتي	٢٢١	٧	
٤ — الولايات المتحدة	١٨٧	٦	
مجموع ٣ ، ٤	٤٠٨		١٣
٥ — أندونسيا	٩٨	٣	
٦ — باكستان	٩٧	٣	
٧ — اليابان	٩٥	٣	
٨ — البرازيل	٧٥	٢	
٩ — ألمانيا الغربية	٥٤	٢	
١٠ — المملكة المتحدة (بريطانيا)	٥٣	٢	
١١ — ايطاليا	٥٠	٢	
١٢ — فرنسا	٤٧	٢	
المجموع من ٥ إلى ١٢	٥٦٩		١٩
١٣ — المكسيك	٣٧	١	
١٤ — نيجريا	٣٦	١	
١٥ — أسبانيا	٣١	١	
١٦ — بولندا	٣٠	١	٤
المجموع من ١٣ إلى ١٦	١٣٤		
المجموع الكلى	٢,٢٦٠	٧٢	

ولعلنا نخرج بترتيب مختلف الى حد ما اذا اعتمدنا على المفهوم الجغرافى لنطاق القوة ، كما هو موضح فى جدول رقم (٤) .

« جدول رقم ٤ »

نطاق القوة القومية على أساس المساحة سنة ١٩٦٢

ترتيب الدول	المساحة بالمليون كيلو متر مربع كم ٢	النسبة المئوية بالنسبة لسكان العالم ٪
١ - الاتحاد السوفيتى	٢٢,٥	١٧
٢ - كندا	١٠	٨
٣ - الصين (الشعبية)	١٠	٨
٤ - الولايات المتحدة	٩,٥	٧
٥ - البرازيل	٨,٥	٧
٦ - استراليا	٧,٥	٦,٥
المجموع من ١ إلى ٦	٦٨	٥٣
٧ - الهند	٣,٥	٣
٨ - الأرجنتين	٣	٢
٩ - السودان	٢,٥	٢
١٠ - الجزائر	٢,٥	٢
١١ - الكونغو (ليوبولدفيل)	٢,٥	٢
١٢ - المكسيك	٢	١,٥
١٣ - ليبيا	٢	١,٥
١٤ - إيران	١,٥	١,٥
١٥ - المملكه العربية السعودية	١,٥	١
١٦ - جمهورية منغوليا الشعبية	١,٥	١
١٧ - بيرو	١,٥	١
المجموع من ٧ إلى ١٧	٢٤	١٨,٥
المجموع الكلى	٩٢	٧١,٥

أما الترتيب الثالث فى نطاقات القوة القومية ، وربما كان أكثرها واقعية ، فهو الترتيب القائم على أساس الانتاج القومى الاجمالى ، كما هو موضح فى الجدول رقم (٥) .

جدول رقم (٥)

نطاق القوة القومية على أساس الانتاج القومى الاجمالى سنة ١٩٦٢

ترتيب الـــدول	الانتاج القومى الإجمالى بالبليون	النسبة المئوية بالنسبة لمجموع العـالمى ٪
١ – الولايات المتحـــدة	٥٥٦	٣٣
٢ – الاتحـــاد السوفيتى	٢٥٦	١٥
المجموع ١ ، ٢	٨١٢	٤٨
٣ – ألمانيا الغـــربية	٨٩	٥
٤ – المملكة المتحـــدة (بريطانيا)	٨٩	٥
٥ – فـــرنسا	٧٩	٤
٦ – الصين (الشعبية)	٦٠	٤
٧ – اليابان	٥٦	٣
٨ – ايطـــاليا	٥٣	٣
المجموع من ٣ إلى ٨	٤٢٦	٢٤
٩ – كندا	٣٩	٢
١٠ – الهند	٣٣	٢
١١ – بولندا	٢١	١
١٢ – استراليا	١٩	١
١٣ – ألمـــانيا الشرقية	١٧	١
١٤ – الأراضى المنخفضة	١٦	١
١٥ – السويـــد	١٦	١
١٦ – المكسيك	١٥	١
١٧ – البرازيل	١٥	١
المجموع من ٩ إلى ١٧	١٨٦	١١
المجموع الكل	١٫٤٢٤	٨٣

ومن الواضح انه يمكن توسيع مفهوم نطاق القوة ليشمل ميادين المعرفة والتكنولوجيا وأنظمة التسليح والأسلحة ، كان نحصى نصيب هذه الحكومة أو تلك من العلماء الحاصلين على درجة الدكتوراه أو ما يعادلها فى العالم . فلدى

الولايات المتحدة ما يزيد على ١٠٠٠٠٠ر١٠٠ عالم من هذا المستوى ، أى أكثر من ٤/١ العلماء فى العالم وقد يصل نصيب الاتحاد السوفيتى الى نفس المستوى من ناحية العدد . من ثم ، تسيطر حكومتا هاتان الدولتان العملاقتان على أكثر من نصف علماء الكرة الأرضية ، وهو نصيب أكبر من نصيبهما من الدخل العالمى . كذلك يمكن عمل حساب مشابه فيما يتعلق بالنصيب السنوى لكل دولة من حيث عدد الأبحاث العلمية التى تنشر فى العالم ومثل هذه النتائج من الأهمية بمكان لتكملة أى حقائق أو احصاءات ناقصة فى هذا المجال .

كذلك يمكن توسيع مفهوم نطاق القوة لتطبيقه على نطاق التسليح ، وهنا يتداخل مرة أخرى مفهوم نطاق القوة مع مفهوم الموارد ، كأن نرى أى الحكومات تسيطر على أى احجام من الجيوش البرية ، وسلاحها البحرى ، والسلاح الجوى ، وقوات الصواريخ وأنظمة التسليح النووى . وكأن نحدد نصيب هذه الحكومة أو تلك من المجموع العالمى لكل من هذه البنود . وفى هذا الصدد نقدم بعض التقديرات التجريبية التقريبية للأسلحة النووية ، كما هو موضح فى الجدول رقم (٦) .

وربما كان النمو الفعلى للأسلحة النووية أسرع من ذلك في بعض السنوات ، وأبطأ فى سنوات أخرى . ومع ذلك ، يبدو من المعقول أن نمو المخزون النووى فى كل دولة يبدأ بطيئا ، ثم تزداد سرعته ، ثم يبطىء فى النهاية عند اقتراب مستوى التشبع .

يوضح هذا الجدول الأخير (رقم ٦) ، حسب الافتراضات القائم عليها ، كيف أن ترتيب القوى النووية يبقى ثابتا حتى تصل احدى هـــذه القوى الى مستوى التشبع المفترض ، وهو ما زاد على ١٠٠٠٠ر١٠ رأس نووى . ومع ذلك ، يوضح هـــذا الجدول أيضا أن خمس دول كانت تمتلك فعلا « قوة الاعتراض Veto Power » النووية حتى عام ١٩٦٧ ، أى أن كلا من هذه الدول الخمس اصبح لديها فى هذا الوقت القدرة على منع أى هجوم عليها عن طريق التهديد بتكبيد أية دولة مهاجمة خسائر فادحة . والحقيقة أن مجرد اثنى عشر رأسا نوويا تكفى للتهديد بتدمير العاصمة والحكومة المركزية وصفوة الناس الذين يقطنون عاصمة الدولة المعادية ، وهو قسط من الدمار لا تستطيع معظم الحكومات العاقلة أن تجعل منه ثمنا مقبولا للسعى وراء هدف خارجى . ولكن فى نفس الوقت ، قد لا يكفى التهديد حتى ولو بعشرة آلاف رأس نووى لاجبار دولة

جدول رقم (٦)

نموذج بدائي لنمو وانتشار الأسلحة النووية (١٩٤٥ – ١٩٧٦) ★

ترتيب الدول	١٩٤٥	١٩٤٩	١٩٥٢	١٩٥٥	١٩٥٨	١٩٦١	١٩٦٤	٦٧	٧٠	٧٣	١٩٧٦
(١) الولايات المتحدة	٢	٣٢	١٢٨	٥١٢	٢,٠٤٨	٨,١٩٢	١٠,٠٠٠				
(٢) الاتحاد السوفيتى	–	٢	١٦	٦٤	٢٥٦	١,٠٢٤	٤,٠٩٦	١٠,٠٠٠			
(٣) بريطانيا (٢سنة ٥١)	–	–	٤	٢٤	٩٨	٣٩٦	١,٥٨٤	٦,٣٣٦	١٠,٠٠٠	٦,٣٣٦	
(٤) فرنسا (٢سنة ٥٧)	–	–	–	–	٤	٢٤	٩٨	٣٩٦	١,٥٨٤	٦,٣٣٦	١٠,٠٠٠
(٥) الصين	–	–	–	–	–	–	٢	١٦٥	٦٤	٢٥٦	١,٠٢٤
(٦) الدولة ١	–	–	–	–	–	–	–	٢	١٦	٦٤	٢٥٦
(٧) الدولة ٢	–	–	–	–	–	–	–	–	٢	١٦	٦٤
(٨) الدولة ٣	–	–	–	–	–	–	–	–	٢	١٦	٦٤
(٩) الدولة ٤	–	–	–	–	–	–	–	–	٢	١٦	٦٤
(١٠) الدولة ٥	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٢	١٦
(١١) الدولة ٦	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٢	١٦
(١٢) الدولة ٧	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٢	١٦

★ هذا ، مع افتراض تضاعف الانتاج سنويا بالنسبة للثلاث سنوات الأولى ، وتضاعفه كل ١٨ شهرا بعد ذلك حتى الاقتراب من مستوى التشبع ، وهو أكثر من ١٠,٠٠٠ رأس نووى .

ما على التسليم التام فى عقر دارها ، وبالتالى على تسليم قيمها السـائدة ، وأنماط عاداتها ، ومؤسساتها وصفوة أبنائها • وبعبارة أخرى مازال للابتزاز النووى حدوده • ولو حدث خلال العشر سنوات القادمة أن انتشرت الأسلحة النووية فى ست دول أخرى أو أكثر ، فان ذلك سيجعل من الأصعب على أى شخص ان يتحكم فى هذا العالم ، كما سيجعل عالمنا أكثر خطورة ، ولن تكون « القنبلة » حينئذ ذات فائدة كبيرة لأية دولة تحاول احراز أية أهداف سياسية ايجابية لها أهميتها •

كذلك ، تثير الأسلحة النووية مشكلة مدى «Range» القوة ، وسـوف نستخدم لفظ « مدى » للتعبير عن الفرق بين أعلى درجات الثواب (أو الغفران) وأسوأ درجات العقاب (أو الحرمان) الذى يستطيع اى ممسك بزمام القوة منحه (أو توقيعه فى حالة العقاب) لشخص ما داخل نطاق سلطته • وبالرغم من أن حاكما ما قد يكون لديه أفراد كثيرون داخل نطاق سلطته ، الا أن مدى قوته على بعضهم قد يكون أقل منه بالنسبة للبعض الآخر • اذ ستكون قوته محدودة فى الواقع بالنسبة لاولئك « الذين لم يريدوا شـيئا ، ولم يخافوا شيئا ، أولئك الذين لم يكترثوا بالالم أو اللذة » •

وخلال القرون الأخيرة ، اتجه مدى قوة الحكومات فى السياسة الداخلية الى الاضمحلال • واختفت أنواع الثواب المفرط فى معظم الدول (مثل منح الشـخص وزنه ذهبـا ، أو تزويجه لابنة الملك) ، كمـا اختفت أنواع العقاب المفرط (مثل السحل وتقطيع الجثة ، أو الصلب والحرق ، أو التعذيب حتى الموت أمام الجماهير) حتى أصبحت وسائل مزرية ومحتقرة • أما فيما يتعلق باعتماد الدول الحديثة على القوة ، فهى عادة ما تحـكم عن طريق ثقل القوة ــ دون مداها ــ أى عن طريق الاحتمال الأكبر لوضع أوامرها موضع التنفيذ • بل أصبح من المسـتبعد بالنسـبة للطغاة الذين يعتمدون أسـاسـا فى قوتهم الداخلية على مدى المكافآت المذهلة والعقوبات الصارمة أن يسـتمروا طويلا فى الظروف الحاضرة •

وقد بدا فى السنوات الأخـيرة أن الأمور أحيانا ما تسـلك اتجاها مختلفا فى مجال السياسة الدولية ، فالحكومات قد زادت من المكافآت التى تمنحها والعقوبات التى تهدد بفرضها فى سعيها للتحكم فى سلوك الدول والحكومات الأخرى • ومن المؤكد أن الاعانات والقروض الأجنبية قد أصبحت تمنح بسخاء ، بأكثر مما كان عليه الوضع فى بداية هذا القرن • كذلك لجأت بعض الحكومات الى التهديد باستخدام القصف الجوى ، بل والقيام به فعلا ــ فضلا عما يستتبع ذلك من قتل المدنيين بما فيهم النساء والأطفال ــ فى منتصف الستينات ، على

نطاق أوسع مما كان يتفق وتطور المدينة منذ ستين عاما ، حينما تم عقد اتفاقيات لاهاى الدولية حول قواعد الحرب · من ثم فان التهديد بمذبحة نووية جماعية قد زاد من مدى التهديدات المتاحة لدى الدول الكبرى وحكامهـــا فى الوقت الحاضر ، وفى الواقع ، أن مثل هذه التهديدات باستخدام الحرب النووية قد اســتخدمت بالفعل ، بلغة مقنعة لا لبس فيهــا ، من جانب كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى أبان أزمة كوبا عام ١٩٦٢ ·

ومع ذلك ، يمكن القول بأن هذا التوسع المؤقت فى مدى القوة فى العلاقات الدولية لم يكن له سوى آثار محـــدودة ، وأن ممارسة التحكم فى الحكومات الأجنبية عن طريق المنح والقروض ، قد أصبحت الآن عملية سقيمة ممجوجة · ومن حيث أن القوى المتنافسة مازالت مستعدة للاستمرار فى منح جزء على الأقل من هذه الاعانات فان الحكومات فى معظم بلدان العالم الثالث لن تكسب أو تخسر سوى القليل من تأرجح الدول التى تمنح هذه الاعانات ، أو من اللجوء الى دولتين أو أكثر من هذه الدول فى نفس الوقت · وبالمثل ، أصبح أى تهديد سافر يمكن اضعافه (أو الحد من آثاره) عن طريق طلب حماية دولة منافسة ، أو على الأقل عن طريق التهديد بالانتقام · ونتيجة لذلك ، فان التوسع الأخير فى مدى القوة فى السياسة الدولية قد جعل أى سياسة خارجية نشـــطة باهظة التكاليف ، عوضا عن جعل ثمارها أكثر نضجا أو أجدى نفعا · وهناك ثمة بعد آخر من أبعاد القوة السياسية اتسع نطاقه فى السنوات الأخيرة ، وهو «مجال» القوة Scope · ونتج عن هذا الاتساع آثار هامة جدا مازلنا نشهدها حتى الآن · ونعنى بمجال القوة مجموع أنواع وفئات العلاقات السلوكية ، والأمور التى تخضع لها · فمجال قوة الوالدين على أطفالهم مجال عريض ، يتسع ليشمل كل نشاطات الطفل · ولكن من ناحية أخرى ، يعتبر هـــذا المجال محدودا ، فبالرغم من استطاعة الوالدين التحكم فى معظم نشاطات الطفل فليست هناك فى الحقيقة أشياء كثيرة يستطيع الطفل عملها ، وهكذا ، فان مجال القوة يزداد بزيادة قدرات الأشـــخاص الموجودين داخل ميـــدان القوة فيما يتعلق بأنواع السلوك التى تخضع له · ولذلك ، فان مجال القوة السياسية يأخذ فى الازدياد كلما وضعت مواد وأنماط سلوك اضافية تحت سيطرته · أما ثقل أو فعالية هذه السيطرة ، فهى مسألة أخرى سبقت الاشارة اليها فى قسم سابق ·

وخلال المائة ســنة الأخيرة ، وخاصة الخمســين الأخيرة ، اتســع مجال

السياسة بدرجة كبيرة ، فكثير من النشاطات المختلفة يتم تنظيمها حاليا بواسطة الحكومات والقوانين ، أى بواسطة السياسة ، بعد ان كانت تترك فى الماضى للعرف أو للقرارات الفردية ، ومنها ما لم يكن موجودا حينئذ . فلم يكن ملك من ملوك العصور الوسطى ، أو سلطان فى المشرق ليفكر فى أن يجعل كل الأطفال ما بين سن ٦ و ١٤ سنة يستيقظون كل يوم فى مملكته قبل الثامنة صباحا ، ويذهبون الى المدارس ويبقون هناك عدة ساعات . ولكن الدولة الحديثة ـ بواسطة نظام التعليم الالزامى والنظم المدرسية ، وقوانين التغيب عن الدراسة بدون عذر ـ قد أخذت على نفسها القيام بذلك . بل زاد ثقل قوتها المرتكز على التزام وموافقة معظم السكان حتى أصبح ذا فعالية كبيرة فى كل الدول المتقدمة فى العالم ، حيث يذهب كل الأطفال تقريبا الى المدرسة ، وحيث يستطيع كل البالغين تقريبا القراءة والكتابة . ومن ناحية أخرى ، أخذ مجال السلطة والخدمات العامة فى كثير من الدول النامية فى الاتساع ، حتى أصبح جزءا من عملية التحول الكبرى التى تمر بها هذه الدول (ومعها معظم الجنس البشرى) .

وفى السنوات الأخيرة ، أضيفت مسئوليات وخدمات أخرى كثيرة الى اختصاص الحكومة ، مثل الصحة العامة ، والتنظيم المتزايد للخدمات الصحية ، ومعاشات العجز وغيرها من أشكال التأمينات الاجتماعية ، والأشغال العامة بما فيها الطرق والموانىء والمطارات واقامة السدود ، وتنظيم ودعم أسعار المنتجات الزراعية ، وتنظيم أصناف الأطعمة والمشروبات ونظافتها ، وتطوير وتمويل البحث العلمى والصناعات الجديدة بما فيها الطاقة النووية ، والطائرات التى تزيد سرعتها على سرعة الصوت والصواريخ ، ومركبات الفضاء والخدمات التعليمية المتزايدة من الحضانة حتى الجامعة ، والنفقات المتزايدة والأعباء الخاصة بالدفاع .

وتؤدى كل مسئولية حكومية جديدة (مثل رصف طريق جديد ، أو نظام حديث فى التعليم ، أو خدمات صحية عامة) الى تحويل نسب اضافية جديدة من الانتاج القومى الاجمالى الى القطاع العام ، وهكذا ترتفع أسهم السياسة ، وتتسع دائرة الأشخاص الذين يكسبون أو يخسرون مباشرة من نتائج القرارات السياسية ، أو بالأصح يتزايد الانغماس الفعلى (أو الكامن) فى السياسة من

قبل المجتمع • وبالتالي تزيد قوة الآراء التي تحبذ الاشتراك المتزايد لأوسع الجماهير في السياسة •

ويمكن رؤية حجم وسرعة التغييرات في تاريخ دول مثل فرنسا وبريطانيا وبروسيا خلال المائة والخمسين سنة الأخيرة • فبالرغم من صعوبة مقارنة احصائياتهم بسبب الاختلافات في طرق التسجيل ، وكذلك بسبب الأخطاء والثغرات التي تؤدي الى ضرورة استخدام التقديرات الذاتية أحيانا ، نرى الخطوط العريضة للصورة واضحة تماما • ففي منتصف القرن التاسع عشر ، كان الانتاج القومي الاجمالي لكل فرد في هذه الدول لا يتعدى ٣٥٠ دولارا بالقيمة الحالية للدولار ، أو ⅛ ما هو عليه اليوم • ففي أوروبا ، حيث كانت الغالبية العظمى من السكان هم سكان القرى والمدن الصغيرة ، كان ⅟٤ سكان فرنسا فقط ، وأكثر من ذلك بقليل في ألمانيا وبريطانيا ، يعيشون في المدن التي يزيد عدد سكانها عن ٢٠٠٠٠ نسمة • ومع ذلك ، فقد كان أكثر من نصف البالغين يعرفون القراءة والكتابة ، وفي كل من فرنسا وبروسيا كان حوالي ١٪ من السكان (أو ١ر٧٪ من السكان في سن العمل) يخدمون في الجيش العامل في وقت السلم • ومع ذلك ، فقد كانت السياسة لا تشغل الا بال الأقلية منهم فحسب وكان متوسط الانفاق الكلي للحكومة المركزية في كل من هذه الدول الثلاث أقل من ١٠٪ من الانتاج القومي الاجمالي ، وحتى اذا أضفنا انفاق الحكومات الاقليمية أو المحلية ، فلم تكن النسبة أعلى بكثير • والخلاصة أنه ما كانت أسهم السياسة قليلة نسبيا ، فقد كان الاشتراك فيها قليلا أيضا • بل عادة ما كان أقل من ⅟٣ السكان البالغين يتمتعون بحق الانتخاب ، وأقل من الربع (أي أقل من نصف الذكور) هم الذين كانوا يشتركون بالفعل في الانتخابات •

وفي السنوات من ١٩١٠ حتى ١٩١٣ • قبيل الحرب العالمية الأولى ، ارتفع الانتاج القومي الاجمالي بالنسبة للفرد الى حوالي ٧٠٠ دولار (أي حوالي نصف ما هو عليه اليوم) ، وازداد التحضر ، وارتفعت نسبة معرفة القراءة والكتابة الى ٩٨٪ واصبحت الحكومة المركزية تنفق حوالي ١٣٪ من الانتاج القومي الاجمالي ، وشارك في الانتخابات ٤٠٪ من السكان البالغين (أو حوالي ٨٠٪ من الذكور) • ولكن لم يتغير الاشتراك العسكري في وقت السلم تغيرا ملموسا ، حتى عبأت الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ ــ ١٩١٨) السكان وأدخلتهم في أغوارها •

ومع حلول عام ١٩٢٨ كان قد تم الانتهاء من اصلاح ما دمرته الحرب ، وأصبح الانتاج القومى الاجمالى للفرد ١٫٠٠٠ دولار أو أكثر بالقيمة الحالية للدولار • ومع ذلك ارتفع الانفاق العام للحكومات الى حوالى ٢٤٪ من الانتاج القومى الاجمالى ، وأصبحت نسبة الاشتراك فى الانتخابات ، بما فيها الاناث اللائى لهن حق الانتخاب ، حوالى ٧٥٪ من عدد البالغين • وقد زادت فترة الكساد الكبرى (١٩٢٩ ـ ١٩٣٣) من هذا الاتجاه • فعلى حين ركد الدخل الفردى أو انخفض ، ارتفع الانفاق ، مع ازدياد الحاجة للخدمات الحكومية • وفى عام ١٩٢٨ ، كان الانفاق الكلى للحكومة فى كل من بريطانيا وفرنسا ٣٠٪ من الانتاج القومى الاجمالى ، وبلغت النسبة ٤٢٪ فى المانيا النازية ، حيث تضمن الانفاق الحملة الجنونية لاعادة التسليح •

وبعد الحرب العالمية الثانية ، تم الوصول الى مرتفع جديد • فبعد اصلاح ما دمرته الحرب ، ارتفع الانتاج القومى الاجمالى للفرد الى ١٫٧٠٠ دولار فى أواخر الستينات مع اشتماله على قطاع عريض من الخدمات الاجتماعية • أما اليوم ، فيبلغ متوسط الانفاقالحكومى الكلى فى الدول الكبرى فى أوروبا الغربية حوالى ٢٧٪ من الانتاج القومى الاجمالى • وبينما انخفضت نسبة المساهمة العسكرية فى وقت السلم الى حوالى ١٫٥ أو أقل من عدد السكان فى سن العمل (١٥ ـ ٦٤ سنة) ، مازال الاشتراك فى الانتخابات مستمرا فى الارتفاع حتى وصل الى ٨٠٪ أو أكثر •

وتوضح الأرقام الواردة فى جدول رقم (٧) فى مجموعها كيف أن العالم كان يتغير ببطء ما بين عام ١٨١٥ وعام ١٩١٤ ، وكيف تغير تغيرا جذريا وسريعا فى الأعوام ما بين سنة ١٩١٤ وسنة ١٩٥٠ ، والى أى مدى يمكن أن يعتمد على سرعة واتجاه التغير بين عامى ١٩٥٠ و ١٩٧٥ • ولعلنا بهذا القدر من الحديث قد أصبحنا الآن أكثر وضوحا • فالسياسة الخارجية ـ مثل كل السياسات ـ لم يعد من الممكن أن تصنعها الأقلية ، سواء للخير أو للشر ، بل يجب أن تأخذ فى اعتبارها أصوات ورغبات الأغلبية كما يمكن تتبع نفس التطور السياسى فى خطوطه العريضة خلال تاريخ الولايات المتحدة بل وتاريخ كل الدول غير الشيوعية التى وصلت الى مستوى عال من التطور الاقتصادى •

جدول رقم (٧)
مقارنة بين اربع دول ، هي : الولايات المتحدة ، المملكة المتحدة ، فرنسا ، المانيا فى الأعوام من ١٨٣٠ حتى ١٩٦٥

السنة	عدد السكان (بالمليون)				الدخل القومى الاجمالى للفرد (بالألف دولار) [قيمة عام ١٩٦٥]				التحضير : (النسبة المئوية السكان في المـدن)				معرفة القراءة والكتابة (النسبة المئوية المتعلمين فوق ١٠ أو ١٤ سنة)			
	G.	*Fr*	*U, K.*	*U. S.*	*G.*	*Fr*	*U. K.*	*U. S.*	*G.*	*F.*	*U. K.*	*U. S.*	*G.*	*Fr*	*U. K.*	*U. S.*
المرحلة ١ :																
١٨٣٠	٢٩,٤	٣٢,٤	٢٣,٨	١٢,٩	—	—	—		—	٧,٩	٣٢,٥	٤,١	—	—	٥٦	—
١٨٥٠	٣٥,٣	٣٥,٦	٢٧,٥	٢٣,٣	—	—	—		٨,٦	١٠,١	٣٨,٣	٨,٩	—	—	٦٢	—
١٨٧٠	٤٠,٨	٣٧,٣	٣١,٣	٣٩,٩	٠,٣	—	—	٠,٥	١٢,٥	١٥,٦	٤٢,٠	١٤,٦	٩٦,٥	—	٧٧	٨٠
١٨٩٠	٤٩,٢	٣٨,٤	٣٧,٥	٦٣,١	٠,٥	٠,٤	٠,٨	٠,٩	٢١,٩	١٩,٣	٥٦,٦	٢٢,٢	٩٩,٥	٨٥	٩١	٨٦,٧
المرحلة ٢ :																
١٩١٣	٦٧,٠	٣٩,٨	٤٥,٦	٩٧,٢	٠,٧	٠,٧	١,٠	١,٣	٣٥,٨	٢٦,٣	٦٢,١	٣٢,٢	٩٩,٩	٨٨,٨	٩٦	٩٢,٨
١٩٢٨	٦٤,٤	٤١,١	٤٥,٦	١٢٠,٥	٠,٨	٠,٩	١,٠	١,٧		٤١,٣٣٠	٦٤,٤	٣٩,٨			—	٩٥,٤
١٩٣٨	٦٨,٦	٤٢,٠	٤٧,٥	١٢٩,٨	١,٠	٠,٨	١,٢	١,٧	٤٣,٨	٣٢,٢	٦٥,٥	٣٩,٩	—		٩٦,١	٩٧
المرحلة ٣ :																
١٩٥٥	٥٢,٤	٤٣,٣	٥٠,٩	١٦٤,٣	١,٥	١,٤	١,٥	٢,٩	٤٥,٥	٣٣,٣	٦٦,٥	٤٢,٧	—		—فوق ٩٧	٩٧,٦
١٩٦٥	٥٨,٣	٤٨,٧	٥٤,٤	١٩٣,٨	٢,٢	٢,١	١,٩	٣,٥	٤٩,٥	٣٨,٠٩	٦٧,٢	٤٥,٤				٩٧,٧

الناخبين البالغين و النسبة المئوية من مجموع السكان G. Fr U. K. U. S.	الأفراد العسكريون من السكان فى سن العمل ١٥–٦٤) G. Fr U. K. U. S.	نفقات الدفاع النسبة ٪ من الانتاج القومى الكلى G. Fr U. K. U. S.	الانفاق العام الحكومة النسبة ٪ من الانتاج القومى الكلى G. Fr U. K. U. S.	التجارة الخارجية النسبة ٪ عن الدخل القومى الكلى O. Fr U. K. U. S.
– ,٤ – ٩,١	– – ١,١ –	– – ٣,٤ –	–١٢,٤ ١٥,٦ –	– ١٠,٧ ٢١,٥ –
– ,٦ – ١٢,٨	– – ,٥ ,١٦	– – ٢,٨ –	١٥,٢ ١٢,١ –	– ١٩,٢٣٢ –
٩,٩ ٢٠٤,٥ ١٥,٢	– ,٢١ ,٢	٢,١ ٢,٤ ١,٩ –	١٠ ١٢,٧ ٩,٤	٣٢ ٢٢,٧ ٤٤,٥ ١٢,١
٢٨,٨				
١٥,٥ ٢٠,٧ ١١,٤ ١٨,٦	١,٧ ٢,٢ ,٩ ,١	٢,١ ٣,١ ٢,١ ١,١	١٣,٢ ١٣,١ ٨,٩ ٦,٩	٣٢,٣ ٣٢,٨ ٤٤,٩ ١٢,١
٣٣,٥ ٢٥,٩ ١١,٧ ١٥,٨	٢,١ ٢,٣١ ,٤ ,٢	– ٤,٧ ,٣ ,٧	١٧,٧ ١٣,١ ١٢,٤ ٨,٠	٣٨,٤ ٣٩,٦ ٤٩,٢١٠,٥
٧,١ (٥١,٧)				
٤٩,٩ ٢٢,٣ ٤٩,٦ ٣٠,٥	,٣١,٨ ,٩ ,٣	– ٣,٢ ٢,٨ ,٧	٢٩,٤ ١٥,٨ ٢٤,٢ ١١,٧	٥٠,٤ ٣٧,٤ ٤٢,٤ ٩,٣
(٣٤,٦) (٥٧,٣)				
٦٥,٦ ٢٣,٧ ٤٦,٩ ٣٦,٧	,٣, ٣١,٢,٤	– ٢,١ ٨,٩ ٤,٢	٤٢,٤ ١٨,٤ ٣٠٢٠,٧	١٨,١ ١٧,٢ ٢٦,٣ ٥,٩
(٧٤)٨٠) (٥٩,١)				
٥٦,٧ ٥٠,٧ ٥٢,٥ ٣٧	,٣ – ٢,٢ ٢,٨	٤,١ ٦,٣ ٩,٥ ١٠,٢	٣٩ ٣٨ ٣٦,٦ ٣٠,٤	٢٧,٨ ١٩,٨ ٤٠ ٦,٧
(٦٠,٩)٧٤,٢(٦١,٤)				
٥٦,٦ ٤٠,٨ ٥١,٢ ٣٦,٩	١ ٢,٤ ١,٢ ٢,٣	٤,٣ ٥,٥ ٧,٥ ٧,٤	٤٦,٩ ٤٠ ٣٩,١ ٣٠,٥	٣١,٧ ٢١,٨ ٣٣,٩ ٦,٨

جدول رقم (٨)

متوسط مستويات التطور والأسهم المتزايدة للسياسة : دراسة عينات ل ١٠٧ دولة فى بداية الستينات ·

١ عدد الدول (المتوسط)	٢ التطـــور (معدل مقدر)	٣ السكان بالمليون (المتوسط)*	٤ الدخل القومى للفـــرد دولار	٥ المدن التى تزيد عن ٢٠٠٠٠ نسمة	٦ البالغون القادرون على القراءة والكتابة
١١	١	١٠٥ (١٠)	٥٦	٦	١٣
١٥	٢	١,٣٥٩ (٩١)	٨٧	١٣	٢٤
٣١	٣	٢٤٢ (١١)	١٧٣	٣١	٤٢
٣٦	٤	٧٣٣ (٢٠)	٤٤٥	٣٤	٧٧
١٤	٥	٤١٠ (٢٩)	١٣٣٠	٤٥	٩٨
الجرائد–الاذاعة الجمهور **٪	**انفاق الحكومة المركزية ٪ من الانتاج القومى الكلى**	**الانفاق العام للحكومة ٪ من الانتاج القومى الكلى**	**الاشتراك العسكرى ٪ من السكان سن ١٥–٦٤**	**حق الانتخاب ٪ من السكان**	**التجارة الخارجية ٪ من الانتاج القومى الكلى**
(٥)	١٩	٢٥	٠,٨	٣٠	٤٣ (٣٥)
(٨)	١٧	٢٣	٠,٨	٤٩	٣٤ (٣٥)
(٢٣)	٢٦	٣٥	١,٧	٤١	٤٠ (٣٥)
(٦٣)	٢٨	٣٧	١,٤	٦٩	٣٦ (٢٧)
(+١٠٠)	٣٠	٤٠	١,٥	٧٨	٣٩ (٤٣)

* الأرقام بين الأقواس هى متوسط كل الدول بغض النظر عن حجمها .

** مقدر بثلاثة أشخاص لكل جريدة ، ٤ أشخاص لكل جهاز راديو .

الأرقام بين الأقواس هى متوسط الدول متوسطة الحجم فقط من ٣,٥ حتى ٣٧ مليون نسمة

وتوضح اتجاهات المدى الطويل ، والحقائق المأخوذة من نتائج العينات ، أن الدول المتقدمة غير الشيوعية تميل لوضع ما بين ٣٠٪ و ٤٠٪ من الانتاج القومى الكلى فى يد القطاع الحكومى ، وأن ما بين ½ و ¾ هذه النسبة (ما بين ٢٠٪ و ٣٠٪ من الانتاج القومى الكلى) تتم الرقابة عليه مباشرة من قبل الحكومة المركزية فى كل دولة متقدمة .

كما توضح الحقائق كيف تغير العالم الحديث فى مقارنته بأنماط أوروبا الغربية فىالقرن التاسع عشر . فهنا وهناك ، سبق الارتفاع فى نسبة التحضر ، وتعلم القراءة والكتابة ، والدخل ، زيادة نسبة حق التصويت ، والحجم النسبى للقطاع الحكومى . وهذا يدل على أنه فى الدول الغربية الكبرى زادت الطاقة الانتاجية لاشباع كثير من الحاجات الانسانية الأساسية ، مثل الطعام والمسكن والصحة والتعليم ومستوى المعيشة المرتفع ، قبل ازدياد المتطلبات الشعبية المحلية والضغوط الدولية المتنافسة التى تتضح فى الاشتراك فى التصويت والانفاق الحكومى المتزايد ، ولكن عكس ذلك هو الذى حدث فى الدول النامية فى النصف الثانى من القرن العشرين فقد ارتبطت التغيرات الاجتماعية ، عن طريق تقنين العملات Monetization والتصنيع والتحضر ، فى كثير من دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية بالتأثرات الواضحة لوسائل النقل الحديث ، ووسائل الاتصال بالجماهير لتحريك كثير من الناس من الأعماق قبل وقت كبير من تملكهم للقدرات التعليمية والانتاجية للحياة الحديثة وبناء عليه ، فان الاشتراك فى التصويت ، والاشتراك العسكرى ، وقدر الانفاق الحكومى ترتفع جميعها الآن (مع مستوى منخفض فى نسبة محو الأمية والدخل والتحضر ، ومع مرحلة مبكرة من التطور الاجتماعى والاقتصادى) بنسبة أقل مما كان عليه الحال فى أوروبا منذ مائة عام . كما ترتفع حاليا أسهم وآمال واحباطات القوة السياسية فى دول أكثر وبأسرع مما حدث قبل ذلك .

وعلى قدر المعلومات المتوفرة لدينا ، نرى الدولة اليوم فى ثلاثة أرباع بلدان العالم تنفق أو تعيد توزيع ¼ الانتاج القومى على الأقل ، وتسير بقية الدول التى تعتبر أفقر دول العالم فى نفس الاتجاه ، الأمر الذى يتناقض مع نسبة الـ ١٪ من الانتاج القومى الكلى العالمى الذى ينفق حاليا بواسطة كل المنظمات الدولية مجتمعة . هذا ، بينما تزيد الدول عن المنظمات الدولية بنسبة أكثر من ٢٥ الى ١ فى قوة الانفاق وحدها . وستظل الدول فى الوقت الحاضر ، وللعشر سنين أو العشرين سنة القادمة ، هى المراكز الرئيسية للقوة فى العالم ، بل ستظل هكذا طالما بقيت الدولة هى الوسيلة العملية الأولى أمام الانسان لانجاز الأمور والأعمال .

الفصل الرابع

حدود القوة : الرمز والواقع

THE LIMITS OF POWER : SYMBOL AND REALITY

أضحى واضحا الآن أن القوة ليست شيئا واحدا ولكنها عدة أشـيـاء ، أو على الأصح (القوة) هى لفظ مفرد أو رمز نستخدمه للدلالة على أشياء وموارد وعلاقات واحتمالات مختلفة • وقد رأينا أن كل هذه الأشياء لها علاقة بقدرتنا على احداث تغيير ما فى نتائج الأحداث • ومع ذلك ، فهى فى الواقع تتنوع تنوعا يخفيه رمز « القوة » الذى نستخدمه كمصطلح عام نطلقه على جميع هذه الأشياء •

وكأى رمز ، نجد كلمة « القوة » بمثابة نوع من أنواع الرسـائل التى تأمرنا باسترجاع شىء ما الى الذاكرة للتفكير فيه ، أو ربطه بأفكارنا ومشاعرنا • وهذا على عكس العلامة Sign التى هى اذا جاز القول ، أمر بتوقع وجود أو حدوث شىء فى المستقبل القريب (١) •

وحينما نعرف بالتحديد مجموعة الذكريات التى يمكن تجميعها بمساعدة رمز ما ، فان وظيفة الرمز ستكون مثل **المفهوم** بالمعنى الذى أعطينـــاه للفظ «**مفهوم**» فى بداية هذا الكتاب • وعلى العكس من ذلك • فحينما يستخدم مفهوم ما بمعنى أوســع وأقل تحديدا مجترا ذكريـات مختلفة ومتداخـلة بين أناس مختلفين ، فان وظيفته بالنسبة لهم ستكون مثل الرمز • وهكذا ، فان المفاهيم والرموز ليست منفصلة تماما عن بعضها البعض ، حتى أنه يمكن التفكير فى كليهما على أنهما موجودان عند طرفين متقابلين من صحيفة لها ألوان الطيف ، حيث توجد فى مكان ما من منتصفها الكلمات الرئيسـية والأفكار السياسية

---

(١) حينما يعلو صوت الحارس قائلا (الرئيس) ، نأخذ اعلانه هذا كعلامة ، ونتوقع أن يدخل رئيس الجمهورية ولكن حينما يقول محاضر فى السياسة « الرئيس » فعادة ما تعنى لدينا « الرمز » ، ونتذكر أن هناك شخصا يتولى منصب الرئيس كما نعى وجود المنصب ذاته • وربما نتذكر تفاصيل مختلفة ترتبط بالشخص والمنصب » •

وكلما تم تعريف احدى هذه الكلمات بطريقة أكثر تحديدا من حيث ما تحتويه من معان ودلائل ، كلما زاد استخدام هذه الكلمة كمفهوم ، ولكن كلما كانت مدلولاتها أعم وأقل تحديدا ـ مدلولات مثل الصور والذكريات والمشاعر التى تذكرنا بها ـ كلما استخدمت هذه الكلمة كرمز ·

والقوة رمز للقـدرة على تغيير توزيع النتائج ، خاصـة النتائج المتعلقة بسلوك الناس · وفى هذا الصدد ، يمكن مقارنة القوة فى بعض جوانبها بالمال ، وهو الرمز المقنن للقوة الشرائية ـ أى قدرتنا على تغيير توزيع السلع والخدمات · فالمال يمثل عملة حياتنا الاقتصادية ، وهو وسيلة التبادل التى تسهل استبدال خدمات الأيدى العاملة بالسلع والخدمات الأخرى ، والتبـادل العكسى للسلع والخدمات بالأيدى العاملة · فعادة ما يتلقى العامل مالا كأجر أو راتب ، ثم يقوم هو وأفراد أسرته بانفاق هذا المال فى مقابل السـلع والخدمات التى يحصلون عليها من الاقتصاد القومى · والحقيقة أن التبادل الأساسى هو تبادل واحد ، عمل مقابل سلع · لكن الشكل الذى يحدث فيه هذا التبادل مزدوج : تبادل عمل بمال ، ثم تبادل مال بسلع · وهذا الترتيب المعقد يسمح بتعاون وتقسيم عمل أوسع وأكثر مرونة ·

القوة كعملة :

وكما أن المال هو عملة الحيـاة الاقتصـادية ، يمكن اعتبار القوة عملة السياسة فالقوة هنا هى العملة أو الوسيلة التى تسهل تبادل القرارات التى يمكن فرضها مقابل التأييد الذى يمكن الاعتماد عليه · فعندما يكون من المحتمل فرض قرار بواسطة نوع من أنواع العقوبة أو الجزاء ، جسمانيا كان أم نفسيا ، فاننا ننظر للقرار على أنه « ملزم » ، وحينما يتم صنع القرار ، نقول أنه صنع ليفرض عنوة · واذا كان بعض الناس يريدون القرار أو يرغبون فيه كثيرا ، فمن المحتمل أن يؤيدوا صانع القرار ـ الحكومة أو القائد ـ لدى صياغته ، كما يحتمل فى حالات كثيرة أن يسـاعدوه ويؤيـدوه فى تنفيـذ القرار ماداموا يحبذونه ·

من وجهة النظر هذه ، تصبح عملية التبادل الأساسية كما أوضح تالكوت بارسونز هى عملية استبدال القرارات الملزمة بالتأييد · ولكن فى ظل نظام سياسى متطور عادة ما تتم عملية التبادل هذه على مرحلتين · فالقائد أو الحاكم (أو الحكومة) يتحمل المسئولية العامة لصنع وتنفيذ قرارات من أنواع كثيرة · ولكن فى الحالات القصوى يصبح على الحكومة أن تتحمل بنفسها المسـئولية العامة لصنع وتنفيذ كل القرارات الهامة التى قد تحتاج الى فرض أو الزام ·

وحينما يضطلع أمير أو حاكم أو حزب أو جماعة من الثوريين بهذا الدور ، تقول أنهم « يتولون السلطة (١) Take Power » أو يستولون على السلطة Take Over حتى ولو ثبت بعد ذلك أنهم كانوا يفتقرون الى الموارد أو القدرات ، أو تركيز الأهداف ، اللازمة لاستمرارهم ٠

ومع ذلك ، فاذا نجحت الجماعة أو الحكومة « القائمة فى الحكم In Power (بمعنى قيامها بالدور العام لصنع معظم أو كل القرارات التى يمكن فرضها) فى حد ذاته ، فعندهم أن كل قرار من هذه القرارات المؤيدة بشكل عام هو قرا فمن المحتمل أن يدين هؤلاء الناس بدورهم بالولاء لهـــذه الحكومة ، أى أنهم يؤيدون قراراتها بشكل عام ، وليس بالضرورة لأنهم يوافقون على كل قرار فى حد ذاته ، فعندهم أن كل قرار من هذه القرارات المؤيدة بشكل عام هو قرار من الحكومة : (قانون اقليمى) ، وقرار من « السلطة الشرعية «Legitimate Authority»

والقوة هنا دور رمزى تقوم به الحكومة ، أو ينسبها النـاس الى هـذه الحكومة وتصير جديرة بالثقة متى تمتعت بحد أدنى من الاســـتعداد والموارد والقدرة على الحكم ٠ وبعبارة أصح أن هذا الدور الرمزى للقوة ، بالاضافة الى قدرتهـا الحقيقية أو الذائعة ، يؤديان معا دور العملة التى تقـوم على تبادل الحاجات والرغبات المتعددة المتنوعة للكثرة ، مقابل الدور الفردى الشرعى الحائز على التأييد الواسع والخاص بالقلة من صانعى القرارات ٠

ولا يجب أن نتمادى فى تصوير التشابه بين القوة والمال ، فالمال ، كقاعدة عامة ، يمكن تقسيمه الى وحدات حسابية محددة مثل الدولارات ، أو الروبلات ، أو جرامات الذهب ، ولكن ليس من السهولة تقسيم أو عد القوة ٠ ومع ذلك ، يمكن استخدام الأصوات كوحدات عددية فى بعض الحالات ، سواء فى حالة انتخاب عام أو حالة اقتراع سرى فى مجلس الشيوخ أو احدى لجانه ، أو فى الجمعية العامة أو فى مجلس الأمن التابعين للأمم المتحدة ٠ وفى حالات أخرى ، يتم عد القوة على أساس عدد وحدات القوات المسلحة ، مثل السفن الحربية ،

---

(١) يمكن ترجمة نفس المصطلح « يستولى على القوة » حيث أن الكاتب قد أورد لفظ Power (القوة) وهو المفهوم الذى يشرحه فى هذا الجزء ٠ (المترجم) ٠

والقاذفات ، والدبابات والجنود ، والفرق العسكرية (١) • غير أن كل هذه الطرق في العد ليست مؤكدة ، ولا دقيقة ، وانما تعتمد على ظروف واحتمالات خاصة اذا ما قورنت بالعد السهل الدقيق في حالة المال ، الأمر الذي سهل تطور الأساليب العلمية في مجال الاقتصاد ، دونما أمل في وجود نظام مماثل لها في عالم السياسة •

وغني عن البيان أن العلوم السياسية ، لا ولن تستطيع ان تصبح بكل بساطة « علم اقتصاد القوة Economics of Power ولكنها فحسب تستطيع الاستفادة من التشابه المحدود بين المال والقوة • هذا التشابه الذي نستطيع استخدامه كمرشد في بحر التشابهات والاختلافات الكامنة بينهما • وبالرغم من أن هذه التشابهات محدودة ، فهي ليست تافهة على الاطلاق • ففي علم الاقتصاد ، يمثل المال قوة الشراء لدى الفرد ، كما يمثل رصيده قدرته المشتهر بها على التعامل • وما ينطبق هنا على الافراد ، ينطبق أيضا الى حد كبير على الحكومات ، فهي أيضا تحتاج الى الأموال والأرصدة للتعامل في السوق العالمي • وبالمثل في السياسة ، حيث تعتبر الهيبة والنفوذ بالنسبة للقوة كالرصيد بالنسبة للنقد • وينطبق ذلك في مجال السياسة الداخلية ، أسوة بالشئون الدولية • وفي الحياة الاقتصادية ، قد يفقد الأفراد ثقتهم في الصكوك (السندات) التي يصدرها أحد البنوك ، أو في الأوراق النقدية التي تصدرها احدى الحكومات • حينئذ يتوقفون عن تصديق ما أسماه عالم اقتصاد « الوعود التي يحيا بها الناس » ، ويطلبون رؤية القوة الشرائية في افضل صورها الملموسة : أي يطلبون التعامل بالذهب • كذلك في المسائل الدولية ، حيث تكون الثقة بين الحكومات أكثر ندرة ، وحيث يكون وضعها في غير مكانها باهظ التكاليف ، يستخدم الذهب على نطاق أوسع في تسوية موازين المدفوعات الدولية • وأهمية الذهب بالنسبة للودائع العادية في البنوك ، أو النقد في صورة أوراق مالية ، كأهمية القوة بالنسبة للأشكال العادية من النفوذ والسلطان • وكما يمكن أن يعيد استعراض لعربات النقل المحملة بالذهب الثقة المتداعية لأحد البنوك ، يمكن لاستعراض القوة ـ مثل ظهور الدبابات في شوارع احدى العواصم ـ أن يعيد الهيبة المتداعية لاحدى الحكومات ولو لفترة على الأقل • وكذلك يمكن أن تفعل مظاهرة عسكرية للسفن والطائرات قرب حدود متنازع عليها ، أو قرب دولة ثالثة صغيرة ، في دعم الموقف السياسي المتوتر لدولة كبرى ورطت نفسها في نزاع دولي ، الى درجة وضعت الثقة بها في كفة الميزان •

(١) يقال ان الرئيس السوفيتي الراحل جوزيف ستالين سأل ذات مرة متهكما على البابا : « كم فرقة لديه ؟ وواضح أنه لم يكن يدرك أن سمعة الكرسي الرسولي ، رغم ما فيها من قصور ، قد اثبتت انها أكثر رسوخا من كثير من الحكام العلمانيين •

التورط الزائد على حساب الهيبة ، وصورة « صف الدومينو »

OVER COMMITMENT OF PRESTIGE AND THE «ROW OF DOMINOSE» IMAGE

فى المثال الآتى ، يعتبر التشابه غير تام ، لكنه ذو معان ضمنية سياسية : فالحكومات التى يجب أن تبرهن باستمرار على استعدادها وقدرتها على الحرب ، يحتمل ألا تكون لديها الهيبة الكافية بالنسبة للسياسات المتورطة فيها ، مثلها مثل البنوك التى يجب أن تقدم باستمرار الدليل البراق على قدرتها على الدفع ، فهى غالبا لا تملك الأرصدة اللازمة لمواجهة كل النشاط التجارى الذى تحاول توجيهه ونقص الهيبة ، كنقص الرصيد ليس مسألة تافهة ٠

وتتشابه الحكومة أيضا مع البنك فى أن مقدار التزاماتها أكثر من مقدار مواردها فهناك بنوك تقرض أموالا أكثر من الودائع التى تتلقاها ــ ربما بمقدار سبع مرات كما هو الحال فى الولايات المتحدة ــ لأن مديرى هذه البنوك على ثقة من أن كل المودعين لن يستردوا ودائعهم جميعا فى نفس اليوم ٠ فاذا حدث وطلب كل أو معظم المودعين أموالهم فى يوم واحد ربما لأنهم لم يعودوا يدعمون ثقتهم فى البنك ، فلسوف يخلقون بهذا حالة من الزحام قد تؤدى الى خراب البنك واشهار افلاسه ٠ وبالمثل ، قد تعد الحكومة بسن قوانين ، أو حراسة أشياء وأشخاص ، تتطلب أكثر مما لديها من رجال الشرطة والجنود والموارد اللازمة لذلك ٠ وكذلك عندما يعلن أفراد كثيرون العصيان على الحكومة فى كثير من الأمور الخطيرة عندئذ سنكون أمام حالة تزاحم على الحكومة ، وهو ما نسميه باثارة القلاقل أو الثورة ٠

ويمكن لنفس الشىء أن يحدث أيضا فى ميدان السياسة الخارجية ٠ فقد تتورط حكومة دولة غنية قوية تتمتع بالهيبة فى عدة التزامات خاصة بالدفاع ، والتنمية ، والادارة فى عدد من بلاد المستعمرات أو عدد من الدول الدائرة فى فلكها ، أو دول حلفائها الضعاف ، فى حين أنها لن تكون لديها القدرة على فعل ذلك اذا ما حدث تحد لقواتها لدى عدد من هذه الدول فى نفس الوقت عن طريق ثورات محلية أو هجمات خارجية ، أو عمليات تسلل ، أو خليط من هذا وذاك ٠ وهنا ، قد تبعد الحكومة او الدولة فى تورطها الزائد ما يعرضها لأزمة خطيرة تمس هيبتها ٠ وقد تصبح عرضه لتزاحم الدول التابعة لها على التزاماتها ووعودها ، ويقف حلفاؤها وعملاؤها فى مواجهة الحاكمين فيها على هيئة صف الدومنيو : اذا سقط نظام الحكم فى أى من هذه الدول الصغرى انهارت الثقة فى الدول الكبرى الحامية ، فلسوف تخشى الدول الأخرى سقوطها جميعا تلو هذه الدولة الصغيرة ٠ وبهذه الطريقة فان صورة «صف الدومنيو» تجد جذورها

فى التوسع الكبير والتورط الزائد فى الموارد والهيبة من جانب بعض القوى الكبرى .

وبالرغم من هذا التشابه الضعيف والصلة الهينة بالواقع ، فان صورة « صف الدومنيو » غالبـــا ما تصبح وهما . ففى معظم الدول ، وفى معظم الأوقات ، يبدو استقرار النظم الداخلية ، وتوجيه السياسة الخارجية ، والتجارة الخارجية ، والقروض الخارجية ، والاحتياجات من العتاد الحربى وقطع الغيار رهن بعدد من الظروف المتنوعة التى لا تتغير عادة بسهولة أو يسر أو فى نفس الوقت ، وفى نفس الاتجاه . مثلا ، التغيير الحدى أو الهامشى فى الهيبة العسكرية لدولة كبرى لا يكون كافيا فى العادة لتغيير التوازن فى الظروف الداخلية فى كل دولة متحالفة معها ، وضعت التحالف معها فى سياستها الخارجية فى المقام الأول ، واستمرت فى متابعة هذا التحالف . ولربما يفسر ذلك أهمية عنصر الحكم الذاتى فى التحالف فى السياسة الخارجية لدى معظم الدول فهو سبب احتفاظ فرنسا بقدر كبير من نفوذها فى الدول المســتقلة الحالية فى أفريقيا الفرنسية السابقة ، (حتى بعد جلاء فرنسا عن الجزائر) ، وسبب احتفاظ انجلترا بكثير من تجارتها ونفوذها فى الهند ، وباكســتان ، وغيرهما من بلاد آسيا ، حتى بعد انتهاء حكمها الامبراطورى هناك عام ١٩٤٧ وفقد سيطرتها نهائيا على قناة السويس فى أزمتى ١٩٥٤ ، ١٩٥٦ وبالمثل ، فان اقامة نظام حكــم شيوعى فى كوبا فى ١٩٥٩ ــ ١٩٦٠ لم يتبعه أى خلط أو ذعر من قيام أنظمة مشابهة فى أجزاء أخرى من منطقة الكاريبى . خلاصة القول انه لم يحدث فى أى من مواقف النكسات المحلية تلك لفرنسا أو بريطانيا أو أمريكا على التوالى أن ساد أثر ملموس لصورة « صف الدومنيو » .

القوة كوسيلة وكغاية : سياسة القوة وسياسة النمو :

يمكن النظر الى القوة كوسيلة للحصول على أشياء أخرى هى موضع تقدير الناس . وبهذا المعنى يبدو مفهوم القوة مكررا فى معناه . فالرغبة فى أى قيمة ، كالثورة أو الرفاهية أو الاحترام أو الحب أو غيرها ، يتضمن بالضرورة الرغبة فى القوة أو القدرة على الحصول على هذه القيمة ، تماما كما هو الحال فى نواحى الحياة الاقتصادية ، حيث تعتبر الرغبة فى سلعة أو خدمة رغبة فى القدرة على شرائها . فكما ينفق الأفراد المال فى الحياة الاقتصادية لشراء ما يريدونه ، ينفق الأفراد فى السياسة قوتهم للحصول على ما يرغبون فيه .

ولكن اذا اقتصر الأفراد على مجرد الانفاق فســوف ينتهون بالافلاس . وكذلك الحال اذا اقتصر الساســة على مجرد انفاق قوتهم ، فســوف ينتهون بالعجز . ويعتبر رجل الأعمال المدبر مستثمرا ، فهو ينفق نقوده على السلع

والخدمات (كالسلع ذات القيمة والرأسمالية) التى ستدر عليه فى النهاية مالا أكثر من الذى أنفقه عليها ٠ فعلى سبيل المثال ، يقوم مستثمر بشراء مصنع لانتاج السلع التى سوف يبيعها بثمن أكبر من الذى أنفقه على انتاجها ٠ وهكذا يعنى الاستثمار انفاق المال للحصول على عائد أكبر ٠

كذلك فى مجال السياسة ، يقوم بعض الأفراد باستثمار القوة ، فهم ينفقون قوتهم على قيم أخرى بطريقة تجعل هذه القيم تعود عليهم بقوة أكثر من التى بذلت يدفعهم الى ذلك ــ كما قال توماس هوبز منذ أكثر من ثلثمائة عام ــ « التعطش للقوة بعد القوة ، دون أن يتوقف هذا التعطش الا بالموت » ٠ ولكى يتم الاستثمار بهذه الطريقة ، لابد لهم من استغلال التأييد السياسى الذى يتمتعون به فى وقت ما ، حتى يتمكنوا من صنع قرارات ملزمة من نوع يعود عليهم بتأييد أكبر ، وحينئذ يجب أن يستغلوا هذا التأييد الزائد فى اتخاذ قرارات جديدة توفر لهم تأييدا أكبر لاتخاذ قرارات أخرى فى دائرة أكثر اتساعا من التغذية الاسترجاعية **Feedback** طالما استطاعوا الاستمرار فى ذلك ٠

وهذا الشىء فى جوهره ، هو الذى حث ميكيافيلى أميره عليه ٠ قال ميكيافيلى : أن الأمير الذى لا يتمنى فقد مملكته يجب أن يفكر ويتصرف دائما بلغة القوة ، ويجب عليه أن يدخر موارده ويزيد منها ، لا أن يبددها ٠ وأن يحاول تعزيز قوته وهيبته والتقليل من قوة وهيبة منافسيه ٠ وأن يبقى الجماهير سلبية قانعة ، ولكن على استعداد للحرب باخلاص تحت قيادته ، وأن يحكم بالقوة والخداع ، وأن يكون محط اعجاب وخشية مواطنيه والا يكون محتقرا ، وأن يحافظ على وعوده أو يتملص منها بسرعة حسبما كان الوفاء أم الغدر (فى أية لحظة) هو الذى سيعزز قوته ٠ واعتقد ميكيافيلى أن الأمير الحكيم يجب أن لا يبقى محايدا فى حرب تقوم بين جيرانه ، لأنه اذا ترك جاره الضعيف يتجرع كؤوس الهزيمة على يد أمير آخر ، فان الأمير المنتصر سينقلب عليه بعد ذلك ، فهو اذا ساعد جاره الضعيف ، فقد يشتركا معا فى قهر جارهم القوى الذى كان يشكل تهديدا كبيرا لكليهما ٠ وفى تحالفهما معا ، حتى فى حالة هزيمتها ، فسيكون الأميران الضعيفان على الأقل حليفين فى نفس المحنة ٠ وبوجه عام ، فان حليف اليوم هو عدو الغد ، وأقوى حليف للفرد هو أكبر تهديد يملكه ، لأن الأمير الذى يعضد قوة غيره يدمر قوته هو ٠

هكذا كان حساب التفاضل والتكامل هذا فى سياسة القوى من الناحية النظرية عنيد لا يرحم ٠ فكل امير أو أمير مقبل ــ أى كل ممثل سياسى ــ عليه أن يتصرف بدافع الضرورة ، لأن كل أمير آخر سيفعل به نفس الأشياء القاسية ٠ ومن يفشل فى أداء ذلك سوف يفقد لقبه ودولته ٠ وكما أن رجال الأعمال فى نهاية المطاف سوف يطردون من السوق اذا لم يستطيعوا مواجهة نفقاتهم وتنمية

رؤوس أموالهم بسرعة تكافىء على الأقل معدل الربح السـائد ، فان الحـكومات والحكام فى نهاية المطاف سـوف يمحى وجودهم فى السـاحة السياسية اذا لم ينموا قوتهم بسرعة تكافىء على الأقل سرعة منافسيهم وباختصار ، فان سياسة القوة بدت لميكيافيلى الصفة المميزة للنظام السياسى الواسع LARGE الذى يحدد بدوره الصفاتالمميزة لكل المتنافسـين الذين يسـتطيعون البقاء داخله ٠

وغنى عن البيان أن نموذج ميكيافلى للنظام التنافسى المتطرف يعتبر من أعظم انجازات العقل البشرى فعنده أن رجل السـياسة هو بمثابة الأب الأكبر المثقف (أو أقرب الأقرباء) للرجل الاقتصادى التنافسى عند آدم سـميث وتابعيه ، أو ان شئت فقل أنه يشبه الحيوانات والنباتات المتنافسة فى عملية « الانتقاء الطبيعى » عند تشارلز دارون ٠

ومع ذلك ، فان كل هذه النماذج ، مهما كانت أهميتها فى زمانها ، فلم يعد لها سوى نصيب ضئيل من الصحة فى أحسن الأحوال ٠فنموذج ميكيافيلى زائف تماما فى عدد من المظاهر الهامة ، بل هو غير مناسب بطريقة تشبه حالة وجود نموذج للمنافسة المتطرفة يفتقر الى الجوهر الأساسى لعلم الاقتصاد ٠ فمن الصحيح فى علم الاقتصاد أن القوة الشرائية لدى الفرد تعنى قوته فى الحصول على السلع والخدمات لنفسه وسط منافسة ضد البائعين والمشترين الآخرين ٠ ولكن بالنسبة للمجتمع ككل ، فان جوهر الاقتصاد ـ كما أوضح آدم سميث ـ ليس فى قوة الأفراد فى الحصول على السلع ولكن فى قدرة الدولة على انتاج هذه السلع وتقديم الخدمات ، وخاصة زيادة هذه الطاقة الانتاجية عن طريق تقسيم العمل ، وزيادتها عن طريق القدرة على تبادل مثل هذه السلع والخدمات بمساعدة المال ٠

وينطبق شىء مشابه لذلك على القوة السياسية ٠ فهى تعنى بالنسبة للفرد قدرته على القيادة وتلقى الطاعة فى مجابهة أوامر معارضة من منافسين آخرين ، وفى مواجهة رغبة جامحة فى الاستقلالية لدى الجمهـور ٠ ومع ذلك ، فان السياسة بالنسبة للمجتمع ككلوفى أية دولة ، أو بين اعضاء أية مجموعة من الدول ، تعنى قدرة المجتمع السياسى كله على تنسيق جهود أعضائه ، وشحذ تأييدهم ، واعادة توجيه أنماط التعاون لديهم ، وبوجه خاص القدرة على عمل ذلك كله ، بطريقة أكثر سرعة ودقة ، على أوسع نطاق ، عن طريق تناول القوة واستخدامها فى التفاعل بين احتمالات الألزام والالتزام والتأييد ٠

واذا صـح ذلك ، يمكننـا الآن التنبؤ بالتغيير المقبل فى معظم تفكيرنـا

السياسى • لقد تحول علم الاقتصاد من « نظرية السبيكة » Bullion Theory التى كانت تعتبر الثروة والذهب شيئا واحدا الى نظريات أكثر تعقيدا عن استثمار رؤوس الأموال وتقسيم العمل ، ونظريات النمو الاقتصادى والتطور الصناعى • وبالمثل ، فان نظريتنا السياسية قد تتحول ، ذات يوم ، من نظرية القوة الى نظرية التفاعل بين العمل التلقائى والجزاءات فى توجيه وتنسيق جهود الأفراد ، وفى توجههم نحو الاستقلالية والتعلم الاجتماعى — أى نحو نظرية سياسة النمو • ومثل هذه النظرية للنمو والتطور السياسى مطلوبة لكل مستوى من مستويات التنظيم البشرى ، ابتداء من سياسة الجماعات الصغيرة والمحلية حتى سياسة الدول فى كل مستويات التقدم الاقتصادى ، وسياسة الجنس البشرى كله • ومثل هذه النظرية ستؤدى بالضرورة الى توجيه انتباهنا الى حدود القوة بل ستجعلنا ننظر الى حدود مجال القوة أى الى الأشياء التى تستطيع القوة أن تفعلها ، والأشياء التى لا تستطيع أن تفعلها والى حدود ميدان القوة أى الحدود التى لا يمكن الاعتماد على سيادة القوة وراءها ، والتى يؤدى عندها انهيار السيطرة السياسية الى اندلاع الحرب •

حدود القوة ومخاطر الحرب :

تتدهور القوة بدرجة كبيرة عند حدود ميدانها ومداها ومجالها ، ولا تستطيع حينئذ أن تحدث أى سيطرة • واذا كانت هناك حاجة الى مثل هذه السيطرة ، فان فشلها يلحق الضرر ببعض أو جميع الأشخاص المتورطين فى الموقف ، أو على الأقل سيكون بعضهم ميالا الى اللجوء اما للقوة أو للانسحاب ، كأكثر الأشكال احتمالا للسيطرة على هذا الضرر •

فالقوة فى أى نظام سياسى تستخدم لخدمة الوظائف الأساسية لهذا النظام مثل المحافظة على النمط ، والتكيف ، واحراز الهدف ، والتكامل ، وحيث تفشل القوة ، فان أى أو كل هذه الوظائف قد تتعرض للخطر •

ولذلك ، فاذا فشل الالزام أو الاقناع فغالبا ما تستخدم القوة • وحيث تفشل القوة المعنوية ، تستخدم القوة المادية • فاذا فشلت الأخيرة أيضا تبدأ محاولة الانسحاب • وحتى اذا فشل الانسحاب ، أو ثبت أنه غير عملى ، يبدأ التوتر والشعور بالاحباط داخل النظام ، وعليه ، يجب تحسين وظائف التكيف ، فاذا فشلت عمليتى التكيف والتكامل ، فان المحافظة على النمط تصبح عرضة للخطر ، ويصبح انهيار النظام وشيكا •

وهذه هى المواقف التى تولد الحرب • فالحرب التامة هى التطبيق العملى لأعنف وأعظم درجات القوة التى يقدر عليها مجتمع ما • ولذلك ، فان القضاء

على الحرب سيكون بمثابة القضاء على هذا « الملجأ الأخير للملوك » وأحد الأشكال الأساسية للسيطرة على الضرر الذى يلحق بالمجتمع ومع ذلك يلزم ، عمل ذلك بطريقة ملموسة فى الحقبة الباقية من هـذا القرن ، مالم تؤد الحرب النـووية الشاملة الى القضاء على كل المدن والمصانع التى تعتمد عليها حياتنا ·

لذلك ، يجدر بنا أن نتسـاءل : متى وأين وكيف تدخل الدول الحروب وتخرج منها ؟ بل يجدر بنا التساؤل عن أى مصادر وأشـكال الحروب يمكن القضاء عليها بسرعة ؟ وأى أنواع الحروب تسير الآن فى طريق الزوال ؟ ولكن قبل أن نستطيع طرح هذه الأسئلة ، يجب أن نسأل من هم الممثلون الحقيقيون ـ الدول والحكومات · والجماعات ذات النفوذ ـ الذين يشتركون فى حلبة السياسة الدولية ، أو يصبحون عرضة للدخول فى صراعات حربية ·

الباب الثانى

أشخاص السياسة الدولية

IHE ACTORS IN INTERNATIONAL POLITICS

يحدث التعامل فى السياسة الدولية عادة بين المجموعات والدول . وفى كل انواع السياسة ، يتصرف الأفراد عادة عن طريق المجموعات ، او عن طريق مجموعات اخرى يمارسون عليها بعض التاثير من الخارج ، او عن طريق التاثير على الحكومة . وهكذا يمكن فهم كثير من اعمال الحكومات فى اطار التفاعل بين مصالح وجهود بعض المجموعات التى تقف من وراءها .

الفصل الخامس

المجموعات والمصالح

ما الذى يصنع « مجموعة » ما ؟ وما الذى يشكل « مصلحة » ما ؟ علما بأن تعريف **المجموعة** GROUP فى صدد ما نقوم به من تحليل ، تعنى عددا من الأشخاص يجمعهم معا أمرين أساسيين : المشاركة فى صفات مميزة عامة وثيقة الصلة بهذه الجماعة ، والقيام ببعض الأدوار المتشابكة • وبعبارة أخرى ، فان أفراد الجماعة يتشابه أحدهم مع الآخر بالدرجة الكافية لتمييزهم كأعضاء جماعة واحدة • ومن ناحية أخرى ، فهم يعملون بطرق مختلفة ولكنها مشتركة بحيث تمكنهم من التعاون معا ، والعمل بطريقة منسقة « كجماعة » •

كذلك ، تتحدد المصلحة Interest سواء بالنسبة للفرد أو الجماعة بواسطة شيئين : توزيع الاهتمام ، وتوقع المكافأة • فاذا « أثار شىء اهتمامنا » فذلك يعنى أنه يجذب انتباهنا ، اما بتجربة مجزية ، فعليا أو رمزيا ، أو باثارة توقع مثل هذه المكافأة فى نفوسنا •

ونعنى بالحصـول على مكافأة نيل قدر كبير من شىء نقدره ، أو تجنب خسارة وشيكة فى كلها أو بعضها • ويمكن أن تكمن مادة هذه المكافأة ، سواء كانت فعلية أو متوقعة ، فى واحد أو أكثر من الأنواع الثمانية من القيم الجوهرية التى يرغب فيها الانسان ، وهى : الثروة والنفوذ ، والاحترام ، والاسـتقامة ، والرفاهية ، والمعرفة والمهارة ، والمودة (بما فى ذلك الصداقة والحب) • كذلك يمكن أن تكمن المكافأة فى توقع التمتع بأحد هذه القيم بطريقة معينة مرغوب فيها ، كأن تكون على سبيل المثال بطريقة آمنة ، أو طريقة دائمة ، وهذا هو ما نسميه « الأمن Security» وقد نتمتع بها بطريقة تلقائية مع مجال كبير من فرص الاختيار ، وهى ما نسميها « الحرية Freedom» ، أو أن نتمتع بها بطريقة تحفظ « الكمال أو السلامة Integrity ، أى القدرة على التعلم

فى حرية ذاتية ، والتحكم فى السلوك ، أو بطريقة تحفظ « الوقار أو المنزلة Dignity » ، أى فرصة التصرف والتعلم والتغيير البطىء بما يكفل التحكم الذاتى فى السلوك ٠

وأخيرا ، فان معظم الناس يتمنون التمتع بأى قيمة مرغوب فيها « بطريقة مشروعة Legitimately ، أى بدون أن نتوقع أن السعى وراءها أو التمتع بها سيقود الى صراع لا يطاق مع بعض القيم الجوهرية الأخرى الوثيقة الصلة بنا ٠ وهكذا فان معظم الناس يتمنون الحصول على الثروة ، ولكن ليس على حساب انهيار صحتهم أو اضمحلال رفاهيتهم ٠ فهم يسعون الى الاستقامة ، ولكنهم لن يرضون بالافلاس فى سبيلها ٠ وهم يتمنون الحصول على المودة ، ولكن ليس على حساب فقد قوتهم كلها ٠ ولا يتمنى غالبية الناس الثروة أو القوة على حساب فقدان الاستقامة كلها أو الود كله ٠ أما « الشرعية » فتتوقع التحرر من مثل هذا الصراع العنيف مع القيم ولذلك ، تكمن الشرعية فى توقع انسجام القيم وتوافق أنغامها ، الأمر الذى يشعر معظم الناس بالحاجة اليه ٠ فهم يشعرون ، بوعى أو بدون وعى ، بالحاجة الى انسجام وتناغم معرفتهم ٠

فالناس يريدون « توافق الأنغام المميز » فيما يعرفونه وفيما يريدونه ٠ أنهم يتمنون ان يكون عالمهم مفهوما ومعقولا ، وأن يكون كلا متكاملا ذا معنى ، يمكن ادارته ، أو على الأقل احتماله ٠ وهم فى رغبتهم فى توافق الأنغام المميز هذا يرفضون كل أنواع المعارف والمعلومات التى لا تتناسب مع تصورهم لهذا العالم ٠ ٠ فهم يبحثون ــ بوعى أو بدون وعى ــ عن صورة مبسطة للعالم تبدو واضحة ومفهومة ومتناسقة الأنغام بالنسبة لهم ، لأن ذلك سوف يؤدى الى تهدئة شعورهم بالارتباك والاحباط والغربة والقلق ، هذه الصورة للعالم هى ما نسميه العقيدة Ideology أو ان شئت فقل أن العقيدة هى مجموعة من هذه الصور التى تقلل من تنافر الأنغام المثير والمؤلم معا فى عقول من يتمسكون بهذه العقيدة ٠ وكلنا نكون فى عقولنا مثل هذه الصور المبسطة شبه الخيالية للعالم ٠ وهذه الصور غالبا ما تكون واقعية فى جزء منها ، وخيالية جدا فى جزء آخر ، ولكنها تطمئننا على أية حال عن طريق تماسكها وثباتها وترتيبها ٠ وعادة مانسلم بها جدلا ٠ لدرجة أننا لا نشعر بوجودها ٠ فنحن متأكدون من واقعيتها ، ولكننا ننزعج من الومضات الأيديولوجية للشعوب الأخرى ، أو الدول الأخرى ، التى لا تتفق معنا ٠ وكلما كنا أقل ادراكا لأيديولوجيتنا ، ومجموعة تصوراتنا المبسطة المفيدة عن العالم ، كلما كنا أكثر نزوعا لتقديرها ، والدفاع عنها كجزء من كياننا وشخصيتنا ٠ ففى السياسة الداخلية والدولية معا ، نرى كثيرا من الناس يؤثرون فقد قوتهم أو ثروتهم أو حياتهم على فقد أوهامهم ٠

وبالطبع هناك قائمة لا نهاية لها من الأشياء التى يقدرها الناس بدرجة تحدث اختلافات فى سياساتهم • ومع ذلك ، فمن أجل الأغراض العملية ، من المحتمل أن تظل القيم الجوهرية الثمان (القوة ، الثروة ، والاحترام ، والاستقامة ، والرفاهية ، والمعرفة ، والمهارة ، والمودة) ، والقيم الشكلية أو المساعدة الست (الأمن ، والحرية والكمال ، والوقار ، والشرعية ، وتوافق الأنغام) أساس معظم المصالح ، والسياسات القائمة على المصلحة ، التى تهمنا فى المسائل الدولية •

ان معظم هذه القيم واقعية تماما بالنسبة للأفراد والمجموعات الذين يسعون اليها • ومع ذلك ، فان تقديراتهم باحتمال حصولهم على أى من هذه القيم نتيجة لسياسة معينة أو عمل محدد عرضة للخطأ ، وكذلك فان الاهتمام الذى يولونه نحو أمور وأحداث يعتقدون أنها وثيقة الصلة بهم قد يكون فى غير موضعه تماما • فحينما يركز قط جائع انتباهه على جحر فأر ، فعادة ما يكون هناك فأر فى هذا الجحر ، ولكن حينما تركز حكومة دولة كبرى انتباهها وجهودها على هدف معين فى سياستها الخارجية فغالبا ما تكون النتيجة أقل بدرجة ملحوظة عما كانت تهدف اليه هذه الحكومة • ومع اقرارنا بأن مشاكل الدول والحكومات مشاكل معقدة ومتشعبة ، فان تقديراتها لمصالحها غالبا ما تكون أقل صحة ودقة من تقديرات القطط • ونسوق فى هذا الصدد حقيقة لا تحتمل الفكاهة بحال •

ففى الفترة من عام ١٩١٤ الى ١٩٦٤ ، ظهر أن قرارات الدول الكبرى الرئيسية بخوض الحرب أو تصعيدها ، وتقديراتها لنوايا وقدرات الدول الأخرى تضمنت أخطاء جوهرية فى أكثر من ٥٠٪ من مجموع الحالات • وكان كل خطأ من هذه الأخطاء يكلف آلاف الأرواح ، بل أن بعضها قد كلف فعلا ملايين هذه الأرواح • ويبدو أن تكرار هذه الأخطاء ينطبق على الماليك والجمهوريات ، والديمقراطيات والدكتاتوريات ، والنظم الشيوعية وغير الشيوعية ، على حد سواء • ومن الطريف أن نحاول البحث الآن عن الدليل عما اذا كانت الحكومات الحالية أكثر أم أقل عرضة لارتكاب الأخطاء فى رؤية ما يعتقدون أنه فى صالحهم •

مجموعات المصلحة الخاصة : SPECIAL-INTEREST GROUPS

مجموعة المصلحة ، جماعة من الناس يرون امكانية الحصول على مكافأة واحدة أو مشتركة فى خضم معين من الأحداث • وعليه فمن المحتمل ــ وليس من المؤكد ــ أن يتصرفوا بطرق مشتركة للحصول على فرصهم المشتركة • • يذكرنا هذا التعريف بالطبيعة المزدوجة للمصلحة ، حيث تتضمن الاهتمام الفعلى ،

والمكافأة المحتملة . ومن ثم المخاطرة الدائمة بوضع الاهتمام فى غير موضعه ، وسوء تقدير احتمالات النتائج ، وما يستتبع ذلك من عواقب .

بعض هذه المكافآت المحتملة تكون واضحة بصورة معقولة . فحينما يشترى الناس لبنا وجبنا أكثر من المعدل ، وترتفع أسعار اللبن ، فان متعهدى منتجات الألبان يستفيدون من ذلك ، أى يتلقون مكافآت متساوية من الأسعار المرتفعة لمنتجاتهم . كذلك فان متعهدى تربية الماشية ، وصانعى الزبد ، وسيارات نقل اللبن ، ومعلبات اللبن ، قد يكسبون جميعا قدرا من المكافآت المشتركة ، نتيجة الطلب المتزايد على منتاجتهم من جميع الصناعات التى تتعاون مباشرة فى انتاج اللبن . ولذلك فقد تم تنظيم صناعة منتجات الألبان منذ مدة طويلة ، وتمت معرفة ارباحها ـ مثل زيادة استهلاك اللبن وارتفاع أسعاره ـ من قبل للكونجرس ، والجماهير كذلك ، منذ مدة طويلة . ونتيجة لذلك نرى المشرع فى ولايات انتاج الألبان ، فى النصف الغربى من القارة ، يغفل احتياجاتهم .

ومع ذلك ، فان صناعة منتجات الألبان فى سعيها الى تحقيق هذه المصلحة واجهت معارضين ممن تتناقض مصالحهم مع مصالحها . فهناك داخل الولايات المتحدة مجموعات مثل مزارعى القطن ، ومنتجى زيت بذرة القطن ، والمسل الصناعى ، سوف يستفيدون من استعمال المواد الرخيصة على الخبز محل الزبد . بل تؤيد الهيئات الخاصة بهؤلاء المنتجين وجهة النظر هذه ، ويفهمها عن صدق المشرعون فى ولايات انتاج القطن . كذلك لا يمكن اهمال التهديد الذى تشكله منافسة منتجى الجبن فى الدانمرك وفنلندا وسويسرا وايطاليا وغيرها من الدول ، وهى المنافسة التى تشجعها الحكومات التى تحاول زيادة صادراتها المحلية ، حتى ليطالب كثير من منتجى الجبن الأمريكيين الوطنيين بالحماية . ولكننا اذا رفعنا الرسوم على الجبن السويسرى مثلا فان السويسريين سوف يردون على ذلك برفع الرسوم على السيارات الأمريكية واذا زادت الرسوم الأجنبية على سياراتنا ، فان ذلك سيضر بمصالح منتجى ـ السيارات فى ديترويت ، ابتداء من مديرى الشركات حتى اتحاد عمال السيارات وكثير من ناخبى أعضاء مجلس الشيوخ وعمدة ميتشجان . وعندما يتم التفاوض على مراجعة جذرية لمثل هذه الرسوم (مثل المسماة « بجولة كنيدى » الخاصة بامتيازات متبادلة على الرسوم بين الولايات المتحدة ودول السوق الأوروبية المشتركة الست) ، فان ذلك سيتضمن عددا كبيرا من مجموعات المصالح ، على جانبى المحيط .

وقد تمتد بعض مجموعات المصالح هذه لتشمل أكثر من دولة • فالمزارعون الأمريكيون والكنديون معا استفادوا من السياسة الخارجية التى تم تصدير القمح بمقتضاها الى أوروبا الغربية فى اطار مشروع مارشال Marshall Plan من عام ١٩٤٨ حتى ١٩٥٢ • وحديثا استفادوا من السياسة الخارجية التى سمحت لهم ببيع كميات كبيرة من الحبوب للاتحاد السوفييتى والدول الشيوعية الأخرى • كذلك تهتم شركات البترول الأمريكية والبريطانية بتعزيز العلاقات السياسية الطيبة مع الدول العربية ، حيث توجد حقول البترول وأنابيب البترول الخاصة بهذه الشركات ولكن المجموعات اليهودية فى الولايات المتحدة وبريطانيا تهتم بدرجة أكبر بالتأييد الاقتصادى والسياسى لاسرائيل ، فى صراعها الطويل مع جيرانها العرب •

فالمصلحة ــ كما يذكرنا المثال الأخير ــ لا يتحتم أن تكون مصلحة اقتصادية بل يمكن أن تتجمع حول ديانة أو عقيدة أو أية قيمة أخرى يرغب فيها الأفراد ، ومعظم الأفراد لهم مصالح متعددة ومتنوعة قد تتصارع بعضها مع بعض • فمزارع التبغ الكاثوليكى فى كونيكتكت Connecticut ، قد يستفيد الى حد ما من صادرات التبغ الأمريكى الى بولندا ، تلك التى تقوم بها الولايات المتحدة كسياسة ودية نحو هذه الدولة الشيوعية • وقد يعتقد هذا المزارع كذلك ، أن الضغط الأمريكى المتزايد على بولندا قد يوفر قدرا أكبر من الحرية للكنيسة الكاثوليكية هناك • وقد يستفيد كشخص يقوم بدفع ضرائب من خفض نفقات الدفاع فى بلاده ، ولكنه ــ كصاحب أرض قريبة من مصنع أسلحة ــ قد يستفيد من الانفاق المتزايد لرفع درجة الاستعداد الحربى • وهو كأب ــ لابن يعمل فى مصنع للساعات ــ قد يرغب فى فرض رسوم لحماية هذه الصناعة ، ولكنه كمستهلك سوف يستفيد من سياسة خفض الرسوم •

وعندما تتأثر مصالح الشخص ، أو حينما تقيد حرية الحركة لديه بفعل « الضغوط المتقاطعة CROSS-PRESSURES » للمصالح المتعارضة ، فمن غير المحتمل أن يستطيع فعل الكثير لتعزيز احدى هذه المصالح • فهو لن يعطى سوى تأييد قليل لأى مجموعة من مجموعات المصالح ، ولن يكون له سوى تأثير قليل على السياسة • وعلى النقيض من ذلك فان الأفراد الذين تبرز مصلحة معينة لهم عن معظم المصالح الأخرى ، يحتمل أن يدفعوا بهذه المصالح عن طريق مجموعات الضغط الخاصة بهم • ومن المحتمل أن يحصلوا ولو على جزء مما يريدونه ومع ذلك ، فاذا وصل السعى وراء مصلحة خاصة الى الحد الأقصى ، فان صاحب هذه المصلحة ، فى أحسن الأحوال ، سوف يتزايد تأثيره ، ولكن على قدر يتناقص من سياسة بلده ، ومن السياسة العالمية •

مجموعات المصالح الأكثر عمومية والطبقات الاجتماعية :
More General-Interest Groups and Social Classes :

بالرغم مما سبق ، فان بعض المصالح تكون أقل تخصيصا من غيرها • فاذا أمكن السعى وراءها بنجاح ، وأمكن تجميع نفوذ كاف أو اعداد كافية من الأفراد يؤيدون معا هذه المصالح ، فانها (سوف تسمح لأولئك الذين يشتركون فيها بممارسة قدر معقول من النفوذ — على مدى أوسع — فى المواقف المختلفة • وغالبا ما تؤدى الى ايجاد قوة أكثرو وزنا ، وأوسع مجالا ، عما تستطيع مصلحة مخصصة أن تحظى بها •

ففى الدول غير الشيوعية ، نرى أكبر البنوك ، ومؤسسات الاستثمار ، وشركات الأعمال الخاصة (باداراتها الفائقة ، ومواهبها العالية ، وممتلكاتها المتنوعة والمؤسسات القانونية الكبرى المرتبطة بها) ، تعتبر من أقوى مجموعات المصالح العامة من حيث النفوذ • ولا غرو أن قائمة باسماء وزراء الخارجية والدفاع الأمريكيين وكثير من وكلاء الوزرات ومساعدى الوزراء ، منذ عام ١٩٤٧ مثلا ، يمكن أن تصبح بمثابة كشيف حصر للمجموعات الرئيسية من هذا النوع • وكذلك الحال فى عدد من الدول الأخرى •

ويشكل العسكريون مجموعة مصالح أخرى من النوع العام ، اما كمجموعة واحدة ، أو مقسمة على عدة مرافق • فهم عادة ما يحبذون انفاقا عسكريا أكبر ، والحصول على أسلحة أكثر قوة ، بل انهم فى عدة دول يحبذون الحصول على التسليح النووى الذى كانت الولايات المتحدة فى الماضى تحاول تأخير انتشاره أو الحد منه • كذلك يطمع العسكريون فى دول أخرى كثيرة فى تبوؤ مركز استبدادى (سياسة اخضاع الفرد وحقوقه لمصلحة الدولة) فى السياسة الداخلية ، وممارسة ضغوط قوية على هيئة مطالبات اقليمية أو عرقية خاصة بالأجناس قبل الدول المجاورة • أما فى الدول غير الشيوعية فعادة ما يركز العسكريون على معاداتهم للشيوعية ، وبالرغم من أن التجربة قد أوضحت أن كثيرا من مجموعات المصالح ، أو نظم الحكم العسكرية هذه ، تتهلف على قبول التسليح من الدول الشيوعية • هذا ، بالاضافة الى أن استعدادهم لاستخدام العنف فى المنازعات الاقليمية يفكك أحيانا من وحدة استقرار العالم غير الشيوعى ، كما حدث فى الستينات فى موقف شبه الحرب بين عضوى حلف شمال الأطلنطى — اليونان وتركيا — حول قبرص ، والموقف المؤسف بين الهند وباكستان حول كشمير •

وهناك مجموعة هامة أخرى ذات مصالح مشتركة ، لكنها أكثر عمومية ،

وهى مجموعة البيروقراطية العليا التى يحسب لها حساب فى دول مثل فرنسا وألمانيا والهند ، وكذلك فى بريطانيا ، ولكن بطريقة أكثر تحفظا ·

ولعل أعم مجموعات المصالح الوظيفية هذه ، هى وسائل الأعلام والسياسيون المحترفون · وتتضمن وسائل الأعلام أساسا الصحف ، والكتب ، والدوريات ، والاذاعة والتلفزيون والسينما ، والى حد ما صناعة الاعلان · وتعكس وجهات نظر وسائل الاعلام تجاه السياسة (وخاصة مسائل السياسة الخارجية) مجموعة الآراء الخاصة بأصحابها والمعلنين فيها وقرائها والعاملين بها ، وذلك بنسب تتفاوت من وسيلة لأخرى ، ومن صحيفة لأخرى ، ومن شبكة لأخرى ، بل ومن حالة لأخرى · وفى الحالات الحرجة ، يصبح تملك صحيفة دعامة قوية لنشر الآراء الذاتية · ومع ذلك فعلى صاحب الصحيفة أن يضع فى اعتباره اتجاه الأسبقيات لدى قرائه والمعلنين فى صحيفته ، والعدد المحدود من أصحاب المواهب العاملين فى الصحيفة · وقد لوحظ خلال العشرين عاما الأخيرة ، ان عدة صحف فى بريطانيا والولايات المتحدة يملكها افراد عنيدون غير مسايرين للعصر والبيئة ، قد استمرت فى الخسارة حتى توقفت عن النشر ، أو عجف عودها أمام المنافسين ، بينما ازدهرت دوريات أخرى لها أصحابها المهرة ·

ومازالت المصالح التى يمثلها السياسيون أكثر عمومية من غيرها · ومع ذلك فهى تختلف الى حد كبير عن مصالح واتجاهات واهتمامات رجال الأعمال والمال أو العسكريين والمدنيين · فغالبا ما يكون السياسيون متخصصين فى العمومية · وكما يقال دائما ، يجب عليهم أن يتصرفوا كوسطاء بين مصالح المجموعات والمناطق المختلفة ، ويجب أن يحصلوا على موافقة كافية على مصلحة « وطنية National» لجذب أكبر تأييد يسمح للحكومة بالاستمرار فى تسيير الشئون المحلية والخارجية ويجد السياسيون عادة ، فى سعيهم نحو تحقيق ذلك ، انه من الأيسر الحصول على موافقة كبيرة فى المسائل الخارجية عنها فى الأمور الداخلية · وأحد أسباب ذلك ان معظم الناخبين لا يعرفون ولا يعبأون بالمسائل الخارجية سوى بالقدر القليل بينما تكون لديهم غالبا فكرة ثاقبة عن مصالحهم المحلية، وعن الأثر المحتمل لسياسة محلية هى محل البحث وعلاوة على ذلك ، فان السياسة ـ شأنها شأن اى أمر يتضمن صنع القرارات ـ تتطلب وجود مجموعة من الاختبارات التى لا تستطيع غالبا ارضاء الجميع · وفى هذه الحالة ، فمن الأفضل عدم ارضاء الأجانب الذين لا يدلون بأصواتهم ، والذين لا يستطيعون الانتقام الفورى المباشر الذى يكون متاحا لمجموعة مصالح محلية ·

ولذلك ، فان الدبلوماسيين المحترفين الذين يجب أن يهتموا بالاستجابات

البطيئة للدول الأجنبية ، غالبا ما يقلقون بسبب البساطة التى ينتهجها كبار الساسة فى وزارة الخارجية ، والسياسيون المحليون بوجه عام ، فى الحصول على اجماع وطنى أو اتباع سياسة داخلية تهمل أو تخطىء الحكم على الاستجابات الدولية المتوقعة نتيجة لها · ويزداد هذا الميل بازديـاد حجـم وقوة الدولة ، ويعتبر نقطة ضعف لدى أكبرى وأقوى الدول · وعلى العكس من ذلك ، فكلما قل حجم الدولة ، كلما كان ساستها من ذوى الخبرة أكثر حنكة وحرصا ، فى اهتمامهم بالانعكاسات الدولية المحتملة نتيجة تصرفاتهم ·

وفى السنوات الأخيرة ، بدأت مجموعة مصالح عامة تظهر تدريجيا فى عدة دول نامية ، وبعض الدول المتقدمة · ومن الأرجح أن تستمر هذه المجموعة الجديدة التى تتكون من الجامعات وطلابها وكلياتها وهيئات البحث بها واداراتها بالاضافة الى المؤسسات العلمية ومؤسسات البحوث المتزايدة ، « والصناعات الفكريـة Think Industries » خـارج الجامعات مثل صناعات العقول الالكترونية ، والبحوث البيولوجية والطبية · وكل هذا النشاط المتزايد دعت اليه متطلبات التكنولوجيـا النامية ، والتنظيـم الاجتماعى والاقتصادى الأكثر تعقيدا ، وكذا قطاع الخدمة العامة الحكومى المتطور · وعليه ، فان النمو الناتج للجامعات وفروعها لا يحتمل الحد منه أو حتى ابطاؤه فى المستقبل القريب ·

وفى الولايات المتحدة اليوم ، تمثل الجامعات احدى الصناعات الكبرى فى البلاد ، وتمثل بالاشتراك مع باقى مراحل التعليم التى تؤثر الجامعات عليهـا واحدة من أكبر الصناعات وأسرعها نموا · فقد بلغ عدد طلبة الجامعات عام ١٩٦٦ أكثر من ٥ مليون طالب ، بالاضافة الى حوالى المليون طالب فى الدراسات العليا ، ونصف المليون عضو فى هيئة التدريس ، وعلى الأقل نصف المليون من الموظفين الآخرين ولهذا فقد أصبحت الجامعات عاملا سياسيا يؤخذ فى الاعتبار ، بالرغم من كونه عاملا واحدا من بين عدة عوامل · وطبقا لرأى استاذ جامعى وسـفير سـابق للولايات المتحدة لدى الهنـد ، هو جون كنيث جالبريث John Kenneth Galbraith يعتبر فشل الرئيس جونسـون عام ١٩٦٥ فى كسب قطاع كبير منجامعات الولايات المتحدة الى جانب سياسته الخاصـة بتصعيد الحرب فى فيتنام ، بمثابة بداية تغير هام فى عملية السياسة الخارجية لبلاده على مدى العشر سنوات التالية ·

ومن المؤكد أن نسبة طلبة الجامعات والكليات ومواردهم أقل بكثير فى الدول النامية ، ولكن طاقتهم السياسية الكامنة يحفزها ويعززها عدم وجـود (أو ضعف) معظم المجموعات المثقفة الأخرى ، وتركيز معظم المواهب القيادية المثقفة الشابة للدولة فى طلبة الجامعات · فبالرغم من أن السياسات والنشاطات

الطلابية تميل الى التقلب ، فان الارتباط السياسى للجامعات والطلبة فى دول عديدة أصبح أعلى وأوثق مما كان عليه فى الماضى ٠

وهناك مجموعات مصالح أخرى ذات طابع عام تتمثل فى اتحادات العمال ، والجامعات الزراعية ، والكنائس ٠ ولكل من هـذه المجموعات مصـلحة أولية خاصة ، أو مجموعة مصـالح مثل الأجور والعمالة والأرباح بالنسـبة للعمال ، وأسعار الأراضى الزراعية والخدمات القروية للفلاحين ، ومسائل دعم الكنيسة ومدارسها والمسائل الأخلاقية العامة بالنسبة للكنيسة ٠ وفوق ذلك ، فان العمال لهم مصلحة فى نمو الاقتصاد ، ونفقات المعيشة ، وتوفير المسـاكن ، ومركز العامل فى المجتمع ، وفرص التعليم المتاحة أمام أبنائه ٠ كما ان الفلاحين يهتمون بمسائل الائتمان ، وتكاليف النقل ، وتوفير الخدمات التعليمية والصحية فى الريف ٠ وتهتم الكنائس بنوعية الحياة الحديثة ، بما فى ذلك أخلاقيات الشباب ، والعلاقات بين الأجناس ٠ والى حد ما ، فان كل هذه المجموعات تمثل مجالات عريضة من المصالح ، التى كثيرا ما تمس السياسة الخارجية بطريقة مباشرة ، وتمس المناخ السياسى بما يزيد من احتمالات الحرب أو السلام ٠

وكل مجموعات المصالح التى ذكرت حتى الآن ، مجموعات ملموسة ومحددة بوظائف وعلاقات معينة ، يسهل معها تحديد ما اذا كان شخص معين ينتمى الى مجموعة بعينها أم لا ٠ وهناك فئات أخرى من مجموعات المصالح العامة ولكن تعريفها أقل تحديدا ، بحيث يترك مجالا للشك أو «الغموض أو الجدل حول تعريفها ٠ وهى فئات من الطبقات الاجتماعية أو من مفاهيم «الطبقات الاجتماعية» ففى بعض الدول مثل الولايات المتحدة ، تبـدو بعض جـوانب مفهوم الطبـقة الاجتماعية فى بعض الدول الأخرى حقيقة واضحة ٠ ومع ذلك ، ففى كل الدول يتم قدر كبير من الحديث والتفكير فى السياسة ، من وقت لآخر ، على أساس الطبقة ، أو معالجة مفاهيم طبقية ٠

وقد ظلت الطبقة أحد المفاهيم الرئيسية للسياسة فى الدول الشيوعية ٠ ولهذه الأسباب ، فان الطبقات ، أو مفهوم الطبقة ، يعتبر أمرا جديرا بالمناقشة ٠

فحينما يتحدث الناس عن طبقة اجتماعية ، فانهم غالبا ما يشـيرون فى الوقت نفسه الى عدة علاقات متباينة ، يهمنا ستة منها ، هى تلك التى تتضمن فى الاستخدام الشائع كلمة « طبقة » ٠

أولا ، كلمة « طبقة » تشير غالبا الى **مصلحة اقتصادية عامة** ، قـد تربط بين عدد كبير من الناس ، يشغلون مراكز مماثلة فى العملية الاقتصادية ٠ وكذا فان كل أو معظم ملاك الأراضى يمكن أن يربحوا اذا زادت قيمة الايجارات وأثمان

المرتبة الأعلى يعطون الأسبقية فى اجتياز عتبات الأبواب ، والجلوس على رأس المائدة أو قريبا منها بجوار مضيفهم ، بل وينصت اليهم باهتمام أكبر ومعارضة أقل • وعلاوة على ذلك ، فهم الذين تقرأ خطاباتهم ويرد عليها فورا ، ويتصلون هاتفيا برئيس الهيئة أو الوكالة مباشرة • وهم الذين تجاب رغباتهم ومقترحاتهم ، أو على الاقل ينظر اليهـا بعين الاعتبـار • ومن ثم ، فاذا كان الوضع الاجتماعى يعبر عن مطالبة اجتماعية بالأذعان فمؤدى ذلك انه ينطوى على عنصر آخر ثانوى هو عنصر القوة • واذا كان يعبر عن مطالبة بالاحترام ، فمؤدى ذلك أنه يتضمن عنصرا ثانويا بالاستقامة والصلاح • وكلما ازداد عدد السكان ، ازداد حشـد الناس وتحركاتهم ، وازدادت معدات ووسائل الاتصـال ، وازداد ضغط العدد المتزايد من الرسائل على القـدر المحدود من الوقت المتاح ، وأصبحت قنوات الاتصـال مثقلة ، وتحمل صانعو القرارات عبئا ثقيلا • • وكلما زاد العبء أو الحمل ، زادت الحاجة الى وضع أسبقيات لتلك الرسائل المعدة للارسـال ، وللأفراد الذين يرغبون فى الوصول الى ما هو أقوى وأبرز • هذه العملية التى تتوزع وتنتشر فى جميع انحاء العالم ، تتجه الى زيادة الأهمية الفعلية أو الكامنة للبيروقراطية ، والترتيب الهرمى فى المجتمع ، والأوضاع الاجتماعية •

وغالبا ما ينظر الى الطبقات الاجتماعية من قبل أفرادها وكذلك من قبل بعض علماء الاجتماع على أنها تضم مجموعات مراكز اجتماعية • فقد قسم عالم الاجتماع لويد وارنر المجتمع الامريكى الى ست طبقات اجتماعية أسـماها أعـلى العليا Upper Upper (الأسرة العريقة فى منزل كبير فى أحسن مكان من المدينة) ، وأسفل العليا Lower Upper (الموظف الادارى الكبير أو المحترف الذى صنع ثروته بنفسه) والمتوسـطة العليا Upper Middle (الأطبـاء المحليون ، المحامون ، الموظفون وما شابههم) ، والمتوسطة السفلى Lower Middle (صغار رجال الأعمـال والموظفين الذين تقتضيهم وظائفهم الظهور أمام الناس بمظهر أنيـق (ذوى الياقـات البيضـ - (White-Collar Employees ، والسفلى الأعلى Upper Lower (العمال المهرة) ، والسفلى السفلى Lower lower (العمال نصف المهرة وغير المهرة ، والعمال القرويين) • وحدد وارمز بعد ذلك وسائل فنية معينة تساعده على التنبؤ بنجاح فى أى هذه المجموعات سيوضع أى فرد أو عائلة فى مدينة صغيرة أو مجتمع محلى بواسطة جيرانه •

ويرتبط الوضع الاجتماعى ارتباطا وثيقا بعدة أشكال من وسائل الاتصال Communication فغالبا ما يتم الحـديث والتزاور بين أفـراد طبقة اجتماعية أو مركز اجتماعى معين بسهولة ويسر • وغالبا ما يكونون واعين ومدركين اهمية مقابلتهم لمن هم أعلى منهم قدرا • كما أنهم ينزعون الى احتقار – أو على الأقل تجنب – من يبدون أقل منهم فى السلم الاجتماعى •

وعليه ، فان الطبقات الاجتماعية غالبا ما تكون مجموعات يسهل بينهـا الاتصال ويزداد • وقد ذكر جوزيف شامبيتر Joseph Schumpeter أن الاتصال داخل الطبقة الاجتماعية التى ينتمى اليها الفرد يشبه السباحة مع التيار ، فى حين أن محاولة الاتصال عبر حدود الطبقات الاجتماعية غالبا ما يشبه السباحة ضد التيار •

وهكذا ، فان الطبقات الاجتماعية غالبا ما تكون لنفسها ثقافة فرعيـة Sub-Culture فى مجتمعنا ، كأن يعيش أفراد طبقة ما فى منطقة معينة من المدينة ، ويترددون على نفس الأماكن لتناول الطعام والشراب ، ويـكون لديهم نفس طرق ارتداء الملابس ونفس آداب المائدة ، وطرق المغازلة ، وتوقعات عقد الصداقات ، والزيجات بين الأسر •

ونتيجة لكل هذه الخبرات المتعلقة بالمصلحة الاقتصادية ، والوضع الاجتماعى وسهولة الاتصال المتبادل ، والعادات المشتركة بين كل ثقافة فرعية ، قد يتولد ادراك بوجود مصلحة اقتصادية مشتركة ، وقبول وجود منظمات خاصة لتطوير هذه المصلحة • وهكذا ، نرى اتحادات العمال غالبا ما ينظر اليها على أنها لا تخدم مجرد مصلحة خاصة ، بل تخدم أيضا المصالح العامة للعمال •

وقد يتسع ادراك مصلحة طبقية مشتركة الى معنى أعم ، ليشمل مهمة أو رسالة Mission ثقافية وتاريخية • فقد يشعر ملاك الأراضى من النبلاء أنهم ـ بالاضافة الى دفاعهم عن مصالحهم كملاك لأراض شاسعة ـ يدافعون أيضـا عن كل قيم الطبقة الارستقراطية ، بل وعن طريقة الحياة التى يجب على الجماهير من عامة الشعب أن يحكموا بها لصالحهم ، بواسطة طبقة « الأثرياء ، كرام الأصل والنسب ، « الحكماء » • ويمكن أيضا بالنسبة لأفراد من الفئات الأخرى تكوين هذا الشعور الخاص بالمهمة أو الرسالة • فغالبا ما ينظر رجال الأعمال لأنفسهم كأبطال المشروعات الفردية الحرة ، التى يعملون على انتشارها فى بعض الدول الآسيوية والأفريقية التى ليس لها حظ من التثقيف ، واذا أمكن أيضا ، فى بعض أو كل الشعوب والدول التى تخضع للحكم الشيوعى • وفى كثير من الدول ، أصبح شعور الرسالة التاريخية كذلك جزءا من عقيدة كثير من العمال الصناعيين وغيرهم من أفراد الطبقات الفقيرة • فقد قبل كثير من العمال فى ايطاليا وفرنسا ودول أخرى بعض تفسيرات النظرية الماركسية التى تقول بأن المهمة التاريخية للطبقة العاملة هى أن تصبح الطبقة الحاكمـة فى دولها ، وأن تستخدم مرحلة انتقاليـة تطبق فيها « دكتاتورية البروليتاريا » لتحويل النظام الاقتصـادى والاجتماعى فى دولها من الاطار الرأسمالى الى الاطار الاشتراكى أو الشيوعى • وواضح أن كلا من هذه العقائد المتعلقة بالمهمة التاريخية مثل عقيدة الارستقراطى المحافظ ، أو رجل الأعمال الحرة ، أو العامل الماركسى ـ تصوير العالم بطريقـة

أبسط مما هو عليه في الواقع • ولكن كلا من هذه الرؤى المبسطة يمكن أن تصبح قوة في السياسة الداخلية والسياسة الخارجية ، اذا استطاعت السيطرة على عقول عدد كبير من أفراد الشعب • وأيا كان ، فان هذا يعتمد على الظروف الخاصة السائدة في كل دولة ، وكذلك على مهارة وفصاحة رواد هذه العقيدة •

وفي كثير من دول العالم القديم ، التقت الى حد كبير الأوجه الستة للطبقة الاجتماعية لدى نفس مجموعات الأشخاص • فقد كان العمال قلقين بسبب الأجور المنخفضة أو العالية • وبسبب روابطهم الاجتماعية ، وظروف سكنهم • وقد أدت معاملتهم بازدراء من قبل أصحاب العمل وموظفي الحكومة وأفراد الطبقة المتوسطة الى ادراكهم بامتعاض لوضعهم الاجتماعي غير المتكافيء • وكانوا يعيشون في أحياء الطبقات العاملة المكتظة ، أيديهم الخشنة بسبب العمل اليدوي تعبر عن حالتهم الرثة • بل كانت طريقة كلامهم وطباعهم ، وحتى أغطية رؤسهم ، تجعلهم في عزلة عن باقي طبقات المجتمع • كانت اتحاداتهم هي المدافع الرئيسي أو الوحيد عن مصالحهم الخاصة بلقمة العيش ، ثم أصبحت أحزابهم الاشتراكية أو الشيوعية بالنسبة للكثيرين منهم رمزا للطموح والمشاعر الانسانية ــ رمزا لكبريائهم وآمالهم وشعورهم برسالة أو مهمة سامية • وحيثما سادت هذه الظروف ، استمرت العقائد الطبقية والسياسات الطبقية في بعض الاحيان لمدة ثلاثة أو أربعة أجيال • بل كانت تزيد على ذلك ، في حالة تعرض الأعداد الوفيرة من القادمين الجدد الى الصناعة وحياة المدنية ، لهذا المزيج الطويل الأمد من الظروف •

أما في الولايات المتحدة ، فقد سادت مجموعة مختلفة تماما من التجارب • فلم يكن المولد أو النشأة داخل طبقة معينة يعني الكثير بالنسبة لفرص الحياة أمام كثير من الناس • فقد استطاعوا (أو على الأقل استطاع أطفالهم) أن يرتفعوا داخل النظام الاجتماعي والاقتصادي • وقد دأب المهاجرون الجدد (ممن جاءوا حديثا من بورتوريكو ومناطق زراعة القطن في الجنوب) على القيام بالوظائف الأقل مهارة والأسوأ أجورا في قاع السلم • وبذلك ، حسنوا فرص العمل أمام السكان القدامى الذين كانوا يحتلون أسفل درجات السلم • وبالتالي ، حسنوا الفرص لكل فرد آخر في الدرجات المختلفة لسلم الحياة الاجتماعية •

وهكذا ، نرى العمال الأمريكيين ، وبخاصة أصحاب الطموح منهم في الأجور المرتفعة ، قد أنقذتهم السيارة من الاقامة في الأحياء السكنية الفقيرة المكتظة بالسكان • وقد مكن وجود خزائن خاصة في مصانع العمال من ارتداء زي العمل داخل المصنع فقط ، ثم ارتداء ملابس عادية في طريقهم من والى مقار أعمالهم وبالتالي أصبح من العسير التعرف على الطبقة الاجتماعية أو الجماعة المهنية التي ينتمون اليها • وقد أدى التليفزيون والاذاعة والسينما والتعليم المنتشر في كل

مكان الى توفير نفس النماذج الثقافية تقريبا لجميع طبقات المجتمع • كما أدت الأجور العالية ، وساعات العمل القصيرة ، الى توفير مجالات واسعة للاختيار ، بما فيها امتلاك المنازل وقضاء أوقات الفراغ بها ، والعمل أثناء عطلة نهاية الأسبوع فى تنسيق حدائقها • وكانت اتحادات العمال فى الماضى تناضل من اجل أقل المصالح الاقتصادية لأعضائها ، أما الآن فهى فى الغالب تحاول وضع يدها على نصيب أكبر من أرباح الشركات التى يعمل فيها أعضاؤها • وهذه الظروف لا تنطبق الا بدرجة قليلة جدا على الزنوج الأمريكيين ، سواء فى المناطق الريفية فى الجنوب ، أو فى المدن الكبرى فى الشمال • ومع ذلك فبالنسبة للمواطنين البيض ، تبدو مسائل العقيدة الطبقية والرسالة الطبقية أقل أهمية ، ان لم تكن غير محسوبة • بل ان احتجاج الزنوج كثيرا ما يتركز على أساس الشعب أو التمييز العنصرى أكثر من تركيزه على أساس الطبقة الاجتماعية ، الأمر الذى يحتاج الأمريكون معه الى بذل مجهود عقلى كبير ، لكى يدركوا أن أصول الاهتمام بالسياسة الطبقية لدى عدد من الدول الأخرى قد تكون مختلفة تماما •

وبالرغم من هذا الذى ذكرناه ، فان الاحساسات والاتجاهات الطبقية أحيانا ما يكون لها نفوذ قوى على اتجاهات السياسة الخارجية ، حتى بالنسبة لأكثر دول العالم تقدما ، وأكثر تكاملا من الناحية الاجتماعية • فمستويات المعيشة العالية عندنا تجعل من السهل علينا عقد صلات ودية مع كثير من الطبقات المتوسطة والعليا فى دول العالم الأكثر فقرا • ولكن صلاتنا الانسانية المباشرة مع الفقراء فى الخارج أقل منها فى الداخل • فمنها نستمع الى أصدقائنا فى الخارج عن سياسة واقتصاد دولهم ، فغالبا ما نستمع الى الأصدقاء الذين ينتمون الى الأقليات المميزة نسبيا فى دولها • وقد أثبتت التجربة فى كوبا وغيرها أن تفهمهم للموقف غالبا ما يكون ضعيفا • وعلى سبيل المثال ، فان تفضيل الصلات بالطبقة العليا أدى الى وجود تحيز فى معاملة المناطق المختلفة فى نيجيريا ، لدى وضع دستورها الذى صاغه البريطانيون • فقد كان الموظفون البريطانيون فى أواخر الخمسينيات يعملون على الثقة بالنبلاء فى شمال نيجريا ، دون العامة الجامحين والسوق من أبناء الجنوب والشرق • ولذلك ، فحينما أعطوا دستورا للدولة المستقلة ، منحوا نصيب الأسد من القوة للشماليين الأرستقراطيين ممن كانوا موضع ثقتهم ولكن على مدى سنوات قليلة ، تم قلب هذا النظام المنتقى عن طريق القسر وقتل رئيس وزرائه فى حفرة • وتلى ذلك فترة من العنف وعدم الاستقرار راح ضحيتها الآلاف • ولعل كثيرا من رجال الأعمال الأمريكيين ، وكذلك بعض الدبلوماسيين مازلوا ينظرون الى امريكا اللاتينية من خلال أصدقائهم فيها ، ممن لا تشكل آراؤهم سوى آراء خمس أو عشر السكان فى هذه الدول • وكذلك ، نرى الدبلوماسيين السوفييت بدورهم يضعون ثقتهم أحيانا فى رأى مجموعات صغيرة من الشيوعيين المحليين ، أكثر مما يعتمدون على الآراء الفعلية للغالبية العظمى من

السكان ومثل هذه التحيزات الطبقية فى الوعى المحسوس ، وفى السياسة ، قد تكون واقعية تماما ولكن لا يجب أن تكون من القوة بحيث لا يمكن مقاومتها ، فعلى الحكومات أن تزن مصالح مواطنيها ، والطبقـات والنخبة أو الصفوة فيها ، لدى مقارنتها ومصـالح الطبقـات والصـفوة فى الدول الأخرى ، حتى ولو كانت بعض هذه الطبقات فى الدول الأخرى مشابهة أو مطابقة للطبقات ذات النفوذ فى الدولة . كذلك ، قد يكون الحذر فيما يمكن أن يسببه التحيز الطبقى من تشويه للتقارير (الدوبلوماسية ، والعسكرية والتجارية) حذرا ضروريا من أجل حماية المصلحة الوطنية .

الفصل السادس

نفوذ الصفوة

THE POWER OF ELITES

تلعب الطبقات الاجتماعية كما رأينا دورا وثيق الصلة بسياسة بعض الدول دون الأخرى • وعلى النقيض من ذلك ، نرى النخبة أو الصفوة ذات صلة وثيقة بالسياسة فى كل دولة • ونعنى بالنخبة أو الصفوة Elite القلة القليلة (عادة أقل من ٥٪) من الناس ، ممن لهم النصيب الأكبر فى تشكيل واحدة على الأقل من القيم الأساسية لدولة ما ، دون باقى أفراد الشعب • وعادة ما يكون هـذا النصيب من خمسة الى عشرة أضعاف المعـدل المطلوب • فأفراد النخبة الاقتصادية يمتلكون ثروات أكثر بكثير من باقى أفراد الشعب • وأفراد النخبة السياسية لهم نفوذ أكبر بكثير من باقى السكان وافراد النخبة الثقافية مثل كبار العلماء لديهم معلومات كبيرة جدا ، وأفراد نخبة الوقار مثل مستشارى القضاء العالى ، أو أساقفة الكنائس فيتمتعون باحترام أكبر •

والصفوة عادة ما تكون أقل عددا من الطبقة • وبالطبع نرى الطبقات الأقل تميزا فى معظم المجتمعات كبيرة العدد • فحوالى ٥٠ ٪ من سكان المانيا الغربية عبارة عن عمال بالأجر وعائلاتهم • وكذلك ، نرى الطبقات المتوسطة كبيرة العدد فنجد أن ٢٠٪ تقريبا من الألمان الغربيين ينتمون الى البقة المتوسطة السفلى ، من الموظفون أصحاب الدخول الصغيرة ، وأن أكثر من ٢٠ ٪ أخرى هم من أبناء الطبقة المتوسطة السفلى الموظفة ذاتيا فى المدينة والريف ، أى من صغار رجال الأعمال والحرفيين والمزارعين • أما الطبقة المتوسطة العليا من المديرين والمهنيين والملاك ، فلا تزيد عن ٤ ٪ ، بينما تبلغ الطبقة العليا من أصحاب الثروات الأكبر والمراكز الأعلى ما بين ٥ ر ٪ و ١ ٪ ، أى ما بين ٥٠ — ١٠٠ شخص لكل ١٠ آلاف من السكان• وفى الولايات المتحدة كذلك تشكل الطبقة المتوسطة العليا والطبقة العليا نسبة أكبر من السكان • ولكن على النقيض لا نرى النخبة القائمـة على أســاس الاحترام أو الصيت فى الولايات المتحدة (مثل الأشخاص المدرجة أسماؤهم فى كتاب المشاهير فى أمريكا) الذين يشكلون حوالى ٠٣ر٪ ، أى حوالى ثلاثة أشخاص

بين كل ١٠٫٠٠٠ شخص • وحتى لو أضفنا عائلاتهم ، فلن تزيد النسبة عن ١٪ من السكان • كذلك لا نجد أن أفراد النخبة من ذوى الثروة أو النفوذ ، أو أى قيمة أساسية أخرى ، يشكلون سوى عدد ضئيل أى حوالى ١ ٪ من السكان أو أقل •

ولذلك ، فانه بعملية حسابية تقريبية ، نجد أن أفراد النخبة مهما زاد عددهم فلن يزيد عن حوالى ½٪ عدد أقل الطبقات الاجتماعية عددا فعادة ما يكون حجم الصفوة ١/١٠ من عدد أفراد الطبقة الاجتماعية ، ان لم يكن أقل • ولا يبدأ هذا الفرق فى التغير الا فى أعلى الطبقات الموجودة داخل مجتمع غير متكافىء الى حد كبير • ففى فرنسا عشية الثورة الفرنسية عام ١٨٧٩ ، كان كل من النبلاء ورجال الدين يشكلون ٥ر ٪ من سكان فرنسا كلها ، أى أن هاتين الطبقتين كانتا من الصغر فى ذلك الوقت بحيث لم يكن من الممكن اعتبارهم صفوة •

ومن الناحية النظرية ، تواجد أعداد من النخب المختلفة بقدر ما هو موجود من قيم مختلفة • أما الناحية العملية ، نجد أن النخب تتداخل مع بعضها البعض ، ولكن بطريقة غير تامة • وقد قلل كل من سكوت فيتز جيرالد وأرنست همنجواى فى حوارهما من أهمية هذا الموقف حينما قالا : « يختلف كبار الأغنياء عنى وعنك ••• فلديهم مال أكثر • » فكثير من كبار الأغنياء لديهم كذلك قدر كبير من النفوذ فى السياسة ، وكثير منهم يتمتعون بمكانة واحترام كبيرين ، كما أن كثيرا منهم متعلمون تعليما عاليا ، وعلى درجة عالية من الثقافة والمهارة • وعلى عكس ذلك ، نرى كبار العلماء والخبراء يتقاضون مرتبات عالية ويتمتعون باحترام كبير ، ولكنهم ليسوا ذوى نفوذ • كذلك نرى كبار الساسة فى الدول غير الشيوعية ، حتى لو كانوا فقراء فى بداية حياتهم ، فان عاجلا أو آجلا يصبحون أغنياء ، بل يستطيعون ذلك فى هذه الأيام بطريقة مشروعة تماما ، اعتمادا على احترامهم وثقافتهم أكثر من قوتهم : فمذكراتهم وكتاباتهم الأخرى تدر عليهم مبالغ كبيرة ، وشراؤهم للعقارات واستثماراتهم الأخرى غالبا ما تتم بطريقة حسنة •

وكقاعدة عامة ، فان الشخص الذى يحتل مكانة عالية فى أى من القيم الأساسية ، من المحتمل جدا ان يحتل مكانة عالية فى عدة قيم أخرى ، وهو ما يسمى «بتلاصق القيم» Aggiutination ويزداد تلاصق القيم هذا في كثير من تكون للأغنياء مكانة اجتماعية عالية ، ويكون أفراد الصفوة الاجتماعية أغنياء ، ويكون لهذه النخبة المشتركة معظم النفوذ والثقافة والقوة المادية ، وتعتبر غالبا على صواب من حيث العقيدة الرسمية أو الدينية السائدة فى الدولة التى يحكمونها • وبقدر ما تسود هذه الأحوال فى الولايات المتحدة بقدر ما يثبت وجود ما أسماه بعض الكتاب صفوة القوة Power Elite أو « هيكل القوة Power Structure» ، ومع ذلك ، فبقدر ما ينعدم تلاصق القيم

أو يتوقف ، بقدر ما يصبح مفهوم « صفوة القوة » مفهوما باليا غير مناسب • وفي أكثر الحالات تطرفا ، يمكن للفرد أن يتصـــور دولة ، أو مجتمعا محليا ، تتحدد فيه كل النخب ، لا يحدث أى تداخل بينها الا بمحض الصدفة • ولكن فى مثل هذه الدولة ، لن يكون للقوى ثروة كبيرة ، ولن يكون للثرى نفوذ خاص فى السياسة ، ولن يكون لأى منهما درجة خاصة من الرفاهية أو الثقافة أو المهارة أو المودة • كذلك لن ينظر لأى منهما باحترام خاص ، أو أن يعتبر دائما على صواب •

والحقيقة أن معظم الدول ، بما فى ذلك الولايات المتحدة ، توجد فى مكان ما بين قطبين ، أحدهما الالتصاق الكامل ، والآخر عدم الالتصاق الكامل للقيم • واحتلال مرتبة النخبة بالنسبة لأى قيمة يرتبط جزئيا ــ وليس كليا ــ بفرض الفرد فى الحصول على نصيب أكبر من القيم الأخرى • وهناك دليل واضح على أن درجة التصـــاق الصفوة فى الولايات المتحدة قد تناقصت • فقد أصبحت مجموعات الصفوة أكثر تخصصا وانفتاحا • ويبدو أن الشعب الأمريكى قد أخذ يستمر فى عملية استبدال طبقة الصفوة الفردية متعددة الأغراض بمجموعات منظمة من الصفوة المتخصصة التى تربط فيما بينها بشبكة معقدة من وســـائل الاتصال والمساومة ، كما أنها مسئولة بطريقة عامة أمام نوعية من السكان ذات ثقافة أعلى ونشاط سياسى أقوى • ولكن مازال هناك طريق طويل أمام هــذه العملية •

وقد لوحظ وجود دلائل لاتجاهات مماثلة فى دول غربية متقدمة أخرى ، حيث تقدمت مجموعات من الصفوة المتخصصة فى النفوذ على حساب المجموعات القديمة من الصفوة الأضيق فى تكوينها • وربما يكون هناك شىء مماثل فى الدول الشيوعية الأكثر تقدما •

ونتيجة لذلك ، نرى فى كثير من الدول نسبة أعلى من الأعضـاء الحديين marginal فى مجموعات الصفوة المختلفة ، مثلما « يوجد الآن نسبة أعلى من الأعضاء الحديين فى الطبقات الاجتماعية • أى أن نسبة أعلى من السكان تنتمى فى وقت واحد لعدد من المجموعات المختلفة الموجهة نحو مواقف معيشية وتجارب وقيم مختلفة • وهذه النسبة المتزايدة من السكان ، الذين يقفون على حافة معظم أو كل المجموعات التى ينتمون اليها ، تكون أقل استجابة لشعارات وانحيازات السياسة الطبقية ، وأكثر قبولا لشعارات السياسة القومية والتماثل القــومى National Identification • ومع ذلك ، فالتواجد على حافة الصفوة أو الطبقة الاجتماعية يجعل الفرد أكثر انتقادا للمعتقدات والعادات الســائدة ، وأكثر نزوعا للبحث عن معتقدات وعادات جديدة •

وقد أثر هذا الاتجاه كذلك على أفراد الصفوة ، فأصبحوا أكثر تخصصا

وأكثر انفتاحا على القادمين الجدد ، وأقل التصاقا بالقيم والامتيازات التى يتمتع بها أفراد طبقتهم • بل ان عددا كبيرا من أفراد المجموعة يصبحون أعضاء حديين أقل رضى وأحيانا أكثر انفتاحا على الأفكار الجديدة ، والآراء الواردة من خارج دائرة المعارف والخبرات المالوفة لديهم • ومنذ نصف قرن ، قبل وبعد الحرب العالمية الأولى ، كان كثير من العمال فى الدول الصناعية موجهين طبقيا ، وكان تعاطفهم ذا نزعة عالمية ، بينما كان معظم المثقفين ، خاصة فى أوروبا ، ذوى نظرة قومية • ومع ذلك ، فان الطبقة العاملة فى معظم الدول المتقدمة اليوم تستجيب لرمز « الشعب » أكثر من استجابتها لرمز « الطبقة » ، كما أن كثيرا من المثقفين فى الدول ، الشيوعية وغير الشيوعية على السواء ، يشعرون بعدم الارتياح داخل بلادهم ، وينتقدون المؤسسات الموجودة والسياسات الوطنية ، بما فيها بعض السياسات الوطنية فى المسائل الدولية •

ومجموعات المصالح اذا اتسعت ، تؤدى عادة الى نشأة صفوة معينة لقيادتها وغالبا ما تتكون هذه الصفوة من كبار المستخدمين فى منظمات المصالح الخاصة وقد أدت المنظمات العمالية الكبرى الى نشأة صفوة من موظفى الاتحادات العمالية والزعماء العماليين • كما أن المؤسسات التجارية ، ومجموعات المزارعين والكنائس قد أنشأت جميعها المجموعات والطبقات القيادية الخاصة بها • ويجب أن يكون أعضاء كل هذه الصفوة الخاصة مقبولين لدى أعضاء دائرة المصلحة الأعم الخاصة بهم ، اذ أرادوا البقاء فى مركز القيادة لأطول مدة ممكنة • ولكن أفراد هـذه الصفوة المختلفة المشـارب قد ينشئون لأنفسهم بعض العـادات والاتجاهات ومستويات المعيشة والأنماط الثقافية المتشابهة • وقد يلتقون معـا بانتظام ، سواء كانت لقـاءات وظيفية أو اجتماعية • واذا استمرت هـذه العملية لفترة طويلة ، فقد تنشأ اتجاهات ومصالح مشتركة توجد بين هذه المجموعات القيادية المختلفة وبين الصفوة البيروقراطية والسياسة العامة ، مكونة صفوة أوسع وأعم على هيئة « مؤسسة Establishment أو طبقة قيادية •

ومن المحتمل أن يحوز الزعماء من الأفراد على قبول مجموعات الصفوة ، الذين يجب أن يعتمدوا عليهم فى معظم الأحيان من أجل الحصول على التأييد ، فى حالة مشاركتهم للاتجاهات والرغبات البارزة لدى أفراد الصفوة والتعبير عنها• وبنفس الطريقة ، يحتمل أن يحوز أفراد الصفوة على قبـول وتأييد القطاعات السكانية الأوسع ، اذا ما عبروا عن نفس اتجاهاتهم وقاموا بالأعمـال الهامة بالنسبة لهم • ويمكن للزعماء من الأفراد احداث اختلاف هام فى نتائج الأحداث عن طريق اتخاذ قرار شخصى فى بعض المراحـل الحرجة • فكل من فرانكلين روزفلت ، وونستون تشرشل ، وشارل ديجـول ، وجوزيف ستالين ، وهارى ترومان ، ودوايت ايزنهاور وجون كنيدى ، وليندون جنسون ، قد اتخذ فى عهده قرارا أو عدة قرارات من هذا النوع • وقد وصل بعض الزعماء الى حافة الانهيار

تحت وطأة مثل هذه القرارات (مثل وود ورو ويلسون ، وجيمس فورستال) ، بينما اشتهر آخرون بسبب ذلك • ومع ذلك ، ففى معظم الأحيان لا يمكن للزعماء الا اتخاذ القرارات التى تكون مقبولة لدى معاونيهم وحلفائهم من أفراد الصفوة ، وتابعيهم على المستوى المتوسط والمستوى الجماهيرى • فالأمر ، كما أوضح رتشارد نيوستادت Richard Neustadt هو أن رئيس الولايات المتحدة يجب أن يتصرف كسمسار أو وسيط بين مطالب مجموعات المصالح القومية الأخرى فلا يكون على نطاق واسع من حرية التصرف فى اتخاذ قرار حاسم بمفرده ، الا فى مناسبات قليلة •

وحتى فى مثل هذه المناسبات ، يمكن أن يكون قرار رجل دولة بمفرده قرارا مفجعا • فاذا ما أدى الى النجاح ، فقد يشاد بجرأة وحكمة هذا الرجل • ولكن اذا ما أدى الى الفشل ، فان الرجل وأنصاره (من واقع مذكرات رجال الدولة) غالبا ما ينكرون أن القرار قد اتخذ عن حرية ، ويصرون أنه لم يكن هناك بديل ، بل لم يكن هناك ثمة قرار آخر يمكن اتخاذه فى الظروف القائمة وقتئذ • وغالبا ، ما تكون مثل هذه الروايات المبسطة عن الحتمية Determinism البيئية أو التاريخية هى الملاذ الأخير للساسة الفاشلين •

وأحيانا يتخذ الزعماء قرارات تغير وجه التاريخ • ولكنهم لا يستطيعون عمل ذلك الا فى حدود مواردهم ومراكزهم وتفكيرهم • وعادة يكون الزعيم القوى ليس رجلا ذا شخصية حازمة وحاسمة فحسب ، ولكنه أيضا يكون محاطا بمجموعة قوية ، أو ائتلاف من مجموعات قوية تقف من خلفه (وقد يكتشف أحيانا أن هؤلاء الأنصار يعوقون قواه الشخصية وأعمال القيادة لديه ، اذا ما تلاءم ذلك مع مصالحهم) • وعلى العكس من كل ذلك ، فغالبا ما يكون مؤيدو الزعيم الضعيف قليلين ، أو تكون الروابط الخاصة بالاتجاهات والمصالح القائمة بينهم ضعيفة ومتناقضة •

هناك أيضا حدود لفكر الزعيم • وقد سبقت الاشارة الى أن نجاح الزعيم يعتمد الى حد كبير على تناسب سياسته ومبادئه مع احتياجات الزمان والمكان اللذين يوجد فيهما •

حقا أن للقائد احتياجاته الخاصة كفرد • ومن المحتمل جدا أن يعتنق الآراء والسياسات التى تتفق مع آرائه وسياساته الشخصية ، والتى يحكم عليها طبقا لدرجة خبرته ، ومدى تخيله ، وقالبه الفكرى ، ووقته ، وميوله المحدودة للتفكير فى بدائل غير مألوفة • ولكن هؤلاء الزعماء ، وكذلك تكون المجموعات التى تتبعهم أو تثق فيهم ، عادة ما يدخرون مجهودهم العقلى ، لأن آراء ومعتقدات هؤلاء الزعماء تشابه الى درجة كبيرة أفكار ومشاعر المجموعات التى تتبعهم ، وأفراد الصفوة التى غالبا ما تشكل البيئة الضيقة المحيطة بالزعيم •

وهكذا ، نرى أن الزعماء غالبا ما يكونون جزئيا أسرى مواردهم الخارجية أو مؤيديهم . أو ان شئت فقل أسرى عاداتهم واحتياجاتهم العقلية للاتساق والتوافق مع تصوراتهم للعالم . وغالبا ما كانت المصلحة الاقتصادية المجردة أو الحساب الجاف للاستراتيجية والقوة ، هي المحرك والدافع وراء تصورات الزعماء الثابتة للعالم ـ تلك التى أصبحت أساسا لشعبيتهم لدى الجماهير أو مجموعات الصفوة ، كما أصبحت أساس تصورهم لذاتهم واحترام الذات لديهم . ومع ضرورة اتخاذ القرارات الخطيرة فى شأن الحرب والسلم ، فى نطاق من الحرية المحدودة والحاسمة فى نفس الوقت ، غدت ظروف الحياة لدى الزعماء القوميين فى عصرنا قريبة من حافة المأساة .

الفصل السابع

مجموعات المصالح الشاملة الأغراض

ALL-PURPOSE INTEREST GROUP

اذا تم توجيه احدى مجموعات المصالح ، مثل هواة الطوابع ، أو هواة تربية الأرانب ، أو العاملين فى صناعة زيت البترول ، أو صناعة الطائرات على سبيل المثال نحو مكافأة واحدة Single أو نوع واحد من المكافآت ، فاننا نقول أن لهذه المجموعة مصلحة « محددة Specific » ومع وحدة المصلحة بالنسبة لهذا النوع من المجموعات ، فانها تتمتع بقدر معين من التماسك (وحدة المصالح والأهداف والمثل) • وفى حالة وجود مجموعة توحد بينها أنواع عديدة من المكافآت ، وبالتالى عدة مصالح محددة ، فان التماسك بينها يكون أقوى • أما اذا كانت الروابط المشتركة ترتبط بكثير جدا من المكافآت والقيم المشتركة ، فان هذا التماسك يصبح عاما « أو منتشرا Diffuse » بين أفراد المجموعة ، وهنا يشعر افرادها بأنهم متحدون ، ليس فقط تجاه هذه المصلحة المحددة أو تلك ، ولكن أيضا تجاه كل المتطلبات والمصالح والقيم التى تهم هذه المجموعة • وقد يكون كل فرد فيها على استعداد لمساعدة أى فرد آخر ، لمجرد أنه عضو فى هذه المجموعة ، أكثر مما يكون بسبب وقائع الحالة الخاصة بهذا الفرد •

والعلاقات بين أصغر مجموعات المصالح ، المعروفة باسم الأسرة المركزية Nuclear Family التى تتكون عادة من الزوجة والزوج والأطفال ، تأتى ضمن هذا النوع الأخير من التماسك • وعلى نطاق أوسع ، توجد فى كثير من الثقافات اليوم الأسرة الموسعة Extended Family المتضمنة لجماعة الأقارب ، والتى تشكل نوعا مشابها من مجموعات المصالح الشاملة الأغراض • وقديما كانت هناك الدولة المدينة City-State التى كانت عند الاغريق يجمع بين أفرادها شعور التماسك الشامل الأغراض • وفى الأزمان الحديثة ، يعتبر الشعب أكبر مجموعات المصالح الشاملة التى يشعر افرادها بشعور التماسك المنتشر ، بالرغم من أن أنبل التصورات السياسية ترى امكانية امتـداد هـذا

الشعور العام بالتماسك (أو الأخوة) الى الجنس البشرى كله ٠

والشعب APeople هو مجموعة من الأشـخاص تجمعهم عادات « للاتصال » أو لتبادل الأفكار متممة لبعضها البعض ، تتناسب طرق كلامهم وانصاتهم وفهمهم مثلما يتناسب المفتاح مع القفل ، أو مثل لعبة الصور المقطوعة Jigsaw Puzzle فهم يتكلمون عادة نفس اللغة (بالرغم من أن أفراد الشعوب البريطانية والسويسرية واليهودية وغيرها يتحدثون أكثر من لغة) ٠ ومع ذلك ، فبالرغم من أن الانجليز والايرلنديين والأمريكيين يتكلمون نفس اللغة ، فانهم ينتمون لشعوب مختلفة وينطبق نفس الكلام على عدة شعوب ناطقة بالفرنسية والألمانية والأسبانية ٠

والشيء الهام فى تكوين شعب ما هو اشتراك أفراده فى طرق معينة لتبادل الأفكار ، حتى أن أحدهم ليفهم الآخر جيدا على نطاق واسع فى شتى الموضوعات ٠ وتساعد اللغة المشتركة بطريقة واضحة على تحقيق هذه الغاية ٠ ومثل هـذه المعانى المشتركة تقوم على أساس ذكريات مشـتركة أو متداخلة داخل ثقافة مشتركة ، وعلى أساس عادات مشتركة لتبادل الأفكار ، ثم تعلمها وممارستها فى الواقع ٠

وهكذا ، تصبح الذكريات الثقافية وعادات تبادل الأفكار جزءا من هيكل الشخصية بالنسبة لكل فرد ، وبالتالى جزءا من ذاته ٠ وعادة ما يتم تعلمها بسهولة فى مرحلة الطفولة ، حيث تتكون معظم هياكل العادات والشخصية ٠ ولكن من الممكن تعلمها فى مرحلة متأخرة من العمر (بالرغم من أن ذلك قد يتطلب جهدا أكبر ، دون أن يعطى نتيجة حقيقية) ٠ مثلا ، نرى الشعب الأمريكى يضم عدة أشخاص تعلموا التحدث والانصات والشعور والتصرف كأمريكيين فى مرحـلة متأخرة من الحيـاة ، ولكنهم اندمجوا فيه اندماجا تاما مثل بقية الشعب الأمريكى ٠ وينطبق نفس القول على دول كثيرة أخرى من الدول التى تستقبل المهاجرين اذا ما أعطى القادمون الجدد فرصة حقيقية للاندماج ، ترتبط ارتباطا وثيقا بالقيم التى أتوا بحثا عنها ٠

ولهذا ، فمن الممكن بالنسبة للفرد أن يمر بمرحلة انتقالية بين عضويته فى شعب ما وعضـويته فى شعب آخر ٠ ولكن من الممكن أيضـا انتماء ملايين الأشـخاص لشعبين فى وقت واحد ، اذا ما اسـتطاعوا تبادل الأفكار بطريقة فعالة مع أكثر من شعب ٠ وهكذا ، فان الاسـكتلنديين عاشوا لأكثر من قرنين كاسكتلنديين وبريطانيين ، وكذلك الكنديين الفرنسـيين مازالوا يعيشـون كمستوطنين وككنديين ٠ كذلك يعتبر كثير من سكان بافاريا بافاريين متعصبين وألمان متشددين ٠ وقد يعتبر الزنوج الأمريكيون أنفسهم أعضاء فى الشعب

الزنجي داخل الولايات المتحدة ، بمثل ما يعتبرون أنفسهم أمريكين • ويشعر اليهود الأمريكيون ويتصرفون كأمريكيين ، ولكنهم كثيرا ما يشاركون اليهود الآخرين وشعب اسرائيل عادات الأفكار ومشاعر التضامن • ويعتبر سكان البنغال وامهاراشتا أفرادا بين شعوبهم ، وفى نفس الوقت أفرادا فى الشعب الهندى •

وكلما أصبح العالم أكثر تقدما ، زادت أهمية الانتماء الى شعب معين ، حيث تؤدى القدرة على تبادل الأفكار والتفاهم بين الأفراد الى زيادة احتمال الثقة المتبادلة ، وعبد الطريق نحو تعاون وتنظيم أسهل ، وتيسرت وسائل العمالة والتنمية ، وتقديم القروض ، وتكوين روابط الصداقة والمصاهرة والروابط الأسرية ، ونقل الملكية • ففى كل هذه الحالات ، تؤدى العضوية فى نفس الشعب الى ربط أعضائه بروابط مشتركة ، ليس فحسب فى مجال تبادل الأفكار ولكن كذلك فى مجال التوقعات والآمال المشتركة • وبالتالى ، فى مجال المصالح المشتركة على أساس الواقع •

وكلما أصبحت الحياة أكثر قابلية للحركة والتنافس وانعدام الاستقرار ، ــ خلال انتقال الدولة الى مرحلة التقدم ، قل اعتماد الأفراد على الأمن القديم الخاص بالأسرة والأقارب والجيران والقرية ، وزاد تعرضهم للتغيرات المذهلة والخطيرة فى الحياة العامة ، بالنسبة لعملهم والتاجهم وضروريات الحياة • وكلما ازدادت هذه التغييرات ، زادت أهمية التعلق بالاستقرار ، والقدرة على التنبؤ التى توفرها اللغة والثقافة المشتركة ، والعضوية المشتركة فى شعب واحد فقد أضحت هذه العضوية المشتركة فى شعب واحد هى التى تبشر بتحويل الغرباء الى أخوة ، الى أصدقاء • وهى التى تبشر بتوحيدهم على الأقل من أجل تعاون يمكن التنبؤ بآفاقه •

ومن ثم ، فان العضوية فى شعب واحد تنسق وسائل تبادل الأفكار وآمال ومصالح الأفراد • وكلما كانت ظروف معيشتهم أسرع تغيرا وأقل استقرارا كلما كانت حاجاتهم لمثل هذا التنسيق أكثر الحاحا ووضوحا • فالأمر ، كما هو الحال فى كثير من حالات التنسيق الاجتماعى ، يعتمد فى معظم هذا التنسيق على الاستجابة الطوعية أو الاعتيادية • ولكن جزءا منه يمكن فرضه عن طريق استخدام وسائل التنفيذ والالزام • فبمجرد شعور الأفراد بالرغبة فى تنسيق سلوكهم عن طريق الثقافة المشتركة للشعب ، وعن طريق اللغة المشتركة ، تتوافر لديهم الرغبة فى التأييد ، والمطالبة بوجود منظمات مشتركة للقيام بعملية الالزام لتقوية تنسيق السلوك الناشىء لديهم •

وبهذه الطريقة ، تصبح مصلحة الثقافة واللغة المشتركة مصلحة سياسية

وتقود رغبة الانتماء الى شعب واحد الى الرغبة فى وجود سيطرة من قبل الحكومة أو الدولة لتحقيق هذه المصلحة ، أو فى خلق دولة « قومية National » جديدة مناسبة ، وحكومة فى حالة عدم وجود حكومة أو دولة سابقة • وهكذا ، فان أقل من اثنتى عشرة دولة قومية كانت موجودة فى العالم قبل المائة والخمسين سنة الأخيرة ، حل محلها ضعف هذا العدد عشية الحرب العالمية الثانية ، وأكثر من مائة وأربعين دولة قومية ، وأخرى على وشك أن تنشأ ، فى أواخر الستينات •

الأمة الحديثة THE MODERN NATION

مزيج من شعب ودولة
A COMBINATION OF A PEOPLE AND A STATE

الدولة State منظمة تقوم على تنفيذ القرارات أو الأوامر ، يسهل من أداء وظيفتها عادات الالتزام الموجودة بين السكان • ويضطلع بعملية التنفيذ جهاز شامل يقوم بفرض أى قرار أو أمر ، طالما أن معظم السكان سوف يلتزمون به أو يقنعون بعمل ذلك • وكلما كان هذا الالتزام الشعبى أكثر عمومية وقوة ، زادت القوة الكامنة للدولة • وينطبق ذلك على كل أبعاد القوة : ثقلها وميدانها ، ومجالها ، ومداها ، التى يمكن أن تزداد جميعا مع زيادة الالتزام الشعبى • وكما أوضحنا من قبل ، فان هذا الالتزام يمكن أن يكون سلبيا أو ايجابيا ، يقوم على اللامبالاة والفتور ، أو يتضمن تاييدا ايجابيا طوعيا ولو عن طريق القيام بالتضحية • ويمكن زيادة هذا الالتزام والتأييد الايجابى عن طريق التماسك والاقتناع ، أو بالأصح عن طريق شبكة الاتصالات الانسانية والروابط التى تجمع أبناء الشعب •

وبذلك يمكن استخدام الدولة لتقوية عادات الاتصال والتعاون والتضامن بين أفراد الشعب • كما يمكن عن طريق محصلة هذا الاتصال والالتزام والتضامن الايجابى زيادة قوة الدولة • وهذا هو أحد الأسباب الرئيسية فى أن الاتحاد بين الشعب والدولة فى الدولة القومية الحديثة قد أثبت جدواه السياسية ، وأكد سيادة الدول القومية فى العالم خلال المائة وخمسين سنة الأخيرة •

وعادة ما نطلق « صفة القومية Nationality » على نسبة كبيرة من أفراد الشعب حاولت السيطرة على جزء هام من الأجهزة التنفيذية والحكومية ـ مثل مجالس المدن ، أو الهيئات التعليمية ، أو المجالس التشريعية المحلية • فاذا نجحوا فى السيطرة على الأجهزة التنفيذية الهامة فى مساحة كبيرة ـ أى

اذا نجحوا فى السيطرة على دولة ـ فعادة ما نطلق عليهم لفظ « أمة Nation » بل عادة ما يطلقون هم هذا اللفظ على أنفسهم ٠

فالأمة اذن ، شعب يسطر على دولة ٠ ولكن من الملاحظ ، أن الشعب والدولة لا يتطابقان كلية ٠ فقد يعيش بعض أفراد الشعب فى الخارج ، بمثابة أقليات فى بعض الدول الأخرى ٠ وقد يكون افراد شـــعوب أخرى أقليات فى تلك الدولة ٠ فاذا قام فى كل دولة قومية شـــعب معين ، يتطابق بدرجة أكبر مع الدولة والأفراد ، فهو يحوز على الأفضلية فى مجالات القوة السياسية ، والاكبار ، والثروة وغيرها من القيم ، أكثر من غيره من الشـعوب المتعددة المكونة لهـذه الدولة ٠ وليس بالضرورة أن تشكل هـــذه القومية المفضلة الأغلبية العددية لمجموع سكان الدولة ٠ ولكن من المحتمل ، أنها فى سعيها وراء النفوذ والأفضلية والاحترام ، تتصرف كما لو كانت هى صاحبة الأغلبية ٠ بل غالبا ما تطلق على نفسها صفة « الأغلبية The Majority » ، أو يطلق المراقبون عليها هذا اللفظ ، بينمـا يطلقون على المجموعـات الأخرى فى الـدولة لفظ أقليـــات Minorities ، بصرف النظر عن الأعداد الفعلية لكل مجموعة ٠

وفى أسبانيا مثلا ، يشـكل الناطقون بالأســبانية الأغلبية الحقيقية بين السكان ، بينما يشكل الباسكيون Basques والقشتاليون Catalans أقليات حقيقية ٠ ولكن فى الهند يشكل الناطقون بالهندية أقل من نصف عدد السكان ، وكذا الناطقون بالأردو فى غرب باكستان من مجموع سكانها ٠ أما فى امبراطورية النمسا ـ المجر التى تجزأت خلال الحرب العالمية الأولى ، فلم يكن النمساويون والمجريون يشكلون معا سوى ثلث عدد الســكان ٠ كذلك يشكل الناطقون بالأمهرية من أبناء الفئة الحاكمة بأثيوبيا أقلية لا تتجاوز ثلث عدد السكان ٠ ويعتبر الناطقون بالروسـية العظمى فى الاتحاد الســوفييتى أغلبية ، ولكن الناطقين بلغــات أخرى قد يتفوقون عليــهم فى العدد قبل نهاية القرن الحالى ٠ وحتى فى الولايات المتحـــدة ، نجـد الأمريكيين القــدامى من « البروتستانت البيض الأنجلو ســاكســون » ليسو أغلبية » ، ولكنهم أكبر الأقليات بين السكان ٠

ولا يعتمد وضع « الأقلية » على عددها ، بقدر ما يعتمد على وجود أو غياب التمييز Discrimination ونوعه ودرجته ، فالسويسريون الناطقون بالفرنسية يشكلون معظم الناطقين بالفرنسية هناك لا يعاملون اطلاقا كأقلية ٠ بل هـــم يعتبرون أنفسهم ، وعن طيب خاطر ، أنهم سويسريون ٠ (أما حيثما تكون الأقليات ضـحايا التمييز ، فمن المحتمل أن يصبحوا غرباء عن الدولة ٠ وغالبا ما ينظرون الى الخارج بحثا عن الأصدقاء والمساندين ، أما لمساعدتهم فى

الانضمام الى مجموعات أخرى لهم نفس لغتهم وثقافتهم خارج دولتهم الحالية ، واما لمساعدتهم على الانفصال واقامة دولة صغيرة خاصة بهم · وهكذا ، تصبح الأقليات المغلوبة علىأمرها أطرافا فى السياسة الدولية ، وأن تساهم بطريقة فعالة فى أحداث قلاقل فى المؤسسات السياسية والاجتماعية القائمة ، وممارسة الضغوط من أجل أحداث تغيير جذرى ·

ومع ذلك ، فاذا نجحت مثل هذه الأقلية ــ التى كانت مجموعة مضطهدة ــ فى اقامة دولة خاصة بها يحكمها بعض أفرادها ، فمن السهل أن تجد فى اضطهاد أقلية أخرى ، أو حتى أغلبية عددية ضعيفة بين السكان ، تحتقرها وتضطهدها وتستخدم سياسة التمييز ضدها · وقد حكى الرومان القدماء قصة عبد أعتقه سيده ، وسئل عن أول شيء سيفعله بعد نيل حريته فأجاب « سأشترى عبدا لنفسى طبعا · » ويمكن أن يقال نفس الشيء بالنسبة لكثير من المواطنين الذين اذا ما غضبوا بسبب أى اضطهاد لشعبهم ، سرعان ما يبحثون بشغف عن شعوب أخرى يضطهدونها ، فتسيطر عادات الامتياز والاضطهاد على عقولهم كما سيطرت على عقل ذلك العبد الرومانى ·

الامبراطوريات والمنظمات الدولية :

وحينما يكون هذا الشعب المفضل أقلية صغيرة نسبيا تسيطر فى دولة كبيرة نسبيا على عدة بلاد وشعوب ، فاننا نتحدث عندئذ عن هذا المركب الكبير الذى نسميه امبراطورية Empire فعادة ما تضم مثل هذه الامبراطورية شعبا سائدا أوامبراطوريا يؤيد حكومته ويدافع عنها · وعادة ما يكون له اقليم حول العاصمة الامبراطورية ، وبعض المناطق التابعة أو المستعمرات التى تخضع لاشكال مختلفة من الاستغلال الاقتصادى والعسكرى والسياسى والاجتماعى ، والتى تتمتع بمزايا السلام والقانون والادارة الامبراطورية · ولكنها يجب أن تتحمل معظم نفقات الامبراطورية وقت السلم ، وأثناء الحروب المتكررة التى تتعرض لها الامبراطوريات ·

ويبدو تأثر الكتاب القدامى من أبناء الجنسيات المفضلة والعواصم والأقاليم المركزية الامبراطورية بعظمة ومميزات الامبراطورية واضحا ، بينما يركز المراقبون من أبناء الأقاليم والمستعمرات والشعوب التابعة المضطهدة على المعاناة ــ والظلم والنفقات التى يسببها قيام الامبراطورية ·

وفى أقصى الحالات تطرفا ، يمكن لأمة من الأمم أن تقيم بناء امبراطورية شامخة على انقاض شعوب أخرى ، الى الحد الذى يرتفع أبناؤها فى السلم

الاقتصادى والأجتماعى ، وتصبح الأمة الحاكمة فى الأمبرا طورية بمثابة الطبقة الحاكمة فيها • حينئذ ، يعتبر تحويل الأمة الى طبقة متميزة بمثابة القومية • وتدل ألفاظ مثل الجنس الأسمى Master Race والتسامى Ascendancy أو التفوق Supremacy على استمرارية هذه الصورة •

ومما يميز هذه الامبراطوريات اللامبالاة السياسية لمعظم سكانها • وقد كانت هذه اللامبالاة تقوم على أساس تخلف السكان وفقرهم وعزلتهم ، ثم أخذت همذ الظروف الأساسية كلها فى الاختفاء لدى معظم دول العالم • ونتيجة لذلك ، انخفضت نسبة اللامبالاة السياسية ، وتزعزعت أركان الامبراطوريات فى كل مكان • فقد أتى عهد تقوضت فيه الامبراطوريات ، ولم يعد هناك احتمال لحدوث ردة فى هذا الصدد فى المستقبل •

أما خلال العصور الوسطى ، فقد كان التنظيم السياسى يقوم على خمسة مستويات : القرية ، والحى أو البارونية Barony ، والاقليم أو الدوقية Duchy والمملكة ، والامبراطورية ، على نسق التقسيمات الدينية الخمس — ابتداء من الكنيسة الصغيرة Chapel حتى السلطة البابوية (١) • هذا بينما السياسة الدولية الحديثة تقوم فى معظمها على ثلاثة مستويات : السياسة الأساسية لمجموعات المصالح ، وشعوب الأقليات ، والأقاليم ، ثم الدول القومية التى خلفت ممالك العصور الوسطى ، وأخيرا مجموع الامبراطوريات — كالامبراطورية البريطانية والفرنسية والأسبانية والعثمانية والروسية والصينية — التى كانت قائمة فى القرن التاسع عشر ، وحلت محلها أنماط أخرى فى القرن العشرين •

وغنى عن البيان ، أن الرسالة العالمية التى كانت تضطلع بها الامبراطورية فى العصور الوسطى — وهى توحيد الجنس البشرى ، على الأقل فى الشعارات والآمال — قد أصبحت تقوم بها الآن جماعة جديدة ، هى المنظمات الدولية . للبعض منها تخصص محدد مثل اتحاد البريد العالمى ، بينما للبعض الآخر صفة الشمول مثل منظمة الأمم المتحدة التى لم تصل حتى الآن الى مجال وبروز أو قوة الدولة القومية • على أن لأى هذه المنظمات أو كلها أن تتدخل فى مناسبات معينة فى السياسة الدولية ، وبطرق معينة سوف نناقشها فيما بعد •

ونتيجة لتفاعل كل هذه الاتجاهات والعوامل قام عالم من الدول التى تتصارع من حولها المنافسة الدولية فى الخارج ، وتتنازعها الضغوط السياسية

(1)Chapel, Parish-Church, Bishopric, Archdiocese and Papacy.

والصراعات فى الداخل · ومن الواضح أن كثيرا من هذه الحكومات والدول ـ مسلح تسليحا معقدا ، وأنها كلها عرضة لارتكاب الأخطاء ، بل كلها تقريبا تعيش فى خطر داهم من جراء حدوث صدام عنيف · وفى مثل هذه الظروف يعتمد بقاء هذه الدول وبقاء النظام الدولى ككل ، الى درجة كبيرة ، على قدرات كل دولة وكل حكومة ، ان لم يكن كل صاحب دور فى الحياة الدولية على الاتصاف بالحكمة وضبط النفس ·

الباب الثالث

مصالح الأشخاص (الأفراد والدول): عمليات التحكم والصراع

The Interests of Actors : Processes of Control and Conflict

. قد يقال ان الافراد والجماعات والدول ـ على حد سواء ـ تتصرف فى المجال السياسى « بما يتمشى مع مصالحها » ـ اى طبقا لتوزيع اهتمامهم وتوقعاتهم للجزاء وغنى عن البيان ان مصالحهم فى هذا الصدد قد تتضارب ، وان ادراكهم لها قد يكون عرضة للخطا . ولكن لكى نفهم كيف يمكن للدول ان تتصرف فى سعيها وراء ما يعتقد زعماؤها انه مصلحة هذه الدول ، لابد لنا ان نفهم كيف يمكن لدولة من الدول ان تتحكم فى سلوكها وتسيطر عليه ، وبوجه خاص كيف تصاغ السياسة الخارجية وكيف تنفذ ؟ وما هو مكان قطاع السياسة الخارجية داخل الشبكة الكلية لعملية اتخاذ القرارات فى الدولة ؟ ومتى تاخذ السياسة الخارجية الأسبقية على السياسة الداخلية ؟

الفصـــل الثـــامن

كيف تسيطر الدولة على نفسها

How A State Controls Itself ?

تتضمن عملية السيطرة على النفس عمليات ربط وخلط وتحليل وانتقاء محتويات ثلاثة مصـــادر منفصلة للمعلومات · وأول هذه المصادر هو ســيل الرسائل الواردة من العالم الخارجي ، وثانيها هو المعلومات الواردة من نظام وموارد العامل (الدولة) نفسه . وثالثها هو سيل المعلومات التى تسترجع من الذاكرة · ولهذا فان أى نظام حكم ذاتى (موجه لذاته (Self-Steering يجب أن يحتوى فى داخله على ثلاثة « هياكل » أو أجهزة « وقـد نسميها « أجهزة استقبال Receptors أو « قنوات Channels» « لمعالجة المعلومات بطريقة عملية ، تكون وظيفتها هى القيام بالربط والموازنة التى تتطلبها هـذه المصادر الثلاثة · ولا يتأتى لأى نظام موجه ذاتيا ، أو أى كائن حى معقد ، أو أى نظام خاص بشخصية ، أو أى منظمة اجتماعية ، أو أى حكومة ، أن تجد حكمها الذاتى ، وذاتها وحريتها ، وأن تحافظ عليها ، الا اذا كانت مزودة بمثل هـذه الأجهزة ·

صنع القرار : ربط المعلومات الجديدة بالذكريات القديمة :

تتم عملية تخزين معظم الذكريات الخاصة بالأفراد فى رؤوسهم فقط · أما ذكريات الدول فيتم تخزينها فى أماكن كثيرة · فذكريات الدولة البسيطة تخزن فى رءوس حاكميها وكبار موظفيها ، وبعض أفراد الصفوة ، وفى رءوس أفراد كل الطبقات الاجتماعية العاملة فى السياسة · ولكن الذكريات الهامة حقا هى التى تخزن فى رؤوس السكان جميعا ، وفى ثقافتهم ولغتهم (وقد تتضمن هذه الذخيرة من الكلمات والصـور والأفضليـات الثقافية والأخلاقية تحيزات وميول تجاه أنواع معينـــة من الاستجابات لأنواع معينة من الأحداث · وقد

لا يدرك الأفراد المعنيون أنفسهم تلك السيول حتى لحظة الاســـتجابة لها) .
وتخزن هذه الذكريات فى الصحف والكتب والملفات والخرائط والصور والآثار والمكتبات وفى التقارير الدبلوماسية والمذكرات السياسية ، وفى خطط الحرب ، وفى سجلات المكاتب الحكومية والمنظمات التجارية . وفى القوانين والمعاهدات (يتحصل لدى الحكومة ـ أو الوكالة الحكومية كوزارة الخارجيـة أو وكالة المخابرات المركزية التى لديها أكبر الملفات ـ الذاكرة الافضل ، كلما استطاعت أن تجد فيها بسرعة وبدقة المعلومات ذات العلاقة بالقرارات الواجب اتخاذها) .

هب أن رسالة وصلت الى حكومة الولايات المتحدة عن أزمة سياسية مفاجئة فى دولة أجنبية . هنـا يجب على الموظف المســـئول فى وزارة الخارجية أن يسترجع فى ذاكرته أهم الحقائق الوثيقة الصلة بالموضوع . من ذلك موقع هذه الدولة وأهم الظروف السياسية والاقتصادية والعسكرية السائدة هناك ، والمصالح الامريكية المتضمنة هذا الموقف ـ من حيث المـــواطنين الامريكيين والاستثمارات الأمريكية فى هـذه الدولة ، ومن حيث المصـالح السـياسـية والاقتصـــادية والاستراتيجية العريضـــة بالنسبة لأمريكا ، والموارد الأمريكية الموجودة قريبا من هذه الدولة ، ومن حيث النفوذ الاقتصادى والسياسى والقواعد والقوات ـ العسكرية والسفن والطائرات الحربية . والحلفاء الموجودين فى هذه المنطقة . ويجب على الموظف المسئول ، بالاضـافة الى المعلومات المتوفرة عن حالة المصالح الأمريكية والقوات الأمريكية هناك ، أن يتذكر حالة الرأى العام السياسى الداخلى فى أمريكا ، ووجهات نظر الرئيس الأمريكى والكونجرس ، والأفضليات والاستجابات المتوقعة من مجموعات المصالح الرئيسية المحلية ، ووسائل الاعلام والناخبين فى الولايات المتحدة .

ولتكملة ما تحتويه ذاكرة هذا الموظف . عليه أن يعتمد على الملفات التى تحوى تقارير سابقة ، والمذكرات الموجودة عن السياسة الحالية ، والمصـــادر المكتوبة الأخرى . وقد يستثير غيره من الموظفين فى وكالته والوكالات الأخرى من المدنية والعسكرية . وقد يرفع الموضوع (لاتخاذ قرار فيه) لرؤسائه أو ـ لرئيس الولايات المتحدة ، الذين تصبح ذكرياتهم وتصوراتهم وأفضلياتهم حاسمة بالنسبة لهذا الموضـــوع . فهؤلاء الأشـــخاص هم الذين يمثلون فيما بينهم الذكريات الفعالة لحكومة الولايات المتحدة فيما يتعلق باتخاذ القرار .

ففى ليلة ٢٥ يونيو ١٩٥٠ ، وصلت الى واشـــنطن رسالة بان قوات ودبابات كوريا الشمالية قد عبرت خط عرض ٣٨ متجهة الى كوريا الجنوبية ، وأن الحرب قد بدأت . وأثناء الليل ، ثم استدعاء عدد كبير من كبار المسئولين الى وزارة ـ الخارجية حيث تذكروا عدة معلومات متصلة بالموضوع . تذكروا

مثلا كيف أن القوى الغربية كانت مترددة منذ الثلاثينات فى معارضة العدوان الياباني ضد منشوريا عام ١٩٣١ ، وضد الصين عام ١٩٣٧ ، والعدوان الألماني فى وسط أوربا عامى ١٩٣٨ و ١٩٣٩ • وفى تصورهم للآثار المتوقعة على الرأى العام العالمى فى حالة تحقيق انتصار شيوعى ، والآثار المتوقعة للمصالح السياسية والاستراتيجية للولايات المتحدة فى حالة عدم السماح للجيوش الشيوعية باكتساح كوريا الجنوبية ، تذكروا أيضا أن دولتهم كانت مترددة لفترة ما فى الاشتراك فى « حرب باردة » خطيرة ضد الاتحاد السوفييتى • وتذكروا الرأى السائد فى ذلك الوقت بأن روسيا فى عهد ستالين كانت تختبر بصفة مستمرة عزيمة الولايات المتحدة ، وأن هجمات شيوعية أوسع سوف تتبع أى هجوم شيوعى ناجح • كذلك تذكروا الرأى العام الأمريكى عام ١٩٤٩ ، وسخط الكونجرس وقطاع جماهيرى كبير على الانتصار الشيوعى فى الحرب الأهلية الصينية وقتئذ ، وعلى المساعدة الأمريكية المحدودة التى قدمت للحزب الصينى الوطنى المنهزم • كما كانوا على المام بالتقارير السابقة عن القوة البحرية والجوية والعسكرية الأمريكية الموجودة فى القواعد الأمريكية فى المنطقة ، بجزيرة أوكيناروا وفى اليابان •

والواقع ، أن كل هذه الذكريات لم تتجه فى اتجاه واحد • فقد وصف دين أشيسون ، وزير الخارجية الأمريكية فى وقت سابق ، كوريا الجنوبية بأنها خارج نطاق مصالح الدفاع الوطنى الأمريكى • كما وصف بعض كبار القادة العسكريين أى تورط عسكرى أمريكى هناك ، بأنه أمر « غير مرغوب فيه اطلاقا » ولكن هذه التصورات لم يؤخذ بها كثيرا فى عملية اتخاذ القرار ، اذا قورنت بالعدد الكبير من التصورات التى أيدت تدخل الولايات المتحدة • وسرعان ما اشتركت قوات أمريكية كبيرة فى حرب كوريا ، مما يوضح أن عددا من الذكريات المتصلة بالموضوع لم تثر من قبل المسئولين فى تلك الليلة ، كذكريات أغسطس ١٩١٤ ، حينما أدى نزاع محلى بين قوتين صغيرتين الى تصعيد سريع للموقف ، أدى الى نزاع بين الدول الكبرى شمل العالم كله • فليس هناك ما يثبت قيام أى مسئول أمريكى باثارة الانتباه الى هذه الحادثة •

كذلك أضافت المعلومات الواردة جديدا الى نتيجة المناقشة الأمريكية حول كوريا • فكان هناك طلب من حكومة كوريا الجنوبية بمساعدة الولايات المتحدة كما كان هناك استعداد لدى تريجفى لى Trygve Lie ، السكرتير العام للأمم المتحدة وقتئذ ، للتعاون من أجل الحصول على موافقة من مجلس الأمن أثناء التغيب المؤقت للمندوب السوفييتى (الذى كان قد غادر اجتماعات المجلس فى وقت سابق ، معتقدا أن تغيبه سيؤدى آليا الى فيتو قانونى ضد كل القرارات الهامة للمجلس طبقا لميثاق الأمم المتحدة) تمكينا للولايات المتحدة من القيام

بعمل عسكرى فى كوريا تحت راية الأمم المتحدة ، ونيابة عنها . وأخيرا ، كان هناك تأثير تصورات وشخصية رئيس الولايات المتحدة ، الذى كان عليه أن يكمل القرار الذى وافق عليه مستشاروه . ولم يكن هارى ترومان بالرجل الذى يتردد أمام حرب ، اذا وجد لها ما يبررها .

وقد اتفقت معظم الآراء فى الولايات المتحدة مع رأى ترومان . فقد كان هناك تأييد من جانب الكونجرس والصحافة ، بينما ظلت معارضة أى تورط أمريكى فى حرب برية فى آسيا معارضة ضعيفة مبعثرة . وفى خارج الولايات المتحدة ، كان هناك تأييد من جانب حلفاء أمريكا بالرغم من أنه كان تأييدا محدودا . هذا ، بينما كانت معارضة السوفييت لأى تدخل أمريكى فى كوريا معارضة عنيفة ، ولكن بالكلمات فقط . كانت معارضة تقتصر فاعليتها على مساعدة اقتصادية رمزية لكوريا الشمالية وسرعان ما أصبحت التجارب السابقة فى التدخل أكثر ملاءمة . ففى أكتوبر ١٩٥٠ ، حققت قوات الولايات المتحدة انتصارا كبيرا فى أنشون Inchon . ولذلك أرسلت حكومة الولايات المتحدة قواتها داخل كوريا الشمالية لغزوها أو تحريرها — وتقدمت هذه القوات فى معظم البلاد تجاه نهر يالو yalu وحتى الحدود الصينية فى منشوريا . عندئذ تحول القرار الأمريكى الأصلى بمقاومة العدوان على كوريا الجنوبية الى عملية أوسع وأكثر خطورة .

الحرية والسياسة : الحاجة لصنع قرارات ثابتة :

ليست القرارات الخاصة التى يتم التوصل اليها عن طريق تفاعل الرسائل والذكريات المستعادة ، أو تفاعل الرسائل الخارجية والمحلية ، شيئا محتما لا مناص منه . فعلى الرغم من ان بعض النتائج الخاصة لعملية اتخاذ القرار تبدو أكثر احتمالا من غيرها الا أن العملية فى حد ذاتها تبقى ذات طبيعة توافقية واحتمالية . وهذا يبدو شيئا مميزا للحرية الذاتية لدى الأفراد والجماعات والدول ذات السيادة ، وباختصار هو من خصائص الحرية الحاكمة ، أو ان شئت فقل الحرية المميزة الذاتية Self-Governing . فالانتقال من قرار الى قرار لا يمكن من التنبؤ بنتيجة مؤكدة ، سواء بواسطة مراقب من الخارج أو من داخل النظام نفسه .

والسياسة — هنا — عبارة عن مجموعة واضحة من الأفضليات والخطط التى يتم وضعها ، بحيث تصبح نتائج سلسلة القرارات التى تتخذ فى المستقبل شيئا ثابتا يمكن التنبؤ به الى حد كبير . ووجود سياسة ثابتة يؤدى الى حماية صانع القرار من محاولة تفسير ما كان قد فعله فى اليوم السابق ، أو أن يهمل فى الأيام العصيبة ما كان قد فعله فى الأيام الخوالى . وكلما زاد عدد القرارات

التى ينبغى على الحكومة اتخاذها ، زادت حاجتها الى السياسة • وبمجرد صياغة وقبول هذه الأفضليات والخطط ــ مثل تأييد وتعزيز الولايات المتحدة لتوحيد أوروبا الغربية ــ تحتل السياسة مكانا مفضلا فى نظام ذاكرة الحكومة (أو الموظفين المعنيين) ، وتعطى (هذه السياسة) ثقلا معينا فى عملية صنع القرار ، بل وربما تأخذ ــ عندئذ ــ أسبقية على الذكريات الأخرى والرسائل الحالية التى تتعارض معها • وقد يستوجب الأمر تغيير هـذه السياســات من وقت لآخر لمجابهة الظروف المتغيرة ، ولكن لا يجب تغييرها باستمرار حتى لا يقل تماسك وفعالية أفعال الحكومة ، أو ينعدم كلية •

ويتم وضع الخطط المؤقتة للسياسة الخارجية بواسطة مســئول واحد أو عدد قليل من المسئولين • ففى مجال السياسة الخارجية البريطانية ، وضع سير آيركرو sir Eyre Crowe عام ١٩٠٧ مذكرة شهيرة ، اعتبر فيها أن المانيا ــ أكثر من فرنســا وروسيا ــ تشــكل تهديدا مباشرا للمصــالح البريطانية • وقد تصرفت الحكومة البريطانية على هذا الأساس خلال السنوات التى قادت الى الحرب العالمية الأولى • وفى الولايات المتحدة ، كتب جورج كينان مقالا فى مجلة الشئون الخارجية عام ١٩٤٧ باسم « مستراكس » ، حث فيه الولايات المتحدة على التزام سياسة « احتواء » طويلة المدى بالنسبة لأى نفوذ شيوعى أو سوفييتى توسعى فى أى مكان فى العالم • وقد تم اقرار هــذه السياسة ، كما كان « لكينان » ــ الذى كان ما يزال عضوا فى هيئة التخطيط السياسى التابعة لوزارة الخارجية ، ثم أصبح فيما بعد سفيرا للولايات المتحدة لدى الاتحاد السوفييتى ثم يوغسلافيا ــ فرصة الاشــتراك فى تنفيذ هــذه السياسة التى سـاعد فى صياغتها (وأدخلت عليها بعض التعديلات مع مرور الزمن) •

مجموعة من صانعى القرارات وعناصر القرارات :

مثال لعبة الكرة والدبابيس The Pinball Machine Example *

وبفرض صياغة السياسة صياغة واضــحة ، لابد لنا من اقرارها • فكما نستطيع أن نفكر فى جهاز القرارات الموحد الخاص بحكومة الولايات المتحدة كلها ، بذاكرته وقنوات استقباله الخارجية والداخلية ، يمكننا أيضا أن نفكر فى الأجهزة الفرعية داخل الولايات المتحدة ــ مثل الوكالات الحكومية الرئيسية كوزارة الخارجية ووزارة الدفاع ، أو الأحزاب السياسية الكبرى ومجموعات الكونجرس ــ على أساس ان كلا منها يكون جهــاز قرارات له ذكرياته وقنوات

(*) هى أداة تسلية تتخذ للمقامرة أحيانا تدفع فيها كرة فوق سطح منحدر وســط دبابيس وأهداف • (المترجم)

استقباله الخاصة به • ولذلك فان أى قرار هام فى السياسة الخارجية سيتم اتخاذه نتيجة تفاعل هذه العناصر المحلية العديدة المتنافسة • كما أن أى سياسة خارجية طويلة المدى يجب اقرارها عن طريق عملية جماعية تنافسية مشابهة •

وهنا يمكن القول ، أن صنع السياسة الخارجية يشبه لعبة الكرة والدبابيس • فكل مجموعة مصالح ، أو كل وكالة ، أو موظف منهم ، أو مشرع أو قائد للرأى العام الوطنى ، يكون فى موقف الدبوس ، فى حين أن القرار الناشىء يشبه النقطة النهائية المدببة لمركرة الصلب الصغيرة التى تثبت فوق اللوحة من دبوس لآخر ومن الواضح أن بعض الدبابيس سيكون وضعها أكثر استراتيجية من غيرها ، وبالتالى سيكون لها تأثير أكبر على نتيجة اللعبة • ولكن ليس هناك دبوس واحد يستطيع بمفرده أن يحدد النتيجة ، وانما توزيع كل الدبابيس المناسبة على اللوحة لأن بعض الدبابيس قد تكون بعيدة عن محيط اللعبة بحيث تصبح مهملة ـ هو الذى يحدد توزيع النتائج • كذلك غالبا مايمكن التنبؤ بالتوزيع عن ثقة ، بالنسبة لعدد كبير من الجولات ، ولكن بالنسبة لكل جولة على حدة ـ كما هو الحال بالنسبة لكل قرار ـ فان احتمال التنبؤ يكون قليلا • فكما يعتبر السؤال عمن يدير « بالفعل » من خلف الستار حكومة احدى الدولة الكبرى سؤالا ساذجا ، كذلك الحال لو استفسرنا عن أى الدبابيس يحدد بالفعل نتيجة لعبة الكرة والدبابيس •

وقد تجرى عملية مركبة مشابهة للعبة الكرة والدبابيس فى عقل أى قائد سياسى أو صانع قرارات • فهو يتلقى وسائل مختلفة من العالم الخارجى مرتبطة بالقرار الذى عليه أن يصنعه ، كما يتذكر بنودا كثيرة من ذاكرته ـ سواء كانت ذكريات عن حقائق أو عن أفضليات ـ ترتبط بهذا القرار • ولا يستطيع أى مراقب خارجى أو حتى صانع القرار نفسه أن يعى أى رسالة خارجية بعينها ، أو أى بند محدد استعاده من ذاكرته ، كان له التأثير الحاسم على الطريقة التى صاغ بها القرار أخيرا ، أو الطريق الذى اختاره للوصول لهذا القرار •

ورغم صعوبة التنبؤ بنتيجة جولة واحدة فى لعبة الكرة والدبابيس ، فليس صعبا بنفس الدرجة التنبؤ بتوزيع سلسلة من هذه الجولات • (وبالمثل ، ففى رمى النرد « زهر الطاولة » لا يمكن التنبؤ بالقيمة العددية لأى رمية فردية ، ولكن اذا استمر شخص فى الرمى ، فطبقا لتقديرات رياضية موثوق بها ، يمكن توقع تحقيق الرقم ٧ حوالى $\frac{١}{٦}$ عدد الرميات ، وبالرقم ١٢ حوالى $\frac{١}{٣٦}$ من عددها) • وكما أن معرفة التوزيع الاحتمالى للنتائج والفوز فى أى أداة مقامرة كلعبة الكرة والدبابيس تكون هى أساس الاستراتيجية العقلية لمن يريد المقامرة ، فكذلك الحال فى صدد معرفة التوزيع الاحتمالى لقرارات زعيم سياسى

أو منظمة سياسية أو حكومية أو دولة (أو بالأحرى معرفة بعض الشيء عما نسميه « الصفة أو السمة Character » السياسية المميزة لأى من هؤلاء) التى تكون بمثابة الأساس فى أى استراتيجية عقلية يمكن اتباعها معهم فى مجال السياسة ·

الأهداف السياسية وصور الأهداف :

كل ما ذكرناه حتى الآن عن القرارات السياسية ـ أسسها وامكانية التنبؤ بها ـ لا يعنى أن الحكومات تختلف عن الجماعات والمنظمات الأخرى فى أنه ليس لها أهداف تسعى الى تحقيقها · فالحكومات بالتاكيد لها أهداف · وبعض من أهم هذه الأهداف يكمن فى مجال العلاقات الخارجية ·

وتسعى الحكومات وراء أهدافها ، اما بطريقة واعية أو بطريقة آلية فالهدف Goal (أو حالة الهدف (Goal State بالنسبة لأى نظام عامل هو تلك الحالة ـ خاصة فى علاقتها بالعالم الخارجى ـ التى يقل فيها اختلال التوازن الداخلى لهذا النظام الى الحد الأدنى · فاذا كانت دولة ما تعانى بعضا من اختلال التوازن أو التوتر ـ ومعظم الدول ، شأنها شأن الأنظمة العاملة الأخرى ، تعانى من هذا الاختلال فى التوازن ـ فانها ستسعى الى تغيير بعض مظاهر سلوكها حتى يقل هذا الاختلال · وحينما يقل اختلال التوازن الداخلى بدرجة كافية ، فاننا نكون قد وصلنا الى الهدف · والدولة التى تسعى وراء هدف ، ستظل تكرر تلك الأنماط السلوكية ، وتؤكد على تلك الأوضاع التى يكون فيها اختلال التوازن الداخلى لسبب أو آخر · وأى نظام أو هيئة أو دولة تتصرف بهذه الطريقة ستتجه ولا شك نحو الاقتراب من حالات الأهداف ذاتها التى تتمسك بها وتعض عليها بالنواجذ · فيظهر لديها السلوك الخاص بالسعى وراء الأهداف ، وأنها تتبع هدفا معينا ، حتى وان كان الأشخاص داخل المنظمة أو الدولة غير مدركين له ·

وهكذا ، فان الدولة العظمى التى تتعرض وزارة الدفاع فيها لضغط من أجهزة القوات المسلحة لاقامة قواعد استراتيجية بحرية وجوية فى الدول الأجنبية ، بينما تتعرض فى نفس الوقت لضغوط أخرى من أجل تقليل النفقات المالية والمشكلات السياسية مع الدول المضيفة ، قد تخلص الى وضع قواعدها الخارجية فى بعض الدول الأفقر والأكثر تخلفا فى العالم ، حيث تكون الحكومات المكروهة من شعوبها والفاسدة أو الظالمة مستعدة لمنح مواقعها الاستراتيجية لمثل هذه الدول العظمى الأجنبية بأرخص الأثمان ، أو باصرار أقل على أى نصيب من السيطرة السياسية عليها · ونتيجة لذلك ، فان دولة ديمقراطية كبرى كالولايات

المتحدة قد تجد نفسها ـ دون أى نية متعمدة من زعمائها ـ متحالفة عالميا مع مجموعة كبيرة من الملكيات المتخلفة ، والأنظمة الفاشية Authoritarian والدكتاتوريات العسكرية أو المدنية من ثم ، تصبح صورة الهدف Goal Image المرسومة فى عقول كثير من رجال الدولة والكتاب والناخبين ـ صورة العالم الحر كتحالف عظيم لدول حرة ـ لا تصور تماما الهدف الفعلى القصير المدى الذى تحاول الولايات المتحدة الاقتراب منه ، فى بحثها عن الضروريات السياسية ممثلا فى الحلفاء الأجانب المطيعين ، والقواعد الاستراتيجية الخارجية بأحسن الشروط الملائمة فى المدى القصير .

الاسترجاع (التغذية ـ الاستراتيجية) FEEDBACK وسلوك البحث عن الهدف :

تستطيع الحكومات ـ من الناحية النظرية ـ أن تبحث عن أهدافها ، مستخدمة فى ذلك ـ بكل بساطة ـ أسلوب المحاولة والخطأ . فيمكنها أن تجرب ضروبا مختلفة من السلوك تجاه بيئتها ، وأن تدخل فى مواقف مختلفة فى علاقتها بها . ويمكنها حينئذ أن تظل بهذه الأنماط من السلوك ، وأن تظل فى تلك المواقف (التى تسمى مواقف الأهداف أو الأهداف) التى يكون فيها اختلال التوازن أو التوتر الداخلى فى أقل درجاته . ولكن من الناحية الفعلية يمكن لمعظم الحكومات أن تفعل ما هو أفضل من ذلك بكثير . فيمكنها استخدام المعلومات الاسترجاعية Feed Back للاسترشاد بها خطوة فخطوة نحو تحقيق أهدافها .

وتلعب عملية الاسترجاع دورا رئيسيا فى كل سلوك فعال للبحث عن الهدف . وهى تكمن فى تغذية النظام العامل بسيل من المعلومات المسترجعة عن نتائج عملياته السابقة . وهكذا يحصل النظام على معلومات عن نتائج ما انتهى توا من فعله ويستخدم هذه المعلومات لتعديل أفعاله التالية . وتعمل التغذية الاسترجاعية فى دورات : من الفعل Action الى الصدى Echo (أى عودة الرسائل المتعلقة بنتائج هذا الفعل) ، ثم من الصدى الى رد الفعل Reaction (أى الى الخطوة التالية ، وهى اما تكرار الفعل الأصلى أو اداء فعل مختلف نوعا ما عن الفعل الأصلى) .

فاذا كان النظام أكثر تعقيدا ، أمكن أن تكون له مكونات وأجهزة فرعية محددة (تسمى المنجز أو المنفذ (Effector) يعمل عن طريقها فى العالم الخارجى . فالجنود ورجال الشرطة والدبلوماسيون ومديرو المعونة الاقتصادية الخارجية ، يمكن أن يصبحوا جميعا منجزين لأعمال الحكومة ، يعملون على تنفيذ

أوامرها بدقة وفعالية على قدر الامكان ، بحيث ، يمكن للعملية الاسترجاعية أن تخبر الحكومة عما قام به تابعوها ونتائج أفعالهم • وعلى ضوء هذه المعلومات قد تعدل الحكومة الأوامر التى تصدرها لهؤلاء المنفذين • وفى نفس الوقت ، يمكن لعملية استرجاع أقصر أن تعيد الى العضو المنفذ نفسه (كالقائد المحلى لقطاع من القوات المسلحة) نتائج عمله السابق ، بحيث يمكن له أن يتخذ بعض الخطوات التصحيحية من تلقاء نفسه دون انتظار أوامر العاصمة • وفى الحقيقة ، فان جزءا كبيرا من فن وعلم الادارة فى الشئون الخارجية — كما فى غيرها — يعالج مشكلة عدد ونوعية القرارات التى يجب تخصيصها لدوائر الاسترجاع المحلى القصيرة المدى ، الخاصة بالأجهزة الفرعية المنفذة — كالسفارة أو القائد فى أرض المعركة أو مكتب المعونة الاقتصادية فى دولة ما — وأى الأنواع يجب الاحتفاظ بها لقنوات التغذية الاسترجاعية الحكومية الأكبر (والأبطء غالبا) ، أو للجهاز الوطنى الأكبر القائم على صنع القرار ، والذى قد يضم الهيئة التشريعية ومجموعات الضغوط والرأى العام والناخبين • (وعلى سبيل المثال ، ثارت مشكلة من هذا النوع بالنسبة للقرار السريع الذى اتخذه الرئيس توماس جيفرسون عام ١٨٠٣ بتأييد قرار ممثلى الولايات المتحدة فى باريس بشراء اقليم لويزيانا ، بما يعنى شراء جزء كبير من قارة أمريكا الشمالية • مثل هذا القرار لم يكن ليصدر من أى مسئول أقل درجة كسفير الولايات المتحدة فى باريس مثلا • ولكن حتى رغم صدوره من رئيس الجمهورية فانه كان بدون سلطة دستورية كاملة ، وتم التصديق عليه فيما بعد بواسطة الكونجرس) •

وقد سبقت الاشارة الى أن اشارات التغذية الاسترجاعية يمكن أن تستخدم لأحداث زيادة أو نقصان فى شدة (و / أو تكرار) السلوك الأصلى الذى أحدثها فاذا كانت التغذية الاسترجاعية تزيد دائما من شدة (و/ أو تكرار) السلوك الأصلى ، فانها حينئذ تسمى التغذية الاسترجاعية الايجابية أو المكبرة Positive or Amplifying Feedback • كما أنها قد تدفع السلوك الأصلى للنظام الى أعلى فأعلى حتى يتفكك أحد عناصر النظام أو البيئة المحيطة به ، أو حتى يستنفذ أحد الموارد أو الامدادات الأساسية • وكما يتزايد المال فى الربح المركب ببطء ولكن بمبالغ أكبر ، وكما يتزايد اشتعال حريق فى غابة بما يتغذى عليه ، كذلك تؤدى أفعال الأفراد بسبب الزحام الناتج عن وجود حالة من الذعر ، دور اشارات متبادلة تدفعهم جميعا الى نوع من سلوك الذعر المتطرف • وقد عبر عن ذلك • ثيوسيديدس Thucydides السياسى الأثينى فى القرن الخامس قبل الميلاد ، بقوله أن كلمات الساسة المتنافسين قد تدفعهم الى المطالبة باستراتيجيات أكثر تطرفا فى مجال الشئون الخارجية لبلدهم • وكذلك الحال بالنسبة للنباح المتبادل بين كلبين على ناصية الطريق ، والشتائم المتبادلة بين

تلميذين فى فناء المدرسة ، والتهديدات المتبادلة أو اعتمادات التسليح لقوتين كبيرتين متنافستين ، كل هذا قد يؤدى الى تصعيد الصراع الى مستويات أعلى وأشد من العداء وهكذا ، سرعان ما يساعد التصعيد وغير ذلك من الأشكال الأخرى للتغذية الاسترجاعية الايجابية على تميز المواقف الأولى لعملية الانطلاق . فاذا استمر الحال على ذلك ، فسرعان ما تصبح الأمور خارج سيطرة الأفراد بغض النظر عن النوايا المعتدلة للأطراف التى بدأتها . أما اذا ظلت العوامل السياسية ـ من أفراد أو حكومات أو دول ـ مسيطرة على سلوكها ، فيجب أن توقف التغذية الاسترجاعية فورا ، أو أن تبطأ على الفور الى اضافات أقل فى السلوك ، حتى تبقى فى اطار حدود مقبولة .

ومؤدى ذلك أن التغذية الاسترجاعية الايجابية يجب أن تحل محلها تغذية استرجاعية سلبية Negative FeeBa bck تقلل أو تعكس السلوك السابق بدرجة تسمح بالحد من نتائجه ، ولا تعدو التغذية الاسترجاعية السلبية أن تكون العملية الموجهة الأساسية التى تقف وراء كل عمليات التزام الحدود والسعى وراء الأهداف . وهى تتطلب نوعين من المعلومات ، أولا : أين يوجد الهدف (أو الغرض أو الحد) ؟ وثانيا : أين والى أى مسافة من موقع هذا الهدف يقف الفاعل أو النظام العامل ؟ . حينئذ ستقوم التغذية الاسترجاعية للسلوك الماضى بدفع الفاعل الى الاستمرار أو زيادة سلوكه اذا كان يتجه به نحو هدفه ولكنها ستقلل أو تعكس سلوكه الحالى اذا كان يحمله بعيدا عن هدفه .

اذن ، فالتغذية الاسترجاعية السلبية تؤدى الى التحكم فى السلوك فى كل خطوة أو مرحلة ، ليس بدافع النوايا الحسنة ، وانما على ضوء النتائج الفعلية لهذا السلوك فى المرحلة السابقة . ففى مجال التكنولوجيا يعتبر الترموستات (وسيلة أوتوماتيكية لتنظيم الحرارة) الأساس فى الاحتفاظ بدرجة حرارة معتدلة داخل المنازل رغم المناخ المتغير ، كما يعتبر الأساس فى وسائل التحكم الآلى التى تستطيع أن تنزل طائرة بدون طيار ، أو توجه صاروخا الى هدفه . كذلك الحال فى مجال السياسة ، تتضمن التغذية الاسترجاعية السلبية المعلومات التى توحى لحكومة ما بالاستمرار فى السياسة التى يظهر انها تقربها من أوضاع ذات هدف واضح المعالم ، ولكنها تشير الى التغيير أو حتى التحرك فى الاتجاه العكسى ، اذا كانت تحركات هذه الحكومة تبعدها عن هدفها .

وبالرغم من أن عمليات التغذية الاسترجاعية الفعلية لحكومة أو سياسة ما هى عمليات مركبة ومعقدة ، الا أن المفهوم الأساسى للتغذية الاسترجاعية من البساطة بحيث يمكن أن يكون أداة فعالة تساعدنا على معرفة وتحليل وفهم عمليات التغذية الاسترجاعية الايجابية والسلبية التى نصادفها فى العمل .

ويمكن لهذه العمليات أن تتضمن أكثر من مجرد الاقتراب المباشر من الأهداف • فمثلا ، يمكن للفاعل ـ بمساعدة الحقائق المسترجعة من الذاكرة ـ أن يسعى نحو الهدف محاطا بالعوائق ، أو داخل متاهة من الانعطافات والتعرجات • وغنى عن البيان أن الاستمرار فى الاقتراب من هدف استراتيجى طويل المدى يتم من خلال سلسلة من عمليات الالتفاف التكتيكية الخاصة بالتغيرات القصيرة المدى ، هو أشبه بما نسميه تتبع غرض Purposive Behaviour أو سلوكا غرضيا Pursuing a purpose ومهمة التعرف فى كل حالة على مثل هذا السلوك الغرضى بين الدول ، واكتشاف سيل معين من الرسائل وقنوات الاتصال ، والأشخاص والمنظمات والتسهيلات المادية التى تعتمد عليها ، تعتبر مهمة رئيسية للتحليل السياسى فى مجال الشئون الدولية • فبمجرد أن تتغير المجموعات الرئيسية أو قنوات الاتصال (من أشخاص وتسهيلات لتحديد ـ أو السعى وراء ـ هدف معين) تغييرا جذريا ، أو بمجرد وقف نشاطها ، فان المنظمة او الدولة التى كانت تحتويها قد تستمر فى الوجود • ولكن هذا السلوك الغرضى المحدد سوف يتوقف ، مادام يعتمد على مجال عمل هذه المجموعات والقنوات •

مسيرة التاريخ : الأغراض ، والأسباب ، ونموذج السير العشوائى :

رغم ان قدرا كبيرا من سلوك القادة السياسيين ومجموعات المصالح والحكومات والدول هو سلوك غرضى ، الا ان قدرا كبيرا آخر منه ليس كذلك • فعلى كافة المستويات ـ سواء فيما يتعلق بالأفراد او الجماعات او الدول ـ لا تكون قنوات الاتصال والرسائل التى توجههم نحو أهدافهم هى الوحيدة التى تمس سلوكهم عن كثب • وفى الحقيقة أن أهدافا عديدة ، وقنوات عديدة للرسائل ، من الخارج والداخل قد تتنافس من أجل السيطرة على قنوات الاتصال المحدودة المتاحة ، ومن أجل الاستحواذ على صانعى القرارات وشغل انتباههم • وهكذا تكون بعض مصادر المعلومات المتنافسة هذه عشوائية الى حد ما ، تزيد من اضطراب وبلبلة جهاز صنع القرارات ، كما تزيد العبء على قنواته والأفراد العاملين فيه ، بحيث يصبح جزءا من انتاجه عشوائيا الى حد ما ، الأمر الذى يؤدى الى جعل دائرة الطاقة الداخلة والطاقة الخارجة (المدخل والمخرج) Input-Output cycle أقل قدرة على التنبؤ فيما يتعلق بعملية توزيع النتائج •

وبالاضافة الى ما تقدم ، نرى كل فاعل يعتمد الى حد ما على مكوناته أو عناصره التى قد لا تكون تحت سيطرته تماما ، بحيث يمكن أن يتغير سلوكه نتيجة فشل أو ـ تغيير أحد عناصره الرئيسية • ولهذا السبب ، فان الساسة يعتمدون باستمرار على سلامة أجسامهم وعقولهم ، ونزعة شخصياتهم ، وتركيبهم

العاطفى • ومن آمثلة ذلك بعض الزعماء الأمريكيين ، آمثال جون فوستر دالاس ، ودوايت ايزنهاور ، وودرو ويلسون وجيمس فورستال • كذلك ، يمكن للدول أن تعتمد فى جزء من سلوكها على المجموعات الرئيسية أو القادة فيها • فاذا فشل أولئك أو تغيروا ، فقد يتغير وجه التاريخ القومى ، والعالمى ، كما كان الأمر حين أدى الصراع بين الجيش والشيوعيين فى أندونسيا عام ١٩٦٦ الى تغيير سياستها الخارجية • كذلك تلا وفاة كل من فرانكلين روزفلت وجون كيندى تغيرات بعيدة المدى فى بعض أوجه السياسة الخارجية للولايات المتحدة •

وفى نفس الوقت ، يعتمد كل فاعل Actor الى درجة كبيرة على البيئة المحيطة به ، والتى تشمل أفعال جيرانه وشركائه ومنافسيه • فنتيجة سلوك أى نظام عامل تعتمد الى حد كبير على أفعال العوامل الأخرى ، وعلى النظام العلوى الذى يكلل وجود هذا النظام • ونتيجة لذلك ، فبالرغم من أن كل فاعل قد يسعى وراء غرض معين ، الا أن النتيجة قد تكون مخالفة لما يقصد اليه كل منهم • فموعد عودة موظف ما الى منزله فى نهاية اليوم لا يعتمد فقط على سرعته وحالة سيارته ، وانما أيضا على كثافة المرور فى الساعة الخامسة مساء • وبالمثل ، فان نجاح أو فشل سياسية الدولة لا يعتمد فحسب على قوتها ونوايا زعمائها ، وانما أيضا على الموقف السياسى والاقتصادى الأعم السائد فى العالم •

وبقدر ما يمكننا التنبؤ بالتغيرات فى النظام الفرعى أو النظام العلوى ، أو على الأقل تعليل هذه التغيرات بطريقة منظمة ، فاننا نميل الى معالجتها كأسباب • وحينئذ نقول ان هذه السياسة قد توقفت بسبب وفاة مسئول كبير ، أو أن تلك السياسة فشلت بسبب الموقف الدولى المتغير • فاذا لم نتمكن من اعطاء تفسير مقبول عن كيفية وسبب حدوث التغيرات فى النظام الفرعى أو العلوى ، فاننا نميل الى تسميتها **مصادفات** •

على أن كل هذه المصادر المختلفة للعناصر الممكنة من العشوائية ، وعدم الاستمرارية ، والتغير المفاجىء ، قد تؤدى الى تعديل فى مجرى السياسة ومسيرة التاريخ • كما أنها قد تعدل نتائج الاحتمالات الكامنة ، والتحيزات ، و « القوى الصامتة » التى كان من الممكن أن تؤدى فى حد ذاتها الى نتائج مختلفة فى مسيرة التاريخ • وغنى عن البيان أن التنبؤ بالنتائج فى مجال السياسة الدولية غالبا ما يكون عملية شاقة ، تماما مثل التنبؤ بنتيجة لعبة نرد متوسط الوزن • فاذا كان وزن النرد ثقيلا يصبح التنبؤ بالنتيجة سهلا • أما اذا كان وزنه مجهولا ، أمكن التنبؤ ببعض النتائج عن طريق استخدام الطريقة العشوائية كقاعدة • ولكن اذا كان النرد متوسط الثقل الى حد كبير ، فهنا يصبح التنبؤ

صعبا ، ولكنه مثير . ويبدو أن طريقة مماثلة تسود مجال العلاقات الدولية ، حيث تقوم الحاجة الى وجود نموذج أفضل من العشوائية أو الحتمية للتفكير فى مسألة الحرب والسلام .

مثل هـذا النموذج ضرورى أيضـا لمعالجة النظريات الجزئيـة المغريـة (والمتعارضـة) التى صاغهـا مفكرون عظمـاء فى الماضى . فقد أكد العـالم الاسـتراتيجى البروسى كلاوزفيتز Clausewitz فى دراسـته لتجربة الحروب النابليونية على غرض الحرب التى يبدأها ويديرها الساسة « كاستمرار للسياسة بوسائل أخرى » ، ووصل الكاتب الروسى الشـهير ليوتولسـتوى الى نتيجة عكسية لأحداث نفس الحقبة ، موضحا أن الحروب والمعارك لا تعدو فى رأيه أن تكون سلسلة من الأحداث التى توقعها الصدف التى لم يفهمها المتورطون فى هذه الحروب الى حد كبير . وأخيرا ، هناك المؤمنون بالأسباب الاقتصادية والاجتماعية أمثال أفلاطون وكارل ماركس وتشارلز بيرد ، فسبب الحروب اما أن يكون المال (رأى أفلاطون) ، أو الأوضاع الطبقية والاجتماعية أو مصـالح المجموعات الأكثر تعقيدا (رأى ماركس وبيرد) .

حقا أن نموذج السير العشوائى قد يصبح وسيلة مفيدة فى معالجة هذه النظريات والحقائق المتعارضـة . فان تتخيل رجـلا مخمورا يترنح على الحافة العريضة المسطحة لصخرة ما ، وهو يخطو خطوة فخطوة بطريقة عشـوائية ، بينما يراقبه من بعيد عالم رياضيات مذعور ، لا يستطيع مساعدته ، بينما هو مشغول بتنبؤاته حول تقدم هـذا الرجل . فهناك ولا شك عنصر الحتمية فى السير العشوائى حيث لا يستطيع السكير التحرك الا من المكان الواقف فيه ، ولا يستطيع الا أن يسير خطوة واحدة فى وقت واحـد . وهناك أيضـا عنصر الاحتمال : حيث أن خطواته عشوائية ، ومن المستبعد أن تكون جميعها فى نفس الاتجاه ، بل ومن المحتمل جدا أن تغير اتجاهها ، اذ لم تعكسه أحيانا .

ونتيجـة لذلك فان عالم الرياضيات ، باستخدام وسـائله فى التحليل Stochastic يمكنه حساب تقدم هذا الرجل . مثلا يمكنه أن يحدد عددا معينا من الخطوات التى يحتمل أن يعود السكير بعدها الى نقطة البداية . كما يمكنه أن يحدد أى جزء من سطح الصـخرة يحتمل أن يكون السـكير فوقه فى لحظـة معينة أو أن يحدد احتمال ووقت تخطيه لحافة الصخرة . ومع ذلك ، فاذا كان السكير يترنح سـعيدا فوق منحدر تل ، فان انحدار التل سـيضيف انحدارا مستمرا الى تقدمه المتعرج . فاذا كان الانحدار ليس أملسا بدرجة كبيرة ، فان العنصر العشوائى فى السير سيستمر فى احداث أثر كبير على النتيجة .

ويشابه السير العشوائى للسكير فى عدة أوجه سياسات بعض الدول العظمى ومسيرة التاريخ على الأرض · اذ تتضمن كل خطوة ، يبدأ فيها السير من مكان معلوم فى ذلك الوقت ، عنصرا عشوائيا لا يمكن استئصاله · وقد يكون هذا العنصر كبيرا أو صغيرا فى آثاره ، كما قد يخضع للتعديل بفعل الأسباب المحددة ، والتحيزات والتأثيرات التى يمكن أن تفعل فعلها لتغيير توزيع النتائج المحتملة · ولكنها لا تستطيع عادة أن تؤكد نتيجة بعينها · وبالمثل لا تبدأ السياسات القومية والعمليات التاريخية الا من نقطة زمنية معينة ، ومن معطيات موجودة فى ذلك الوقت والمكان · وهى تخضع كذلك لتأثيرات وتحيزات، وعمليات سببية تتراوح بين ظروف اقتصادية وأفضليات شعبية ، وقيود فنية ، وقوة وموارد عوامل معينة داخل الدول أو بين بعضها وبعض · وهى تعكس بطبيعة الحال السلوك الغرضى ، وغالبا ما تعكس الاستراتيجيات المختارة من قبل المشتركين · ولكنها تشمل أيضا عناصر عشوائية أو شبه عشوائية كثيرة : مثل السلوك العشوائى لبعض العناصر داخل بعض أو كل الأنظمة والأنظمة الفرعية المتداخلة ، والصراعات والمصادمات بين العوامل المختلفة التى قد تعوق استراتيجياتها استراتيجيات البعض الآخر ، وتؤدى الى نتائج لا يرغب فيها أحد ، وكذلك التفاعل بين المستويات المختلفة للنظام ، والتى قد تربط بين مزاج أو صداع أحد الساسة فى دولة وبين تدهور المحصول الوطنى فى دولة أخرى ، وربما تفاعلت كل هذه العوامل مع كساد تجارى عالمى أو أزمة نقدية · من ثم ، كان التعليق الواقعى لمؤلف الكتاب الكنسى (أحد كتب العهد القديم) فى قوله « ليس السباق للأسرع ، ولا المعركة للأقوى ، ولكن لكل منهم وقته وفرصته » ، ملاحظة جديرة لدى ذكر خصائص السير العشوائى والعمليات التقدمية ·

ففى مثل هذه الظروف والأحوال ، يجب أن يعتمد الناس والحكومات اعتمادا أقل على التوكيد والاطمئنان Assurance ، واعتمادا أكثر على التأمين Insurance ، ولكن بدرجة محدودة · فهم يعملون حدود قدراتهم على التنبؤ · ولهذا يجدر بهم الاحتياط ، واتخاذ الاجراءات الوقائية ضد أية مخاطر ممكنة لا يستطيعون تقديرها بأحكام · كما يمكنهم بذل قصارى جهدهم لتقليل المخاطر · كذلك يمكنهم تكييف مستويات آمالهم فى الشئون الخارجية حسب القدرة البشرية والمادية المتاحة لديهم ، فى مقارنتها بالموارد وبالاحتياطى الذى يتطلبه كل مستوى من مستويات أهداف السياسة الخارجية ·

وحيث أن السياسة الدولية فى عالم اليوم تتضمن كثيرا من أوجه الشبه مع المقامرة ، فان صانعى السياسة الخارجية — من أعلى المستويات الى المواطنين النشطين فى دولة ديمقراطية — يجب أن يلموا بالفكرة الأساسية الكامنة فى العملية الرياضية لما يسمى بافلاس المقامر · ففى ألعاب الحظ يحتمل أن يباد

المقامرون ذوى الاحتياطى القليل من جراء تقلب حظوظهم • وبمجرد أن يصاب المقامر الصغير بضربة فى جولة حظ مضاد ، فمن المحتمل أن يقضى عليه • وبالتالى لن يستطيع الاستفادة من أية جولة مقبلة • أما البنك باحتياطيه الكبير ، أو أى لاعب له موجودات مالية كبيرة ، فيمكنه التغلب على ضربات الحظ السيء حتى لو كانت طويلة الأمد • ومن ثم ، يعتمد على فرصة أفضل فى مرحلة مقبلة • وكلما زادت المخاطر ، أصبح الحظ فى اللعبة أكثر تقلبا ، وزاد احتمال القضاء على اللاعب الصغير • والمقامر أو الدولة ــ الذى يمتلك موارد أكبر يستطيع تحمل أحداث وأخطاء أكثر ، بمعنى أنه يستطيع البقاء فى اللعبة • بينما يجب على المقامر ذى الاحتياطى القليل أن يكون على درجة عالية من المهارة ، ان لم يكن صاحب حظ كبير ، حتى يمكنه البقاء • وفى الواقع أنه فى حالة بقاء اللعبة مدة طويلة ، يمكن للبنك أن يقضى عليه فى نهاية المطاف • وهذه هى القاعدة العامة التى تعطى الأفضلية للدول الكبرى على الدول الصغرى ، فى مجال الشكوك حول نتائج الحروب التقليدية • فمازال احتياطى الحياة الانسانية (حتى فى الدول الكبرى) قليلا فى وجه القوى التخريبية للأسلحة النووية ، حالة نشوب حرب كبرى •

والواجب على صانعى السياسة المتعقلين ، الذين هم على مستوى المسئولية ، أن يعملوا فى اطار تلك الحدود • اذ يمكنهم محاولة امداد بلادهم بموارد واحتياطات أكثر سخاء فى مواجهة أية طوارىء متوقعة أو غير منظورة • كذلك يمكنهم ، بالنسبة لسياستهم الخارجية ، الاصرار على أن تترك لهم هوامش واسعة من الأمن : ويوضح نموذج السير العشوائى أنه فى حالة توقع أن تكون بعض خطواتهم عشوائية ، يستحسن أن يبقوا بعيدا عن حافة الهاوية • أما بالنسبة لتصرفهم نحو أعدائهم ، فيمكنهم أن يضعوا فى اعتبارهم المعرفة والسيطرة غير التامة والعناصر العشوائية المحتملة فى تصرفات أعدائهم • فاذا كانوا يشكون فى أعمالهم هم ، يمكنهم أن يلتزموا بنصيحة المفكر التقليدى الكبير أدموند بيرك ، بأن رجل الدولة لابد أن يكون مقتصدا فى انتاج الشر •

ويمكن لنماذج العمليات الاحتمالية أن تفعل الشيء الكثير فى سبيل فهم وصنع السياسة الخارجية ، بدلا من مجرد تقديم نصيحة فلسفية عامة • يمكن مثلا أن تخبرنا هذه العمليات عن أى الحقائق الأولية وأى العلاقات والاحتمالات ومعدلات التغير التى نحتاج لمعرفتها ، أو نحتاج لتقديرها على أحسن وجه ، وأن تخبرنا عن أى نموذج من العملية تتضمنه هذه الأشياء • فاذا كان النموذج واقعيا بدرجة معقولة ، أمكن لهذه العمليات أن تخبرنا عن النتائج الأكثر احتمالا التى يجب أن نتوقعها ، والنتائج البديلة الممكنة التى يجب النهوض بأعبائها •

وقد استخدمت بنجاح نماذج عملية أولية تقوم على انتاج الطائرات وتآكلها ، ومعدلات خسائر التدريب وعودة الطيارين ، وذلك للتنبؤ بنتائج معركة بريطانيا عام ١٩٤٠ • كما استخدمت نماذج أخرى لتصور سير الحملات الانتخابية • ويمكن تعديل مثل هذه النماذج فى حالة صراع أهلى داخلى (باستخدام معدلات تعبئة واستنزاف رجال العصابات والقوات الحكومية ، بل وربما باستخدام معدلات تحول التأييد السياسى لبقية السكان ، ومعدل التدخل الأجنبى الى جانب أحد أو كلا جانبى الصراع) ، وذلك لتقدير حجم ومدة الصراع والنفقات المحتملة المادية والبشرية لأى تدخل خارجى ، حتى يمكن السيطرة على هذا الصراع •

وحيث لا يمكن القيام بهذه الحسابات ، أو حيث تتم بطريقة سيئة ، أو تقوم على أساس تقديرات غير واقعية الى حد كبير ، فان أفرادا كثيرين يصبحون عرضة للموت بغير داع ، وتتفجر حروب مؤسفة كان من الممكن تجنبها لو سبقها تفكير متعقل وواقعى •

ومع ذلك ، فسوف تظل هذه الحسابات فى أحسن صورها غير مؤكدة أو ناقصة لفترة طويلة قادمة • وسيتحتم على الأفراد اشراك قلوبهم وعقولهم فى اتخاذ قراراتهم • ولذلك لا يجب أن نقلل من تقدير الأهمية الفلسفية والعقلية لفهم مظاهر السير العشوائى فى مجال السياسة الدولية • فهى تذكرنا بماهية القيم التى تتبع فى حالة الشك وعدم التأكد : هل هى قيم الكبرياء والقوة أم قيم الاعتدال والشفقة •

ان الأفراد يصنعون السياسة الخارجية ، وهم يقبلونها أو يرفضونها على ضوء ما يعتقدون أنه معروف لديهم ، أو ما يعتقدون أنه أثير لديهم • ومن الممكن أن تتغير سياستهم الخارجية لها مع تغير قدرتهم الواعية على فهم العالم فحسب ، أو تغير أجهزة الاتصال والقرارات ، ولكن أيضا مع أى تغير جوهرى فى قيمهم الجوهرية •

الفصـل التاسـع

كيف تصنع السياسة الخارجية

تعالج السياسة الخارجية لكل دولة ، أولا ، المحافظة على استقلالها وأمنها ، وثانيا ، السعى وراء مصالحها الاقتصادية وحمايتها (خاصة مصالـح المجموعات القوية النفوذ) • كما تعالج ، فى حالة الدول الكبرى على الأقل ، الى جانب ماتقدم ، الاهتمـام بمقاومة أى اختراق أو تدخل من جانب أيـة دول أو عقـائد خارجية ، والمحاولات السافرة لتحقيق بعض الاختراق النشط أو التدخل فى شئون الدول الاخرى • وأخيرا تربط الدول الكبرى بين موضوعات الأمن القومى ، والمصالـح الاقتصادية ، ومصالح الحرب السرية لكل منها ، وبين سياساتها الخاصة بالمعرفة الاقتصـادية ، وجهودهـا فى سبيل نشردعايتها القومية والعقائدية فى الدول الأخرى وتشجيع بعثات التبادل الثقافى والعلمى التى تساعد على تحقيق هذه الغاية •

البحث عن الأمن القومى :

على الرغم من أن كلا من هذه النشاطات ، السابق الاشـــارة اليها ، هى الى حد ما وسيلة لبعض أو كل الوسائل الأخرى ، فهى تميل الى أن تصبح غاية فى حد ذاتها • فكل منها تهدف الى قيام مؤسسات بيروقراطية رسمية ، ومجموعات مصالح غير رسمية عامة وخاصة • وكل منها تخلق شبكة مميزة من قنوات المعلومات والصور والذكريات ، وشبكة من التوقعات والمكافآت المادية • وفى الواقع ان هناك شبكات عديدة من المكافآت تشمل الأدوار والوظائف والاعتمادات والعقود ، وكذلك المستويات الداخلية للنجاح ، واحترام الذات بين الأشخاص العاملين فى هذا الفرع أو ذاك من فروع نشاط السياسة الخارجية •

ومع ذلك ، فقد ينشـأ نوع من التناقض • فالولايات المتحدة والاتحـاد

السوفييتى ــ والى حد كبير الصين الشيوعية وبريطانيا العظمى وفرنسا ــ كلها قوى من الكبر بحيث لا يستطيع أحد أن يهمل ظاهرة استقلالها القومى ٠

ومع ذلك ، فالولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى هما اللتان تنفقان معظم الأموال والقــوى البشرية والموارد والجهود ســـعيا وراء ما تعتبره حكومتاهما ومجموعات الصفوة فيهما وشعوبهما أنه يحقق أمنهما القومى ، وتلى الدول الثلاثة الكبرى الأخرى هاتين الدولتين فى معدلاتهـــا النســبية من الانفاق على أمنها القومى ، على الرغم من عدم وضوح ما يهدد استقلالها الوطنى بمثل هـــذه الخطورة ٠

وتفسير ذلك سهل ميسور ٠ فهو نوع من « قانون باركنســون » للأمن القومى القائل بأن شعور الدولة بعدم الأمن يزداد كلما ازدادت قوتها ٠ فكلما كانت الدولة أكبر وأقوى ، كلما زاد زعماؤها ومجموعات الصفوة فيها ، وسكانها فى الأغلب الأعم ، من مستوى آمالهم فى مجال الشئون الدولية ٠ وبعبارة أصح ، كلما رأوا قدرهم ، أو رأوا أنفسهم مضطرين لتنظيم شئون العالم ، على النحو الذى يرونه سليما فى أقل وأضعف الفروض ٠ أما أفراد الدول الصغرى مثل النرويجيين والسويسريين الذين خبروا طويلا الحفاظ على استقلالهم ، فليس لديهم مثل هــذه الفكرة ، اذ يبدو من الطبيعى لهم تركيز اهتمامهم وجهودهم فى الحفاظ على بلدهم فى محيط عالم لا يتوقعون السيطرة على اقتصادياته أو معتقداته ٠ فأقوى وأكبر الدول هى التى تستطيع وحدها تكوين صورة مقبولة لعالم تستطيع عن طريق جهودها القومية أن تصيغه أو تغيره أو تبقيه على الوجه الذى يحقق رغباتها ٠ وعلى هذا الوجه أيضا يمكن أن تزداد مخاوفهـا وقلقها وجهودها واتفاقاتها ٠

فهناك دول كبرى مثل بريطانيا وفرنسا واليابان وايطاليا وألمانيا الغربية ، قــد تخلت فى الوقت الحــاضر عن الطموح فى ادارة العـــالم ، والاحتفاظ بامبراطوريات كبيرة ٠ بل أصبحت أكثر استعدادا للتعاون مع الدول الأخرى ، بدرجة محدودة وحذرة ، وأصبحت تأمل فى عدم اضطرارها للرد على أية هجمة شرسة مباشرة من جانب أية دولة قد تشكل تهديدا مباشرا لها جميعا ٠ من ثم ، فان فكرة تغيير أو الحفاظ على نظام العالم من جانب طرف واحد عن طريق القرارات القومية والجهود المستقلة (« التصرف من طرف واحد Unilateralism كما أسماها الاستاذ الراحل شارلزليرش) لم يعد التفكير فيها يتخذ صورة جادة (حتى ولو كفكرة مغريــة) من قبل أى قوى أخرى خــلاف الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى ، وربما الصين الشيوعية ٠

ولعل الولايات المتحدة الأمريكية هى الدولة الوحيدة ، بين هـذه الدول الثلاث العملاقة ، التى تستطيع تجنيد مئـات الآلاف ـ وربما الملايين ـ من شبابها ، وارسالهم للحرب ، سعيا الى تطبيق مفهومها الممتد على اتساع العالم عن الأمن القومى فى القارات البعيدة • وفى هذا الصدد ، يشير الأستاذ ليرش الى أن « قليلا من الناس فى الوقت الحاضر هم الذين يؤيدون انسحاب أمريكا من ميدان الشئون الدولية • ولكن معيار التفرقة هو التمييز بين أولئك الذين يفضلون أكبر قدر من حرية الحركة بالنسبة لأمريكا (أنصار الطرف الواحد) وأولئك الذين يؤكـدون الاعتماد المتبادل بين الـدول من أجل أغراض الأمن والرخاء (أنصار تعدد الأطراف) •

وهكذا ، أصبحت مصالح ومنظمات الأمن القومى تحتل مكانا بارزا فى مجال السياسة الخارجية لأية دولة كبرى •

المصالح الاقتصادية فى السياسة الخارجية ؟

والآن ننتقل الى المصلحة القومية التى تلى الأمن فى الأهمية ، وتعتمد عليه الى حد كبير • ونعنى بذلك البنية الاقتصادية والاجتماعية والنفسية ، وما يتعلق بذلك من أساليب وعمليات • فطبقا لآراء ماركس ولينين ، وكذلك هويسون وشارلزبيرد ، يجب أن نتوقع دورا حاسما تلعبه المصالح الطبقية والجماعات الاقتصادية • ولكن قد توحى الأمور بصـــورة أكثر تعقيدا من مجرد ذلك • فبالرغم من أهمية المصالح الاقتصادية ، فهى لا تقوم بمفردها ، وانما ترتبط كذلك بمصالح سياسية قد تلعب دورها فى تعديل آثارها ، ان لم تستطع أن تطغى عليها •

ففى الولايات المتحدة الأمريكية ، كما فى غيرها من سائر الدول الكبرى ، نرى أمورا مثل الحماية الروتينية للتجارة ، والمرور ، وسفر مواطنى الدولة للخارج ، وتنظيم نشاط المواطنين الأجانب فى الدولة ، لا تشغل الا جزءا صغيرا من نشاط وزارة الخارجية ، والوكالات الحكوميـة الأخرى العـاملة فى قطـاع الشئون الخارجية • ولكن المصالح الاقتصادية الخاصة الأهم فى الولايات المتحدة ـ كما فى غيرها من الدول ـ هى تلك الاقتصاديات المتعلقة بالمشروعات الخاصة التى تدخل فى نطاق الاستثمارات الخارجية طويلة المدى الخاصة بأمريكا (مثل مناجم النحاس والحديد ، ومزارع السكر والموز ، وشركات التليفون والمرافق الخاصـة الأخرى فى أمريكـا اللاتينية أو حقول البترول فى فنزويلا وليبيـا والسعودية وايران) • ويذكرنا الأستاذ/ ريمون فيرنو Raymond Vernon بالحقيقة الواقعة فى أن « نصـف الخمسـمائة شركة الأمريكية الكبرى التابعة

لمؤسسة فورتشن Fortune تقريبا ، لها استثمارات خارجية واسعة فى المزارع أو المناجم أو حقول البترول ، يبلغ مجموعها ٥٠ بليون دولار • كما تمتلك عشرون أو أربعون من هـذه الشركات الكبرى ثلث موجوداتها أو أكثر من المبيعات الخارجية • فاذا وضعنا قائمة بكل مؤسسة أمريكية كبرى تمتلك وتسيطر على تسهيلات انتاجية فى ست دول أو أكثر خارج الولايات المتحدة ، فان القائمة ستحتوى على حوالى مائتى اسم • كما أن قائمة أوروبية من نفس النوع ستكون أقل بكثير ، حيث لا تزيد عن حوالى ٣٠ حالة • كذلك لن تزيد الحصص الخارجية للشركات الواردة فى مثل هذه القائمة عن مثيلتها فى القائمة الأمريكية » •

ومن المعـلوم أن حكومة الولايات المتحدة مطالبة الى حـد كبير ، بحماية المصالح الخاصة لمواطنيها فى الخارج • وأن كثيرا من مجموعات المصالح التى ذكرناها تتمتع بتنظيم وترابط سياسى متين يكفى لضمان حماية الحكومة لهذه المصالح •

ومع ذلك ، فقد تصبح النتائج أكثر فائدة لمواطنى الولايات المتحدة منها لغيرهم من مواطنى الدول الأجنبية • فحينما تقوم الدول المدينة بسداد القروض الخاصة والعامة ، وتعود أرباح الاستثمارات الخاصة الى أمريكا ، يحدث انتقال للثروة من الدولة النامية الى الدولة المتقدمة (مثلا فى تسع سنوات من العشر الواقعة ما بين ١٩٥٢ ، ١٩٦١ ، كانت المبـالغ المنقولة من أمريكـا اللاتينية الى الولايات المتحدة أكثر من تلك المنقولة فى الاتجاه العكسى) • وهذه الحقيقة لا يلمسها قراء الصحف الأمريكيون الذين لا يهتمون الا بالأموال المنقولة من الولايات المتحدة الى الدول النامية •

وبالاضافة الى الانتقالات الدولية للسـلع والأموال ، تشـمل المصالح الاقتصادية الأمريكية فى الخارج امكانية الحصـول على حقوق امتلاك الأراضى والعقارات والموارد المعدنية والمنشآت الانتاجية (ويتم الحصول على هذه الحقوق فى الدول الأجنبية اما بواسطة المواطنين الأمريكيين مبـاشرة ، أو بواسـطة المؤسسات والشركات التى يشترك فيها رأس مال أمريكى أو شركات تجارية أمريكية) • وأخيرا ، تشمل المصالح الاقتصادية الأمريكية امكانية الحصول على شروط مرضية للبيع والشراء ، أو لفتح رصيد دائن لصالح الشركات التجارية الأمريكية فى هذه الدول الأجنبية التى تعتمد الى حد ما على الولايات المتحدة • ولهذا فان كوبا (قبل كاسترو) • كانت تحصل على كثير من وارداتها (مثل المنسوجات) من الولايات المتحدة ، رغم أن هذه المنسوجات لم تكن رخيصة فى السوق الدولية • وكانت كوبا تشترى أيضا كمية قليلة نسبيا من اليابان ،

بالرغم من أن السلع اليابانية بنفس المستوى من الجودة كانت أرخص . بل أن اليابانيين أنفسهم لم يدفعوا بصادراتهم الى كوبا فى عهد باتيستا فى أواخر الخمسينات ، وذلك ــ كما جاء على لسانهم فى لقاء خاص ــ لكونهم لا يرغبون فى الاساءة الى الولايات المتحدة بالاعتداء على سوقها المفضل .

وبالرغم من أن مثل هــذه الأحوال تبــدو مؤيدة للنظريات التقليدية فى الاستعمار ، فهناك ثمة حقيقة جوهرية تواجه هذه الشواهد . فعلى مدى نصف قرن ، منذ عام ١٩١٣ ، لم تشــكل الاســتثمارات الأجنبية وجميع المعاملات الاقتصادية الأجنبية ، سوى نسبة متضائلة من الانتاج القومى الاجمالى لجميع الدول الكبرى . وبالمثل ، زادت التجارة العالمية وسيل المدفوعات الدولية بدرجة أقل من نسبة الانتاج الصناعى العالمى ، أو الانتاج العالمى للخدمات . وهكذا ، فاذا كانت النظريات التقليدية للاستعمار قد أعطت صورة مناسبة للواقع ، فان العكس يجب أن يكون هو الصحيح . ذلك أن كل المصالح الاقتصــــادية ومجموعات المصالح الموجهة نحو التجارة والاستثمار الخارجى لا تشكل سوى نسبة متضائلة من الانتاج القومى الاجمالى ، وبالتالى وعلى المدى الطويل ــ لن تشكل سوى نسبة ضئيلة من النفوذ السياسى والاهتمام القومى . ففى الولايات المتحدة فى أوائل الستينات ، بلغت هذه النسبة حوالى ٧٪ ، بينما كانت ٥٪ فى الاتحاد السوفييتى . وحتى ولو كان الاقتصاد الجماعى السوفييتى قد تم تعديله بهدف استغلال الدول التى تدور فى فلكه ، فلن تزيد الكمية مع ذلك عن أن تكون نسبة هامشية .

وهكذا ، تبدو الشواهد أكثر تمشيا مع ما تنبأ به عالم الاقتصاد والاجتماع الراحل جوزيف شامبتر . فعنده أن البناء المركب للأمن القومى فى جميع الدول الكبرى (من القوات المســـلحة ، والدعاية ، والمخابرات ، والخدمات الحربية السياسية ، والصناعات الكبرى ، والمنظمات التكنولوجية الخاصة التى تقدم جزءا كبيرا من انتاجها لأجهزة الأمن القومى) يميل بدرجة معينة الى تكوين مجموعة مصالح مستمرة قائمة بذاتها . وتضم هـــذه المجموعات فى الولايات المتحدة ، أسوة بغيرها من الدول ، العسكريين ، و « مثقفى الدفاع » المدنيين ، والعلماء الاستراتيجيين ، وبعض صناعات الأســـلحة والفضاء والالكترونات . وهناك ثمــة مبرر للاعتقاد بأن تجمعا مشـــابها من المصــالح المهنية والوظيفية والتكنولوجية والايديولوجية قد نشــأ فى بعض قطاعات الصــفوة فى الاتحاد السوفييتى والصين الشيوعية . كما تلاحظ تجمعات مماثلة ــ ولو بدرجة أقل ــ فى القوى المتوسطة مثل فرنسا وبريطانيا ، بالاضافة الى تجمعات مصلحية من هذا النوع بدأت تبعث مجددا فى ألمانيا الغربية واليابان .

وطبيعى أن تكون بعض المكافآت التى تؤازر « البناء المركب للأمن » فى كل دولة كبرى هى مكافآت اقتصادية • ولكن أبرز هذه المكافآت جميعا هى المكافآت الاجتماعية والنفسية التى بدأت تنتشر الى حد أكبر بكثير مما كان يعتقد فى الماضى • وهى مكافآت فى نطاق المركز الاجتماعى والدور الوظيفى ، وصورة الذات واحترام الذات على المستويين الفردى والجماعى ، وثبات « التناغم المدرك الواعى Cognitive consonance عن صـــورة العــالم التى اكتسبها الفرد فى الماضى ، وشعور الفرد بالانتماء الى مجموعة والحاجة لرؤية الكرامة والجدوى فى أعمال الفرد الماضية والحاضرة •

وفى رأى شامبتر ، يعتبر « صقور الحرب » («الصقور» أعداء «اليمام») سربا من الطيور التى تدأب على الاستمرار • فهو يتوقع أن أى مجموعة مصالح كبيرة ذات اتجاه عسكرى أو حربى سوف تفكر فى عدد لانهائى من التبريرات لسياساتها الحربية ــ أى لتنفيذ أنماط السلوك التى تعلموها فى الماضى • ولعل الملاحظة المشوبة بالقلق التى أبداها الرئيس دوايت ايزنهاور فى خطاب الوداع ، بصدد نفوذ « البناء المركب العسكرى الصناعى » فى الولايات المتحدة ، تظهر بوضوح أن شامبتر لم يكن الوحيد فى اضفاء هذه الهواجس ، وان كان المأمول فيه أن تحسننا ما سوف يطرأ على هذه الظروف فى المستقبل القريب •

وقد ميز شامبتر بين مجموعات المصالح الحربية التى ســـاعدها وقواها بطريقة حاسمة البنيان (الهيكل) التاريخى والاجتماعى والأيديولوجى للدولة وثقافاتها (مثلما كان الحال فى ألمانيا الامبراطورية واليابان ابان الحرب العالمية الأولى) وبين مجموعات المصالح الحربية الأضعف ، ومجموعات الصــفوة فى الدول التى تتخذ الديمقراطية أساسا (مثل بريطانيا العظمى) حيث مهــدت شــخصية المجتمع كله (فى رأيه) لامكانية نبذ الامبراطوريــة كتنبؤ أثبتته الحوادث • وليس من شك فى أنه كان سيضع الولايات المتحدة ، مثل بريطانيا ، بين مصاف الدول الديموقراطية أساسا ، حيث يكون ترسخ مجموعات الصفوة الحربية مجرد ترسخ ظاهرى لا يعيش طويلا • وعلى أية حال ، فهناك ثمة دليل كبير على أنه ليس لمعظم الأفراد ، حتى فى الائتلافات العسكرية الصناعية لمجموعات المصالح فى العصر النووى أية ميول انتخابية •

بل ان الدليل القــائم على أن مديرى المؤســســات الكبرى الذين يأتون للخدمة فى وزارة الدفاع ، هم فى الأغلب الأعم شخصيات متزنة التفكير ، وأن النظام السياسى الأمريكى ككل هو نظام جماعى Pluralistic • ومن ثم ، من المحتمل أن يشجع الحلول الوسط والاعتدال كل عقد أو عقدين من الزمان •

ومع ذلك فنحن نرى أن حيــاة الولايات المتحدة والعــالم خلال العقدين

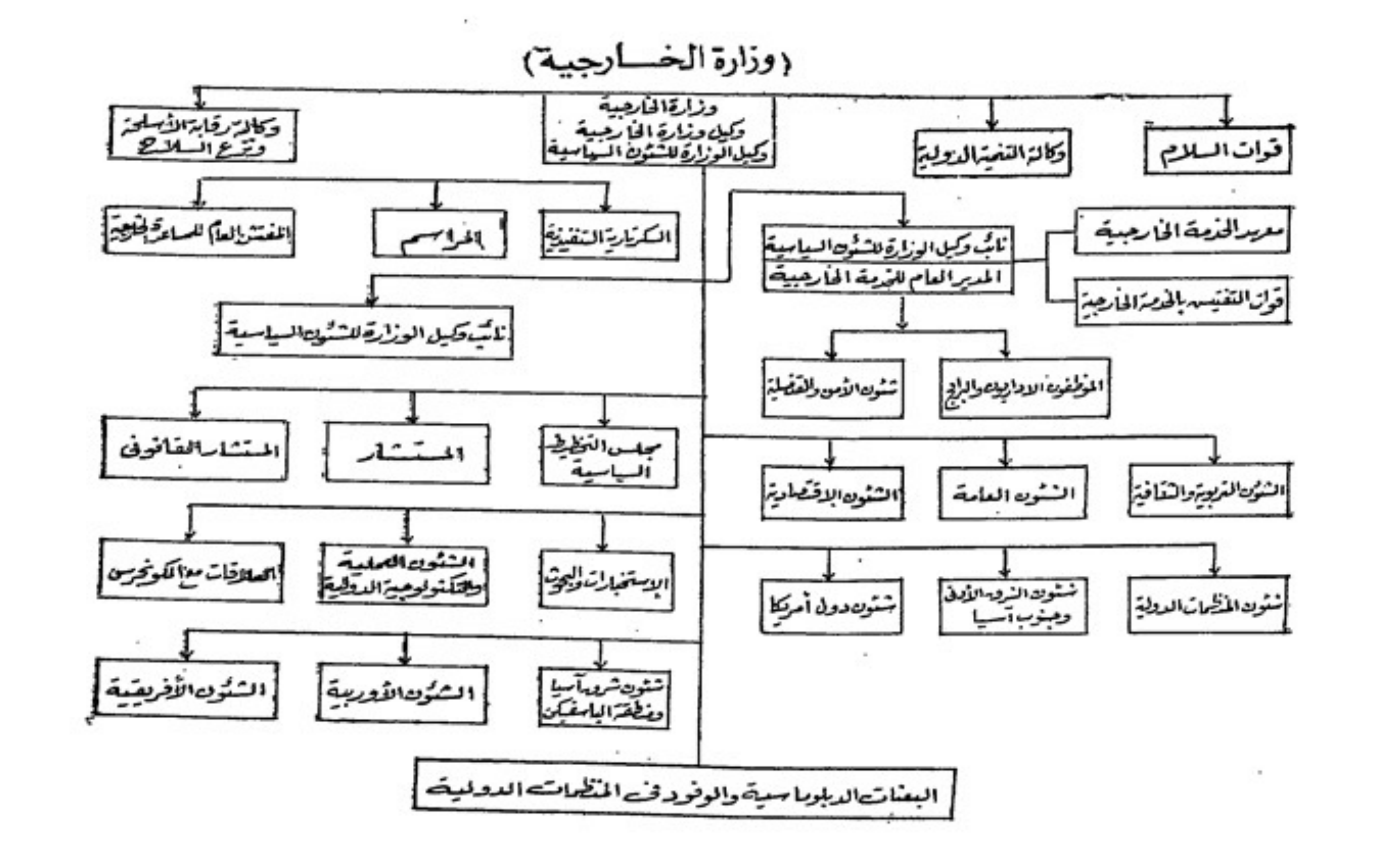
القادمين سوف تعتمدان الى حد كبير على السياسة الخارجية للولايات المتحدة ·
ومن المعلوم ، أن الأجهزة التى تصنع هذه السياسة فى الولايات المتحدة هى كما ذكرنا أجهزة جماعية ، أولها من الناحية التقليدية وزارة الخارجية ، التى تقوم أيضا على التنسيق بين نشاطات الوكالات الحكومية الأخرى فى مجال الشئون الدولية ·

ففى بداية الستينات ، كان هناك حوالى ٢٤٫٠٠٠ شـــخص يعملون فى وزارة الخارجية الأمريكية ، منهم ١٤٫٠٠٠ مواطن أمريكى يعمل نصفهم تقريبا فى الخارج ، و ١٠٫٠٠٠ من الأجانب المحليين · وبلغ عدد القطاع الرئيسى للموظفين الأمريكيين حـوالى ٣٦٠٠ دبلوماسى محترف (يعمل ثلثاهم بالخارج) بالاضافة الى ٢٠٠ موظف احتياطى · وفى أبريل ١٩٦٥ ، كان لوزارة الخارجية خمس مكاتب جغرافية تتقاسم المسئولية عن معظم مناطق العالم ، بالاضافة الى عدد آخر من المكاتب الوظيفية التى لها مهام تتصل بالأقاليم الجغرافية · ويوضح شكل (١) تنظيم وزارة الخارجية ·

والدوائر الجغرافية هى أكبر الدوائر وأهمها ، حيث أنها تتناول مناطق وحكومات مختلفة · ومن ثم فأحيانا ما تلعب دورهـا فى تطوير أبعـاد مختلفة للمشكلات السياسية · فكلا من دائرة الشئون الأوربية ودائرة الشـــئون الافريقية ، على سبيل المثال ، قد تصبح على علم بمظاهر مختلفة الى حد ما بالنسبة لمشكلة المستعمرات البرتغالية الباقية فى افريقيـا · ولكن على الرغـم من أن الدائرتين مطالبتان بالاتفاق حول الأهداف السياسية الأساسية ، فقد تختلفان طويلا حول التكتيكات ـ أى حول ما يجب أن يتم فعلا ·

أما الدوائر الوظيفية ، كدائرة الشئون الاقتصادية أو التربوية والثقافية ، فعلى الرغم من قلة تأثيرها على مجرى السياسة العامة فى المناطق الجغرافية ، الا أنه يجب استشارتها فى المسائل ذات الاختصاص ·

ويتم صـــنع القرارات الفعلية على مراحـل (نعطى لهـا مثـالا غاية فى التبسيط) ، فبديهى أن يكون هنـاك ثمة تركيز ضـــمنى على بعض البدائل السياسية ، واستبعاد لبعضها ، عندما يصوغ بها سفير الولايات المتحدة تقريره فى الدولة المعتمد لديها · فاذا أتت مرحلة تقييم هذا التقرير بواسطة موظف الشعبة المسئول عن شئون تلك الدولة فى دائرتها الجغرافية بالوزارة ، تبلورت السياسة فى « ورقة تقدير الموقف Position Paper » (التوصية


(وزارة الخـــارجية)
وزارة الخارجية
وكيل وزارة الخارجية
وكيل الوزارة للشئون السياسية
وكالة رقابة الأسلحة ونزع السلاح
وكالة التنمية الدولية
قوات السلام
المفتش العام للمساعدة الخارجية
المراسم
السكرتارية التنفيذية
نائب وكيل الوزارة للشئون السياسية
المدير العام للخدمة الخارجية
معهد الخدمة الخارجية
قوات التفتيش بالخدمة الخارجية
نائب وكيل الوزارة للشئون السياسية
شئون الأمن والقنصلية
الموظفون الاداريون والبرامج
المستشار القانوني
المستشار
مجلس التخطيط السياسية
الشئون الاقتصادية
الشئون العامة
الشئون التربوية والثقافية
العلاقات مع الكونجرس
الشئون العملية والتكنولوجية الدولية
الإستخبارات والبحوث
شئون دول أمريكا
شئون الشرق الأدنى وجنوب آسيا
شئون المنظمات الدولية
الشئون الأفريقية
الشئون الأوربية
شئون شرق آسيا ومنطقة الباسفيكي
البعثات الدبلوماسية والوفود في المنظمات الدولية

باتباع سياسة أو عمل ما) إلتى يعدها هذا الموظف فى هيئة مسودة قد يصدق عليها رئيسه بالموافقة أو يعيد صياغتها أو يرفضها ٠

من ثم ، توجه النسخة المراجعة الى المستويات الاعلى ، وحينئذ قد يرى استشارة الدوائر الوظيفية ، أو قد يرى الحصول على موافقة دوائر أخرى ٠ كما قد تعقد اجتماعات لتوحيد وجهات النظر المختلفة ٠ فاذا رأى بقاء مسـودة ورقة التقرير على حالها ، وجب صياغة نص قرار او توجيه سياسى متفق عليه ، مقبول فى لغته وموضوعه لدى جميع الموظفين والدوائر المسئولة التى تضم أحد وكلاء الوزارة أو نائبه ٠ فاذا كان هذا القرار الأخير يتعلق بموضوع هام ، تم رفعه الى وكيل الوزارة للشئون السياسية ، ان لم يرفع الى الوكيل العام أو الى وزير الخارجية نفسه ٠

وبطبيعة الحال يمكن لأى من هؤلاء الرؤساء الأعلين أن يعيد النص لاجراء تعديلات فيه ، أو يرفضه كلية ٠ أما فى حالة الموافقة ، فتجرى مراجعة أخيرة عليه قبل أن يرسل الى غرفة الشفرة لاعداد صياغته الرمزية والابراق به الى السفير المختص ٠

وتشبه هذه العملية التى يجرى اعدادها داخل الوزارة أسـاليب عمل مجموعة منتظمة من المرشحات Set of Screens or Filters اكثر مما تشبه آلة لعبة الكرة والدبوس ، أو أى آلة مركبة لألعاب الحظ والمهارة ٠ ويمكن للعرف والسوابق أن تفعل الكثير لضمان توافق القرارات الجديدة التى اتخذت مع القرارات لسابقة ٠ كما يمكن الاعتماد على موظفى الوزارة بالخارج ، بل وعلى الخارجية كلها ، فى اعطاء هذه القرارات حقها من العناية ٠ فتكوين السياسة يعتمد فى الأكثر الأعم لدى جميع الدول على الاستمرارية ، وبالأصح مسـايرة واتمام ما تم البدء فيه ، وتكرار ما تم عمله من قبل ، حيث يندر أن يتوفر الوقت (حتى بين أعلى المسئولين) للتفكير حول اجراء تحولات جذرية جديدة ٠ هذا فضلا عن أن مثل هذه العادة لا يجرى تشجيعها بين صغار الموظفين ، بمعنى أن موظفى وزارة الخارجية ، على اختلاف مستوياتهم ، يجب أن يذكروا أهمية توافق الآراء Consensus وأن يتأثروا بالظروف المحيطة ٠ فهم عادة ما يدركون الموافقات غير المعلنة ، والتصورات التى يسلم بها جذلا ٠ وهذا الادراك هو الذى يمين الحد الدقيق الفاصل بين المقترحات السياسية المقبولة وغير المقبولة ٠

وعلى ضوء ذلك ، نرى هـؤلاء الموظفين لا يقدمون الا على التوصيات التى يشعرون أنها ستحظى بالقبول • فالتشاور والبحث مع الدوائر الأخرى يؤدى الى تضييق الخلافات فى وجهـات النظر • وأخيرا ، نرى مديرى الدوائر وكبـار المسئولين فى وزارة الخارجية يستخدمون ذاكرتهم وقدرتهم على الحكم للتأكد من أن السياسة الجديدة تتمشى مع السياسات الأخرى للوزارة ، ومع السياسات الكلية الراهنة لحكومة الولايات المتحدة • وبهذه الطريقة ، فان الوزارة غالبا ما تعمل كمجموعة متناسقة من القرارات التى يمكن الاعتماد عليهـا بالفعل •

ويصبح الأمر أكثر تعقيدا فى حالة ضرورة استشارة وكالات أخرى مثل وزارة الدفاع أو وكالة المخابرات المركزية أو لجنة الطاقة الذرية كل باحتياجاتها وتصوراتها التى قد تختلف الى حد ما مع احتياجات وتصورات وزارة الخارجية • وقد تضيف هيئة العاملين فى البيت الأبيض بوجهات نظرها ، أو قد يضطر فى النهاية الى صنع القرار السياسى النهائى فى مجلس الأمن القومى الـذى يضـم الوكالات المختلفة ، أو يتم ذلك بواسطة رئيس الولايات المتحدة نفسه •

وهنا تصبح نتائج هذه العملية السياسية التنفيذية الواسعة النطاق أقل انتظاما وأكثر صعوبة فى التنبؤ بها عما لو كانت اطار وزارة الخارجية وحدها • ومع ذلك ، فان الأمر لا ينتهى عند هذا الحد • فقد يحتاج قرار الرئيس الى اعتماد من الكونجرس لادخاله حيز التنفيذ ، أو قد يعتمد هذا القرار فى نجـاحه على تأييد الصحافة والرأى العام ، أو قد يتطلب تأييد (أو على الأقل قبول) مجموعات المصالح الرئيسـية مثل الشركات الكبرى ، أو الأقليات الاقليمية والعرقيـة المعينة • والحقيقة المرة هى أنه لا يوجد من بين هؤلاء من هو تحت السـيطرة التامة لأى فرد ، وأنه يتعذر ترويضهم بوسائل اسـتمالة القـادة أو عن طريق الاستخدام الذكى لوسـائل الاعلام ، ولا يتم تعاونهم الا باجماعهم الاختيارى •

وفى هذه الصدد ، يجدر بنا أن نذكر قصة الخبير الأمريكى فى الشـئون السوفييتية الذى شعر بالشفقة نحو نظيره الروسى فى الاتحاد السـوفييتى : فهذا الروسى المنهك قد ألقيت على عاتقه تلك المهنة البالغة الصعوبة ، الخاصة بالتنبؤ بالتحركات السياسية التالية التى تنتج عن العمليات السياسية المبهمة للولايات المتحدة ، آخذين بالاعتبار أن حصيلة سياساتنا ، مثل حصيلة سياسات

غيرها من الدول ، غالبا ما تعتمد على تأييد الدول الأخرى (وخاصة حلفائنا الرئيسيين) وعلى التحركات التى يقوم بها أعداء تفقد السيطرة على أى منهم ، وبهذا تصبح النتيجة النهائية لكل هذه العمليات هى الربط المحتمل بين الاصرار الراسخ ، والتخطيط الحريص والاندفاع المكثف ، والأحداث العشوائية التى تميز ميدان السياسة الدولية ٠

والوكالات شبه المستقلة داخل وزارة الخارجية هى وكالة التنمية الدولية (A.I.D) ، ووكالة الولايات المتحدة للمعلومات (U.S.I.A.)) ٠ ورغم تبعية هذه الوكالات لوزير الخارجية ، فلكل منها رئيسها المختص ، ودرجاتها الجغرافية والوظيفية الخاصة ٠ ويعمل فى الأولى سبعة آلاف موظف ، كما يعمل فى الثانية اربعة آلاف مواطن أمريكى ٠ وهناك وكالة شبه مستقلة ثالثة فى وزارة الخارجية هى وكالة رقابة الأسلحة ونزع السلاح (A.C.D.A.) ، وبها عدد أقل من الموظفين ٠ وقد كان عدد العاملين فى وزارة الخارجية بما فيها هذه الوكالات فى منتصف الستينات أكثر من خمسين الف شخص ، مقسمين مناصفة بين مواطنيين أمريكين وأجانب محليين وحوالى ٤/٥ هذا العدد ، بما فيهم بالطبع كل المحليين الأجانب ، يعملون خارج الولايات المتحدة ٠ وليس هناك من شك فى أن هذا الانتشار البشرى خارج الولايات المتحدة ، قد فاق فى العدد الجهود المماثلة للاتحاد السوفييتى ، وأية دولة أخرى فى العالم ٠

ومع ذلك ، فرغم هذا الجهد وهذا العدد ، فان وزارة الخارجية لا تحتل المرتبة الأولى بين الوكالات التى يعمل بها مواطنون أمريكيون فى الخارج ٠ ففى عام ١٩٦٢ بلغ عدد المواطنين الأمريكيين العاملين فى الخارج لصالح وزارة الدفاع وحدها ٥٨٪ من العدد الاجمالى الذى يعمل لصالح ثمانية وعشرين وكالة فيدرالية ، فى مقابل ٣٧٪ يعملون فى خدمة وزارة الخارجية ، ٥٪ لمجموع الوكالات الباقية هذا فضلا عن أن وزارة الدفاع مسئولة بالطبع عن عدة مئات من الآلاف من أعداد القوات الأمريكية الموجودة بالخارج ، خاصة فى آسيا وأوروبا ٠

ويوضح الجدول رقم ٩ التوزيع الجغرافى لموظفى وزارة الخارجية ، وغيرهم من الموظفين المدنيين الأمريكيين الآخرين ، العاملين بالخارج ٠

جدول رقم (٩)

موظفو وزارة الخارجية والموظفون المدنيون الفيدراليون العاملون بالخارج عام ١٩٦٤ (الأمريكيون فقط) ٠

موظفو وزارة الخارجية			الموظفون الفيدراليون لجميع الوكالات		
الترتيب	الدولة	العدد	الترتيب	الدولة	العدد
١	ألمانيا	٤٢٧	١	ألمانيا	٤٫٥٠٠
٢	فرنسا	٣٧٥	٢	اليابان	٣٫٢٠٠
٣	المكسيك	٢٤٣	٣	فرنسا	٢٫٢٠٠
٤	الفلبين	٢٤٠	٤	ريوكيوس	٢٫١٠٠
٥	ايطاليا	٢٢٤	٥	كوريا	١٫٤٠٠
٦	اليابان	٢٠٤	٦	الفلبين	٩٦٠
٧	البرازيل	١٩٧	٧	ايطاليا	٨٢٠
٨	انجلترا	١٦٩	٨	انجلترا	٧٤٠
٩	الهند	١٦٧	٩	اسبانيا	٥٦٠
١٠	ايران	١٢٦	١٠	فيتنام	٥٦٠
١١	قبرص	١٢٤	١١	تركيا	٥٤٠
١٢	تركيا	١٢	١٢	البرازيل	٥٠٠
١٣	اليونان	١٢٢	١٣	كندا	٤٦٠
١٤	كندا	١١٨	١٤	تايلاند	٥٤٠
١٥	سويسرا	١١٧	١٥	ايران	٤٢٠
١٦	لبنان	١١١	١٦	باكستان	٤١٠
١٧	باكستان	١١٠	١٧	الهند	٤٠٠
١٨	تايلاند	١٠٥	١٨	المكسيك	٤٠٠
١٩	المجموع	٣٫٣٠١	١٩	المجموع	١٧٫٦٢٠
٢٠	باقي العالم	٣٫٩٠٩	٢٠	باقي العالم	١٣٫٠٠٠
٢١	المجموع الكلي	٧٫٢١٠	٢١	المجموع	٣٠٫٣٦٢٠

ويوضح ترتيب الدول الثمانى عشر الأولى بعض التغيرات التى حدثت منذ عام ١٩٤٥ فى مصالح وجهود السياسة الخارجية الأمريكية • «فالعلاقة الخاصة» مع انجلترا لا تبدو كما كانت من قبل • فقد أصبحت ألمانيا الغربية تحتل المركز الأول فى عدد موظفى وزارة الخارجية وغيرهم من الأمريكيين العاملين بالخارج . بينما تأتى بريطانيا فى المركز الثامن • ويبدو أن مصالحنا لم تعد مركزة على الحلفاء الثابتين ، بقدر ما هى مركزة على الدول التى توجد فيها فرصة لنفوذ وقوة الولايات المتحدة ، مرتبطا بادراك شىء من عدم الأمن أو التهديد • من ثم ، فقد أصبحت كل من ايطاليا وفرنسا والفلبين تفوق انجلترا فى عـدد موظفى الخارجية ، وكذلك ايران وتركيا بالنسبة الى كندا • أما فى صدد توزيع كل المواطنين الأمريكيين العاملين فى وظائف فيدرالية بالخارج ، فالتركيز على المواجهة المحتملة للقوة ، وفى آسيا بصفة خاصة ، يبدو أكثر وضوحا : فالعدد فى كوريا يزيد عنه فى كندا ، ويزيد فى تايلاند عنه فى الهند والمكسـيك • ويبدو أن التركيز فى انتشـار معظم موظفينا فى الخـارج قائم على العمل أكثر منه على الاتصال أو الاستماع الى رغبات القوى الأخرى ــ مهما كانت كبرى ــ التى يقل فيها أو يتناقص نفوذنا • فالاتحاد السوفييتى (كثالث الدول الكبرى حجما ، وثانيها قوة على الأرض) لامكان له فى تنظيم الجدول المشار اليه • ففى عام ١٩٦٤ ، لم يكن به أكثر من ٥٧ من موظفى وزارة الخارجية ، و ٦٩ مواطنا أمريكيا يمثلون العدد الاجمالى (بما فيه موظفو الوكالات الأخرى) •

ويبلغ العدد المماثل لموظفى الولايات المتحدة العاملين فى الهند بين ٤٨٠ مليون نسمة مالا يزيد عن ١٦٧ فردا ، بينما لا يوجد أحد بالنسبة لـ ٧٠٠ مليون القاطنين فى الصين القارية (١) •

ومن المعلوم أن بلاد الاتحاد السوفييتى والهند والصين القارية تضم نصف الجنس البشرى تقريبا ، فضلا عن كونها تتمتع بربع الدخل العالمى • ومع ذلك فلم يكن لنا فى عام ١٩٦٤ فى هذه الدول الثلاث الضخمة سوى ٣٪ من موظفى وزارة الخارجية العاملين بالخارج • وقد جرت مناقشـات طويلة فى مجلس الشيوخ الأمريكى ، فى ربيع ١٩٦٧ ، عما اذا كان من دواعى الأمن أو الحكمة الموافقة على تبادل عدد قليل اضافى من الموظفين القنصليين مع الاتحاد السوفييتى، حتى تمت الموافقة المقترحة بتخطى هذا المجلس فى النهاية • ولم يثبت حتى الآن ما اذا كان « الخط السـاخن » • أو المبرقة الكاتبة Teletype قد

(١) كان هـذا بطبيعة الحال قبل الاعتراف وتبادل التمثيل الدبلوماسى والعلاقات السياسية والاقتصادية وغيرهما بين الولايات المتحدة والصين. وقد طبع هذا الكتاب سنة ١٩٦٨ (المراجع)

استطاعا أن يعوضانا عن الندرة الحاصلة فى الاتصالات الدبلوماسية والانسانية ٠

وبالرغم من أن توزيع الدبلوماسـيين والموظفين الحكوميين الأمريكيين فى الخارج غير متكافىء بالمرة ، الا أن العدد يزداد نسبيا فى كل الدول التى تتركز فيها قوة ونفوذ ومصالح الولايات المتحدة ٠ فاذا أضفنا الى الـ ٣٣ ألف موظف مدنى أمريكى بالخارج ٢٥ ألفا من رجال الأعمال ، و ٣٠ ألف مبشر ، و ١٠ آلاف معلم وطالب ، فضلا عن أفراد القوات المسلحة وتابعيهم ، فسوف نصل فى النهاية الى المجموع الكلى الذى توصل اليه هارلان كليفلاند ، وهو ١٫٦ مليون « أمريكى فيما وراء البحار » يعيشون فى الخارج ، فى أى سنة من سـنوات الفترة الجديدة التى تتميز بالانتشار الأمريكى العالمى ، هـذا بالاضافة الى أكثر من ٤ مليون أمريكى يسافرون للخارج فى كل عام ٠

مصالح الحرب السرية :

على أنه الى جانب الـ ١٫٦ مليون أمريكى شبه الدائمين بالخارج ، يجب اضافة حوالى ١٠٠ ألف مواطن أجنبى يعملون كموظفين لدى حكومة الولايات المتحدة ، فضلا عن العـدد الكبير من المواطنين الأجانب الذين يوظفهم الأفراد والمؤسسات الأمريكية الخاصة ٠ ومع كل ذلك ، لا يمكن حصر العدد كاملا ، حيث أن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية لا تعلن عن ميزانيتها أو عدد موظفيها من الأمريكيين والأجانب ٠ بل ان مجمل عملياتها ليصعب تخمينه (وان قدر بأنه مماثل أو يزيد عن حجم عمل وزارة الخارجية) ، رغم أن بعض عملياتها غير المباشرة التى تتم غالبا عن طريق المؤسسات الأمريكية والأجنبية غير المشكوك فيها ــ أو عن طريق بعض الأفراد ــ قد أظهرت بعض الخطوط الرئيسية لهذه العمليات فى كافة أنحاء العالم ٠

وترجع الجهود الأمريكية الخاصة بعمليات المخابرات المنظمة ، بالاضافة الى الأشكال المختلفة من الحرب السرية والنفسية الى الحرب العالمية الأولى ، كما ترجع بدرجة أكبر الى الحرب العالمية الثانية حين اشتركت الولايات المتحدة ــ مثل سائر القوى الكبرى ــ فى سلسلة كبيرة من هذه النشاطات ٠ وقد زاد هذا الجهد الأمريكى بظهور الحرب الباردة ، لمجابهة الضغط السياسى السوفييتى المنتشر فى أنحاء العالم والتغلب عليه ، هو والحكومات الحليفة المقربة اليه ، وحلفائه غير الرسميين من الأحزاب الشيوعية المنتشرة فى أنحاء العالم ٠

وقد وجدت حكومة الاتحاد السوفييتى فى هذه الأحزاب ، وفى « جهاز » الدولية الشيوعية والمنظمات التى خلفتها ، وفى « التنظيمات الجبهوية » المتعددة

و « أحزمة الارسال » بالاضافة الى تنظيم مخابراتها العسكرية والمدنية مجموعة قوية من وسائل التأثير على السياسة العالمية ، والأحـداث الداخلية فى الدول النامية أو الدول التى تجتاحها الازمات · (ورغم بعض النجاح الدعائى العارض ، فان النفوذ الفعلى للاتحاد السوفييتى فى الدول الغنية المستقرة مثل الولايات المتحدة وبريطانيا ، والدول الأخرى الناطقة بالانجليزية ، وسويسرا ، والدول الاسكندنافية مازال نفوذا ضعيفا) ·

وبعد عام ١٩٤٥ ، حينما انتقلت الولايـات المتحدةالى مرحلة المنافسـة العالمية مع هذه المنظمات التى يوجهها الاتحاد السـوفييتى ، أو تحكمها الفكرة الشيوعية ، رأيناها تتقدم بحماس للقيام بجهود أضخم وأفضل من جهود منافسيها ففى هذا المضمار ، وعلى قدرما يستطيع الفرد أن يرى فى المياه العميقة للحرب السرية ، نرى الولايات المتحدة قد أحرزت نجاحا ملموسا ، حيث اصبحت جهود المخابرات والحرب السياسية التى تضطلع بها المخابرات المركزية ووكالاتها أكبر وأحسن تنظيما من الجهود المماثلة السوفييتية أو الصينية التى تعارضها في الساحة الدولية ، وأن جلب هذا النجاح معه نوعا من السخرية · فحينما بدأ التسلل والدعاية الشيوعية نشاطها ونجاحها ، وبدت الولايات المتحدة فى موقف سلبى غير مبال ، أخذ الشعور الوطنى فى عدد من الدول ينظر الى الشيوعية بوصفها التهديد الرئيسى للاستقلال الوطنى · واتجـه نظر كثير من الوطنيين ، الذين عارضوا بشدة أى نفوذ سوفييتى أو شيوعى ، نحـو الولايـات المتحدة طلبـا للمساعدة · أما اليوم ، بعد أن أصبح النفوذ الأمريكى فى كثير من الدول يحتل مركز القوة والنشاط ، والمنافسة الأكثر عددا ومالا ، فان كثيرا من هؤلاء الوطنيين قد أخذوا يرتدون عن مواقفهم السابقة ، خشية ازدياد النفوذ الأمريكى فى بلادهم · ويمكن القول أن اندفاعنا فى هذا الميدان من ميادين السياسة الدولية كما فى غيره من ميادين السياسة العالمية ، والاقتصاد العالمى ، والرأى العالمى ، قد أحدث بعض الاستجابات المقيدة فى الحياة الدولية · فالتوسع من جانب واحد فى القوة والنفوذ قد يكون فى النهاية عملية مقيدة لنا كما كان الحـال بالنسبة لأية قوة كبرى فى الماضى · ولعل الأمر هو على حد قول سفير أمريكى سـابق لدى الكونغو أمام لجنة فرعية تابعة لمجلس الشيوخ « أن حجم وفضولية التمثيل الأمريكى قد يشكل أحيانا عاملا من عوامل القلق فى علاقاتنـا الخارجية التى لاتعرف الجماهير الأمريكية عنها الشيء الكثير ، ولا سيما حيث يبلغ عدد أفراد البعثة الأمريكية نفس عدد موظفى وزارة الخارجية في الدول المضيفة » ·

والمسألة بطبيعة الحال ليسـت مسـألة اسـتعراض ، تتركز مثلا حول التساؤل عما اذا كان موظفو الحكومة الأمريكية فى دولة أجنبية يقعون فى عمارة واحدة (كما هـو الحال فى لندن) ، أم أنهم ينتشرون بين عدة أبنية صـغيرة

(كما هو الحال فى نيودلهى) • ولكن المسالة أكثر عمقا وموضوعية ، من حيث هى تتعلق بحجم الجهود الأمريكية وقوتها الفعلية المتزايدة فى التأثير على سلوك الدول الأجنبية •

ومازلنا مستمرين فى هذا الجهد الطموح • وفى هذا يقول هذا السفير فى مذكرتـه للجنة الفرعية المنبثقة عن مجلس الشـيوخ « ويتردد الكاتب فى الاشارة الى امكانيـة تخفيض القوات خشـية الاضرار بأولئك الذين لا يهتمون كثيرا بالاقتصاد قدر اهتمامهم بالتهرب من التزامات أمريكا كقوة عالمية » •

فما الذى يدفعنـــا لكل هــذا الجهــد ؟ وكيف يمكن لنا ان نحافظ على تصورنا لالتزامنا ؟ والى أى حد تعتبر هذه الالتزامات أو تلك حلقة فى شبكة الالتزامات التعاقديـة المحددة مع الحكومات الرســمية للدول الأجنبية ذات السيادة ؟ والى أى حـد تعتبر بمثابة المنطق الطبيعى لعملية الصراع الدولى ، الذى أصبحنا نحن ومنافسونا وأعداؤنا أسرى له ؟ بل الى أى حد يمكن لهذا التصور الشعبى « لفراغ القوى » فى الدول النامية أن يجرنا دون مقاومة الى بذل الجهود والتعهد بالالتزامات المتزايدة ؟ والى أى حد يعتبر كل ذلك من نتائج العملية السياسية الداخلية ، والآثار الداخلية لالتزاماتنا السابقة ؟

الفصل العاشر

قطاع السياسة الخارجية

فى أوائل عام ١٩٦٧ ، قال مراسل مطلع فى واشنطن أن روبرت ماكنمارا وزير الدفاع الأمريكى ، « مسئول عن أربعة ملاين نسمة ، وما قيمته ١٧٥ مليون دولار ، بما فيها خمسة آلاف رأى نووى • » ويبلغ عدد الأفراد الذين تسيطر عليهم وزارة الدفاع مباشرة حوالى ثلاثة ملايين فرد من أفراد القوات المسلحة ، ومليون من المدنيين • وقد بلغت انفاقات الوزارة عام ١٩٦٦ حوالى ٦٠ مليون دولار (غير المبالغ الاستثنائيــة التى طلبها الرئيس جونسون فى ذلك الوقت من أجل حرب فيتنام • وفى مارس ١٩٦٧ ، بلغت انفاقات الدفاع ٧٤ بليون دولار سنويا • فقد كانت هذه الارقام تزيد على نصف الميزانية الاجمالية للحكومة الفيدرالية الامريكية ، فى كل عام • وقد كتب أدم يارمولينكسى نائب مساعد وزير الدفاع لشئون الامن الدولى عام ١٩٦٧ قائلا : «ان المؤسسة العسكرية ليست أكبر مؤسسة فى العالم فحسب ، بل انها أكبر بكثير من أى وزارة أخرى • أنها فى الواقع أكبر من كل وزارات الحكومة مجتمعة •

هذه الكتلة الضخمة من الجهود البشرية والاقتصادية تولد حتما مجموعة كبيرة من المصالح الاجتماعية والسياسية والاقتصادية تتناسب مع حجمها • وقد بلغ هذا الحجم ، وبالتالى هذه المصالح ، عام ١٩٦٧ حوالى ١٠٪ من الانتاج القومى الاجمالى للولايات المتحدة • فهو يزيد بنسبة كبيرة عن جملة التجـارة الخارجية للولايات المتحدة ، بما فيها الصادرات والوردات التى تصل الى أكثر قليلا من ٧٪ من الانتاج القومى الاجمالى ، كما يبلغ حوالى نفس قيمة جميع الاستثمارات الأمريكية بالخارج ، وحوالى من ١٠ الى ٢٠ ضعف الأرباح التى تدرها من هذه الاستثمارات • وهكذا ، كانت مؤسسة الدفاع الامريكية تعتبر منذ ٨٠ سنة ، وسيلة لحماية مصالحنا فى الساحة الدولية أما اليوم فقد أصبحت تمثل أكبر مصلحة بين المصالح الأمريكية •

وقد عبر يارمولنسكى عن مفاد ذلك بلغة أكثر وضوحا ، عندما يذكرنا بأن كل القرارات الكبرى التى يتخذها وزير الدفاع وكبار المسئولين فى البنتاجون والتى تتعلق بمســائل السياســة ، والعتاد ، وأنظمة الاســلحة الحديثة ، والاستراتيجيات،والالتزامات الدولية تتضمن عملية موازنة بين القيم والمخاطر وهى قيم ومخاطر ليست وقفا على الدولة، ولكنها غالبا ما تمس العالم، وكذلك مجموعات المصالح الموجودة داخل البنتاجون مارة بشارع بنسلفانيا حتى الكابيتول وتبذل ضغوط ضخمة للتوفيق بين هذه القوى المتنافسة ، ولكن فرص الوصول الى حل وسط ليست كبيرة ، وبسبب تعقد المسائل ، فالموافقة على مسألة معينة قد يقابلها رفض لمسألة مرتبطة بها · ومن ناحية أخرى ، فان أى سلسلة ردود مستمرة بالرفض لاى بيروقراطية ستؤدى الى ايقـاف الاتصالات نهائيا ، مثـل مفهـوم العلاقات العمالية عن الفشل فى المساومة بحسن نية · ولا يستطيع أى وزير للدفاع أن يرفض باستمرار المقترحات المقدمة من مستشارية العسكريين ، خاصة حينما يتعلق الأمــر بقدرتهم الفنية وارواح الشباب الأمريكى ، ولن تستطيع أى مناقشة تحليلية أن تعدل من أثر رفض بات على علاقة العمل المستمرة بين الوزير وجنرالاته · وفى الواقع أن الشىء الجدير بالملاحظة ليس هو كثرة القرارات التى تتخذ فى البنتاجون فى وجه كل الضغوط من أجل حل وسط ، بل قلة عدد هذه القرارات ·

وهنا يبرز ما يسمى بالمركز العسكرى الصناعى · وحينما حذر الرئيس أيزنهاور عند تركه لمنصبه من القوة المتزايدة للمركب الصناعى ، فربمـا كان ينفس عن شعوره بالاحباط لعدم قدرته على خفض ميزانية الدفاع · وفى نهاية مدة رئاســته ، كان مايزال يعتقد أن الرئيس يجب أن تكون لديه القدرة على اعطاء الأوامر مثل أى جنرال ، وحينما اكتشف أن الأوامر لاتطاع بطريقة تلقائية ، اختار أن ينحى باللوم على « المتآمرين » ·

ومن المؤكد أن المركب العســكرى ـ الصــناعى ـ التشريعى لا يشــكل مؤامرة ولكن هناك اتفاقات عرضية فى المصالح بين مسئول المشروع العسكرى الذى يبحث عن نجم ، والمدنى الذى يرى فرصة ســانحة لشغل منصب رئيس فرع جديد ، ومقاول الدفاع الذى لا عمل لديه ، ووكلاء الاتحادات العمالية الذين يرون اقتراب شبح البطالة ، وعضو الكونجرس الذى يهتم بمســاهمة التاجر والعامل فى الحملة الانتخابية والذى يهتم برخاء الحى الذى يمثله ، فكل من هذه المجموعات للمصالح تريد توسيع مؤسسة الدفاع فى الاتجاه الذى يناسبها مثلا فى بداية الستينات ، كان البنتاجون يتسع بدرجة كبيرة · وكان ذلك يمثل احدى الفرص السعيدة النادرة التى تمتع بها ماكنمارا فى بداية عهــده بتولى منصبه · وكانت الموارد التى تقطع من النشــاطات غير الضرورية تستطيع غالبا

أن توظف فى المناطق التى تحتاج الى التقوية وعلى سبيل المثال أيضا ، رأينا حتى وقت قريب أن معسكرات تدريب الجيش لا تقوم بتدريب قوات الاحتياطى التى تستدعى بناء على مناقشة فى الكونجرس ، وذلك لأن معسكرات التدريب كانت مستغلة كلها لاعداد القوات العاملة للحرب فى فيتنام • ولكن حينما تنتهى الحرب فى فيتنام ، فان ضغوط المركب العسكرى الصناعى ـ التشريعى سوف تزداد بالضرورة •

« ومع ذلك يمكن مقاومة مثل هذه الضغوط ، وهناك دلائل كثيرة على امكانية ذلك • ولكن من غير المعقول أن نتوقع من أى وزير للدفاع أن يقوى على رفض هذه الضغوط بمفرده ، أو حتى فى حالة تأييد قلة من العاملين فى وزارة الدفاع من رجاله له • ففى خلال الست سنوات الماضية ، استطاع البنتاجون ايجاد الوسائل التنظيمية والتحليلية التى تسمح بالاتصال الفعال بين البيروقراطية والقيادة السياسية المسئولة ، وبين عناصر البيروقراطية ذوى المصالح المتصارعة فى المؤسسات المختلفة ومع ذلك ، فان اداريى البنتاجون أنفسهم لا يستطيعون تحديد دور المؤسسة العسكرية فى الولايات المتحدة ، ولا يجب أن يطلب منهم ذلك • وقد حدثت ندوات قومية على مدى عدة سنوات لاظهار أن المؤسسة العسكرية لا تتناسب ومهامها وانها تحتاج الى اصلاح هيكلى جذرى • وقد أعطت هذه الاصلاحات للولايات المتحدة الآن قوة عسكرية يمكن استخدامها بطريقة أكثر • أما مسألة الاستخدام الذى نختاره للمؤسسة العسكرية ، والحدود التى تفرض على نموها وعملها فهى موضوع كبير يستحق شغل اهتمام الأمة (١) • »

نظرة اخرى الى جهاز القرار القومى ، نموذج الشلال الصغير البسيط :

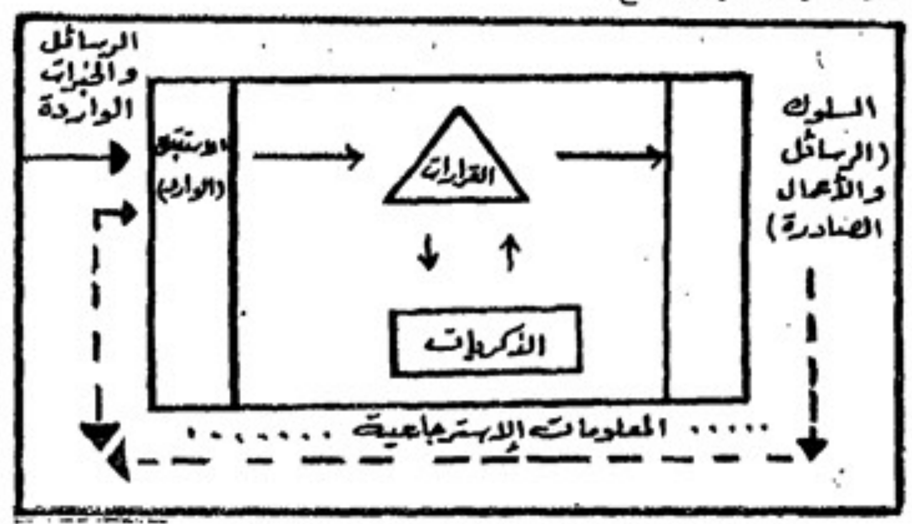
يمكن اعتبار الدولة ، التى يدخل فى نطاق حديثنا اهتماماتها وقراراتها ، بمثابة جهاز للقرار القومى • ولأغراض التحليل ، يمكننا تصور سبل الاتصالات والقرارات فى صورة مبسطة جدا هى صورة شلال صغير من خمس مستويات • ويمكننا أن نتصور أن كل مستوى يتكون من مخزون واضح من الرأى العام أو رأى الصفوة • وكل من هذه المخزونات مرتبط بمركب معين من المؤسسات الاجتماعية ، ومجموعات من المراتب الاجتماعية •

وتنساب عملية الاتصال بسهولة أكثر داخل كل مستوى عنه فى انسيابها من مستوى لآخر ، كما انها تنساب بسهولة أكثر من مستويات المكانة والقوة الأعلى الى المستويات الأقل • ويمكن تمثيل نظام الاتصال والعمل فى كل

(١) ADAM YARMOLINSKY, How The Pentagon Works, *Atlantic Monthly*, March, 1967, pp. 56-61.

مستوى « بصندوق ـ أسود » بسيط ، لصقت على بعض أجزائه لافتات قليلة توضح مهامه ووظائفه الرئيسية التى تهمنا هنا : استقبال الرسائل والخبرات ، الذاكرة والاسترجاع ، اتخاذ القرار عن طريق ربط المعلومات الواردة بالأشياء المستعادة الى الذاكرة وذلك لتحديد طاقة السلوك ، وطاقة الرسـائل والأعمال الناتجة التى قد تعيد بعض المعلومات الى جانب الاستقبال داخل الجهاز ، وبالتالى تعدل من مراحل السلوك التالية ٠

ومن المعلوم ، أن أول مستويات مخزونات الرأى فى أية دولة غربية هو مستوى الصفوة الاجتماعية والاقتصادية التى تساوى بالتقريب ٢٪ أو ٣٪ من أعلى طبقات السكان ملكية ودخـلا ومستوى اجتماعيا واقتصاديا ، مثل كبـار الملاك ، وحملة الأسهم ، وأصحاب الأعمال ، والمستثمرين ، وكبار أفراد الجهاز التنفيذى الادارى فى الدولة وعائلاتهم ، ومؤسساتهم الكبرى مثل الشركات الكبرى والبنوك ومؤسسات الاستثمار ٠ وهؤلاء الناس ومؤسساتهم لا يشكلون جماعة متناسقة بسيطة ، ولكنهم يرتبطون بشبكة كثيفة من الروابط وقنوات الاتصال المتعددة الأطراف ٠ وهم يشتركون فيما بينهم فى ذكريات عديدة ، وأفضليات ، وأساليب الرأى والمصالح والسلوك الخاصة بالصفوة الفرعية المتخصصة ، التى يمكن انتقالها بينهم بسرعة ٠ وبالاضافة الى سبيل الاتصال الداخلى والذكريات المشتركة ، فان هذه الصفوة تستقبل كذلك رسائل من باقى المجتمع ومن العالم الخارجى ٠ وهذه الرسائل تولد رسائل وأعمالا موجهة لمجموعات اجتماعية أخرى وللعالم الخارجى٠ ولهذا فنحن نوضحها بشكل تخطيطى في الشكل رقم ٢ بواسطة « صندوق أسود » ذى قطاع للاستقبال ، وقطاع للارسال ، ومجموعة من الذكريات المتاحة للاسترجاع ، وجهاز قرارات ينتج على الاقل أفضليات أو كراهية لأنواع معينة من السلوك الناتج ٠



شكل ٢ مستوى الصفوة الاجتماعية الاقتصادية كجهاز قرارات

والمستوى الثانى فى مجتمع غربى متقدم يتشـــكل من الصفوة السياسية والحكومية التى تتمركز أساسا حول الحكومة الوطنية · وهى ليست كذلك كتلة متناسقة ، اذ يوجد فى داخلها مجموعات فرعية مثل العاملين بالفرع التنفيذى ، والمشرعين ، والقضاة ، وكبار الموظفين المنتخبين ، وكبار البيروقراطيين ومن بين هذه الفئة الاخيرة الشخصيات المدنية والعسكرية · وهناك أيضا فروق بين أفراد الصفوة السياسية فى العاصمة وفى الاقاليم ، واختلافات بين مصالح وموظفى قطاعات السياسية القومية والرســمية والمحلية · وأخــيرا ، هناك فروق بين أصحاب المناصب فى المكاتب الحكومية الرسمية وبين الافراد الذى يعتمد نصيبهم من السلطة السياسية على درجتهم فى الترتيب الهرمى أو الجهاز الخاص بالحزب · وهناك تمييز حقيقى بين السياسيين الموجودين داخل السلطة وأولئك الموجودين خارجها رغم أن هذه الأدوار قد تنعكس فى حالة تغير السلطة الحاكمة · وبالرغم من هذه الانشقاقات الحقيقية ، الا أن هناك قدرا كبيرا من التماسك والاتصال داخل الصفوة السياسية وبينها وبين أفراد الصفوة البيروقراطية والعسكرية · فهى تكون الحكومة وكذلك البيئة الاجتماعية المحيطة بها · وهكذا يمكن تصوير هذه الصفوة الحكومية والسياسية كجهاز اتصال وقرارات له قدراته الخاصة به فى مجال الذكريات والقرارات ، ووظائفه الخاصة فى الاستقبال والارسال (الطاقة الداخلة أو المدخل Intake والانتاج أو المخرج Output)) بطريقة تشبه الرسم التخطيطى الموضح فى الشكل رقم (٢) ·

ويتكون المستوى الثالث من وسائل الاتصال الجماهيرى (وسائل الاعلام) ، وبصفة خاصة الصحف والمجلات والتلفزيون والاذاعة ، وما يرتبط بها من وكالات الاعلانات وصناعة السينما والاسطوانات ونشر الكتب كأجهزة اضافية ملحقة بهذه الوسائل · وهذه الشبكة من وسائل الاعلام يمكن اعتبارها كذلك كجهاز له أوجه الاستقبال والارسال والذاكرة والقرارات ، ويمثله صندوق أســود آخر مشابه لتلك التى تمثل المستويين السابقين ·

أما جهاز الاتصال فى المستوى الرابع فهو أكبر بكثير وأقل تماسكا ، ولكنه لايقل أهمية عن الاجهزة السابقة · ويمكن توضيحه بصندوق أسود مماثل لما سبق ، ولكن يجب أن نضع فى اعتبارنا أنه يختلف عنها فى المضمون · فهو يتكون من شبكة من قادة الرأى العام الذين يمثلون نسبة ٥٪ أو ١٠٪ من السكان ويهتمون بوسائل الاعلام وبالشئون الخارجية الى حـد ما وهؤلاء هـم الرجال والنساء الذين يلعبون دور الوسيط فى الشئون المحليـة والدولية ، فيقربونها لجيرانهم الأقـــل انتباها ممن يتوجهون اليهم باحثين عن التفسيرات ونمـــاذج الاستجابات والآراء المناسبة للاحداث البعيدة وغير المألوفة التى تقربها لهم وسائل الاعلام · فاذا اتفقت شبكة قادة الرأى العام مع الوسائل والتفسيرات التى يبرزها وسائل الاعلام ، فانهم يستطيعون فعل الشىء الكثير لتقوية أثرها أما اذا لم يتفقوا

معا وعارضوها أو تجاهلوها فانهم يستطيعون فعل الشيء الكثير لابطال أثرها . وهكذا ، نرى أن الاذاعة التليفزيونية الخاصة بأفريقيا مثلا فى أنحاء أمريكا ، أو الخاصة بالتكامل العنصرى فى القوات المسلحة الأمريكية ، يمكن أن يكون لها تأثير مختلف تماما فى الشمال عنه فى الجنوب . ويرجع ذلك الى الاستجابات المختلفة لقادة الرأى العام (وللسكان ككل) فى كل اقليم . وفى تحليل عمليات استفتاء الرأى العام يمكن تقريب طبقة « قادة الرأى العـام » بفضل ٥٪ أو ١٠٪ من المشتركين من الاستفتاء طبقا لطبقتهم الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية ، وتحليل آرائهم بطريقة منفصلة . وهناك طريقة بديلة ، مفادها أن أعضاء هذه الطبقة ، أو أى طبقة فرعية داخلها مثل المدرسين والمحامين المحليين ، يمكن التعرف عليهم مباشرة وأخذ عينة مناسبة من بينهم تمثل المجموع .

أما خامس وأكبر المجموعات التى يكونهـــا الناس ، فتتكون من الطبقات السياسية المعنية من السكان على اطلاقهم ، حسب اهتمامهم وقدرتهم ونضجهم ، بدرجة تسمح بأن يكون لهم تأثير كامن على السياسة ، يجعل من الضرورى أخذهم فى الاعتبار عند تقدير السير المحتمل للأحــداث السياسية ، والنتائج المحتملة لأزمة ما . ففى الدول الغربية ، يصل عدد « الناس » المؤثرين سياسيا بالنسبة الى جملة الناخبين ما بين ٦٠ و ٩٠٪ من عـدد السـكان البالغين . فالناخبون (أو الجماهير) يستقبلون رسائل ، ويرجعون لذاكرتهم ، ويتخذون قرارات ، ثم يخرجون بنتائج فى شكل رسائل وأعمال .

وهكذا نرى أن هناك أربع قنوات ــ فى نموذج الشلال ــ تتحرك لأسفل ، من أجهزة الاتصال الأعلى الى الأجهزة الأدنى . فالصفوة الاجتماعية الاقتصادية تتصل مباشرة مع الجهاز الحكومى والسياسى . وكثير من أفرادها يسهل عليهم الوصول الى (والتاثير على) السلطات التشريعية والتنفيذية فى الحكومة . كما أن كثيرا منهم يسهل عليهم الوصول الى (والتأثير على) وسائل الاعلام وعالمها المتسع . ولكن اتصالهم وتأثيرهم المباشر على السواد الأعظم من قادة الرأى العام يتم بصورة أقل . كما أن تأثيرهم المباشر على جماهير الشعب هو أقل أيضا . وللحكومة أيضا بعض الاتصالات المباشرة والتأثيرات على وسائل الاعلام . ولكن مثل هذه الاتصالات والتأثيرات على قادة الرأى العام والجماهير جد ضعيفة . فوسائل الاعلام تخاطب بطريقة مباشرة ومؤثرة قادة الرأى العام الذين يقومون بدورهم بدور المرسل والمؤكد

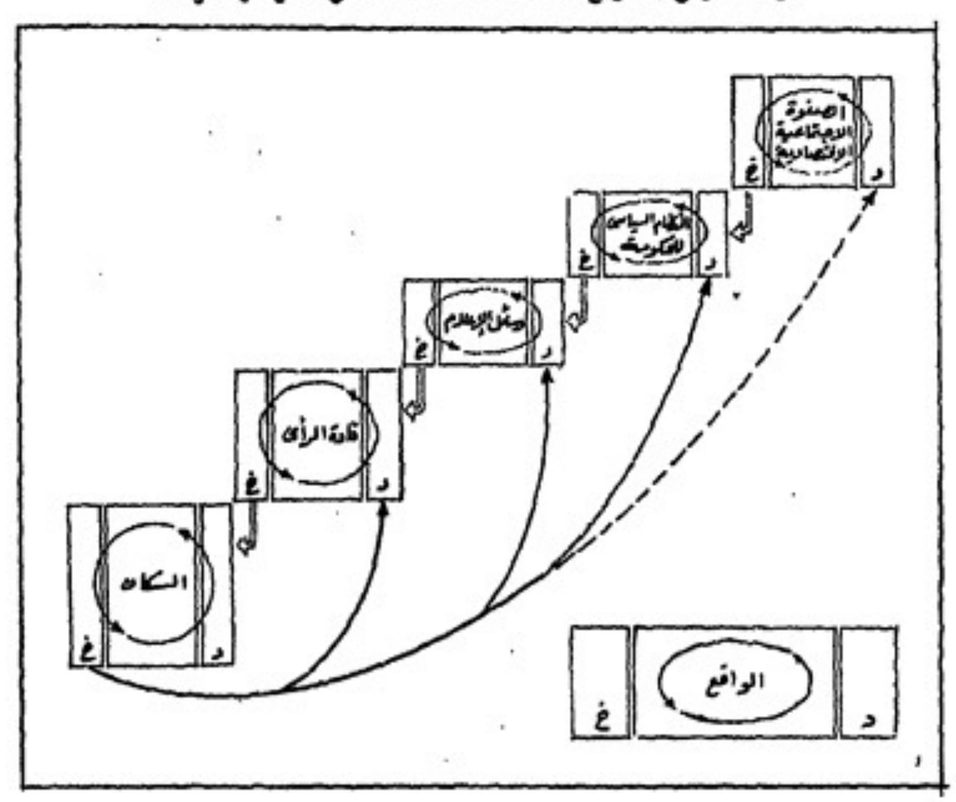
ـ أو الناقد فيما ندر ـ فى بث هذه الأخبار الى السكان ٠ فهم يتحدثون مباشرة الى الشعب ، وتزداد سلطتهم كلما تساوت رسائلهم أو تدعمت بواسطة رسائل الاعلام التى تسبغ على القادة المحليين صفة المتحدثين باسمها ٠ وأخيرا ، فان القادة المحليين يتصلون مباشرة بالناس ، ويمارسون نفوذهم متمشيا أو معارضا لسياسة وسائل الاعلام ٠ ويتضح هذا من الشكل رقم ٣ ، وملخصه فى الجدول الآتى

جدول رقم (١٠)

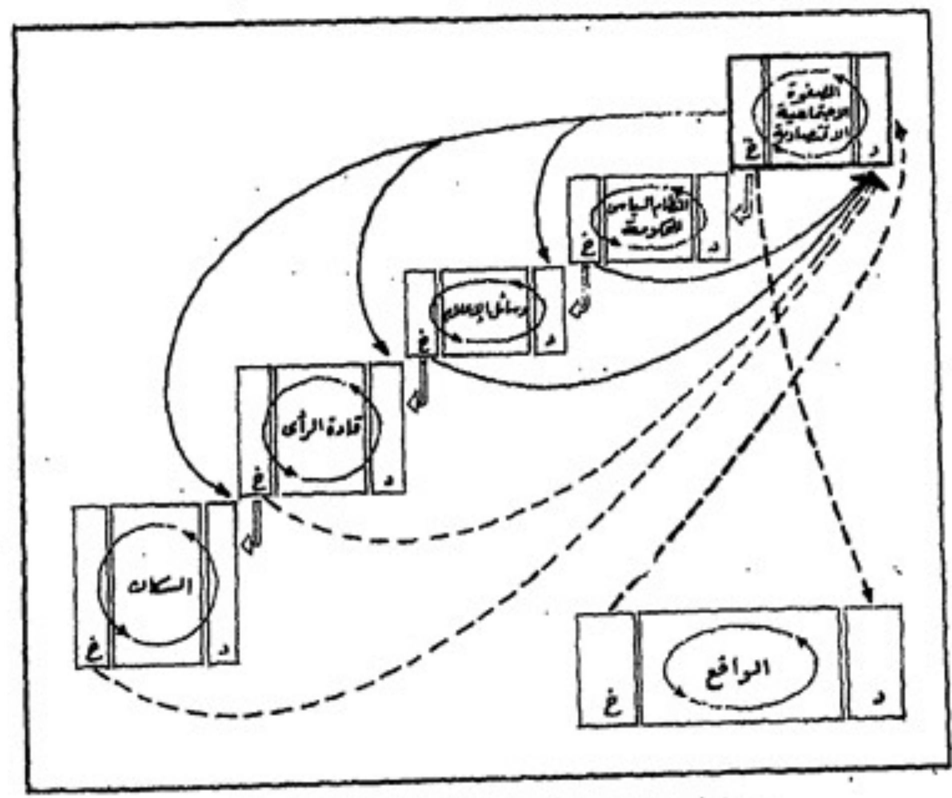
تلخيص ٣٦ نوعا من تدفق النفوذ والمعلومات فى دولة متقدمة كما هو مفسر فى شكل (٣) من (أ) الى (ج)

(من) :	إلى :						
	(١) الصفوة الاجتماعية الاقتصاد	(٢) الجهاز الحكومى السياسى	(٣) وسائل الإعلام	(٤) قادة الرأى	(٥) السكان رأى الجماهير	(٦) واقع البيئة	(٧) المجموع الابتدائى
١ ـ الصفوة الاجتماعية الاقتصادية شكل ٣ ب.	قوى جدا	قوى	قوى	قوى	قوى	ضعيف	٥ قوى ١ ضعيف
٢ ـ الجهاز الحكومى السياسى شكل ٣ ج	قوى	قوى جدا	قوى	قوى	قوى	قوى	٦ قوى
٣ ـ وسائل الإعلام (شكل ٣ د)	قوى	قوى	قوى جدا		قوى	ضعيف	٥ قوى ١ ضعيف
٤ ـ قادة الرأى (شكل ٣هـ)	ضعيف	قوى	قوى	قوى جدا	قوى جدا	ضعيف	٤ قوى ٢ ضعيف
٥ ـ السكان (رأى الجماهير) (شكل ٣و)	ضعيف	قوى	قوى	قوى	قوى جدا	قوى	٥ قوى ١ ضعيف
٦ ـ واقع البيئة الجغرافى ـ الطبيعى والاقتصادى والثقافى ... الخ (شكل ٣ ز)	ضعيف	قوى	ضعيف	قوى	قوى جدا	قوى جدا	٤ قوى ٢ ضعيف
٧ ـ حاصل الجمع (شكل ٣ ح)	٣ قوى ٣ ضعيف	٦ قوى	٥ قوى ١ ضعيف	٦ قوى	٦ قوى	٣ ضعيف قوى	٢٩ قوى ٧ ضعيف

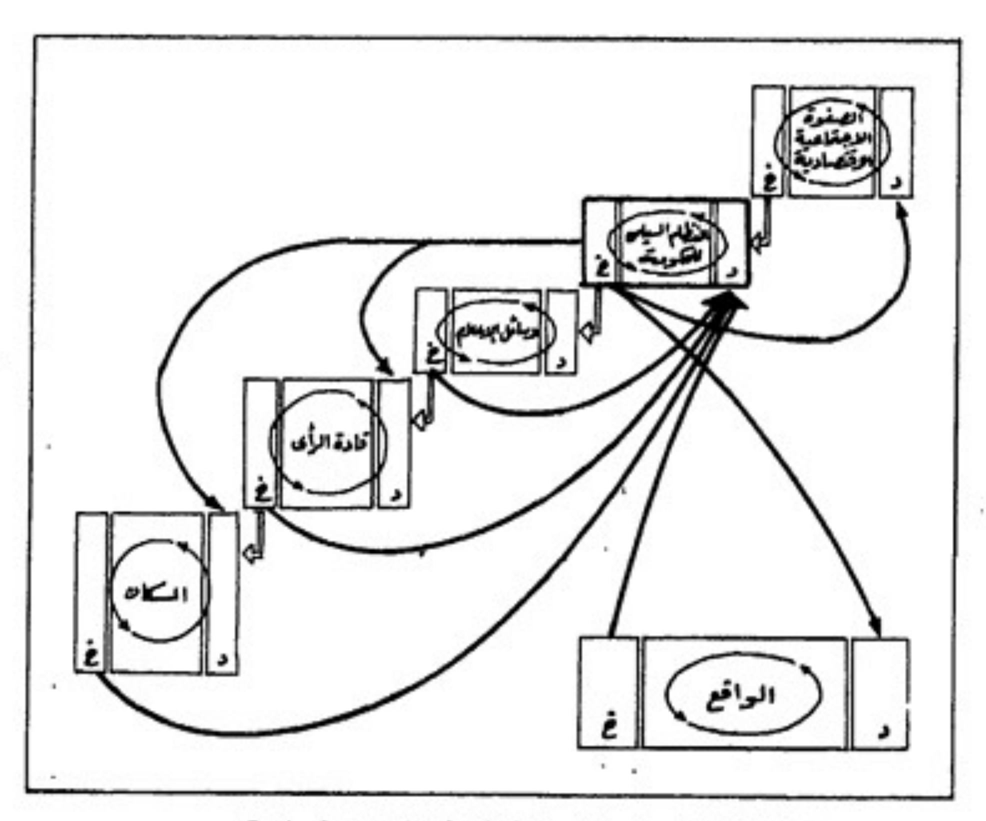
من (أ الى ج) نموذج الشلال « للسقط » لتدفق النفوذ والمعلومات



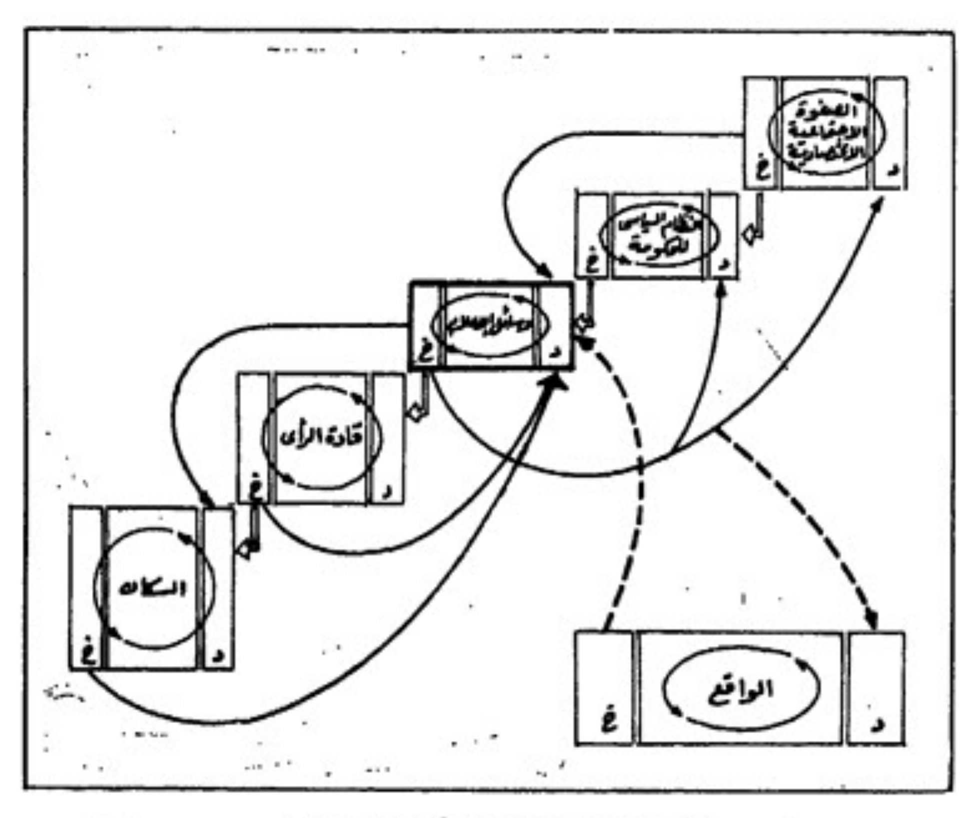
أ ـ الشلال الرئيسي للوسائل والاستجابات من الشعب



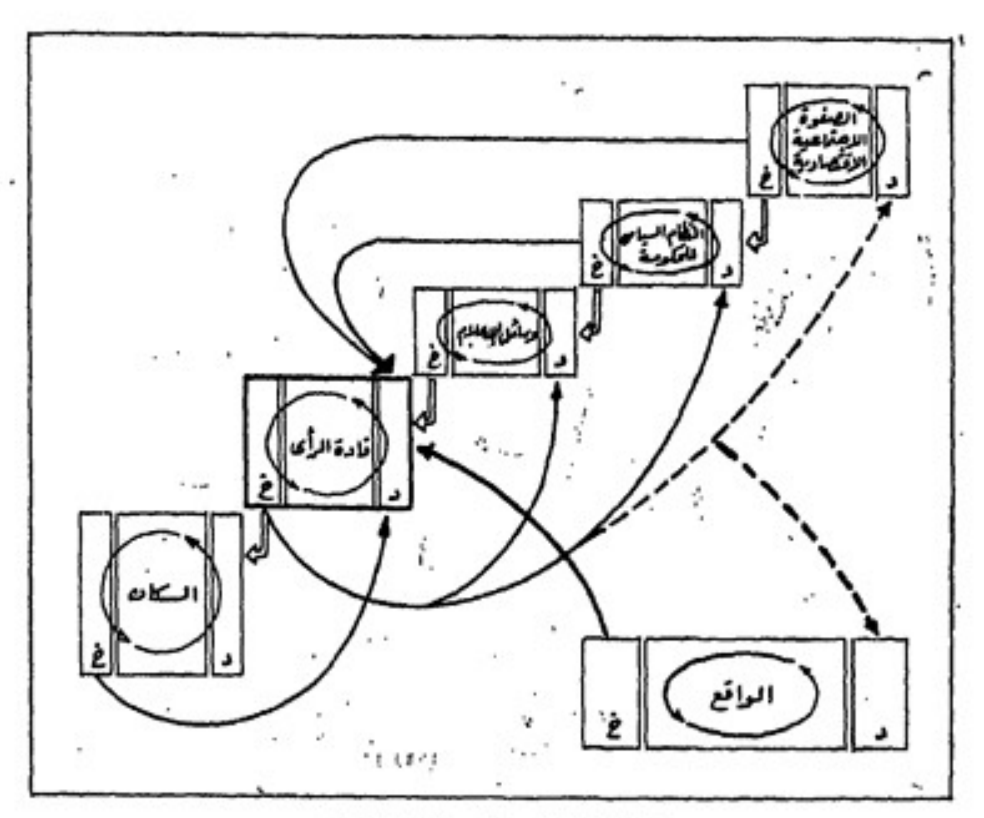
ب ـ تدفق الاتصال بالنسبة للصفوة الاجتماعية الاقتصادية



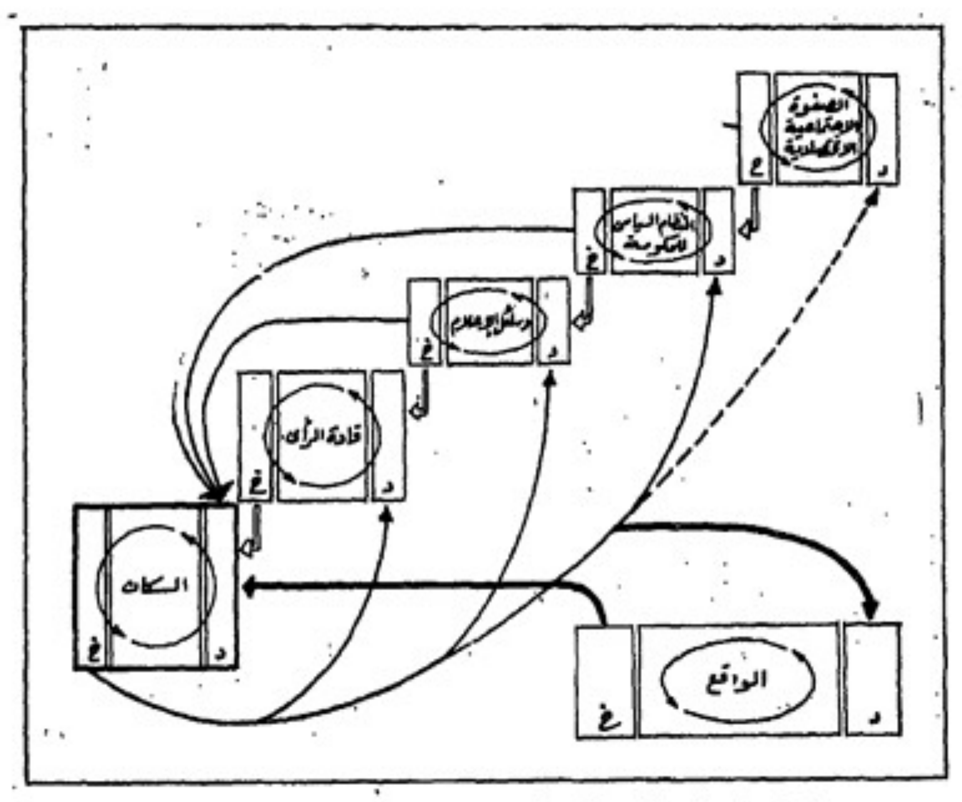
(جـ) تدفق الاتصال بالنسبة للحكومة والصفوة السياسية



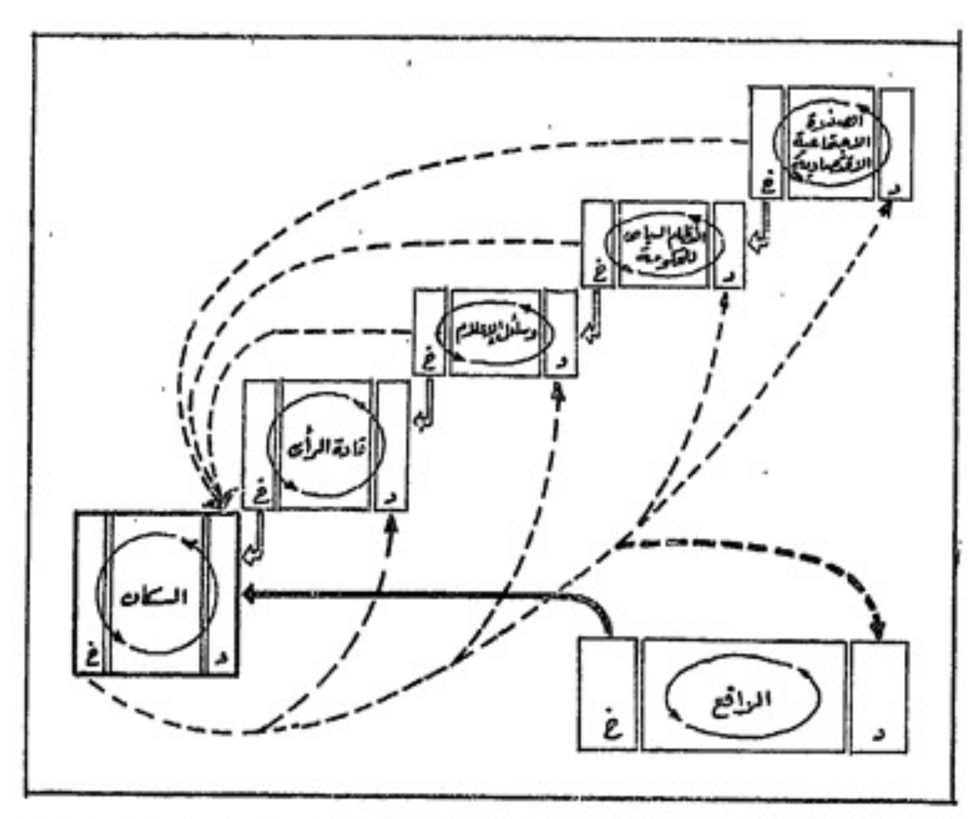
د ـ تدفق الاتصال بالنسبة لوسائل الاعلام



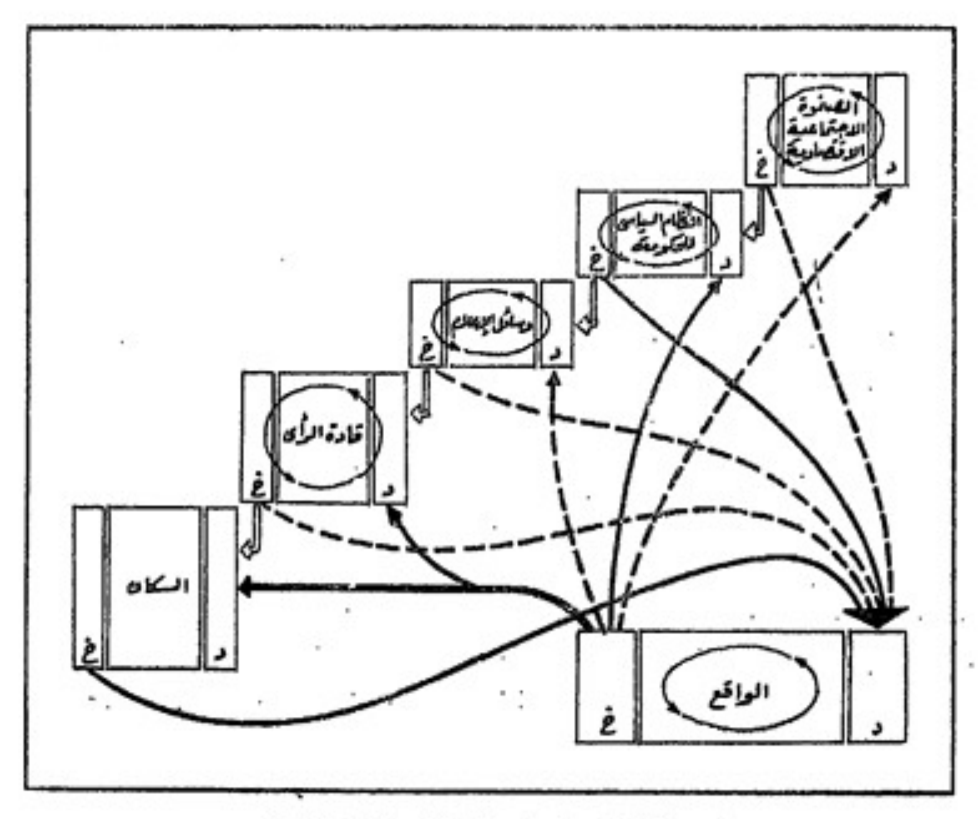
هـ - تدفق الإتصال بالنسبة لقادة الرأى



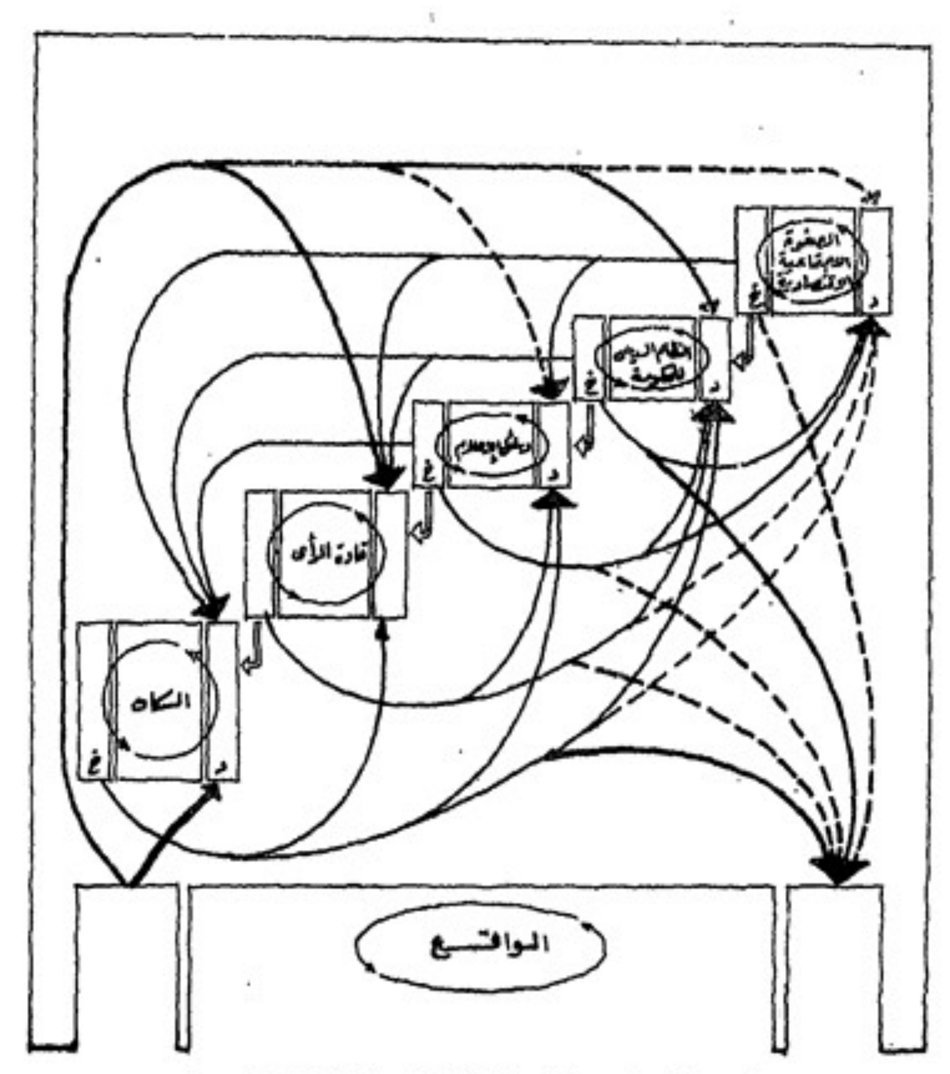
و - تدفق الاتصال بالنسبة للسكان على المستوى الجماهيرى فى دولة متقدمة



و — II — تدفق الاتصال بالنسبة للسكن على المستوى الجماهيرى فى دولة تقليدية متخلفة



ز ـ التفاعلات من واقع البيئة فى الدول المتقدمة



ح – تجميع النموذج : تدفق الاتصال بالنسبة للجهاز خماسى المستوى وبيئته

ومع ذلك ، فكل مجموعة من المجموعات الخمسة لها ذكرياتها ، ومعيـــار استقلالها الخاص بها · وتستطيع كل مجموعة أن ترفض أو تتجاهل أو تعيد تفسير معظم أو كل الرسائل غير المستساغة بالنسبة لها · وكل مجموعة قادرة على التجديد والمبادرة · وكل منها تستطيع أن تغــذى بعض أو كل مجموعات المستوى الأعلى بسيل من المعلومات ·

وعادة ما يستجيب الناس لقــادة الرأى الداخـلى ، اما بزيادة أو بتقليل انتباههم وانقيادهم لهؤلاء القادة · فهم يستجيبون لوسائل الاعلام اما بالاهتمام بها أو الانصراف عنها ، أى بالاشتراك فيها من عدمه ، ان لم يكن برعاية احداها أو احدى الشركات التى تعلن فيها · ومع ذلك ، نرى قنوات اتصالهم ونفوذهم مع

الصفوة الاجتماعية الاقتصادية ضعيفة وغير مباشرة ، حيث أن معظم أفراد هذه الصفوة لا يعتمدون على رضى الشعب فى حصولهم على دخولهم أو مراكزهم ٠

ويستطيع قادة الرأى الداخلى تأييد أو تجـــاهل أو معارضة وسائل الاعلام ٠ ولديهم الى حد ما نفس الاختيار فى تصرفهم نحو الحكومة والقيادة السياسية للدولة ٠ ومع ذلك ، فهم لا يستطيعون عادة فعـــل الشىء الكثير بالنسبة للصفوة الاجتماعية الاقتصادية الا اذا أصبح القـــادة المحليون وقادة المستويات الدنيا بعيدين تماما عن أعلى أفراد الصفوة ٠ أو اذا كانت مجموعة أعلى أفراد الصفوة تتكون الى حـــد كبير من أجانب أو غرباء بارزين ٠ ولكن الحكومة وقادة الجهـــاز السياسى يستطيعون فعل شىء ما بالنسبة للصفوة الاجتماعية والاقتصادية ٠ فهم يستطيعون الدفاع عن امتيازاتها ، وجعلها تبدو أكثر شرعية ، كما يمكنهم معارضة سلطتها ، وتقليل امتيازاتهـــا عن طريق التشريع والضرائب ، وقيادة الرأى الوطنى ، وغير ذلك من الاجراءات الادارية والقرارات السياسية ٠

ومن الواضح أن كل مستوى من المستويات الخمســة فى نموذج الشـــلال مستقل ذاتيا ، ولكنه ايضا مرتبط جزئيا بالمستويات الأخرى ٠ هذا بالاضافة الى كل مستوى معرض بدرجة ما للتأثير المباشر للواقع الخارجى ٠ فحينما يحدث كساد اقتصادى ويفقد الناس وظائفهم ، يصبح هذا الكساد موضع اهتمام الناس وملاحظة جيرانهم ، بغض النظر عما يقوله قادة الرأى الداخلى ووسائل الاعلام أو الحكومة ٠

وينطبق نفس الشىء على المواقف التى يعانى خلالها الناس من الجوع ويتم توزيع التموين بالبطاقات ، أو ترتفع نسبة الاصابات خلال حرب طويلة الأمد ففى كل هذه الحالات ، تحاول وسائل الاعلام ، والقادة السياسيون الوطنيون والمحليون ، التقدم بتفسير ما لمآسى الشعب ٠ ولكن قد يأتى الوقت الذى يثقل فيه العبء ، بحيث يفوق التفسيرات ٠

كـذلك ينطبق نفس الشىء على المستويات الأعلى ، فقادة الرأى الداخـلى ووسائل الاعلام والحكومة والصفوة الاجتماعية الاقتصادية ، يحتمل أن يمروا بتجارب مباشرة فيما يتعلق بمسائل الرخاء أو الكساد الاقتصادى ، وتدفق الذهب داخل البلاد أو خروجه منها ، وسهولة أو صعوبة الهجرة ، والنجاح أو الفشل فى العلاقات الخارجيـــة أو فى حالة الحرب ، والتقدم أو التأخر فى مجـــالات العلم والتكنولوجيا والصحة العامة ونمو السكان ، وتحسن أو تدهور البيئة ، وحفظ الموارد القومية أو نضوبها ٠ ولكل هـــذه الظواهر ــ أو كلها ــ آثار على تجارب الناس ، فى كل مستوى من مستويات جهاز الاتصال الاجتماعى ٠ وبالتالى يمكن أن يؤثر مباشرة على ادراكهم لانفسهم وللعالم الخـارجى ، وعلى تقديم فى

بعضهم البعض ، أو انعدام هذه الثقة ، فالثقة فى حكومة أو فى صفوة وطنيــة ، أو فى جهاز وطنى لوسائل الاعلام ، فى الساحة الدولية وفى مجال السياسة الداخلية ، يعتمد الى درجة غير قليلة على مدى تطابق رسائله مع التأثير الحقيقى للواقع على السكان والمجموعات الأخرى المعنية ٠

فكل من مستويات الاتصال المترابطة هذه يتكون فى حد ذاته من مجموعات مصالح ومؤسسات مختلفة ، بمثل ما توجد ائتلافات أخرى بين المجموعات فى المستويات المختلفة لجهاز الاتصال ٠ وقد توجد هذه الائتلافات بين بعض القــادة السياسيين الوطنيين ٠ وبعض وسائل الاعلام ، وبعض القادة المحليين ، وبعض الناخبين ٠ على أنهم قد يفضلون جميعا اتباع « خط متشدد » أو « خط متساهل » فى مجال السياسة الخارجية ، فى حين أن مجموعات أو ائتلافات أخرى قد تفضل منح الأولوية لأهدافها الداخلية ٠

هل هناك « أولوية للسياسة الخارجية » ؟

من المحتمل دائما أن لا تعطى أجهزة الاتصـــال السياسية المعقدة من هذا النوع ـ الذى أوضحناه ـ أولوية للسياسة الداخلية ٠ وقد تحدث ليوبولد فون المؤرخ الكبير فى القرن التاسع عشر عن « أولوية السياسة الخارجية ٠ ولكن هذه الفكرة كانت أكثر ملائمة للملكيات عنها بالنسبة للمجتمعات الجماهيرية ٠ فاليوم يصنع أفــراد الصفوة السياســة ٠ ولكن السياســة ـ أو على الأقل احتياجاتها ونتائجها ـ غالبا ما تصنع أيضا مجموعات الصفوة ، وتغير التماسك فيما بينهم أو تغير من قوتهم ، ومن العلاقات القائمة بينهم ٠

فجهاز الاتصال والقرار السياسى الحديث من ذلك النوع ، يجعل من الصعب على الدولة انتهاج سياسة خارجية ثابتة طويلة المدى ٠ واذا كانت هناك ثمة صفوة فى مستوى واحد ، أو مجموعة مصالح متأكدة من سيادتهـــا على جميع مجموعات الصفوة والمجموعات الأخرى التى ستظل سلبية ، فان هــذه المجموعة السائدة تستطيع دون عناء كبير أن تحافظ على سياسة دولية لعدة سنوات ٠ أما فى الدولة الديموقراطية المتعددة الأحزاب ، فمن المحتم أن تجد صعوبة فى ممارسة نفوذها الدائم على نفوذ دولة أخرى ، أو أن تكون فى مركز الخضوع الدائم لدولة أخرى ٠

وكلما زادت عناصر التعدد والاتصـــال والاشــتراك فى جهاز ما ، زادت الصعوبة بالنسبة للصفوة ومجموعات المصالح على الصمود ، وكثر تغير التوازن بين مستويات الاتصالات والقرارات السياسية الداخلية والخارجية فيه ٠ وعلى

هذا النحو نرى الدول الديمقراطية الحديثة غير مهيأة على وجه الاطلاق لحكم أو توجيه الدول الأخرى لفترات طويلة ٠ بل أنها ليست مهيأة للخضوع طويلا لأى نفوذ أو توجيه أجنبى ، ولو كان عن حسن نية ٠ ولعل علاقات انجلترا بالدول الديمقراطية داخل الكومنولث توضح شيئا من هذه الصعوبة كما تتضح نفس الصعوبة فى تجارب أمريكا ـ منذ عام ١٩٥٤ ـ فى محاولتها التأثير على سياسة فرنسا ، وفى الجهود الأمريكية الأخيرة للتأثير على الحياة الاقتصادية والسياسية للهند ٠

وما ينطبق على الدول الديموقراطية الحديثة ربما ينطبق بدرجة كبيرة على كل الدول الحديثة الأخرى ٠ فالتطوير يتضمن وجود وسائل اتصال داخلية أكثر ، وأجهزة اتصال داخلية مختلفة ومعقدة ، وقطاعات عامة كبيرة ، واشتراكا شعبيا متزايدا يفوق المستوى الداخلى ، واحتمالا كبيرا لتغييرات متكررة فى علاقات الاتصال والسلطة داخل النظم السياسية لهذه الدول ٠ ومن الملاحظ أيضا أن عمليات التغيير الخاصة بالسياسة والاتصال ، وان استمرت خلف واجهة الدكتاتورية ، فهى لا تجعل النظم الدكتاتورية الحديثة ملائمة للمحافظة طويلا على سيطرة محكمة على الدول الأجنبية البعيدة ٠ وتوضح الصعوبات التى واجهها الاتحاد السوفييتى ، فى محاولته الاحتفاظ بسيطرته على سياسة تشيكوسلوفاكيا ورومانيا ، وفقد سيطرته على يوغسلافيا والصين أن التغيرات داخل الاتحاد السوفييتى قد ارتبطت بالتغيرات فى الدول الأخرى ، لاضعاف أو اذابة ما كان ينظر اليه من قبل ـ سطحيا على الأقل ـ على أنه كتلة مسيطر عليها بأحكام ٠

وبالرغم من أن الدول الحديثة تجد أنه من الصعب امكان التأثير على الدول الأخرى ، أو السيطرة عليها لفترات طويلة ، الا أن مصالحها غالبا ما تدفع حكوماتها الى بذل المحاولة فى هذا السبيل ٠ هذا علما بأن الاعتماد المتبادل بين الدول قد يؤدى الى زيادة هذه الجهود ، دون ضمان نجاحها ٠ ولكن يجدر الانتباه الى أنه حينما يستمر الاعتماد المتبادل ، وتفشل جهود السيطرة ، تبرز المصالح المتعارضة ، ويصبح من المحتمل نشوب الصراعات ٠ وهكذا ، ينشب الصراع الدولى بسبب فشل السيطرة ٠

الفصل الحادى عشر

كيف تشب الصراعات بين الدول

مهما كان نوع الصراع الذى تقحم الدولة نفسها فيه ، فانها ولابد أن تحافظ على قدر من السيطرة ، ليس فقط على سلوكها ، بل على سلوك عدوها كذلك · ويمكن تمييز النوعين المختلفين من الصراع طبقا للدرجات والأنماط المختلفة من ضبط النفس والسيطرة المتبادلة من الطرفين · وطبقا للعبارات التى اقترحها أناتول رابوبورت Anatol Rapoport عالم الرياضيات وأحد أصحاب نظرية المباراة أو اللعبة Game Theory فان أهم أشكال الصراع ثلاثة ، يمكن تسميتها « القتال Fights » و « المباريات Games » و « المجادلات Debates » · وكل شكل من هذه الأشكال له خلفيات مختلفة ، وقالب مختلف للتطور ، وتوزيع مختلف للنتائج التى يمكن التنبؤ بها ·

١ ـ « القتال » : اشكال للصراع شبه آلية Quasi-Automatic

الشكل الأول للصراع هو « القتال » ، وفيه يتضاءل ضبط النفس والسيطرة المتبادلة للأطراف بسرعة ، لأن أعمال كل طرف تكون منطلقا لأعمال مضادة من جانب الطرف الآخر · فقد ينبح كلب حينما يقابل كلبا آخر فى الشارع ، فيرد الكلب الآخر النباح · ثم ينبح الكلب الأول بصوت أعلى ، فيرد الثانى بأعلى منه · فاذا زمجر الكلب الأول ، فعل الثانى نفس الشىء ويلى هذا التتابع التقليدى لعملية التصعيد تتابع النهش والتقاتل بين الكلبين · وعلى هذا الوجه يتم التتابع فى تصعيد المعركة بين صبيين فى فناء المدرسة : اذ يؤدى تبادل نظرات التوبيخ والسخرية الى تبادل الكلمات والايماءات الساخرة ، ثم التهديدات والتحديات ، فالتحديات المضادة ، حتى يتم تبادل الضربات ، ويبدأ القتال على أوسع نطاق ·

وما يمكن ملاحظته بين الكلاب والأطفال ، يمكن ملاحظته أيضا فى سباق التسلح بين الدول ، وفى المواجهة بين القوى الكبرى · فيصبح مستوى تسليح

دولة ما ، أو انفاقها العسكرى ، الخط الرئيسى الذى تنطلق منه دولة ثانيـة ، فتقرر أن تزيد عنه بدرجة « مأمونة » لنقل ١٠٪ ـ حتى تشعر بالأمن · ولكن هذا المستوى الأعلى الجديد لتسليح الدولة الثانية يصبح أساس حسابات الأمن بالنسبة للدولة الأولى ، التى تحاول من جانبها انفاق ١٠٪ على الأسلحة زيادة عن منافستها · وتحاول الأخيرة بدورها أن تتخطى هذه النسبة بنسبة ١٠٪ أخرى ، وهكذا يحدث التتابع فى سلسلة من تصعيد التسلح حتى تنهك احدى الدولتين أو كلاهما ، أو حتى تنشب الحرب ، أو حتى يحدث تغير غير متوقع فى الدقيقة الأخيرة فى سياسة كلا الجانبين ·

كذلك فى حالة المواجهة بين القوى الكبرى ، تحاول كل قوة أن تزيد عن الأخرى بدرجة معينة من الالتزام الشفهى أو المادى فى كل مرحلة · فيلى المذكرات المعتدلة اللهجة مذكرات شـــديدة اللهجة · ويلى المذكرات تحركات السفن أو القوات أو الطائرات الى مواقع قريبة من مسرح النزاع ، وربما يتم تسلل بعض القوات ، أو نزولها بطريقة علنية · يلى ذلك اطلاق النيران من جانب أحد الأطراف ورد أكبر من الطرف الآخر ، ثم تظهر الدول الحليفة فى الصـــورة · وهكذا ، عن طريق التهديد والتهديد المضاد ، ثم الرد فالرد المضاد ، يتم الوصول الى حافة الحرب الشاملة ، وربما يتم اجتياز هذه الحافة الى الحرب ذاتها ·

وتميل عمليات الصراع « القتالى » هذه فى جوهرها الى ان تكون عمليات آلية ، لا تريث فيها ، مثل تحركات لاعبى الشطرنج الجدد ، الذين يعرفون عن اللعبة أقل مما يعتقدون ، فتبدو لهم كل حركة واضحة وضرورية · وفى الواقع ، أن هذه العمليات ـ مثل تحركات لاعبى الشطرنج المارسين ، ولكنهما ليسا على درجة عالية من المهارة ـ تكون من السرعة بحيث يصعب تمييزها عن رد الفعل المقابل · وهكذا يبدأ رجال الدولة بالقول « ليس لدينا بديل » ، وتجد الدول التى يجب أن تتعلم بطريقة أفضل من خلال التجربة (مثلما يفعل معظم لاعبى الشطرنج الجدد) نفسها وقد تورطت فيما يبدو عادة (بالنسبة لها) على أنها عمليات صراع حتمى ، يتعذر معها الهروب من التسلسل المتطور للأحداث ·

ويشبه هــذا النوع من الصراع فى طبيعته الآليــة اى عمليه من عمليات الطبيعة · بل يمكن وصفه ـ مثل بعض عمليات الطبيعة ـ بواسطة زوج من العمليات التفاضــلية (وقد تم استكشاف النماذج الرياضية لعمليات الصراع هذه بواسطة عدة علماء للطبيعة والاجتماع بما فيهم لويس ريتشارد ســـون ، ونيكولا راشفسكى ، وج جوز ، وأناتول رابوبورت ، وكينيث بولدنج) ·

وتتضمن هذه المعادلات نوعين من المصطلحات ، يمثل بعضها عمليات ازدياد السرعة ـ أى أنها تمثل آثار ازدياد السرعة التى تحدثها تحركات أحد الأطراف على تحركات الطرف الآخر ، وربما أيضا على خطواته التالية · أما النوع الآخر

من المصطلحات ، فيمثل الآثار العكسية التى تحدث أيضاً فى كثير من مواقف الصراع ، وهى الآثـار المؤخرة أو المقللة للسرعة ، وهى بوجه خاص الآثار التى تتيح ضبط النفس المتزايد من جانب كل طرف ، كلما ازدادت حدة الصراع . وتشمل هذه الآثار النفقات المتزايدة (سياسية أو اقتصادية) ، أو المعارضـة الداخلية المتزايدة ، أو الموارد المتناقصة ، أو عديد من هذه الآثار مجتمعة .

وقد تسود عوامل زيادة السرعة فى ظروف معينة . وهنا ، يوضح أى نموذج رياضى مناسب أن الصراع سوف يتصاعد الى مالا نهاية ، حتى يتم تدمير أو انهيار أحد الأطراف أو أحد أجزاء النظام . وقد يوضح أيضا متى يتم الوصول الى نقطة الانهيار هـذه . وفى ظروف أخـرى ، قد تزداد عوامل ضبط النفس بمعدل أسرع من ازدياد عوامل تصعيد الصراع . وهنا ، يقل معـدل تصعيد الصراع ، بل قد يتوقف نظام الصراع كله عند نقطة ما قبل انهيار النظام وتدمير أى من الأطراف المتنازعة . وفى مثل هذه الظروف ، توضح النماذج الرياضية متى وكيف تستمر الأنواع المتصـارعة من الخنافس ، داخل حقيبة واحدة بهـا دقيق ، فى التعايش الى مالا نهاية ، أو متى وكيف تستمر ديانات تبشيرية أو عقائد سياسية متصارعة فى حالة مستقرة من التعايش التنافسى ، أو متى وفى أى معـدلات الانفاق يمكن أن يتوقف سباق التسلح . ولهـذا ، فاذا استطعنا اكتشاف وتقوية العوامل التى تساعد على ضبط النفس بالنسبة للدول المتنازعة ، فان الطبيعة الآلية غير المتريثة للصراع « القتالى » قد تترك فينا شيئا من الأمل .

٢ ـ « المباريات » : الصراعات المتعقلة التى تميزها الاستراتيجية :

وهى شكل مختلف جدا من أشكال الصراع ، يشبه المباريات التى يسيطر كل لاعب فيها الى درجة معقولة على تحركاته ، ولكن ليس بالضرورة على نتائج هذه التحركات . ويمكن تطبيق بعض نماذج المباراة على هذه التحركات فكثير من الألعاب التى نمارسها للترفيه ، مثل البوكر أو البريدج أو الشطرنج ، تشبه بشكل مجرد ومحدود مواقف الصراع فى الحياة الواقعيـة ، مثل المنافسـة التجارية ، والسياسة ، والدبلوماسية ، والحرب . وهذا هو أحد الأسباب التى تجعل الناس يجدون هذه الألعاب مثيرة وجذابة . ففى كل لعبة من هذه الألعاب يمتلك اللاعب عددا من البدائل ، يفضل على أساسها بعض نتائج اللعبة . كما أن لديه عدة اختبارات بين الحركات المختلفة التى يمكن أن يقوم بها ، وبعض التوقعات عن النتائج المحتملة لأى حركة يختارها .

ولذلك ، فلكى يجيد اللاعب اللعب لابد له أن يعرف ماذا يريد ، وأن يدرك ما يعرف فعلا وما لا يعرفه ، وما يستطيع فعله وما لا يستطيع . فكثيرا ما تكون معرفته بنتائج عمله غير مؤكدة ، لأن نتائج الحركة فى أى مباراة تعتمد على الحركة

التى يقوم بها الطرف المنافس · بل غالبا ما يجهل ما يستطيع منافسه أن يفعله (حسب ما بحوزة منافسه من أوراق اللعب الممتازة أو الضعيفة) ، وما يقرر أو يخطط (نواياه) · وفى مواجهة حالة عدم التأكد هذه ، يجب على كل لاعب أن يبنى تحركاته على أساس أوقع ما لديه من التخمينات أو التقديرات المنطقية التى يستطيع القيام بها · وفى هذا الصدد ، قيل أن نابليون قد نصح قادته بأن يبنوا تحركاتهم العسكرية على أساس تقدير قدرات أعدائهم ، وليس على أساس تقدير نواياهم الذى يصبح بالضرورة تقديرا لا يعتمد عليه كثيرا ·

وطالما أن كل لاعب يشترك فى المباراة ليفوز ، أو على الأقل لكى لا يخسر ، فهو يختـــار تحركاته الفردية ، وسلسلة التحركات القصـــيرة التى نسميها « التكتيكات » كما أنه يختار أنواع وسلاسل التحركات الطويلة ، التى نسميها « الاستراتيجية » ، والتى تضم بين مكوناتها التحركات التكتيكية · وهكذا ، فان أكثر الاستراتيجيات تعقلا بالنسبة للاعب هى الاستراتيجية التى يزيد احتمال خروجه عن طريقها بنتيجة مربحة ، أو بمعيار آخر هى تلك الاستراتيجية التى عن طريقها يزداد احتمال تجنب نتيجة خاسرة · واذا أمكن التعبير عن الأرباح بطريقة كمية ، فان أكثر الاستراتيجيات تعقلا هى التى تزيد صافى الأرباح الى الحد الأقصى ، أو تلك التى تقلل صافى الخسائر الى الحد الأدنى ·

مباريات قيمة الصفر او القيمة المحددة :

يطلق على فئة كبيرة من المباريات مباريات قيمة الصفر Zero-Sum ، أو بطريقة أكثر عمومية مباريات القيمة المحددة Fixed Sum · وفى مباراة قيمة الصفر ، يساوى مبلغ كل الأرباح بالنسبة للاعبين صفر · ولذلك فان أى شىء يكسبه أى لاعب ، لابد أن يخسره لاعب أو لاعبون آخرون : (الشطرنج والبريدج والبوكر امثلة لألعاب قيمة الصفر) · أما فى مباراة القيمة المحـــددة فيتم تحديد جملة الأرباح عند رقم معين ، ليس صفرا بالضرورة ، بل قد يكون أكثر أو أقل (وهنا كذلك يجب أن تكون أرباح أى لاعب على حساب اللاعبين الآخرين) · ولذلك ،فان مباريات قيمة الصفر تعتبر قسما فرعيا من مباريات القيمة المحـــددة · ولكن أى مباراة قيمة محددة يمكن تحويلها الى مباراة قيمة الصفر عن طريق عملية تحويل رياضة بسيطة ، حيث أن كل الخواص الرياضية الهامة لكل من مباريات الصفر ومباريات القيم المحددة متطابقة · ولذلك ، فان ما سنقوله عن مباريات قيمة الصفر ينطبق على مباريات القيمة المحددة ·

وتمثل كل مباراة لقيمة الصفر نموذجا من الصراع المحـــدد الشديد · ففى كل مباراة من هذا النوع بين شخصين ، نجد أن ما يربحه لاعب ، يخسره اللاعب الآخر ، وما يعتبر مفيدا لشخص ، يعتبر بالضرورة ضارا لمنافسه ، وأى

شيء قد يفيد أحد المنافسين ، ولو نسبيا ، يكون بالضرورة ضارا بنفس الدرجة للشخص الآخر وقد استخدم نيكولودى مكيافيللى هذا النوع ، كنموذج لمفهومه عن القوة حينما كتب قائلا ان الأمير الذى يزيد من قوة غيره ينقص من قوته هو ، قبل أربعة قرون من اكتشاف نظرية المباراة ٠

وقد وجد مفهوم مشابه لمفهوم «قيمة الصفر» وذلك بالنسبة للقوة والتنافس بين الدول المتصارعة ، وخاصة بين الايديولوجيات المتصارعة ٠ كان ذلك في الصيغ الأولية لمفهوم الحرب الباردة فى عصرنا الحاضر ٠ نرى ذلك فى جدل بعض « المؤمنين المخلصين » بالشيوعية المتعصبة فى بكين أو موسكو ، بأن ما يعتبر مفيدا أو مقبولا لدى الغرب يجب أن يكون بالضرورة ضارا بالنسبة للشيوعية ٠ كما يجادل بعض « المؤمنين المخلصين » بمعاداة الشيوعية عندنا ، بأن ما يعتبر مفيدا أو مجرد مقبول للشيوعية يجب أن يصبح آليا ضارا بالنسبة للولايات المتحدة ٠ وهكذا يعتقد « المؤمنون المخلصون » بالحرب الباردة ، من كلا الجانبين ، أن أى خطوة نحو الاعتدال أو القبول المتبادل أو الحل الوسط بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى ، أو بين الولايات المتحدة والصين الشيوعية ، ما هى الا عملية استرضاء لا طائل منها مع عدو نهم ، ان لم تكن خيانة لمصالح الدولة ٠

الاستراتيجيات والحلول :

من ثم ، كان عالم مباريات قيمة الصفر بين طرفين هو عالم صراع قاس لا مصالحة فيه ٠ ويقوم هذا النموذج على أساس أن دوافع اللاعبين أو مصلحتهم لا يمكن أن تتغير ، بمعنى أنهم لابد وأن يظلوا أعداء الى الأبد ٠ ومع ذلك فان هذا العالم يمكن أن يسوده التعقل ، حيث يمكن لكل لاعب ان يحسب متوسط فرص الربح أو الخسارة على المدى الطويل ، فى سلسله من الجولات المتكررة بنفس المباراة ٠ بل يمكنه أن يقدر أفضل استراتيجية يمكن اتباعها على هذا المدى الطويل ، ويمكنه أن يفترض ــ طالما لا يكون لديه معلومات محددة تثبت عكس ذلك ــ أن هذه الاستراتيجية سوف تعطيه أفضل الفرص لدى أى مواجهة فردية ٠ كما يمكن لمنافسه ايضا أن يقدر أفضل استراتيجية له ٠ ويمكن لكل لاعب أن يقدر أفضل استراتيجية لدى منافسه ٠

فاذا كانت هناك أفضل استراتيجية « واضحة المعالم لدى كل لاعب ، واذا كان كلا من اللاعبين يستطيع اتباع أفضل استراتيجية له ٠ أمكن القول

بأن المبـــاراة قـــد أصـــبحت ذات « حـل ثابت Stable solution » ٠ فالحلول هي ذلك القسم الفرعي من الإستراتيجيات الذى لا يتوقع أى لاعب أن يحيد عنه دون أن يمنى بالخســـارة ، الأمر الذى يؤدى بالتالى الى نتائج ثابتـة بالنسبة للاعبين المتعلقين ٠

وفى الواقع أن المباراة من هذا النوع غالبا ما يكون لها أكثر من حل ٠ ولكن عدد الحلول الثابتة عادة ما يكون قليلا ٠ ومن ناحية أخرى ، يوجد بالطبع عدد كبير جدا من الاستراتيجيات التافهة ٠ ولكن من الجدير بالذكر ، أن نضع فى الاعتبار أن من الجائز وجود أكثر من وسيلة ثابتـة قابلة للتطبيق لمعالجة موقف من مواقف الصراع ٠ أما فى ميدان السياسة الدولية ، وبطريقة أعم فى مجال العلاقات الانسانية ، فقد يوحى الينا هذا الخط من التفكير بمجموعة من الوسائل العملية لمعالجة الصراعات ٠

وفى حين أنه سيكون من الخطأ عدم الاكتراث بالسياسات الخارجية وطرق الحيـاة ، فمن الواقعية أن نعرف أن عددا قليلا من السياسات وطرق الحيـاة البديلة يمكن أن تبرهن على ثباتها وقابليتها للتطبيق ، بالرغم من أننا قد نفكر لأنفسنا فى سياسة واحدة ، وطريقة واحدة للحياة ، تتفق مع قيمنا وتقاليدنا ، فهذه المضمونات الفلسفية لنظرية المباراة تحبذ التعدد ، وليس اللامبالاه ، فهى توحى بامكانية اختيار مجموعة من الاستراتيجيات أو السياسات البديلة القابلة للتطبيق على أساس عقلانى تماما ، ولكنها توحى أيضـــا بأن اختيارنا النهائى لبعضها دون البعض يتحتم أن يبنى أحيانا على أسس أخرى دون العقلانيـــة البحتة ٠

مفهوم الحل الوسط The Minimax Concept :

وحتى فى موقف الصراع الذى لا مصالحة فيه ، والقائم بين طرفين على أساس مباراة قيمة الصفر ، قد يكون هناك حل أو عدة حلول ثابتة ، تشبه الى حـد ما المرادف الآلى للحل الوســط ، وهى ما تسمى بالحلول الوســطى (Maximin أو Minimax أى التى تجمـــع بـــين الحـــد الأقصى والحد الأدنى) ٠ فاذا افترض لاعب أن منافسه سيكون بارعا قدر الامكان ، وســوف يلعب ليحرز أكثر ما يستطيع احـرازه من أرباح ، فغالبا ما يوجد لهـذا اللاعب نوع من الاستراتيجية (التى يقوم بحسابها أو يكتشفها) التى يمكن بواسطتها تقليل خسارته الى الحد الأدنى ، وبالتالى تقليل أرباح منافسه الى الحد الأدنى ٠ حينئذ ، حالة وجود هذا النوع من الاستراتيجية ، يتطلب الأمر من اللاعب أن يقبل أقل الأرباح المتاحة (الحد الأدنى من الحدود القصوى The Minimum of Maximum) أو أن يقبل أقل الخســـائر نســبيا (وســـيكون ذلك

فى رأيه الحد الأعلى للربح النسبى Maximum Gain) من بين كل الخسائر الممكنة (الحدود الدنيا لديه his Minima) .

ويتفق أصحاب نظرية المباراة على أنه فى الصراعات الشديدة ، تعتبر أكثر الاستراتيجيات أمانا بالنسبة للاعب ، هى اما أن يختار « أفضل الأسوأ » أو « أسوأ الأفضل » من بين كل النتائج الممكنة . وفى هذا يقولون أنه فى حالة قيام اللاعب بذلك على نحو مستمر ، فان توزيع كل النتائج الممكنة للمباراة بين اللاعبين سوف تتلاقى على الأقل فى نقطة التقاء واحدة ، يجتمع فيها الحد الأدنى من الحدود القصوى للاعب مع الحد الآقصى للحدود الدنيا لمنافسه . ويمكن الوصول الى هـذه النقطة عن طريق هـذه الاستراتيجية . أما فى المواقف التى لا توجد فيها مثل هذه النقطة ، غالبا ما يمكن للاعب أن ينفذ أحد المرادفات للحل الوسط ، بأن يلعب باستراتيجية مختلطة محسوبة جيدا . فاذا كان لديه مثلا أربع استراتيجيات ممكنة ، فقد يكون من المربح له أن يتبادل بطريقة عشوائية الاستراتيجية رقم١ورقم٣، عن أن يكررالاستراتيجية رقم ١ بنفس مقدار تكرار الاستراتيجية رقم ٣ ، وعلى ألا يلعب بالاستراتيجية رقم ٢ ، ٤ مطلقا . (لا يمكن متابعة هذه المناقشات هنا بأكثر من الرسوم التخطيطية البسيطة التى اعطيناها ، ولكن يمكن دراستها بتفصيل آكثر جاذبية فى مؤلفات أصحاب نظرية المباراة ، أمثال مارتن شوبيك ، وأناتول رابوبورت ، ودانكان لوس ، وهاورد رايفا . وكذلك فى كتاب نظرية المباريات والسلوك الاقتصادى للكاتبين جون فون ثيومان وأوسكار مورجنستن) .

وحيث أن هذه الاستراتيجية الحكيمة التى نناقشها (والتى تعطينا أمثلة مشابهة لنماذج معينة من السياسة الخارجية) تفترض أن المنافس سوف يبذل قصارى جهده ، فهى ليست استراتيجية « هجومية » لأنها لا تستطيع استغلال أى أخطاء يقوم بها . وانما هى على الأصح استراتيجية دفاعية فى جوهرها . فهى تحمى اللاعب من القيام بمخاطرات غير ضرورية ، كما أنها تقدم له أفضل ما يمكنه عمله على المدى الطويل ضد أفضل المنافسين لعبا . انها استراتيجية الحزم والحذر التى لا تلين . فهى تعطى اللاعب الذى يستخدمها أفضل ربح ممكن ضد أى منافس فى نفس قدر مهارته . وربما تنهك الخصـــم مع مرور الوقت ، ولكنها لا تعد بأى انتصـــار سريع . وهى كسياســـة « لعدم الفوز ro-Win » عندما تستخدم فى مجـال العلاقات الدولية كمـا يقولون قد لا تحوز قبول القادة العسكريين المتحمسين للعمل ، والمدنيين الذين لا يتمتعون بالصبر . ولكنها برغم عدم شعبيتها ، ورغم أن السياســـة الخارجية الفعلية يصنعها أساسا السياسيون والدبلوماسيون وليس أصحاب نظريات المباراة ، الا أنه يمكن تبين نموذج من نماذجهـا (نماذج سياسة الحل الوســط) فى « سياسة الاحتواء » التى اتبعتها الولايات المتحدة تجاه الاتحاد السوفييتى .

وهى السياسة التى صاغها جورج كينان عامى ١٩٤٦ ، ١٩٤٧ ، ثم اتبعتها الولايات المتحدة خلال العشرين سنة التالية ٠

مباريات القيمة المتغيرة Variable Sum (الدافع المختلط Mixed Motive) :

ومع ذلك ، فليس كل مواقف الصراع ، سواء فى الحيـاة اليومية أو السياسية الدولية تشبه مباريات القيمة صفر ، ولكنها تشبه غالبا مباريات القيمة المتغيرة ٠ وهى مباريات يربح فيها أحد اللاعبين شيئا من أحدهم الآخـر بطريقة تنافسية ، ولكنهم فى نفس الوقت وبطريقة جماعية يربحون أو يخسرون من لاعب اضافى (أو ثانوى) (يمكن أن يكون « صاحب البنك » فى ألعاب القمار ، أو « الواقع » أو « الطبيعة » فى بعض مواقف الحياة الواقعية) ٠ لذلك تصبح هـذه المباريات مختلطة الدوافع بالنسبة للاعبيها الأسـاسيين ٠ فهى بالنسبة لهم مباريات تنافس ، على أساس أن هؤلاء المتنافسين يحاولون الكسب من أحدهم الآخر ٠ ولكنها أيضا مباريات تنسيق ، على أساس أن هؤلاء اللاعبين ككل سوف يربحون أو يخسرون ، تبعا لقدرتهم على تنسيق تحركاتهم بما يتمشى مع مصالحهم المشتركة ضد « الطبيعة » أو « البنك » ٠

من وجهة النظر هـذه ، يصبح التمرد فى أحـد السجون أشبه ما يكون بمباراة تنافس بين السجناء الذين يحاولون الهروب وبين حراسهم الذين يحاولون منعهم من ذلك ٠ ويمكن لعدد قليل من الحراس أن يقوموا بذلك ، طالما استطاعوا أن يمنعوا السجناء ـ الأكثر منهم عددا ـ من تنسيق جهودهم ٠ ولكن فى نفس الوقت ، سـوف يصبح التمرد بمثابة مباراة تنسيق بين السـجناء ، بقـدر اضطرارهم لتنسيق جهودهم ضد حراسهم الأقل عددا بهدف التغلب عليهم ٠

كذلك فانها تشبه مباراة تنافس بين السجناء ، من حيث أن بعضهم سوف يساندون الحراس ضد زملائهم من السجناء ، بغية الحصول على معاملة تفضيلية أثناء فترة السجن ، أو بغية تخفيف مدة العقوبة ٠ وهناك تشابه أساسى واضح بين هذا النموذج وأمثلة كثير من الاضطرابات ، وأشكال التمرد ، والاضطرابات فى المستعمرات والمظاهرات الشعبية ، وكذلك الثورات ٠ كذلك يوجد تشابه عام فى مجال العلاقات الدولية بين هذا النموذج وبعض مشاكل الأمن الجماعى ، وتكوين التحالفات الدولية ضد دولة عظمى ٠

التهديدات المتبادلة : لعبة « الدجاجة » : The Game of Chieken

تمت دراسة نماذج معينة من مباريات مواقف صراع الدافع المختلط بطريقة أكثر تفصيلا ٠ وفى هذه اللعبة التى كان يمارسها (فى الماضى طبقا للأسطورة)

بعض المراهقين فى الساحل الغربى للولايات المتحدة ، كان اللاعبان يقومان بقيادة سيارتيهما فى طريق منعزل بأقصى سرعة فى مواجهة أحدهما الآخر • وكان أول لاعب ينحرف عن منتصف الطريق لتجنب التصادم ، يطلق عليه « الدجاجة » (كناية عن الجبن) ، وينظر اليه بازدراء من قبل أفراد الجماعة ، أما السائق المستهتر الذى رفض أن ينحرف عن منتصف الطريق ، فكان يصبح محط اعجاب الجماعة ، وينظر اليه كبطل • (ويرى بعض المعلقين ، أن هذه اللعبة تشبه الى حد ما المواجهة المباشرة فى مجال السياسة العالمية بين القوى العظمى التى تهدد احداها الأخرى بالحرب النووية) •

وثمة نظرة فاحصة للعبة « الدجاجة » ، توضح لنـــا النموذج الرياضى الكامن فيها • فكل من اللاعبين لديه اختيار بين استراتيجيين : فهو اما أن يتعاون مع اللاعب الآخر بأن ينحرف تجنبا للتصـــادم (ولكن مخاطرا بسمعته اذا انحرف منافســـه) ، واما أن « يرتد » عن مصلحتها المشتركة فى البقاء ، ويستمر فى القيادة المباشرة مع احتمال موته اذا فعل منافسه نفس الشىء ، أو انتصاره اذا استسلم منافسه • فكل لاعب يبدأ « تحركه » بأن يقرر التعاون أو الارتداد • ولكن نتيجة تحركه لا تعتمد على قراره فحسب ،ولكن تعتمد أيضا وبطريقة حاسمة على قرار الخصم • من ثم يكون لدينا فى النموذج التجريدى لهذا الموقف ، أربع نتائج ممكنة :

١ ـ أن « يتعاون » كلا اللاعبين (ج ج) بالانحراف فى نفس الوقت حتى لا يوصم أحدهما بالجبن •

٢ ـ أو أن « يرتد » كلاهما عن التعاون (د د) ويتولى القيادة فى صدام مباشر يحتمل جدا أن يؤدى الى قتلهما أو شل حركتهما •

٣ ـ أو أن يتعاون اللاعب (أ) بالانحراف بينما يقود ب فى خط مستقيم (ج د) ، وتكون النتيجة وصم أ بالجبن ، والاعجاب باللاعب ب من قبل الجماعة •

٤ ـ أو أن « يرتد » (أ) ويقود فى خط مستقيم ، بينما يتعاون ب بأن ينحرف ، (د ج) ، وتكون النتيجة الاعجاب باللاعب أ ، واحتقار اللاعب ب •

وغنى عن البيان ، أنه فى حالة القيادة بسرعة كبيرة فى مباراة « الدجاجة » ، لا يتوفر للاعب الوقت لكى يرى ما يوشك خصـــــمه أن يفعله • بل يجب على كل لاعب أن يختار مقدما أفضل استراتيجية لديه لكى يتصرف على أساسها •

ولكن ما هى أفضل استراتيجية للاعب أ مثلا : هى بوضوح استراتيجية التعاون لانه فى أحسن الظروف اذا تعاون ب أيضا ، فان أ سيخرج من المباراة دون أذى أو عار • وفى أسوأ الفروض اذا ارتد ب ، فان أ سيخرج من المباراة حيا ،

رغم موقفه الضعيف بين أفراد جماعته · وينطبق نفس الشيء طبعا على ب ؛ فأفضل استراتيجية لديه هي أن يتعاون أيضا ، بغض النظر عن اختيار خصمه طالما أن هذا الاختيار لا يمكن التكهن به بطريقة مؤكدة · واختيار التعاون هذا من كلا الجانبين هو اختيـار متعقل بلا شك ، طالمـا أن عقوبة الارتداد المزدوج (دد) بالنسبة لهم ـ وهو هنا القتل أو الشلل ـ ستكون أشد وقعا من العار والحزن الذى يلحق « بالمخدوع » الذى يتعاون بثقة بينما يرتد زميله (جد) ، وطالما أن عقوبة النتيجة (دد) أشد من غواية أى لاعب بخداع خصمه ، كأن يجعله يتعاون بينما يرتد هو ، حتى يجمع بين عار خصمه وانتصاره هو وبالطبع ، فان المراهقين ، أحيانا ما يكونون أقل تعقـلا من أصحاب نظريات المباراة ومع ذلك · نرى حكم نظرية المباراة جد واضح · فطالما أن الربح السالب للنتيجة (دد) أعظم من أى ربح موجب أو سالب للنتائج (جد) أو (دج) ، فان اللعبة تكون لعبة « دجاجة » حقيقية ، ذات حل متعقل يكمن فى اختيار كل لاعب للتعاون بدلا من الصراع · وفى حالة تشابه المواجهة فى مجال السياسة الدولية مع مباراة « الدجاجة » ، فان الساسة المتعقلين طبقا لهذه النظرية يجب أن يختاروا سياسة « الخط المتساهل » بدلا من سياسـة الخط المتشدد » ·

التهديدات والوعود : « مازق السجينين » Prisoners Dilemma :

ولسوء الحظ أن هناك نموذج لعبة أخرى فى مجال الصراع الدولى ، غالبا ما تكون أكثر واقعية ، وهى لعبة « مازق السجينين » · وتتلخص قصة هـذه اللعبة فى أن مأمور أحد السجون كان لديه ذات مرة سجينين لا يمكنه اعدامهما الا فى حالة اعتراف أحدهما على الأقـل · وعليه ، فقد استدعى المأمور أحـد السجينين وعرض عليه اطلاق سراحه وإعطاءه مبلغا من المال اذا اعترف قبل يوم واحد على الأقل من اعتراف زميله ، حتى يمكن اعداد عريضـة الاتهام وتنفيذ حكم الاعدام فى زميله · كذلك أخبره المأمور بأنه فى حالة اعتراف زميله قبل يوم واحد من اعترافه هو ، فان هذا الزميل سوف يطلق سراحه ويعطى المبلغ ، بينما ينفذ حكم الاعدام فى السجين الأول · وهنا سأله هـذا السجين الأول : « وما الذى سيحدث اذا اعترفنا نحن الاثنين فى نفس اليوم يا سـيدى ؟ » فأجابه المأمور : « فى هذه الحالة لن يتم اعدامكما ، ولكنكما ستقضيان عشر سنوات فى السجن » · ثم سأله السجين : « وما الذى سيحدث ان لم يعترف أحد منا ؟ » فأجابه « فى هذه الحالة ، سيطلق سراحكما دون أى مكافأة ، ولكن هل ستقامر بحياتك اذا سارع زميلك هذا المحتال ـ بالاعتراف والحصول على المكافأة ؟ والآن عد الى الزنزانة الانفرادية وفكر فى اجابتك حتى الغد · » واستدعى المأمور السجين الثانى ، ودار بينهما نفس الحديث · ثم قضى كل منهما الليل يفكر فى هذا المأزق ·

ان الهيكل الرياضي لهـذه اللعبـة يشبه في بعض الوجوه هيكل لعبـة « الدجاجة » • فكل سـجين لديه استراتيجيتان للاختيـار من بينهما : اما أن يتعاون مع زميله على الصمت (ج) ، أو أن يرتد عنه بالاعتراف (د) • وهناك أربع نتائج ممكنة في هذا الصدد •

١ ـ (ج ج) صمت كلا السجينين وحصولهما على حريتهما دون المكافأة المالية •

٢ ـ (ج د) صمت السجين الأول وارتداد الثاني ، بحيث يؤدي ذلك الى اعدام الأول ، وحصول الثاني على حريته ومكافأته •

٣ ـ (د ج) ارتداد السجين الأول ونيله الحرية والمكافأة ، وتعاون الثاني واعدامه لثقته •

٤ ـ (د د) تصرف السجينين كواقعيين متشددين ، واعترافهما ، ثم قضاؤهما عشر سنوات في السجن •

ومع معرفة هـذه النتائج الممكنة ، وعـدم معرفة القرار الذي سيتخذه الزميل ، وفي غياب وسائل الاتصال أو التنسيق بينهما ، فأي الاستراتيجيتين سيختار كل سجين منهما بطريقة أكثر تعقلا ؟ ففي رأي نظرية المباراة التقليدية توجد اجابة واضحة ، وهي ضرورة الارتداد • فعلى أحسن الفروض ، قد يؤدي الارتداد الى حصوله على الحرية والمال • وفي أسوأ الفروض سيقضي عشر سنوات بالسجن • أما التعاون فسوف يؤدي في أحسن الظروف الى حريته دون المال • وفي أسوأ الفروض ستكون عاقبته وخيمة وهي المشنقة • وطالما أنه لا يستطيع الاعتماد على زميله ، فان كلا منهما يجب أن يسعى لمصلحته الشـخصية بأن يختار الارتداد ، مع ما يستتبعه من مكافآت أكثر وعقوبات أقل • وعليه ، فان على كل من السجينين أن يعترفا • وحيث أنهما متعقلان ، فعليهما أن يفعلا ذلك في نفس اليوم • وهـكذا ، فبالرغم من أنه كان بامكانهما الحصـول على حريتهما اذا لاذا بالصمت ، فانهما سيقضيان الآن عشر سنوات في السجن ، يتأملان في نتائج تعقلهم الواقعي •

وكما هو الحال في لعبة « الدجاجة » ، سـيكون من الأفضل للاعبين ـ اذا استطاعا ـ أن ينسقا استراتيجيتهما ، وأن يلعبا عن طريق التعاون المزدوج (جج) ولكن ، يجد اللاعبون في لعبة « مأزق السـجينين » ـ على عكس لعبة « الدجاجة » ـ من الصعب عليهم فعل ذلك • لماذا ؟ •

يتطلب التعقل في لعبة « الدجاج » أن يصبح التعاون أفضل من الارتداد ، لأن عقوبة الارتداد المزدوج (دد) أفظع من الغواية بالارتداد عن شريك متعاون

بغية الاستفادة من الخيانة . أما فى «مأزق السجينين» ، فان عقوبة «المخدوع» الذى خانه زميله رغم تعاونه عن ثقة هى ولا شك أسوأ من عقوبة الارتداد المزدوج . فالمخاطرة بالخيانة ليست على ما يبدو من قبيل التعقل . وتوضح مواقف الرقابة على السلاح ونزع السلاح ، أو عدم التصعيد بين الخصمين الأيديولوجيين المتنافسين ، سمات مشابهة ، لأن كليهما يستطيع الحصول على مكاسب حقيقية من الثقة المتبادلة . وهذه المكاسب تتوازن أو تتجاوز بواسطة المكافآت الناجمة عن الخداع الناجح ، أو بواسطة الجزاءات التى توقع على من يتصرف بثقة ثم يخدع .

ان مباراة واحدة فى لعبة « مأزق السجينين » ليس لها حل متعقل مقنع ، اللهم الا ذلك الحل السخيف الذى يحاول فيه كلا اللاعبين اختيار الارتداد المزدوج (دد) ، فيزجوا بأنفسهم فى السجن لمدة عشر سنوات . ومع ذلك ، يمكننا أن نسقط من حسابنا افتراض « نهاية العالم » الكامن فى نموذجنا ، والذى جعلنا نتظاهر بأنه لا يهم فى هذه اللعبة الا مباراة واحدة . ولكننا اذا حولنا اهتمامنا الى أفضل استراتيجية لسلسلة من المباريات المتكررة ، يمكننا اكتشاف بداية الحل .

ووسيلة هذا الاكتشاف تتضمن مركبا من التحليل والتجربة . فاذا استطاع السجينان فى لعبتنا تلك أن ينسقا استراتيجيتهما ، فمن الممكن أن ينالا حريتهما . بيد أنه لا يتوفر لديهما وسائل الاتصال . أما فى حالة وجود سلسلة متكررة من المباريات ، فسيكون لديهما احدى هذه الوسائل ، لأنهما يوصلان شيئا ما لبعضهما ، طوعا أو كرها عن طريق كل حركة يقومون بها ، وعن طريق النتيجة التى تؤدى اليها هذه الحركة . وقد أجرى أناتول رابوبورت وزملاؤه فى جامعة ميتشجان تجارب لألعاب « مأزق السجينين » ، قام خلالها لاعبان باجراء ثلثمائة مباراة متتابعة ضد بعضهما البعض . وتقوم النتائج المنشورة التى توصلوا اليها على استخدام تجارب أكثر من مائة ألف مباراة وهى نتائج مثيرة جدا للطلاب الذين يدرسون الصراعات بين الأفراد والجماعات والدول .

وفى هذا المجال ، تجدر الاشارة الى بعض هذه النتائج . ففى اللعبة الأولى التى اشتملت على ثلثمائة مباراة متتالية ، نجح الخصمان فى احراز التعاون المزدوج (جج) ، والمكافأة المشتركة فى ما هو أقل بقليل من ٥٠٪ من عدد المباريات . وتتصف المباريات ، ما بين الثلاثين والأربعين التالية بخيبة أمل ظاهرية ، يصبحان معها أكثر تشددا ، أحدهما تجاه الآخر ، وهكذا تصبح المباراة أكثر تنافسا ، ويتناقص التعاون المتبادل (جج) الى حوالى ٢٧٪ ، بحيث

يخسر كلا اللاعبين خسارة شديدة • وخلال ال ١٠٠ مباراة التالية يدركون تدريجيا أن هذه المنافسة المهلكة لا تؤتى أكلها ، وأن التعاون لابد وأن يؤتى ثماره • أما خلال الخمسين مباراة الأخيرة فى تتابع الثلثمائة مباراة ، فهما يتعاونان بنجاح على احراز مكاسب التعاون المتبادل المثمرة فى حوالى ٧٣٪ من مبارياتهما •

ولعل أحد التفسيرات الممكنة لهذه تتلخص فى أن كلا اللاعبين يستخدمان فى المراحل الأولى التعاون أكثر من الانفصال ، وان كان من المحتمل جدا أن يفشلا فى تنسيق تحركاتهما التعاونية • وبمجرد حدوث ذلك ، نجد أن اللاعب الذى قام بالمحاولة التعاونية قد وقع عليه جزاء شديد بسبب الحركة الانفصالية لخصمه ، بل ومن المحتمل أن يفسر ذلك على أنه ضغينة وخيانة ، فيرد على ذلك بالتحول الى استراتيجية الانفصال • ومن ثم تتوالى سلسلة من الردود المتبادلة (التى تستغرق وقتا طويلا من الجانبين للتخلص من آثارها) حتى يتعلما فى النهاية كيفية الوصول الى مستوى أعلى من التنسيق ، والمحافظة على هـذا المستوى ، دون المستوى الذى بدأ الاثنان منه أصلا •

من ثم ، يتضح أن شخصية كل من اللاعبين ليس لها دخل كبير فى سلسلة نتائج اللعبة • ولكن المهم هو نتائج المباريات القليلة الأولى ، التى يبدو أنها تولد أثرا قويا يحول دون تقدم اللعبة • فاذا أدت هذه النتائج الى وضع سلسلة من السوابق الأولية للعداء ، فان الصراع والجزاء المتبادل سيكون قاسيا وطويلا ، مما يحمل على تأخر عملية استعادة الثقة وتعلم التعاون المتكرر حتى وقت طويل • أما اذا أدت التحركات الأولى الى اقامة هيكل من التعاون ، فمن المؤكد أن النتائج المفيدة سوف تسود خلال المراحل التالية •

كذلك ، تساعد مثل هذه النتائج فى عملية التنبؤ وادارة الصراع الدولى وتسييره • فهى تقودنا الى عدم توقع الكثير من أثر نوايا الحكومات الأجنبية ، أو ما يعتقد أنه من السمات الجوهرية لهذه الحكومات ، وأن نهتم بدرجة أكبر بأنماط التفاعل المتبادل بين الحكومات ، بما فيها حكومتنا بالطبع • وعندئذ لن يكون من المهم كثيرا أن نسأل : « ماذا كانت حكومة الدولة س تنوى بهذا التحرك ضد الدولة ص ؟ » ولكن السؤال الأهم سيكون : « ماذا حدث فعلا للدولتين س ، ص نتيجة تحرك حكومة الدولة س ، واستجابة حكومة الدولة ص لهذا التحرك ؟ وأن نسأل كذلك : « ما هى الآثار التى كان من الممكن أن تحول دون تقدم اللعبة فى المستقبل ، نتيجة لهذه التجربة » ؟ •

كذلك تؤكد البيانات شك طلاب العلوم السياسية حول اجادة كل من الشهداء والخونة لهـذه اللعبة · والشـهيد هو ذلك اللاعب الذى يؤدى دائما حركة التعاون (ج) ، بصرف النظر عن تكرار خيانة ومعاقبة خصمه له · كما تشير هذه البيانات الى ميل الخصوم نحو استغلال الشهداء بطريقة سافرة ، خاصة وأن هؤلاء الشـهداء عادة ما يميلون الى أن يبقوا خاسرين حتى نهايـة اللعبة · أما الخونة ممن دأبوا على استخدام الغش والخديعة ، فسـيخرجون أيضا بنفس النتيجة السيئة · فهم سرعان ما يثيرون عملية الرد بالمثل · فاذا استمروا فى استراتيجية الغش ، فلا ريب أنهم سيظلون رهينة نتائج الجزاءات من نوع الارتداد المتبادل (دد) ، أى أنهم سـيخسرون باسـتمرار · ومن ذلك يتبين أن الاستراتيجية المحتمل نجاحها بدرجة كبيرة هى : ـ

(أ) المبادرة بالتعاون ·

(ب) الاستمرار فى القيام بحركات تعاونية طالما أنها متبادلة ·

(جـ) الرد دون تخاذل فى حالة مواجهة ارتداد متكرر ، ولكن مع القيام بعد ذلك من وقت لآخر بسلسلة من حركتين أو ثلاث حركات تعاونية من طرف واحد ، حتى يعطى الخصم فرصة للتحول الى سلسلة من التعاون المتبادل ·

وقد تضاعف السلوك التعاونى بكثرة ، كلما اتضحت وتأكدت مادة الربح للاعبين أثناء اللعبة · (وقد لوحظ ذلك ، بالرغم من أن كلا اللاعبين كانا يخبران بمادة الربح قبل بدء اللعب ، وكانت نتائج الفوز أو الخسارة تبلغ لهم أثر كل جولة · ولعل هذه النتيجة تؤيد رأى عما نويل كانت وغيره من الفلاسفة ، القائلين بأن ادراك الناس لموقفهم ادراكا تاما سيجعلهم أكثر قابلية لسـلوك تعاونى وأخلاقى ·

مباريات البقاء وتكلفة التفكير Survival Game and the cost of thinking

وقد تصبح اللعبة أكثر واقعية فى احدى المراحل الحاسمة ، عن طريق جعل اللاعبين يؤدون لعبة « مأزق السجينين » خلال ثلثمائة جولة متتابعة · وهكذا لم تعد اللعبة لعبة « نهاية العالم » التى لا يكون للاعبين فيها أى مستقبل ، ولا تكون هناك حاجة للتفكير فى أثر استراتيجيتهم على السلوك المستقبل للاعبين الآخرين ·

جـدول (١١)

بعض امثلة لنماذج المباريات

١ ـ « الحل الوسط »

عمود اللاعب (ب)

الاستراتيجيات «صف» اللاعب « ب »	ب ـ ١	ب ـ ٢
أ ـ ١	— ١٠ + ١٠	+ ٢٠ — ٢٠
أ ـ ٢	— ١٠ + ١٠	+ ١٠ — ٢٠

قالب النتائج : كل خانة تمثل النتيجة التى يتم التوصل اليها اذا اختار اللاعبان أ ، ب الاستراتيجيات التى تؤدى اليها ٠ وتوجد أرباح اللاعب « أ » فى أسفل الركن الأيمن ، ومكاسب اللاعب « ب » فى أعلى الركن الأيسر لكل خانة ٠

النتيجة « الطبيعية » او المتوسطة :

أ ـ ٢ ، ب ـ ٢ (ـ ١٠ ، + ١٠) ٠ أ ـ ٢ هى أحسن ما يمكن أن يفعله اللاعب أ لنفسه اذا فعل اللاعب ب أسوأ ما يمكنه له و ب ـ ٢ هى أحسن ما يمكن للاعب ب أن يفعله فى مواجهة استراتيجية اللاعب أ ٠

٢ ـ « الدجاجة »

	ب ـ ١ (ج)	ب ـ ٢ (د)
أ ـ ١ (جـ)	— ٥ — ٥	+ ١٠ — ١٠
أ ـ ٢ (د)	— ١٠ + ١٠	— ٥٠ — ٥٠

النتيجة الطبيعية أو المتوسطة ج ج (ـ ٥ ، ـ ٥)

٣ ـ « مأزق السجينين »

	ب ـ ١ (جـ)	ب ـ ٢ (د)
أ ـ ١ (جـ)	+ ١٠ ، + ١٠	+ ٢٠ ، ـ ٢٠
ـ ٢ (د)	ـ ٢٠ ، + ٢٠	ـ ١٠ ، ـ ١٠

النتيجة الطبيعية ، أو المتوسطة : د د (ـ ١٠ ، ـ ١٠)

ولكن اللعبة سوف تصبح أقرب الى لعبة البقاء التى تكمن مكافأة النجاح فيها ــ الى حد كبير ــ فى السماح بالاستمرار فى اللعب ، ويكمن عقاب الفشل فيها الى اليأس الكامل وضرورة ترك اللعبة ــ كما يحدث فى مباريات الحياة الواقعية لرجال الأعمال ، والسياسات الحزبية ، والعلاقات الدولية بين الحكومات · ومن الضرورى تصور نماذج المباريات المتقنة فى المستقبل على أنها مباريات بقاء ، اذا ما تشابهت مع الحياة الواقعية فى مجالات الأعمال والعلاقات الدولية ، وأصبحت ذات فائدة فى لعبة البقاء التى نلعبها جميعا للجنس البشرى ·

وهناك ثمة حاجة ماسة الى تطوير آخر فى نماذج نظرية المباراة ، وان كان من الصعب جدا احداث ذلك · فلكى تقارب نماذج المباريات المطورة واقع السياسة الداخلية والدولية بدرجة كبيرة ، يجب أن نضع فى اعتبارنا تكلفة واتخاذ القرارات · ففى النظرية التقليدية للمباريات ، يفترض أن اللاعبين يستطيعون حساب كل التحركات الممكنة من جانبهم ومن جانب خصومهم ، والنتائج المحتملة لهذه التحركات ، وانهم يستطيعون فعل ذلك فورا وبصورة تامة ، دون تكلفة فى الوقت أو الجهد أو الموارد · بمعنى أن كل لاعب قد يعرف كل القطع والمواقع الحالية لخصمه كما يفعل فى لعبة الشطرنج ، أو أنه قد يجهل بعض أو كل أوراق اللعب التى يمسك بها الخصم كما هو الحال فى لعبة البوكر · وبعبارة أخرى ان النظرية التقليدية للمباريات التى ابتكرها فون نيومان ومورجنستيرن تفترض أن كل لاعب لا يواجه بالضرورة صعوبة فى التفكير الفورى حول الأشكال الممكنة للتحركات والنتائج التى تنطوى عليها الحقائق المبسوطة أمامه ·

وحقيقة الأمر ، أن هذا الوضع لا ينطبق على الشطرنج أو البوكر • فلعبة الشطرنج مثيرة أساسا من حيث أن الوقت الذى يمر بين الحركة والأخرى ـ وغالبا ما يكون ساعة فى دورات الشطرنج ـ هو قليل جدا بالنسبة لأى لاعب بمعنى أن تفكيره سيكون محدودا جدا حتى ولو كان لديه وقت أطول للتفكير لكى يستعرض هذا الخضم الواسع من امكانيات التكوين التى تسمح بها اثنتان وثلاثون قطعة من قطع الشطرنج على الرقعة المكونة من أربعة وستين مربعا• كذلك نرى أن عالم تركيبات البوكر الممكنة لا يمكن استنفاده فى الحدود الزمنية للعبة ، والحدود البشرية للاعبين • وهكذا ، يصبح أفضل شىء يمكن للاعب أن يفعله هو انتقاء عدد قليل من « الاستراتيجيات المرشحة » أو « الحلول الممكنة » بواسطة خليط من التفكير العقلانى والتخمين والحدس ، ثم قضاء وقت من التفكير المحدود لديه فى حساب الموارد وتحليل مضمون هذه الاستراتيجيات المفضلة قليلة العدد ، على أمل أن تثبت احداها على الأقل كاستراتيجية مقبولة لديه • ومن ثم ، فان اللاعب يقوم بالاختيار على مسئوليته •

ويشبه هذا الوضع ما يحدث فى مجال السياسة ، وكثير من المواقف الانسانية الأخرى التى تتطلب اتخاذ القرارات • ففى معظم هذه المواقف ، لا يسمح مجموع تركيبات التحركات والنتائج الممكنة لكل الأطراف المعينة بشىء من قبل الحساب الشامل فى اطار الوقت المتاح • هذا فضلا عن أنه فى مثل هذه الظروف ، سيكون من الصعوبة بمكان أن نتحدث عن الحل « الأمثل Optimal » (أى أفضل الحلول الممكنة) ، وذلك ما دام من المحتمل جدا أن يظل المدى الكامل للحلول مجهولا للاعبين والمراقبين فى اطار أى تحديد زمنى متاح للتفكير والعمل • ولهذا ، فان البحث عن الاستراتيجية النهائية المثلى للفوز يتحول الى بحث عن أفضل استراتيجية متوسطة ، تمكن من البحث عن أفضل استراتيجية نسبية للفوز ـ أى تلك التى يعتبر تحقيقها أكثر احتمالا فى اطار الحدود الزمنية والموارد الحسابية المتوفرة •

وعبء البحث ، كأى عبء آخر ، له تكلفته • فيجب أن يتم الاختيار بين الحلول الأفضل الكامنة التى يكون البحث عنها أكثر تكلفة ، واكتشافها أقل احتمالا ، وبين الحلول أو الإستراتيجيات الأوضح والأقل جودة ، ولكن الأسرع والأقل تكلفة فى اكتشافها • ففى مجال السياسة العملية ـ سواء الداخلية أو الخارجية يكون لتكاليف الوقت والتفكير أهمية حاسمة • فالبحث عن « أفضل استراتيجية يفترض الميل الى التوقف بمجرد اكتشاف أى استراتيجية مقبولة بتكلفة معقولة من ناحية البحث والحساب ، بشرط ألا يكون قد ظهرت استراتيجية بديلة وجذابة بنفس الدرجة • وبالرغم من أن رجال السياسة ، ومديرى الأعمال التجارية ، يعتقدون غالبا أنهم « يفاضلون » بين استراتيجياتهم

لانتقاء الأفضل ، فانهم فى الواقع لا يفعلون سوى ما أطلق عليه عالم الاجتماع هربرت سيمون « الارضاء المحدود » أى انتقاء أكثر الاستراتيجيات قبولا من بين البدائل القليلة التى يمكنهم دراستها ، فى اطار الوقت والموارد التى تمكنهم من تحقيق ذلك •

وهكذا ، تكون النتيجة فى مجال السياسة الدولية هى ما يشبه « قانون أدنى جهد عقلى » • فالسياسة الخارجية يجب اكتشافها ، أو على الأقل الموافقة عليها ، بواسطة رجال مرهقين ، يعملون تحت ضغوط قاسية بسبب قصر الوقت ، والعبء الزائد للاتصال • فمن الممكن اعتناق أى سياسة يكون من السهل نسبيا اكتشافها وتفسيرها ، وتتناسب مع عادات التفكير المغروسة من قبل فى عقول صانعى القرارات ، دون أن يكون لها عيوب أساسية واضحة • ومن ثم ، فان القدر الكبير من التنسيق والالتزام بين عدد كبير من الأفراد ، ـ كمتطلبان أساسيان لتنفيذ أية سياسة رئيسية ، سيجعل من الصعب تغيير هذه السياسة ، ولهذا ، فان السياسات الخارجية الرئيسية لا يتم اختيارها والمحافظة عليها عن طريق الحساب العقلى ، كما توحى نماذج نظرية المباراة التقليدية ، ولكن يتم ذلك عن طريق عملية عقلية جزئيا ، وعشوائية جزئيا ، من البحث والتقييم المحدودين ، اللذين لا يوجد لهما حتى الآن نماذج موثوق بها فى نظرية المباراة •

التهديد والردع كمباريات دوافع مختلفة :

وقد أدى توماس شيلنج مساهمة قيمة نحو الفهم الأفضل للسياسة الدولية حينما أوضح أن مواقف التهديد والردع يمكن معالجتها على أساس أنها مباريات دوافع مختلطة • فالجانب الذى يقوم بالتهديد (١) « المهدد » بكسر الدال ، والجانب الذى يتلقى التهديد » (٢) المهدد بفتح الدال » يجب أن يكون لديهما على الأقل مجموعة من المصالح المتصادمة : أن يكون المهدد (٢) يفعل ، أو على وشك أن يفعل شيئا يكرهه المهدد (١) ، بدرجة تجعله يهدد بوقف أو تغيير أو منع هذا الشىء • ويضيف شيلنج أن طرفى التهديد تكون لهما أيضا مصلحة مشتركة فى عدم تنفيذ التهديد لأن العمل المهدد به ليس مؤذيا للمهدد (٢) فقط ، ولكنه مكلف ومؤذ كذلك للمهدد (١) • وذلك لأنه لو كان العمل المهدد به فى صالح المهدد (١) لفعله بدلا من مجرد التهديد بفعله • فكونه يفضل التهديد عن اثبات الفعل مباشرة ، أمر لا يشهد بطيبته ، ولكن يشهد بكراهيته وادراكه للتكاليف المتوقعة نتيجة اتيان العمل المهدد بفعله • ولهذا ، فان المهدد (١) والمهدد (٢) يجنيان شيئا مشتركا ، اذا أمكن تجنب تنفيذ عملية التهديد •

ولهذا التحليل معنيان ضمنيان واضحان ، يتناقضان أحيانا مع بعضهما البعض • المعنى الضمنى الأول هو أنه حتى فى مواقف التهديد والردع ، يحتفظ

الطرفان بمصلحة مشتركة تزداد مع زيادة تكلفة تنفيذ التهديد • فاذا كان الخصمان متساويين ، وكانت التكلفة المشتركة أكبر مما تستحق المسالة المختلف عليها ، فان الردع يصبح أشبه بمباراة « الدجاج » • واذا كانت التكلفة كبيرة ولكنها أقل من الفائدة المتصارع عليها ، فان الردع هنا يصبح أشبه بمباراة « مأزق السجينين » • واذا ظل الخصمان متساويين تقريبا ، ولكن التهديد بينهما أصبح أكثر شدة (اما عن طريق القسوة الشديدة أو زيادة الأسلحة المدمرة) فى حين لم تزد فوائد الفوز ، فان منافسة الردع ستتحرك من نموذج مباراة « مأزق السجينين » الى نموذج مباراة « الدجاج » • وكلما زادت حدة التهديدات المتبادلة ، قل الدافع العقلى لدى الخصمين على تنفيذ هذه التهديدات •

لذلك ، فان الردع يعتبر من أحسن السبل عقلانية ضد الخصم ضعيف اندفاع • والتهديد الشديد ضد خصم لا يستطيع أحداث نفس المستوى من الخسائر فى حالة الرد بالمثل ، يعنى التهديد بتكاليف كبيرة عليه (٢) مقابل تكلفة قليلة على المهدد (١) • وهذا يغرى – على سبيل المثال – على التهديد بالقصف البحرى أو الجوى ضد دولة متمردة أصغر وأشد فقرا ، ليس لها قوة بحرية أو جوية مشابهة للرد بالمثل • وكلما كان التهديد أشد (مثل التهديد باستخدام أسلحة أكثر دمارا ، أو بتوجيه ضربات مباشرة ضد أشياء أو أشخاص أعزاء كالمدن أو الأطفال أو حكام الدولة) ، كان التهديد – طبقا لهذه النظرية – أكثر فعالية ضد خصم ضعيف ، ولكن متعقل •

وطبقا لنظرية الردع التقليدية ، فان التهديد الأشد (بالأسلحة الأشد دمارا أو ضد الأهداف الحيوية) يكون له أثر عكسى تماما حينما يوجه ضد خصم باستطاعته الرد بنفس مستوى العنف ، او يكون له حلفاء أشداء يمكن أن يردوا نيابة عنه • ولذلك ، فان إستبدال الاتحاد السوفييتى للرؤوس النووية فى الصواريخ طويلة المسافات برؤوس هيدروجينية أقوى فى الخمسينات ، لم يجعل تهديدات الاتحاد السوفييتى ضد ألمانيا الغربية أو بريطانيا أكثر فعالية • فكلتاهما استمرتا فى الاعتماد على قوة القنبلة الهيدروجينية للولايات المتحدة ، بالاضافة الى أن بريطانيا كانت قد بدأت فى تصنيع قنابل هيدروجينية خاصة بها • وبالمثل ، فان الدول الشيوعية لم ترهبها الترسانة النووية المتزايدة للولايات المتحدة فى الخمسينات أو الستينات ، طالما كان لديها قوة تقليدية (ومن بعدها قوة نووية) كبيرة خاصة بها ، مثيلة لما كان لدى الاتحاد السوفييتى ، وطالما تلقت تأكيد الاتحاد السوفييتى بحمايتها نوويا كما كان الحال فى كوبا عام ١٩٦٢ • كما لم تخف بعض تلك الدول نتيجة وجود جيوش برية كبيرة لديها ، وبعض الحماية السوفييتية على الأقل ، بالاضافة الى اكتسابها لبعض قدرات الأسلحة النووية ، كما فعلت الصين عام ١٩٦٤ • وليس هناك

ما يدعو الى الشك فى أن التهديدات السافرة بالحرب الكيماوية أو البيولوجية بين القوى الكبرى هى عديمة الجدوى ، كمحاولة للحصـول على أية امتيازات سياسية • وطالما ظل الجانبـان متعقلين وقادرين على انزال خسـائر جسيمة ببعضها ، فان أى تزايد فى التهديد لن يؤدى الا الى تقليل الدافع على تنفيذها • وحيث أن كل طرف يدرك موقع الطرف الآخر ، فان التهديدات السافرة المتبادلة فى مثل هذه الظروف يقل احتمال تصديقها ، وتصبح أقل فعالية •

ويعالج المعنى الضمنى الثانى فى نموذج شيلنج هذه المسألة • ففى رأى ـ شيلنج أن فعالية التهديد لا تعتمد على درجة شدته فحسب ، ولكن أيضا على امكانية تصديقه ، التى تعتبر مظهرا مميزا للتهديد ، يمكن معالجته على حدة من قبل المهدد (١) الماكر • وفى هذا يقول شيلنج ، أن مثل المهدد يمكنه أن يجعل تهديده أكثر احتمالا للتصديق ، بأن يبدو غير منطقى جزئيا ، وأن يتصرف بطريقة غير منطقية جزئيا • ويمكنه فعل ذلك بأن يلتزم بايحاءات وأعمال أكثر تهورا مما يسمح به الالتزام بالمنطق • ومن أمثلة شيلنج ، أنه اذا تنافسـت سيارتان على الجانب الأيمن من الطريق ، فان النجاح يحتمل أن يحالف السائق الذى يزيد سرعة سيارته أولا بدرجة لا تمكنه من التوقف فى الوقت المطلوب لتجنب التصادم • ويقول شيلنج ، ان هذا السلوك غير المنطقى سيضطر السائق الآخر الى أن يبطىء من سرعته لتجنب التصادم ، الا اذا عكف السائق الآخر (ربما يكون قد قرأ كتابات شيلنج أو على الأقل متابعا لمنطقة) على زيادة سرعته حتى لا يمكنه التوقف قبل صدم منافسه أو أى فرد آخر • وبنفس المنطق ، يمكن تحقيق النصر فى مباراة « الدجاج » للاعب الذى يرمى عجلة القيادة من سيارته ، أو الذى يلقى بقطعة قماش سوداء على الزجاج الأمامى بينما يقـود بطريقة مستقيمة ـ ما لم يلجأ خصمه الى نفس التكتيكات •

وتعتمد التكتيكات التى درسها شيلنج فى أساسـها على الخلق المتعمد للمخاطرة المشتركة بين الخصمين • وكلما زادت المخاطرة المشتركة التى تخلقها التكتيكات المتهورة ، أو الوسائل التى تترك بعض التهديد للصدفة (مثل اطلاق مركبة مزودة بأسلحة نووية فى مدار تتحكم فيه عجلة روليت ، أو الدخول فى حرب محدودة ولكنها تتصاعد ، بحيث يعرف الجميع أنه من السهل أن يفلت زمام السيطرة عليها) ، أصبح التهديد أكثر قابلية للتصديق ، (وزادت بالتالى المصلحة المنطقية للطرفين بالهروب من هـذا الموقف الخطير) • فاذا التزم المهـدد (١) بالاصرار غير المنطقى على المضى فى طريقه ، ازدادت لـدى الطرف المهدد (٢) المصلحة المنطقية فى الاستسلام •

ولا تحتوى نظرية الردع على تحديد معين لحجم الرهان فى المنافسة فقد يكون كبيرا أو تافها ، كما تكون المخاطرة فورية أو بعيدة المدى • كذلك تنطبق

النظرية على مواجهات الردع بين القوى التى تتصارع على بعض المصالح الهامشية ، وبين القوى التى تتصارع على وجود أقاليمها ومؤسساتها المركزية كما أنها تنطبق على الصراعات الدولية التى تتضمن مجرد أهداف لمجموعات صفوة معينة أو مجموعات مصالح خاصة ، والصراعات التى تتضمن بقاء أنظمة أو دول أو سكان بأكملهم ٠

وفى الواقع أن هذه النظرية فى تأكيدها على الفائدة الكامنة للسلوك المتهور ، كوسيلة مساعدة لإمكان تصديق التهديدات ، تشجع قدرة الحكومة أو الدولة فى المنافسة على المغالاة فى تقدير المصالح المعرضة الخطر ٠ وكلما زادت امكانية تصديق المغالاة فى التقدير وخداع النفس بالنسبة لهذه المصالح ، أصبحت تهديداتها أكثر فعالية ٠ وبعبارة أصح أن نظرية الردع تقترب هنا من أن تصبح نظرية لخداع النفس ٠

وتعتبر نظرية الردع نظرية مثيرة وهامة ٠ ولكن لها ثغرات خطيرة لا سبيل الى مقاومتها ٠ ويبدو أن هناك ايمانا كبيرا بهذه النظرية من قبل كبار رجال الدولة ، والقادة العسكريين ، وبعض قطاعات الرأى العام فى دول كثيرة ٠ بل هى تلخص وتؤلف بطريقة رائعة وذكية كثيرا من المعتقدات الشعبية التى تؤمن بها هذه الجماعات ٠ وعلى أية حال ، فقد فعلت هذه النظرية الكثير لتقدم التفكير فى هذه الأمور ، وأحلت روح الفوز بأساليب المهارة والحساب محل روح الحملات العنيفة ، وعلمت الناس أن ينظروا دائما الى جانبى لوحة اللعبة ، وأن يفكروا فى القدرات الحقيقية والاستراتيجيات الممكنة لمنافسهم ، وهكذا ، حل التفكير النقدى محل جماس الاعتقاد بالصواب ، وتعلم المتنافسون الاهتمام بالمصالح المشتركة ، والاهتمام بمصالح خصومهم ٠

ولكن ، فى نفس الوقت ، جلبت نظرية الردع معها عددا من المخاطر ، سواء كانت هذه المخاطر عاطفية أم مدركة ٠ فقد شجعت بعض الناس على أن يلعبوا فى خيالهم بأرواح الملايين ، وأن « يفكروا فيما لا يمكن التفكير فيه » على حد قول هيرمان كان ، وأن يفكروا بسهولة فى « انفاق » مليون نسمة بمثل ما يفكرون فى انفاق مليون دولار ٠ كذلك شجعت بعض الناس على قسوة القلب ، وقسوة المشاعر ، والاعتقاد بأن الغاية تبرر الوسيلة ، أو أن شئت فقل بعض الاستعداد لازالة الحواجزالعاطفية ضد التفكير فى بعض المترادفات المقبولة للقتل الجماعى والتعذيب كوسيلة كامنة لتحقيق السياسة العامة ٠ من ثم يمكن القول بأن هذه النظرية قد شكلت ــ بكل هذه المظاهر تحديا خطيرا لتقاليدنا الدينية والأخلاقية الجوهرية ٠

ولعل مخاطرها المدركة أكثر من ذلك بكثير ، حيث يعاب عليها بحالتها

الراهنة ثمان من مواطن وأوجه الضعف الفكرى ، جديرة بالذكر فى هذا المجال ، يمكن علاج ثلاثة منها بسهولة نسبيا ، عن طريق الاستخدام الأفضل للامكانيات الفكرية التى تقدمها نظرية المباراة ، بينما تحتاج العيوب الخمس الأخرى الى تغييرات جذرية فى طريقة التفكير ٠

فنظرية الردع الحالية تنحاز الى جانب التفكير قصير المدى ٠ فهى تميل أولا الى اعتبار قدرات المتنافسين ثابتة ، واهمال التكاليف العرضية للصراع بالنسبة لكل منهما ٠ كما أنها تعطى اهتماما لما يمكن أن يأخذه أحدهما من الآخر فى نقاط الاتصال والصراع ، أكثر مما يمكن أن يحصل عليه منهما اذا أمكن تجنب الصراع أو تحديده بشدة بصفة مؤقتة ، واستثمار الموارد المتوفرة بطريقة مثمرة فى مكان آخر ٠ وثانيا ، تميل هذه النظرية غالبا الى معالجة القضايا الفورية لمعظم الصراعات الدولية الكبرى على أنها أكثر تكاليف من الحرب النووية ، بمعنى أنها تميل الى معالجة هذه الصراعات على أنها تشبه « مأزق السجينين » (التى توحى بدوافع قوية من عدم الثقة والعداء) أكثر ما تشبه مباراة « الدجاجة » التى قد تكون أكثر واقعية فى بعض الحالات ٠

ثالثا : أن جانبا كبيرا من نظرية الردع الحالية يؤكد على اللقاءات أو المواجهات الفردية أكثر مما تؤكد على اللقاءات أو المواجهات المتكررة ، بالرغم من أن التكتيكات العقلانية لألعاب الطلقة الواحدة أو « نهاية العالم » تختلف عن تكتيكات ألعاب البقاء ٠ فمثلا ، قد يبدو أن التفاوض ، بعد بدء الخصم قصف أراضى الدولة ، يمثل سلوكا متعقلا وقتيا ٠ ولكنه قد يدعو الخصم الى تكرار مثل هذه التكتيكات فى فترة النزاع التالى ٠ ومن ثم تؤدى الى فتح الباب أمام سلسلة من أعمال الارهاب المتتابعة ، والاستسلام التدريجى ٠ ولذلك ، فان أكثر التكتيكات تعقلا ، بالنسبة لدولة لم تهزم من قبل ، قد يكون هو الرفض التام لقبول التفاوض بالاكراه ٠ والواقع أن هذا هو التكتيك الذى تتبعه معظم الدول ، التى لم تهزم أو تعزل كلية ويفرض عليها الاستسلام ، لأكثر من قرن مضى ٠

أما العيوب الخمس الباقية لنظرية الردع فمازالت أكثر خطورة ٠ وهى :

أولا : تفترض النظرية الحالية أن المهدد (١) والمهدد (٢) لهما سيطرة تامة على سلوكهما ٠ ولكن هذا الافتراض غالبا ما يكون زائفا ٠ فبقدر ما يتصرف المهدد (١) بطريقة غير منطقية لزيادة الثقة فى تهديداته ، فانه حتما سيقلل الثقة فى تأكيده بأنه سيمتنع عن تنفيذ تهديده اذا أذعن المهدد (٢) لمطالبه ٠ واذا استخدم تكتيكات متهورة ، فانه لا يستطيع عادة السيطرة على

تهديداته وتأكيداته فى وقت واحد • بيد أنه اذا استنتج المهدد (٢) أن المهدد (١) المتهور غير المنطقى سيفعل به أسوأ الأشـــياء فى أى حال من الأحوال ، فان المهدد (٢) سوف يفقد الدافع للاذعان ، حتى ليصل به الأمر الى تحدى المهدد (١) فبحلول عام ١٩٣٩ ، أصبح هتلر أكثر صدقا عما كان فى سنة ١٩٣٦ ، ولكن تهديداته فشلت فى أن تثنى فرنسا وبريطانيا عن الدخول فى الحرب ضده ـ ليس لأن حكومتيهما لم تأخذ تهديدات هتلر مأخذ الجد ، لكن لأنهمـا فقدا الثقة فى تأكيداته بالامتناع حالة اذعانهما لمطالبه •

ومع ذلك ، فقد يكون للمهدد (٢) سيطرة أقل على سلوكه ، علما بأن نظرية الردع التقليدية لا تضع فى اعتبارها الامكانية المستقلة للملوك الذى سيواجهالردع ـ أى الذى يرغب المهدد (١) فى حظره • فاذا كان هذا السلوك المحظور غير محتمل الحدوث على أية حال من جانب المهدد (٢) ، فان الردع قد ينجح بسهولة ، أو قد يبدو على الأقل ميسور التحقيق • ولكن اذا كان السلوك المطلوب ردعه سلوكا محتملا ومتكرر الحدوث فى العـــادة ، أو اذا كانت تؤيده دوافع قوية ، كحركة دينية أو ثورة اجتماعية ، فان الردع ينبغى أن يكون من القوة حتى يتمكن فعلا من حظر هذا السلوك • ومن المحتمل جدا أن يفشـــل الردع فى مثل هذه المحاولات •

ثانيـا : تهمل نظريـة الردع غالبـــا حســـاب المخـاطرة التراكميـة Cumulative Risk ففى مثال شيلنج ، يحتمل أن يأخذ السائق المتهور يمين الطريق فى أول قطاع ، فيمر منه بسرعة وينجو • فاذا فرضنا أن فرص نجاته هى ٩ر٠ أو ٩٠٪ ، ثم استمر فى تكتيكاته المتهورة ، وأن فرص نجاته ونجاحه فى كل مقابلة تالية فى قطاعات الطريق هى ٩٠٪ أيضا ، ففى هذه الحالة ، ستكون فرص نجاته وحياته بعد مقابلتين هى ٩٠٪ من ال ٩٠٪ ، أو ٩ر٠ بما يساوى ٨١٪ • وستكون فرص نجاته فى ثلاث مقابلات مماثلة هى ٩٣ر٠ بما يساوى ٩ر٧٢٪ ، بينما تصبح هذه الفرصة فى أربع مقابلات حوالى ٥٩٪ ، وفى ست مقابلات أقل من ٥٤٪ ، وفى سبع مقابلات أقل من ٥٠٪ ، ثم تنصف بعد ذلك كل سبع مقابلات • ومن ثم ، فان ٢١ مقابلة متتالية ستقدم للاعبنا المخـــاطر فرصة واحدة من بين كل ثمان فرص للنجاة ، وفى ٤٩ مقابلة ستكون فرصته أقل من فرصة واحدة من بين كل ١٠٠ فرصة ، وفى ٧٠ مقابلة ستكون فرصته أقل من واحد فى الألف • وغنى عن البيان ، أن ما تحققه كل مقابلة فردية بأن تعطيه ٩ فرص من بين كل ١٠ فرص ليســـت من الأهمية بمكان ، اذا ما قورنت بالنتيجة المهلكة للمخاطر المتراكمة ، ولهـذا ، يجب أن تحكم الشئون الخارجية للدول ، التى تنوى الاستمرار فى خططها لفترات طويلة من الزمان ، نظريات تساعدها على البقاء لعدة أجيال وقرون • وعلى شاكلة هذا

المثال ، تواجه السياسة الخارجية للدول عشرات من المقابلات المفعمة بخطر الحرب •

وبالاضافة الى ما تقدم ، فان نظرية الردع التقليدية تصبح أكثر خطورة فى افتراضها الأساسى الثالث بأن المهدد (١) والمهدد (٢) — أى الحكومتين وجماعات الصفوة فى دولتى مواجهة الردع — سوف يظلان متعقلين تماما فى ظل التوتر (كما فى حالة أزمة تتضمن تهديدات ومخاوف وشكوك وانهاك واعباء اتصال متزايدة) • ولكن التجربة وكثير من بحوث علم النفس قد أثبتت العكس حيث يميل الأشخاص المتوترون المنهكون المتعبون — بما فيهم الساسة والعسكريون — الى أن يصبحوا عدوانيين ، فى حين يصبح ادراكهم أقل دقة ، وقدرتهم على الحكم أقل كفاءة • وباختصار ، فانهم يصبحون أقل تعقلا ، فى حين أن نظرية الردع تنصح المهدد (١) بالمراهنة ببقائه وبقائهم على استجاباتهم المتعقلة لتهديداته •

ورابع هذه الافتراضات الأساسية المشكوك فى نتائجها ، افتراض خفى • ذلك هو الافتراض الضمنى بوجود بعض اللاتناسق بين المهدد (١) والمهدد (٢) خاصة حينما يكون بلد الكاتب نفسه (الولايات المتحدة) طرفا فى النزاع • اذ يفترض بعض الكتاب الأمريكيين عن الردع ، وكذلك بعض القادة السياسيين والعسكريين الأمريكيين ، انه من الممكن ارهاب الأجانب عن طريق التهديدات أو مظاهرات القسوة التى لا يمكن الا أن تغضب الأمريكيين أنفسهم : فمن المفترض لديهم دائما أن الأجنبى أضعف فى قدراته ، أو فى دوافعه لحدوث الصراع ، أو فى جلده وقدرة تحمله للمخاطرة • والواقع أن هذا مجرد وهم معروف على النطاق الدولى ، تعمل على تشجيعه الحكومات فى عصر القوميات بين مواطنيها ، ولكنه قد يكون مهلكا فى سياسة الردع النووى •

والافتراض الأساسى الخامس لنظرية الردع ربما يكون أهمها جميعا ، حيث يمتد ليشمل المجموعة الكبرى كلها لنماذج المباريات • ذلك هو افتراض الدوافع غير المتغيرة للاعبين خلال المباراة • فمن المفروض أن اللاعبين المتعقلين يريدون الفوز ، ولا يجب أن يريدوا غير ذلك من بداية المباراة حتى نهايتها • ولكن هذا الافتراض غير ملائم للمسائل الانسانية ، وخاصة فى مجال السياسة • فنحن نعلم أن الأفراد والجماعات والأحزاب والحكومات والدول كلهم يغيرون من آرائهم ، وغالبا ما يفعلون ذلك أثناء صراع يكونون طرفا فيه • بل قد يدفع الى بعض هذه التغيرات مسار الصراع نفسه •

من ثم ، كان افتراض الدوافع غير المتغيرة مهما بصفة خاصة لحساب النجاح المحتمل للردع ، مع الأخذ بعين الاعتبار وجود نوع من التهور المحسوب

واللاعقلانية الجزئية وهى التهديدات التى تتعمد ترك بعض الأشـــياء للصدفة ـ التى درسها شيلنج • فاذا بقيت القدرات الادراكية والقيم لدى المهدد (٢) بدون تغيير أثناء عملية اخضـاعه لهذه التكتيكات ، فســـيكون من العقل أن يستسلم لها • ولكن هذا الافتراض ليس مقبولا ، فقد تتغير مدركات المهدد (٢) عن المهدد (١) • فاذا حاول المهدد (١) أن يظهر نفسه بمظهر من لا يتعقل الأمور جزئيا ـ كان يسرع بسيارته عند قطاعات الطريق ، أو ينزع سماعة الأذن أثناء المفاوضات ، أو يتظاهر بالترنح والسكر بينما يحمل مفرقعات شديدة الانفجار لوضعها خلف خصمه ، أو فى حالة قيام زعيم دولة بالهاب حماس الرأى العـام الداخلى عمدا ، فمن المحتمل أن يدرك خصمه أنه غير متعقل كلية أو الى حد كبير • وبالتالى يحمل خصـــمه الأمر على أنه تهديد أعمى يجب القضـاء عليه بأسرع ما يمكن ، مهما كانت المخاطرة • من ثم ، قد تدعو التهديدات اللاعقلانية فى ظاهرها ، أو التى لا يسيطر عليها سيطرة كاملة ، الى القيام بهجمة نووية أولى مباغتة من قبل الطرف المهدد (٢) ، الذى يمتلك القدرة على القيام بمثل هذه الهجمة •

وقد يسير التغير فى قيم الجانب الذى تلقى التهديـد المتهور فى نفس الاتجاه • فالتهديدات التى أوردها شـــيلنج فى نماذجه قد تنجح فى المواقف المشابهة لمباريات « الدجاج » ، أى المواقف التى تكون فيها جزاءات عدم التعاون المتبادل أعلى من الجزاءات التى توقع فى حالة استسلام أحد الطرفين • وهذا هو السبب فى أن المهدد (١) الأكثر تهورا والذى يزيد من سرعة سيارته ، أو ذلك الذى يلتزم مبكرا بطريقة لارجعة فيها ، يتوقع من خصمه ـ لأسباب تتعلق بالمصلحة الشخصية أن يستسلم له فى النقطة الأقـل أهميـة فى المقابلة المعنية • ومع ذلك ، فيمكن أن تتغير قيم المهدد (٢) تغييرا جذريا عندئذ • فالذى يعنيه الآن لم يعد ذلك الموضوع التافه نسبيا المتعلق بالنزاع الأصلى ـ مثل حق الطريق فى القطاع الأصلى للطريق ، أو صراع على الحدود بين الحكومات فى قطاع قاحل ومهمل نسبيا من الأراضى المتنازع عليها ـ ولكنه الآن يضفى أهمية كبيرة جدا على عدم الاذعان لمثل هذه التكتيكات ذات الضغط العالى • فقد يتمتم راكب دراجة بخارية أثير سخطه قائلا « سـأجد الطريق حتى لو كان ذلك آخر شىء أفعله فى حياتى » ، حتى ولو لم يكن فى عجلة من أمره عند هذا القطاع • كذلك فقد تفضل الحكومة والرأى العام فى دولة مهزومة اقتحام أجسم المخاطر على الأذعان للتهديدات ، حتى ولو كان ذلك فى نزاع تافه فى أصله •

وبالمصطلحات الرياضية ، يمكن القول أن التغير فى مقياس المنافع لدى المهدد (٢) قد حول صراع نموذج « الدجاج الأصلى الى «مأزق سجينين» حقيقى ـ على

الأقل بالنسبة للاعب واحد ، أصبح جزاء الاستسلام فيه بالنسبة لطرف واحد(ج د) يفوق نصيبه من الجزاء المشترك للصراع المتبـــادل (د د) • ويؤكد حدوث ذلك ، أن التهديدات على نمط النماذج التى أوردها شيلنج ، سواء عن طريق الالتزام الذى لا رجعة فيه ، أو فقدان السيطرة الجزئى المتعمد ، من المحتمل أن تصبح تهديدات انهزامية ومدمرة للذات • وقد يكون بمقدور المهـــدد (١) المتهور سابقا أن ينقذ نفسه ، بالعودة السريعة الى تكتيكات الاعتدال والتعاون المتبادل •

ولهذا ، ففى المراحل الأولى لصراع الردع ، يمكن للمهدد (١) والمهدد (٢) عن طريق سلوكهما أن يغير كل منهما الى حد ما قيم وادراكات الآخر ، بالاضافة الى قيمهما الذاتية • كذلك يمكنهما زيادة أو تقليل نسبة الفوائد التى يشتركان فيها • ويقدر ما يغير كل منهما فى دوافع الطرف الآخر ، بقدر ما تتحول المنافسة بينهما الى ندوة أو مجادلة حقيقية ، أكبر من أن تكون مباراة •

(٣) المناظرات أو الندوات : منافسات تسمح بتغييرات فى الصور والدوافع :

يمكن تسمية الصراعات التى يغير فيها الخصوم الدوافع والقيم والصـــور المدركة للواقع لدى بعضهم البعض « المناظرات » بالمعنى الحرفى للكلمة • فليس كل تبادل للكلمات أو الرسائل ، وليست كل الأحداث التى تسمى «مناظرات» مجادلات أو مناظرات حقيقية بهذا المعنى • فمن المعتاد أن فريقى الندوات فى المدرسة الثانوية لا يحاولان تغيير آراء أحدهما الآخر بالنسبة لموضوع الندوة الذى يتناظران فيه ، ولكنهما على الأصح يشتركان فى مباراة يتنافسان خلالها فى التأثير على حكام الندوة ، وربما على الجمهور • فهما فى هذه المباراة يلعبان لكى يفوزا • فاذا أعلن فريق فى أثنـــاء النـــدوة أن خصـــومه قـــد فازوا عليه بمناقشاتهم ، فمن الممكن أن يكون أفراده قد تعلموا شيئا عن موضوع المناقشـــة وان خسروا المباراة • وعادة ما تكون للدعاوى القضائية فى المحاكم مثل هذه الصفة من صفات المباراة • فالادعاء ومحامى الدفاع لا يحاولان اقناع أحدهما الآخر • كذلك لا يحاول ذلك محاميا الأطراف المتنازعة فى القضايا المدنية • ففى كل حالة من هذه الحالات يحاول كل منهما كسب القضية عن طريق التأثير على القاضى أو المحلفين • وبقدر ما يكسب أحدهما صدور حكم الى جانبه ، بقدر ما يخسر الجانب الآخر • وبعبارة أصح أن تغيير القاضى أو المحلفين لآرائهم لا يتم الا نتيجة لمرافعات المتنافسين ، ودورهما فى اظهـــار الحقائق المتعلقة بالموضوع امام القاضى ، بأفضل مما يستطيع أى محقق محايد بمفرده •

وهذا على خلاف المجادلات داخل الهيئات التشريعية حيث توجد فرصة

افضل لكى تدور ندوات حقيقية • وكذلك الحال فى شـــأن المفاوضـــات بين الدبلوماسيين الذين يمثلون الحكومات ، ومناقشات ممثلى الحكومات فى المنظمات الدولية • ففى مثل هذه الحالات يحاول المشرعون أو الدبلوماسيون أو مندوبو الحكومات أن يكسبوا شـيئا للمصــالح أو الأحزاب أو الجماعات أو الحكومات والدول التى يقومون بتمثيلها • بمعنى أنه يجب عليهم فى معظم الأحيان أن يكسبوا شيئا الى جانب المصالح التى يقومون بتمثيلها على حساب أى مصالح أخرى معارضة ، أو بالأصح على حساب الجماعات والحكومات الأخرى • ولكن ليس من المعلوم فى معظم الأحوال أى النتائج أو الحلول ســتكون أكثر فائدة للمصالح التى يمثلها كل مفاوض ، أو فى صالح معظم أو كل الأطراف المعنية • وبالتالى يجب العمل على اكتشاف ذلك ، وعرضه للقبول أو الموافقة •

لذلك ، كانت المفاوضات الحقيقية بمثابة خليط من المباراة التنافسية فى رحلة للاكتشاف المشترك ، وحملة متبادلة للتفهم المشترك لادراكات وأفضليات معظم أو كل الأطراف المعنية • ولعل المفاوضات الطويلة التى أدت الى معاهدة الحظر الجزئى للتجارب النـووية عـام ١٩٦٣ بين الولايـات المتحدة والاتحـاد السوفييتى ــ والتى اشتركت فيها معظم دول العالم باستثناء فرنســا والصين الشيوعية ــ تعطينا مثالا صادقا لهذا النوع من الندوات الحقيقية • فبالاضافة الى المصالح المتنافسة الملحة المتعددة للقوى المختلفة ، برزت خلال هذه الندوة مجموعة من الادراكات والمصالح المشتركة ، كانت من القوة بحيث أدت الى قرار تم قبوله من كل دول العالم تقريبا •

وعلى الرغم مما يبدو من أن الندوات أو المناظرات الحقيقية ــ قومية كانت أم دولية ــ لا يمكن تمثيلها تمثيلا جيدا بواسطة نماذج المباريات ، أو أى عمليات « قتال » شبه آلى على الوجه الذى سبق مناقشته ، فان الطبيعة الدقيقة لمثل هذه الندوات مازالت غير مفهومة فهما جيدا • ومع ذلك ، فهناك قدر كبير من التجارب العملية للمناظرات ، التى استمدت منها عناصر للحكمة وبعد النظر • فالندوة (المناظرة) يحتمل أن تؤدى الى اكتشاف حل مقبول للطرفين ، ومفيد لهما ، اذا استطاع كل طرف أن يكتشف ما يقوله الطرف الآخر بالفعل ــ أى اذا تعلم أن يصوغ لنفسه قضية خصمه فى شـكل واضح مسـتسـاغ ، يكون مقبولا للخصوم أنفسهم •

من ثم ، هنـاك خطوة ضرورية أخرى ، مؤداها ان يكتشـف كل طرف الأسس التى يمكن عن طريقها اقناع الطرف الآخر بصدق وجهات نظره • وبعد أن يكتشف أحد الطرفين الآراء وتصـورات الواقع التى يتمسـك بها الطرف الآخر ، يجب أن يحاول اكتشاف مدى صحة Domain of Validity كل رأى •

ففى نزاع بين دولة ناشئة كانت مستعمرة « والدولة الأم » التى كانت تستعمرها ، يحتمل أن يشكو المتحدثون باســم الدولة الجديدة من الاضطهاد والاستغلال الذى كانوا يلاقونه على يد ســادتهم الاســتعماريين ، فى حين أن المتحدثين بلسان الدولة الاستعمارية السابقة سيميلون الى التركيز على الفقر الذى كانت المستعمرة السابقة تعانى منه قبل قدومهم اليها ، ثم على التحسينات والمزايا التى جلبها الحكم الاستعمارى لشعب المســتعمرة · وكل من هذين الرأيين قد يكون صحيحا فى مجال محدود من الحقائق ، ولكنه قد يكون غير صحيح فى مجالات أخرى · فاذا تعلم كل طرف اكتشاف مدى صحة آراء خصمه التى تبدو فى ظاهرها منافية للعقل ، وكذلك اكتشف مدى صحة أفكاره هو التى تبدو له فى ظاهرها معقولة جدا ، فان احتمال ـ وليس تأكيد ـ قيام مناظرة حقيقية ذات نتيجة مثمرة ومجزية للطرفين قد يزداد ·

من ثم ، توحى هذه الأمثلة أن لقاءات فعلية كثيرة بين مجموعات المصالح أو الأطراف أو الدول أو الأيديولوجيات المتصارعة ، قد يكون لها كثير من سمات الندوات والمناظرات الحقيقية · فاذا حدث ذلك ، فان الزمن والأحداث ونتائج سلوك هذه الأحداث ونتائج سلوك هذه الأطراف سيؤدى فى نهاية المطاف الى تغيير قدر ونظرة واهداف وقيم الأطراف المتصارعة · وفى هذا الصدد ، أشار جون ديون ذات مرة الى أن الناس لا يقرون كثيرا من خلافاتهم ، ولكنهم يتغلبون عليها · ومع ذلك ، فباستثناء بعض المسحات القليلة من الحكمة ، مازالت هناك حاجة الى تطوير نماذج رسمية ملائمة للندوات الحقيقية ·

والخلاصة ، ان الصراعات القائمة بين الدول فعلا ، غالبا ما تكون خليطا من القتال والمباريات والندوات ، مع سيطرة هذا العنصر أو ذاك فى أوقات وأماكن مختلفة · ولذا ، فان فن الساسة والحكومات والمواطنين المسئولين يكمن فى السيطرة على هذه الصراعات الدولية لابقائها داخل حدود محتملة ، وفى أن يصونوا مصالحهم القومية الراهنة بطريقة عملية (بينما تستمر هذه المصالح فى التطور والتغيير) ، وأن يكسبوا عنصرى الزمن والقوة ، وأن يكفلوا بقاءهم القومى ·

الفصل الثاني عشر

الدبلوماسية والتحالف : الائتلافات (COALITIONS)

قد تجـد دولتان في صراع مع بعضهما البعض أنه لا مناص من اعتمـاد احداهما على الأخرى ولو كانت مصالحهما متصارعة · ويحدث ذلك لأن حكومة أى من الدولتين لاتستطيع أن تحصل على شيء تريده دون بعض التعاون (سواء عن طيب خاطر أو قسرا) من جانب الدولة الأخرى ، أى أن احدى الدولتين لاتستطيع الحصول على كسب (تطالب به شرعيا) من الدولة الأخرى مالم تسمح هذه الأخيرة (وهى تعترف بذلك ضمنيا) بخسارة مماثلة لهذا الكسب · وواضح أنه فى ظل صراع من هذا النوع ، يحاول حكام كل دولة جعل الدولة الأخرى تفعل (أو تذعن الى) ما يريدونه باستخدام أى وسيلة تتناسب مع الموقف حينئذ · وكلما كانت الوسيلة أقل احراجا وتكلفة ،كان ذلك أفضل ·

الدبلوماسية :

بطبيعة الحال تستطيع الدول فى المقـام الأول أن تتفاوض وأن تسـاوم بواسطة الطرق العادية للدبلوماسية · وعادة ما يكون سفراؤها ووزراء خارجيتها وكبار موظفيها الدبلوماسيون مفاوضين محنكين ، يعرفون أنه فى سبيل الحصول على خدمة قد يضطر المرء الى أن يعد بتقديم خدمة فى مقابلها · ويعرفون أيضا أنهم فى بعض الأحيان يسـتطيعون أن يضعوا فى موازين المسـاومة ايحاءات مهذبة بأن الخدمات التى سبق تقديمها للدولة الأخـرى من المحتمل أن تستمر اذا ما تحققت الرغبات الحالية لحكومتهم ·

وغالبا ما تشبه المساومة من هذا النوع لعبة الدبلوماسية التى تعالج طبقا لقواعدها مصالح الطرفين · فيجب على الدبلوماسيين من كلا الطرفين أن يقرروا أولا أفضل استراتيجية لهم على ضـوء تقديرهم للاستراتيجية الممكنة للطرف

الآخر • بعد ذلك يمكنهم ممارسة لعبة المساومة خطوة ، ومن اقتراح الى اقتراح مضاد بقدر ما يستطيعون حتى يمكن الخروج بنتيجة مقبولة للطرفين ، مالم ينته الأمر بالفشل ، فتتأجل أو تنتهي المفاوضات • وأحيانا ـ كما رأينا في الفصل السابق ـ قد تأخذ هذه المفاوضات صورة الندوة أو الحوار بين الحكومتين والدولتين • حينئذ يصبح على كل دولة أو حكومة أن تتعلم بعض الشيء خلال عملية التفاوض • فقد تتغير الى حد ما تصورات كل طرف بالنسبة للطرف الآخر ، وبالنسبة للواقع الخارجي ، بل قد تتغير أيضا بعض الأفضليات والقيم الأولية • فاذا مالت هذه التغيرات الى جعل المصالح الراهنة لكل دولة أكثر تناغما واتساقا مع مصالح الدولة الأخرى فان مواقف التفاوض قد تتقارب ، ويزداد احتمال التوصل الى اتفاق مرض للطرفين • ومع ذلك ، ففي مجال السياسة الدولية ، تتصرف كل دولة عادة كما لو كان لها مصلحة في التأثير على هذه العملية بدرجة تسمح لها بأحداث أكبر قدر ممكن من التغيير في آراء الدولة الأخرى ، في حين لا تقبل تلك الدولة سوى أقل قدر من التغيير في آرائها هي •

وكقاعدة عامة ، فان كل دولة تفضل أن تتحدث على أن تنصت ، وأن تعلم على أن تتعلم • وهكذا ، فان كل دولة تحاول أحداث تغيير كبير في خصومها وشركائها ، بينما لا تقبل بالنسبة لها الا أدنى تغيير كبير في خصومها وشركائها ، بينما لا تقبل بالنسبة لها الا أدنى تغيير • (وفي باب سابق من هذا الكتاب ، عرفنا هذا النوع من السلوك بممارسة القوة ، أو بالتحديد القوة الخالصة) •

ولعل الطف الوسائل لممارسة القوة على دولة أو عدة دول هي التأثير والدعاية ، فيمكن جعل أفراد الصفوة من الأجانب أكثر تقبلا لرغبات دولة ما اذا كانوا قد تلقوا تعليمهم هناك ، وخاصة في مدارسها وجامعاتها ذات المقام الرفيع • فقد تقدم الدولة المؤثرة طمعا على هيئة درجات فخرية وجوائز لأفراد الصفوة من الدولة المقصودة • وقد تقدم المنح الدراسية لطلابها الموهوبين ، والاعانات المالية لبعض مؤسساتها الثقافية المأمول فيها وان كانت المفلسة • كما يمكن تسهيل عمليات برامج التبادل الثقافي والمكتبات والمستشفيات وزيارات كبار الشعراء والعلماء تحقيقا لهذا الهدف الخفي •

وعلاوة على ذلك ، يمكن توجيه جهود أكبر للتأثير على وسائل الاعلام في الدولة المقصودة • فيمكن تزويدها بسيل من الأنباء أو الصور المناسبة مجانا أو بسعر منخفض • كما يمكن استمالتها للالتزام بأخذ معظم الأخبار الدولية من احدى وكالات الأنباء شبه الاحتكارية التابعة للقوى العظمى مثل وكالة رويتر البريطانية ، ووكالة الأنباء الفرنسية ، ووكالة كيودو اليابانية ، ووكالة الأنباء

الألمانية ، ووكالة تاس الســـوفيتية ووكالتى أســـوشيتدبرس ويونيتدبرس الأمريكيتين • وبنظرة سريعة الى الأحرف الأولى لاسم وكالة أنباء عالمية تعطى معظم الأنباء الدولية للصحف الرئيسية فى الدولة النامية ، يمكن أن نتحقق من أى القوى الكبرى تمارس أكبر قدر من التأثير أو النفوذ فى هذه الدولة •

كذلك ، يمكن استخدام وسائل اعلام أخرى بنفس الطريقة • فعن طريق التزويد بعدد كبير من الأفلام التى تعرض فى دولة ما (عادة على أساس اتفاقية تجارية أو ثقافية معينة) أو عدد وفير من برامج الاذاعة والتلفزيون فيها ، يمكن لدولة كبيرة أن تزيد من نفوذها غير المباشر على دولة أصغر بدرجة كبيرة •

وهناك وسائل نفوذ أكثر مباشرة • فمثلا ، يمكن احتســاب الســيطرة الجزئية على وسائل الاعلام عن طريق فن الاعلان أو عن طريق شراء حق الملكيــة أو الأسهم • كما يمكن دعوة محررى الصحف الى زيارات رسمية موسعة معد لها دعائيا بطريقة جيدة ، أو اعانة المحررين والصحف بحكمة وحذر بالوســـائل المختلفة • بل يمكن عمل شىء مشابه فى بعض الدول لبعض الساسة ومجموعات المصالح والأحزاب السياسية ، أو حتى بعض أفراد الخدمة المدنية أو العسكريين ورجال الشرطة أو الحكومة نفسها • فاذا كان أى من هؤلاء معد للبيع ، فغالبا ما يكون هناك طرق كثيرة لشرائهم بهدوء ، أو على الأقل لدعم طموحهم • فاذا ما قدموا خدماتهم مجانا ، أمكن أيضا اعانتهم لجعلهم أكثر تأثيرا •

عندئذ ، يحتجب النفوذ والدعاية بطبيعة الحال ، ويتدرجان الى نوع من الأشكال الشائنة للحرب السياسية ـ ولكن نادرا ما يمنع هذا الحكومات من اللجوء الى هذه الوسائل ضد الدول التى تبدو غير حصينة بالنسـبة لهم ، أو حينما تبدو المصالح الرئيسية فى خطر • على أنه قد يكون لكل هذه المحاولات نتائج عكسية وسيئة اذا اكتشفتها الحكومة المعنية فى الوقت المناسب ، أو اذا كان شعبها قادرا على المقاومة اذا ما استثير فى مثل هذه الحالات •

ولتكملة هذه الجهود الخاصة ببسط النفوذ على دولة ما من الداخل ، هناك طرق لاخضاعها للدعاية والأشكال المختلفة للضغط من الخارج • فقد تشن وسائل الاعلام فى الدولة صاحبة النفوذ وابلا من الدعاية أو حملة دعائية مستمرة ضد الحكومة المعنية بهدف ارغامها على الاستسلام فى مسألة متنازع عليها • فتوجه الاذاعات الى سكان هذه الدولة من الخارج ، أو توضع مكبرات الصوت فى بعض النقاط على الحدود • وقد ترسل المنشورات بالبريد ، كمـا يمكن تهريبهـا أو اسقاطها من الطائرات أو البالونات كذلك تنظم فى الدولة صاحبة النفوذ حملات

كتابة خطابات شخصية تكون موجهة للمجموعات الحساسة من سكان الدولة المعنية ٠

ونادرا ما تحرز هذه الوسائل الدعائية الكثير ، الا اذا كانت سياسة أو حكومة الدولة المعنية قد أوشكت على التغير بالفعل ٠ وكقاعدة عامة ، فان كسب مراكز سيطرة أو نفوذ رئيسية داخل الدولة المعنية ، أو اكتساب قوة ضغط حقيقية عليها من الخارج يكون أكثر فعالية ٠ ولهذا الغرض يصبح من الأهمية أحيانا السيطرة على الصناعات الرئيسية أو الشركات التجارية الكبرى فى الدولة المعنية ، مع كل الاتصالات وقنوات النفوذ الاقتصادى والسياسى والاجتماعى التى ترتبط بها ٠ كما يمكن للدولة صاحبة النفوذ أن تكسب مركز قوة داخل الدولة المعنية بامدادها بالأسلحة الضرورية أو معدات الاتصال الرئيسية الخاصة بالعسكريين أو الشرطة المحلية ـ حتى تضطرها بعد ذلك الى ارسال بعض كبار ضباطها الى الدولة صاحبة النفوذ للتدريب على استخدام هذه الأشياء ٠ وتظل بعد ذلك معتمدة على الدولة صاحبة النفوذ فيما يتعلق بقطع الغيار والمساعدة فى المشكلات الأكثر تعقيدا المتعلقة بالصيانة المنتظمة ، والتجديد كل فترة ، حتى لا تصبح هذه الأشياء فى حكم المهجور أو العتيق ٠

ومن المعلوم أن التأخير فى تقديم هذه الامدادات والمساعدات ، أو التنصل منه ، يمكن أن يكون أداة ضغط فعالة ، وخاصة ابان الأزمات ٠ كذلك يمكن ممارسة الضغط عن طريق عرض أو رفض (حسب الظروف) شراء بعض صادرات الدولة المعنية التى يصعب بيعها لغير الدولة صاحبة النفوذ ، ومنح أو منع قرض تكون الدولة المعنية فى حاجة ملحة اليه وقت الأزمة المالية ، والاسراع أو الابطاء فى ارسال شحنات من الحبوب الى الدولة المعنية بعد فشل محصولها واقتراب جزء من سكانها نحو المجاعة ٠

وفضلا عن ذلك ، فهناك وسائل ضغط أكثر حسما من كل ذلك ٠ فقد تبدأ الطائرات العسكرية للدولة صاحبة النفوذ تضل طريقها (عمدا) بشكل متكرر عبر حدود الدولة المعنية ، أو أن تحلق فوق أراضى هـــذه الدولة على ارتفاعات شاهقة ٠ وبهذه الطريقة يمكن لطائرات الدولة صاحبة النفوذ ليس فحسب أن تجمع معلومات مفيدة عن طريق تصوير الأهداف العسكرية ، ولكنها تستطيع كذلك أن تظهر وجودها ، وأن تستعرض شجاعتها وجبن أو عجز الدولة المعنية عن منعها ، وأن تشجع مؤيديها من المحليين وتهبط عزيمة معارضيها ٠ ويمكن الحصول على نتائج مماثلة عن طريق السفن الحربية التى غالبا ما استخدمت لاظهار راياتها ، والدخول فى استعراضات بحرية مختلفة قرب سواحل الدولة المتمردة لارهابها ، أو قرب سواحل حليف مزعزع لكى يقوى نفسه ٠

وربما لسوء الحظ ، لا يمكن تحقيق التاثير على دولة أجنبية الا الى درجة معينة بمجرد الوعود والتهديدات • وبعد هذه الدرجة ، يصبح من المستحيل تحقيق أى شيء دون اللجوء الى بعض أشـــكال ودرجـات الحـرب • وقبل أن نستعرض هذه الأشكال والدرجات ، قد يكون من الجدير أن تلخص فى الجدول رقـم ١٢ المواقف المختلفة التى يمكن أن تخلق داخـل حـكومة دولة ما الحاجة لممارسة هذا التاثير أو النفوذ على حكومة دولة يمكن أن تكون هدفا له •

وفى كل المناسبات الموضحة فى الجدول رقم ١٢ ، يمكن استخدام الوعود استخداما مفيدا اذا أمكن جعلها مناسبة ومعقولة بالنسبة للدولة « ب » ، أى للدولة التى يجب أحداث التاثير فيها • ويمكن للتهديدات أن تساعد فى ست

جدول رقم (١٢)

فرص الدولة « أ » فى ممارسة نفوذها على الدولة « ب »

« أ » تفضل أن تقوم «ب» بـ...	أداس مواقف التشجيع والإغراء				تجنب س (وأداء ص) مواقف الأثناء والتثبيط			
أ تفضل	س١	س٢	س٣	س٤	ص٥	ص٦	ص٧	ص٨
أ تلاحظ ب وهى تفعل الآن ...	ص	ص	س	س	س	س	ص	ص
أ تتوقع أن تفعل ب فيما بعد ...	ص	س	ص	س	س	ص	س	ص
أ تريد أن تعزز ع (أو تعدل « د) سلوك ب الحالى	د	د	ع	ع	د	د	ع	ع
، أ يجب أن :								
تعاقب	نعم	ربما	لا	لا	نعم	ربما	لا	لا
تكافئ*	لا	لا	نعم	نعم	لا	لا	نعم	نعم
تهدد	نعم	نعم	نعم	ربما*	نعم	نعم	نعم	ربما
تعد	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم

(*) الدولة (أ) يجب ان تعاقب او تهدد فقط فى حالة الشك فى تنبؤاتها بالسلوك المستقبل للدولة (ب) او اذا شكت فى أن التغير الذاتى للدولة (ب) سياتى بسرعة •

حالات من الحالات الثمانية ، « وربما » أيضا فى الحالتين الأخيرتين اذا بدا أن التزام الدولة « ب » فى المستقبل مشكوك فيه أو متأخر • ومع ذلك ، فسواء نجحت التهديدات أو ارتدت على صاحبها ، فان ذلك لا يعتمد فقط على قوة الدولة « أ » ، وانما يعتمد أيضا على ظروف وحدود نظرية الردع التى ناقشناها فى الفصل السابق • وتنطبق حدود مماثلة على المكافآت أو العقوبات الفعلية ، لأنها تعمل بين الدول كرسائل ضمنية ، ومن ثم كوعود أو تهديدات للأفعال المقبلة •

الائتلافات أو التحالفات COALITIONS

يمكن للدولة غالبا أن تجعل وعودها وتهديداتها أكثر قابلية للتصديق ، وأن تجعل ترسانتها من المكافآت والعقوبات الفعلية أكبر عن طريق انضمامها لتحالف ما أو عن طريق اقامة مثل هذا التحالف • وبوجه عام ، فان التحالفات وسيلة ضرورية لممارسة النفوذ والقوة فى كل من السياسة الدولية والسياسة الخارجية • ففى معظم الأحيان ، لا يستطيع شخص واحد أو جماعة أو دولة بمفردها أن تكون من القوة بحيث يمكنها السيطرة بمفردها فى اتخاذ قرار هام • ولكن فى غالب الأحيان ، يمكن لأى منها السيطرة بمساعدة تحالف ما ، والا فلن يمكنها السيطرة اطلاقا •

وقد صاغ السياسى ويليام رايكر William Riker نظريات هامة عن هذه التحالفات • فهو يرى السياسة ، والانتخابات ، والتصويت ، والحرب ، هى بأسرها مواقف قرارات تؤدى فى الأقل الى احدى نتيجتين تختلف فى قيمتها بالنسبة لكل مشترك • ويقول رايكر ان كل مشترك متعقل سياسيا يفضل النتيجة التى تكون أكثر قيمة بالنسبة له ، أى أنه يريد أن يكسب • ويضيف قائلا أنه فى حالة وجود فائزين ، فلابد من وجود خاسرين ، ولذلك فان أفضل نموذج للسياسة والحرب هى مباراة القيمة صفر Zero-sum Game (التى ناقشناها فى الفصل السابق) • ولكن فى حين أن النقود أو المنافع يمكن تقسيمها الى مباراة القيمة صفر اقتصاديا ، الا أن هذا لا يمكن عمله خاصة فى المنافسات الحاسمة فى السياسة والحرب • ويرى رايكر أن « النصر وحدة لا يمكن تجزئتها » (١) ، واذن ، فالرجل المتعقل هو الذى يختار دائما النتيجة ذات العائد الأكبر بالنسبة له ، والذى يريد بحماس أن يكسب •

---

(١) W.H. Riker, The Theory of Political Coalitions, New Haven, Yale University Press, 1967, pp. 29-31, 174.

كيف يمكن لهؤلاء الأنانيين أن يكونوا تحالفات ؟ انهم سيفعلون ذلك كلما كان ذلك يعود عليهم بفائدة أكبر مما لو كان كل منهم على حدة ، لأن النصر كما يرى رايكر ، رغم أنه لا يمكن تجزئته ، الا أن غنائم النصر يمكن تقسيمها فى معظم الأحيان • وفى هذه الحالة ، فان مبدأ العقلانية يتنبأ بأن كل شخصية سياسية (دولة) ستنضم الى ـ أو تحاول تنظيم ـ ذلك التحالف الذى ينبىء لها بأكبر عائد • وواضح أن هذا لابد أن يكون بادىء ذى بدء تحالفا رابحا ، لأنه بدون النصر لن يكون هناك غنائم • ومع ذلك ، فمن بين عدة تحالفات رابحة ، فان التحالف الأفضل هو ذلك التحالف الذى يستطيع توزيع أكبر قدر من الغنائم على أقل عدد من الشركاء •

ولذلك ، فان العقلانية السياسية كما يفهمها رايكر ستؤدى بالأشخاص السياسيين (الدول) الى مبدأ الحجم Size principle ، فهم سيقومون بتشكيل واعادة تشكيل تحالفات تجريبية ابان عملية المساومة ، يبحثون وينقبون حتى ينجح بعضهم فى النهاية فى تشكيل أصغر تحالف رابح ، يكون من الكبر بحيث يفوز ، ويكون فى نفس الوقت من الصغر بحيث لا يسمح لأى حلفاء غير ضروريين أن يطالبوا بأى جزء من الغنائم •

وحيث أنه من الممكن وجود أكثر من « أصغر تحالف رابح » واحد ، فمن المحتمل أن تكون عملية المساومة والبحث طويلة ومعقدة • ورجال السياسة المتعقلون كالسياسيين المحترفين والدبلوماسيين غالبا ما يقضون وقتا أطول فى المفاوضات والمناورات اذا كان لديهم سبب يدعو الى الاعتقاد بأن ذلك سيمنحهم فرصة أكبر للانتهاء بتحالف أفضل • ويتنبأ رايكر باتجاه مناوراتهم فى نظريته عن المبدأ الاستراتيجى Strategic principle حيث يقول بأنه فى المراحل النهائية من عملية تشكيل التحالف ، يتحرك المشتركون نحو أصغر تحالف رابح • وفى حالة وجود تحالفين كبيرين متماثلين لهما نفس الحجم الرابح فى المرحلة قبل الأخيرة من المساومة ، فانهم لذلك لا يحتمل انضمامهم لأى منهما ، لأن التحالف الناتج سيكون من الكبر بحيث لن يقدم عائدا مغريا لأعضائه • والأرجح عند ريكر ان أحد التحالفات الأصغر المماثلة ، أو حتى مشتركا واحدا ، سيكون كافيا لتحويل أحد التحالفين الكبيرين الى أصغر تحالف رابح • وهذا الحليف الصغير ـ ولكن المركزى ـ قد ينال نصيبا من أرباح الحلف لا تتناسب مع حجمه أو وزنه ، ولكنه سيكون متناسبا مع قيمة مركزه الاستراتيجى فى هذا التسلسل المعين فى عملية تكوين التحالفات •

وفى معظم الأحوال ، حينما يتعذر تقسيم ثمرات النصر ،فان أحد

المشتركين الذى تشكل له هذه الثمرات قيمة معينة قد يعرض دفع عدة أقساط جانبية للمشتركين المتوقعين في الحلف لكي يشترى تأييدهم • وقد يأتى بعض هذه الأقساط الجانبية من الأرباح التى سيأتى بها النصر المتوقع • فقد تكون تغييرات فى معاهدة ، أو التزامات معينة بالنسبة لسياسات المستقبل ، أو عقود ، أو امتيازات فى الأقاليم التى سيكسبها الحلف • وقد تأتى أقساط أخرى مما يطلق عليه رايكر « رأس المال العامل » الخاص بالقائد ، يعنى وقته وجهده وموارده والتزاماته الحالية المتضمنة فى قرارات أخرى خاصة به تكمن وراء النصر الفورى الذى يهدف اليه • كما قد تأتى هذه الأقساط فيما يشبهه رايكر « بالأصول الثابتة » مثل فعالية تهديداته أو هيبته ، أو « الكاريزما (*) » الخاصة به «Charisma»

وكل هذه الأقساط الجانبية لها تكلفتها بالنسبة للقائد ، مما يضطره الى التخلى عن أشياء أو جهود ذات قيمة معينة بالنسبة له • ولذلك ، فكلما ازدادت الأقساط الجانبية التى يدفعهـا الحلفاء المستقبل ، فان القيمة الاجمالية لهـذه الأقساط قد تصبح أكبر من قيمة محتـوى النصر بالنسبة له • وفى هـذه الحالة ، يجب على القائد المتعقل أن يتوقف ــ الا اذا كان هناك احتمال بأن الفوز فى حد ذاته قد اكتسب أهمية بالنسبة له بغض النظر عن محتوى أو هدف النصر • وفى هذا يقول رايكر ان السياسة التنافسية فى الواقع تختار ذلك النوع من القائد أو رجل الدولة الانتهازى الذى تكون لديه العادة أو الرغبة السائدة فى النصر ، ليس من أجل مبدأ أو عقيدة ، وانما من أجل تحقيق الفوز فى حد ذاته •

والنتيجة هى أن قادة التحالفات يميلون بالضرورة الى زيادة الانفاق ، فهم يدفعون فى الأقساط الجانبية أكثر مما تسـاوى غنائم النصر بالنسبة لهم • وهكذا فانهم فى النهاية سيضعفون أنفسهم ، ويبنون ويرفعون حلفاءهم الذين يدفعون لهم ببذخ • وفى النهاية ، يحطم كل قائد تحالف نفسه ، لأن القيمة غير الملموسة للنصر بالنسبة له لا تستطيع أن تحل محل النضوب التدريجى للأصول الملموسة التى يضيعها على بناء امبراطورية أو دعم تحالف غير مربح ماديا • وفى راى رايكر ، أن هذا هو أحد الأسباب فى انهيار الامبراطوريات ، بل أحد الأسباب فى أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى سـيفقدان فى المستقبل جزءا كبيرا من القوة التى يمتلكونها الآن فى السياسة الدولية • فان عاجلا أو آجلا سوف تضعفان بسبب هذا الميل المهلك لقادة التحالف للاغداق على حلفائهم •

(*) « كاريزما » القائد هى قدرته على أن الاعجاب التلقائى والانصياع له من قبل جمهور عام أو دائرة انتخابية اعتاد أفرادها ــ أولديهم استعداد مسبق أن يستجيبوا بهذه الطريقة لوجوده أو رسائله •

ومن الجدير بالذكر أن هذا الميل للاغداق فى رأى رايكر هو أحد أسباب عدم الاستقرار الأساسية فى النظام الدولى الحالى للدول ذات السيادة . والسبب الثانى لعدم الاستقرار هذا هو ميل مثل هذا النظام التنافسى غير المستقر للقضاء على بعض أعضائه الأساسيين .

نظرية التحالف وعدم استقرار ميزان القوى :

طبقا لنظرية توازن القوى (كما أعاد صياغتها باصطلاحات حديثة العالم السياسى مورتون كابلان Morton Kaplan ، يجب أن يكون هناك على الأقل خمس قوى عظمى أو « أشخاص (*) أساسيون » فى العالم (لأنه فى حالة وجود قوى أقل ، فلن يكون هناك تحالفات مختلفة تكفى لحفظ النظام مرنا) . وسيكون على كل من هذه القوى الالتزام بقواعد أساسية معينة . ويمكن سرد صورة من هذه القواعد مع بعض التعديل والتبسيط فيما يأتى : ــ

(أ) التعقل Rationality

١ ــ أعمل دائما لزيادة القدرات .

٢ ــ فاوض أحسن من أن تحارب ، ولكن أفضل أن تحارب عن أن تترك فرصة لزيادة القدرات .

(ب) حفظ الأشخاص (الأطراف) Preservation of Actors

٣ ــ من الأفضل أن تتوقف عن المحاربة من أن تقضى على ممثل أساسى .

٤ ــ اسمح لأى ممثل أساسى منهزم أن يدخل كعضو جديد ، أو أحل آخر محله برفع ممثل لم يكن أساسيا فيما سبق (أى قوة أصغر) . وعامل كل الممثلين الأساسيين كحلفاء أقوياء مقبولين .

(جـ) حفظ النظام Preservation of the System

٥ ــ اعمل على معارضة أى ممثل أو تحالف يميل الى أن يصبح هو السائد فى النظام . (ومن ثم ، فاذا كان أحد التحالفات قريبــــا من النصر ، يجب على الممثلين المحايدين أن ينضموا لأقوى مجموعة من أضعف معارضيه) .

(*) بمعنى أطراف ونعنى بذلك الأشخاص التابعين لنظام سياسى معين ، ويقومون بلعب الدور الأساسى فيه (المراجع) .

٦ ـ اعمل على كبح جماح الممثلين الذين يشتركون فى مبـادىء التنظيم فوق القومى Supranational ٠

ويقول كابلان أن العمل طبقا لهذه القواعد سيمكن مثل هذا النظام من المحافظة على نفســه لفترة طويلة ٠ ولكن رايكر يقول ان مثل هــذا النـظام لا يستطيع أن ينجح ، فعنده أن الممثلين العقلاء يريدون الفوز ، ولذلك فهم لن يؤيدوا نظام توازن القوى فى حالة وجود فرصة أمامهم للانضمام لتحالف فائز ٠ ولا شك أن مثل هــذه الفرص ســوف تتاح ان عاجلا أو آجلا بين قوى خمس كبرى ٠ وعلاوة على ذلك ، فان الطرف المتعقل ســيســعى بالضرورة لزيـادة قدراته ، ولن يتوقف للابقاء على طرف أساسى منهزم اذا لم تكن هناك طريقـة أخرى لحصوله على عائد لنفسه ٠ ومن ثم ، فكلما زادت ندرة العائدات فى المنافسة ، أصبح كبح الجماح عديم الفعالية ٠ وينطبق نفس القول على جميـع أشكال الســيطرة فى القواعــد من رقم ٣ الى ٦ ٠ فهى قائمة على الأخلاقيـات الدولية ، أو المصلحة الذاتية بعيدة المدى ، ولكن كليهما معرض للاضمحلال أو الزوال حينما تزداد الضغوط باتخاذ قرارات فورية ٠ وفى هذا يقول رايكر ان النظام التنافسى فى السياسة يكافىء ويختار من القادة أولئك الذين يحققون أحلاما أبعــد وينفقون عن بذخ أكثر ، حيث يهتمون بالفوز أكثر ممــا يهتمون بالمبادىء ٠ ولن يتوقع من مثل أولئك القادة أن يكترثوا كثيرا بأى مبادىء من شأنها المحافظة على نظام توازن القوى ٠

وينتهى رايكر من ذلك بأن هــذه السياسات تتميز بمبدأ اختلال التوازن Disequilibrium principle ٠ فالأنظمة السياسية التى يتصرف أعضاؤها طبقا لمبدأى الحجم والاستراتيجية لابد أن تكون غير مستقرة ، لأنها تتضمن وجود قوى تضغط من أجل القرار بغض النظر عن فائدة أو محتوى القرار ٠ ومن ثم فانها تضغط من أجل القضاء على المشتركين ، ويتضمن ذلك القضاء على النظام ككل ٠

ويعتبر تحليل رايكر تحليلا عميقا ، ولكنه من جانب واحد ، فلكى يبرز بعض مظاهر السياسة اختار أن يمثل كل سياسات التحالف بمباراة الصفر دون أن يمثلها بنموذج القيمة المتغيرة الأكثر واقعية ٠ وقد أكد على النصر القصير المدى والفوز كقيم منفردة فى حد ذاتها ، بعيدا عن محتواها المستقل ، وبعيدا عن المضمون الفعلى لكل القيم الأساسية الأخرى التى لا تقل عنها أهمية فى السلوك الاجتماعى والسياسى للانسان ٠ وبهذا دفع ثمنا باهظا لهذه الدرجة المتطرفة من التجريد ٠

ففى نظريته ينظر الى كل نصر على حدة ، باعتباره نصرا نهائيا ، من حيث غنائمه وهذه الغنائم يستولى عليها المنتصرون ، دونما اهتمام بكيفية ايجاد هذه

الغنائم فى المقام الأول ، أو كيف يمكن اعادة ايجادها فى المستقبل ، بالنسبة للجولة التالية من العملية • وفى حين أن علم الاقتصاد وعلم الاجتماع الحديثين ، وجزءا كبيرا من العلوم السياسية تتناول مسألة التدفقات الدورية • Circular flows وعملية استرجاع Feedback الرسائل أو الخدمات أو القيم ، نجد أن انتقال الغنائم فى عالم رايكر هو انتقال نهائى وذو اتجاه واحد فقط : الى المنتصرين • وهكذا فانه قد كتب نظرية عن سياسة التخصيص أو الامتلاك Appropriation ، وليست عن سياسة الانتاج والتعاون والنمو التى لا تقل فى مجموعها أهمية وحيوية •

وبغض النظر عما بنظرية رايكر من تصور محدود ، فان نظرية التحالفات هذه تعتبر انجازا فكريا كبيرا • فهى تقدم نموذجا لعملية يمكن بواسطتها تأليف التحالفات • وهى تسمح بالتعرف على الامكانيات الاستراتيجية فى هذا الشأن ، كما أنها تساهم بقدر هام فى نقد نظرية توازن القوى • كذلك تكشف نظرية رايكر عن المصادر الدفينة لعدم الاستقرار فى سلوك رجال الدولة وقادة التحالفات القومية ، والحكومات والدول الرائدة فى الساحة الدولية •

الفصل الثالث عشر

فشل السيطرة ، وأشكال الحرب

اذا لم تعد وسائل النفوذ الوطنية لدولة ما ، أو النفوذ المجمع لتحالف دولى ، كافية لتغيير سلوك الدولة الهدف ، فان الدولة التى تحاول التأثير عليها قد تضطر للجوء الى القوة • وأقل استخدامات القوة عنفا هو الحصار ـ أما برا كما فعل الاتحاد السوفييتى فى برلين الغربية عام ١٩٤٨ ، أو بحرا كما فعلت الولايات المتحدة لفترة قصيرة مع كوبا عام ١٩٦٢ •

العنف المحدود كوسيلة للضغط Limited violence as a means of pressure

اذا لم يواجه الحصار بتحد من قبل قوة أخرى ، فان تنفيذه قد ينجح دون اراقة دماء • أما اذا واجهه تحد ، أو فشل تنفيذه ، كأن نفذ ولكنه فشل فى تغيير سلوك الدولة الهدف ، فان على الدولة التى تبغى أحداث التأثير اما أن تتخلى عن محاولتها لفرض الضغط على الدولة الهدف ، واما أن تتحرك نحو تصعيد الصراع • وفى هذا التحرك نحو درجات أعلى من الصراع ، يحتمل أن يقتل بعض الناس •

وثمة طريقة أكثر وضوحا لزيادة الضغط على الدولة الهدف ، وذلك عن طريق تسلل المخربين ورجال العصابات الذين يزرعون الألغام على الطرق ، وينسفون المنشآت ذات الحراسة الضعيفة ، ويهاجمون الموظفين المنعزلين أو المؤسسات المحلية ، أو المراكز الحكومية الصغيرة • فاذا لم يلق المتسللون دعما كافيا من السكان ، كما كان الحال عند تسلل العرب الى اسرائيل قبل عام ١٩٦٧ من سوريا ومصر ، فانهم على الأقل يستطيعون خلق جو من القلق وعدم الأمان فى المناطق المتاخمة للحدود • واذا حمل المتسللون معهم معدات قوية وحصلوا على بعض المساعدة من السكان المحليين ، فان فى وسعهم أن يضربوا أماكن أكثر عمقا ، كما فعل بعض الكوماندوز البريطانيين ضد فرنسا المحتلة أبان الحرب

العالمية الثانية ، وكما استطاع الفدائيون العرب أن يفعلوا فى الجزء المحتل من الأردن بواسطة اسرائيل بعد حرب ١٩٦٧ ٠

ويمكن الحصـــول على أكبر آثار التسلل فى الحالات التى يعمل المتسللون خلالها كملحق أو وسيط لقوات العصابات المجندة محليا ، والذين تتم قيادتهم ــ كليا أو جزئيا ان أمكن ــ من داخل الدولة الهدف ، ومن بين سكانها ٠ وهنا يمكن للاذاعات والدعايات الخارجية ، والعملاء المســـلحين ، والفرق الخاصة والخبراء الفنيين ، وربما أيضا القوات المسلحة ، أن تشعل حربا أهلية حقيقية ، أو أن تصعد منها فى حالة وجودها أصلا ٠

التدخل الأجنبى والحروب الداخلية :

ولكن قد يكون لدى الدولة صاحبة التأثير أهداف بعيدة المدى : فقد تهدف يهدف الى جعل حكومة الدولة الهدف تقوم بعمل شىء لم تكن لتفعله بدون هذا الضغط ٠ وقد يهدف الى منع حكومة الدولة الهدف من الاقدام على فعل شىء كانت ستفعله لولا الضغط المقول فيه ٠ (من ثم ، فقد أطلقنا على الهدف الأول من هذين الهدفين الرمز س وعلى الهدف الثانى رمز ص فى الجدول رقم ١٢) ٠

ولكن قد يكون لدى الدولة صاحبة التأثير أهداف بعيدة المدى : فقد تهدف الى تغيير بنيات حكومة الدولة الهـدف أو بعض مؤســـساتها الرئيســية ٠ وقد تهدف الى الاستيلاء على جزء من أراضيها ، أو أن تنهى اســتقلالها كلية ٠ وهكذا ، قد ترغب حكومة شيوعية فى الضغط على دولة هدف مجاورة لها بغرض السماح بدخول شيوعيين محليين فى حكومتها الائتلافية الجديدة ، بوصفهـا الحكومة التى يمكنها انهاء حالة العنف المؤيد من قبل قوى أجنبية على أراضيها ٠ وقد تهدف الحكومة الشيوعية بضغطها الى اقامة نظام شيوعى كامل ، اما مجند محليا ، أو مستورد جزئيا من الخارج ٠

وعلى العكس من ذلك ، قد تضغط حكومة معادية للشيوعية على دولة هدف تحكمها الشيوعية ــ بهدف التخفيف من سيطرتها الدكتاتورية ، ومنع حريات ونفوذ أكثر للمجموعات المحلية غير الشيوعية أو المضـــادة للشيوعية ، أو لمنح حكم ذاتى أكبر لمناطق الحدود التى يسود فيها شعور غير شـــيوعى أو معاد للشيوعية ٠ وقد تهدف الى الاطاحة تماما بالحكومة الشيوعية فى الدولة واحلال حكومة معادية للشيوعية محلها ، وربما احلال حكومة موالية للغرب ٠ من ثم ، نرى تأييد روسيا السوفييتية وبلغاريا ويوغسلافيا لرجال العصابات اليونانيين فى منتصف الأربعينات ، وضغط فيتنام الشمالية على لاوس وجنوب فيتنام فى الخمسينات والستينات ، يعطى أمثلة لمشكلات من النوع الأول ، فى حين أن

تأييد الولايات المتحدة لرجال العصابات الكوبيين المعادين للشيوعية ابان غزو خليج الخنازير عام ١٩٦١ ، قد أثار مشكلات من النوع الثانى ٠

وتعتمد نتيجة هذه الجهود فى معظم الأحيان على ثلاثة أشياء : ـ

١ ـ تعاطف ونشاط وقوة السكان المحليين فى الدولة الهدف فى تأييد أو معارضة الحكومة ٠

٢ ـ حجم ونوع واصرار القوة والضغط الخارجى ضد النظام أو الدولة الهدف ٠

٣ ـ تدخل أو عدم تدخل دولة أخرى مع أى جانب من جوانب الصراع ٠

وتختلف الأهمية النسبية لكل من هـذه العوامل الثلاثة جزئيـا باختلاف حجم الدولة الهدف ٠ فكلما زاد عدد سكانها ، زادت تكاليف التدخل الخارجى وقل تأثيره ٠ ففى الدول الكبيرة (كتلك التى يزيد عدد سكانها على ٣٠ مليون نسمة) يكون التدخل الخارجى باهظ التكاليف بشكل خاص وغير مجد ، كما تكون اتجاهات وأعمال السكان المحليين فيهـا حاسـمة بالنسـبة لنتيجة المنازعات السياسية ٠

أما فى الدول الصغيرة (كتلك التى يقل سكانها عن ١٠ مليون نسمة) فان التدخل الخارجى ، سواء كان سريا أو علنيـا ، تزداد احتمالات نجاحه ، كما حدث فى جواتيمالا عـام ١٩٥٤ وفى لبنان عـام ١٩٥٨ ، وفى جمهورية الدومينكان عام ١٩٦٥ فالأمر يستلزم وجود حكومة ثابتة الأقدام بشـكل غير عادى ، أو وجود حافز قوى لدى الجزء الأكبر من السكان فى دولة صغيرة ، لكى تحتفظ بحكومة تغامر بكل ما لديها فى مواجهة دولة قوية مجاورة ٠ وقد ثبت امكان تحقيق ذلك فى أوقات مختلفة ، وبطرق متعددة ، فى كل من سـويسرا واسرائيل وفنلندا وأفغانسـتان وكوبا ، وخاصـة اذا كانت الدولة الصغيرة محصنة بقوة لا تساوى (بالنسبة لجارتها القوية) التكاليف الباهظة المحتمل انفاقها للتدخل على نطاق يكفى للاطاحة بالحكومة أو تفويض استقلال تلك الدولة الصغيرة ٠

ومن المحتمل اثارة مشاكل دولية خطيرة فى حالة الدول المتوسطة الحجم (ربما التى يتراوح سكانها بين ١٠ و ٣٠ مليون نسمة) مثل الجزائر ودولتى فيتنام ويوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا ومصر ، تلك التى قد تبدو جميعها صغيرة بحيث يمكن النظر اليها كأهداف سهلة للتدخل ، ولكنها فى نفس الوقت تبدو كبيرة الى الحد الذى قد يسمح بالاستفادة منها ٠ فاذا أصبحت احدى هذه الدول المتوسطة الحجم المغرية منقسمة على نفسها بسبب صراع داخلى بين مجموعات سكانها ، أو أصبحت على شفا ثورة أو حرب أهلية ، فقد تندفع قوة خارجية

أو أكثر للتدخل ، سرا أو علانية ، على أمل الفوز بكسب سريع فى مجال التنافس الدولى للقوى • ولكن من المحتمل حقا انهيار تلك الآمال ، خاصة اذا وجد حافز قوى لدى جزء كبير من سكان تلك الدولة للاشتراك فى المعارك السياسية • فى هذه الحالة ، نرى توازن القوى السياسية المحلية هو الذىيسهم بدرجة كبيرة فى تحديد النتائج ، ويزداد معدل الصراع بحيث يجعل التدخل الخارجى طويلا وباهظ للتكاليف ، وفى النهاية غير مجد • وحتى اذا نجح بعض المحليين المتحالفين مع قوة خارجية متداخلة فى السيطرة على الدولة ــ من ذلك الحجم المتوسط المغرى ولكن من غير الممكن ادارته والسيطرة عليه بسهولة ــ فمن المحتمل جدا أن يصل هؤلاء المحليين الى نتيجة أخرى ــ غالبا ما تكون صحيحة ــ، وهى أنهم انما فازوا بفضل جهودهم الشخصية فى المقام الأول ، وبالتالى فهم يدهشون حماتهم السابقين بنكرانهم للجميل •

وفى الدول ذات الحجم المتوسط ، تؤدى القوة النسبية للعوامل الرئيسية الثلاثة ــ عدد ونشاط السكان المحليين ، وحجم وكفاءة تدخل القوة الخارجية ، وامتناع أو تدخل القوى الخارجية الأخرى ــ الى خلق ثلاث أشكال رئيسية من الصراع ، هى : ــ

١ ــ حرب أهلية تشنها أساسا قوات من داخل الدولة الهدف ، وتلعب الدعايات والضغوط الخارجية دورا هامشيا فقط (كما حدث فى الحرب الأهلية الروسية عام١٩١٧ ، ١٩٢١) •

٢ ــ هجوم خارجى تقوم به أساسا قوات أجنبية تغزو الدولة عبر أحد مناطق حدودها الاقليمية أو عبر خط التقسيم بالنسبة للدول المجزأة ، مع تأييد هامشى قصير المدى من المتعاطفين المحليين ورجال العصابات (كما حدث فى حالة غزو كوريا الشمالية لكوريا الجنوبية عام ١٩٥٠) •

٣ ــ شكل مختلط من أشكال الحرب ، تحارب القوى المتمردة المحلية فيه حكومة الدولة الهدف فى شكل حرب أهلية حقيقية ، بينما تتلقى فى نفس الوقت دعما كبيرا مستمرا من قوة خارجية واحدة على الأقل (كما فعل رجال الفييت ــ كونج فى جنوب فيتنام ، الذين قدرت وزارة الدفاع الأمريكية عددهم عام ١٩٦٧ بحوالى ٢٣٠ ألف فيتنامى جنوبى ، ٥٠ ألف من الأفراد والقوات من فيتنام الشمالية) •

وفى معظم الأحيان ، منذ عام ١٩٤٥ ، كانت سياسة الولايات المتحدة تجاه الشكلين الأول والثانى من أشكال الصراع هذه واضحة وبسيطة نسبيا ، وهى : تجنب أى تورط كبير فى الحروب الأهلية الحقيقية فى الخارج مثل الحرب الأهلية الصينية والمعارضة الشديدة ــ مهما كانت التكاليف ــ لأى عدوان شامل عبر حدود أو خطوط تقسيم دولية كما حدث فى كوريا عام ١٩٥٠ • وقد كانت

هاتان السياستان مقبولتين لدى الناس بدرجة معقولة داخل الولايات المتحدة وفى معظم العالم غير الشيوعى ، حيث ظلت المعارضة ضدهما ضئيلة نسبيا ·

وهـذا ، على عكس النوع الثالث (المختلط) من الحروب ، كما كان الحال فى فيتنام أثناء الستينات ، فحينما تمت تجربة السياسات المبسطة الواضحة فى هذه الحالة ، سرعان ما أضحى واضحا أنها لن تنجح بالدرجة المطلوبة · وهكذا ، كانت الحكومات المتتالية للولايات المتحدة ، وخاصة حكومة الرئيس جونسون من عام ١٩٦٤ فصاعدا ، تميل الى وصف هذا الصراع على أنه أساسا عدوان فيتنامى شمالى على فيتنام الجنوبية · وعلى النقيض من ذلك ، كان النقاد المحليون والأجانب ، مشيرين فى ذلك الى أربعة أخماس الفيتناميين الجنوبيين فى قوات الفييت كونج ، يميلون الى رؤية الصراع على أنه حرب أهلية فى المقام الأول ، مهملين خمس قوات الفييت كونج القادمين من فيتنام الشمالية · وبالتالى مهملين القدر الأكبر من أسلحة ومعدات الفييت كونج القادمة من الشمال أو من دول شيوعية أخرى · وسرعان ما طالبت سلسلة متتالية من حكومات فيتنام الجنوبية المتعرضة لضغط شديد ، والمعتمدة جميعها على المساعدات الأمريكية ، باعداد أكبر من القوات لمساعدتهم ضد أعدائهم الخارجيين والمحليين · وبحلول شهر مايو سنة ١٩٦٧ ، كان هناك حوالى ٤٥٠ ألف رجل من القوات الأمريكية فى فيتنام الجنوبية ، متفوقين على عدد المتسللين من فيتنام الشمالية بنسبة ٩ الى ١ وفى نفس الوقت ، كانت القوات الجوية والبحرية الأمريكية قد أخضعت مناطق كبيرة من فيتنام الشمالية لقصف موسع مستمر لمدة تزيد على عامين (منذ فبراير سنة ١٩٦٥) · ولكن حكومة فيتنام الشمالية لم تظهر أى دلائل على الاستسلام ، كما أنه لم تظهر دلائل على الهدوء فى فيتنام الجنوبية · وهكذا ، أصبح الصراع الشامل فى المنطقة مستمرا فى التصاعد ، وبدا واضحا أن حربا من هذا النوع لا يحتمل تسويتها عن طريق تعريف مبدئى واضح ، أو نصر عسكرى مبين ، وانما يمكن تسويتها عن طريق سلسلة طويلة ومستمرة من الاستنزاف والاجهاد ، وأخيرا ، عن طريق حل وســـط ، الا اذا ابتلعها تغير مفاجىء فى اطار حرب أكبر بين القوى العظمى ·

سلم التصعيد The Ladder of Escalation

يرى هيرمان كان Herman kahn (كما هو موضح فى الجدول رقم ١٣) ، أن الحرب المحدودة على غرار نوع الحرب التى قامت فى فيتنام فى أوائل ١٩٦٧ — أى الحرب التى لا تصل الى حد القصف الشامل ، والغزو الشامل للأراضى ، واستخدام الأسلحة النووية — لا تعدو أن تكون محطة اســـتراحة مؤقتة على سلم التصعيد الطويل ·

جدول (١٣)

سلم التصعيد : خطوط عامة (أو مجردة)

النتـــائج

الحروب المدنية المركزية

٤٤ ـ نوبة أو حرب جنونية ·

٤٣ ـ أنواع أخرى من الحرب الشاملة المقيدة ·

٤٢ ـ هجوم تدميرى ضد المدنيين ·

الحروب المدنية المركزية

٤١ ـ هجوم مكثف للتجريد من السلاح ·

٤٠ ـ قصف مضاد بنفس الدرجة ·

٣٩ ـ حرب بطيئة ضد المدن ·

(حافة استهداف المدن)

الحروب العسكرية المركزية

٣٨ ـ هجوم غير محدد على القوات ·

٣٧ ـ هجوم على القوات مع تفادى الاشتباك المباشر ·

٣٦ ـ هجوم مقيد لنزع سلاح القوات ·

٣٥ ـ قصف مقيد لتخفيض القوات ·

٣٤ ـ حرب بطيئة ضد القوات ·

٣٣ ـ حرب بطيئة للممتلكات ·

٣٢ ـ اعلان الحرب الشاملة رسميا ·

(حافة الحرب المركزية)

الهجمات المركزية

لاعطاء مثل أو عبرة

٣١ ـ رد بالمثل متبادل ·

٣٠ ـ اجلاء كامل (٩٥٪ تقريبا) ·

٢٩ ـ هجوم على السكان كعبرة (كمثال) ٠

٢٨ ـ هجوم على الممتلكات كعبرة (كمثال) ٠

٢٧ ـ هجوم على العسكريين كعبرة (كمثال) ٠

٢٦ ـ هجوم بيانى (عملى) على منطقة فى الداخل ٠

(الحافة المركزية المقدسة)

ازمــات غريبــة

أو غــير مالوفــة

٢٥ ـ اجلاء أو تهجير (٧٠٪ تقريبا) ٠

٢٤ ـ اجراءات مضادة غير عادية واستفزازية وذات مغزى ٠

٢٣ ـ حرب نووية محلية ـ عسكرية ٠

٢٢ ـ اعلان حرب نووية محدودة ٠

٢١ ـ حرب نووية محلية ـ كعبرة ٠

(لا ـ حافة الاستخدام النووى)

الأزمات الحادة

٢٠ ـ حظر أو حصار عالمى (سلمى) ٠

١٩ ـ هجوم ضد القوات (له ما يبرره) ٠

١٨ ـ عرض أو استعراض مذهل للقوة ٠

١٧ ـ اجلاء محدود « للسكان » (٢٠٪ تقريبا) ٠

١٦ ـ « انذارات » نووية ٠

١٥ ـ حرب نووية بالكاد (محدودة جدا) ٠

١٤ ـ اعلان حرب تقليدية محددة ٠

١٣ ـ تصعيد مزدوج على نطاق واسع ٠

١٢ ـ حرب (أو أعمال حربية) تقليدية على نطاق واسع ٠

١١ ـ حالة استعداد قصوى ٠

١٠ ـ قطع العلاقات الدبلوماسية على سبيل الاستفزاز ٠

(الحرب النووية بعيدة عن التفكير كحافة « عتبة »)

الأزمات التقليدية

٩ ـ مواجهات عسكرية تمثيلية ·
٨ ـ أعمال عنف للازعاج ·
٧ ـ مضايقة أو ازعاج « قانونى » ـ رد المضايقات بالمثل ·
٦ ـ تعبئة ذات مغزى ·
٥ ـ اظهار القوة ·
٤ ـ تشدد المواقف ـ مجابهة الارادات ·

(لا تعصف بحافة القارب)

مناورات ما قبل الأزمات

٣ ـ تصريحات هامة ورسمية ·
٢ ـ تلميحات سياسية واقتصادية ودبلوماسية ·
١ ـ أزمة ظاهرية ·

عدم الاتفاق ـ الحرب الباردة

فالقوى العظمى عادة ما تكون متورطة فى كل حرب محدودة تقوم فى هذا العصر ، بشكل مباشر أو غير مباشر · واذا انتهوا جميعهم الى تقبل نتيجة الصراع المحلى المحدود على أنه فوز أو خسارة أو تعادل ـ فان هذه الحرب تصبح بالنسبة لهم « معركة متفق عليها » ، وذلك بمعنى أنه فى اطار القواعد المقبولة صراحة أو ضمنا لهذه المعركة ، يكون للقوى العظمى الحرية فى تجربة سياساتها وأسلحتها (التقليدية) ، وقدرات ودوافع النتائج التى تصل اليها ، حتى تستطيع أن تسعى بعد ذلك لتحقيق مصالحها هنا وهناك أو فى أى مكان آخر على ضوء هذه النتائج ·

ومع ذلك ، فاذا رفضت قوة عظمى ما على الأقل ، قبول هذه النتيجة للصراع المحدود ، فان ذلك لا يعدو أن يكون نقضا للقواعد المقيدة لها ، هو أفضل من أن ترضى بفقد ماء وجهها ، او فقد نفوذها ، أو هزيمة حلفائها المحليين · وهى اذا ستصعد الحرب · وما لم تكن كل قوة أخرى فى الجانب المعارض أضعف منها بكثير ، أو أكثر جبنا ، أو مجرد قوة مسالمة ، فان الجانب الآخر سيلجأ الى نفس الشىء ، بحيث يزداد التصعيد ليتعدى نقطة التوقف الرئيسية هذه ·

ومن هنا فصاعدا ، يقل عدد نقاط التوقف ، وتصبح كل منها أقل تأثيرا٠ فالحــرب التقليدية المحدودة تتبدل بحرب تقليدية شاملة ، بدون أية قيود على الأهداف العسكرية في أرض المعركة ٠ ولكن الحرب التقليدية الشــاملة تؤيد بشدة قيام سيكولوجية الحرب التقليدية من الأنواع المألوفة فى الحربين العالميتين ٠ فستبدوا الأســـلحة الأكثر تطرفا ذات جاذبية بالنسبة للرأى العــام وجماعات الصفوة فى الدول الرئيسية المتصارعة ، مع وجود التصور العقلانى القديم بأن أقسى التكتيكات يتوقع أن تكون أكثرها رحمة ، من حيث أنها ستقضى على العدو بسرعة ، وتنقذ مزيدا من الأرواح ٠ ولكن هذا المنطق يستميل كلا من الجانبين ٠ فالجانب الذى يكون فى البداية أقل قسوة سرعان ما سيلجأ للرد بالمثل وهكذا تصبح الحرب مدمرة أكثر فأكثر ، ويشعر من يبقون على قيــد الحيــاة من الجانبين بعدها بالمرارة ٠ وكما يبدو اللجوء الى الأسلحة النووية الآن مجرد مســـــألة وقتية ، فلربما يصبح كل جانب فى المستقبل أكثر تصميما على خطف كل ميزة ممكنة ، بالاسراع فى عمل ما يعتقد أنه أمر لا مفر منه فى جميع الحالات ٠

كذلك قد تبقى الحرب النوويــة فى البداية حربــا محلية ، وحينئذ لن تستخدم سوى الأسلحة النووية التكتيكية ، وعلى أرض المعارك فقط ٠ ومع ذلك ، فسرعان ما تستخدم الأســـلحة النووية المتوسطة المدى المحمولة على صواريخ فى مهاجمة الموانىء ومراكز السكك الحديدية ، والمطارات ، من خلف الجبهة المحلية ، مدمرة فى هذه العملية معظم السكان المدنيين فى تلك المناطق ٠ (قد تكون صدمة الرأى العام حتى هــذه المرحلة غير شـــديدة ، لأن الناس سيكونون قد اعتادوا فى المراحل الأولى من الحرب على الهجمات الجوية الشاملة على السكان المدنيين ٠ وربما يكونون غير مدركين تماما لقدرات الجانب الآخــر على الرد النووى) ٠

ولكن حينما يصاب أحد الجانبين بأسوأ النتائج فى الصراع النووى المحلى ، فان قادته لابد وأن يلجأوا الى مهاجمة « الملجأ أو المقر المركزى » للقوة المعادية (أو حلفها) ــ أى أراضيه الاقليمية الرئيسية ، بما فيها من مناطق مركزية ومدن رئيسية ٠ وقد تكون الهجمات الأولى من كلا الجانبين مجرد مظاهرات استعراضية ٠ وقد تكون هجمات تعطى أمثلة أو نماذج ، وتهدف الى تدمير عدد قليل من الأهداف العسكرية المحددة ، أو المؤسسات الصناعية ، أو المراكز الآهلة بالسكان بهدف استعراض قوة سلاح أحد الطرفين ٠ ومن وجهة النظر الفنية ، كان تدمير مدينتى هيروشيما ونجازاكى فى اغسطس ١٩٤٥ نتيجة هجمات من النوع التمثيلى (الــذى يعطى كمثال) ٠ ولم يكن لدى اليابانيين اى قوة للرد بالمثل ٠ ولكن فى عالم اليوم ، سيكون لدى كلا الطرفــين فى أى حرب كبرى

أسلحة نووية • وحيث أن الهجمات الاستعراضية أو التمثيلية سيرد عليها بالمثل دون الاستسلام ، فان احتمالات تزايد التصعيد قائمة •

والآن وبعد أن استعرض كل جانب القوة الفتاكة لأسلحته ، واستعداده لاستخدامها دون شفقة ، فسيكون لديه دافع قوى لتدمير أكبر قدر ممكن من أسلحة الجانب الآخر ، قبل أن يستطيع هذا الأخير استخدامها • وهنا يمكن للحرب المتصاعدة أن تدخل مرحلة « الحروب المركزية العسكرية » ، بما فيها من هجمات نووية على الأهداف العسكرية فى الاقليم المركزى لكل من القوى المتصارعة • وقد تكون هذه الهجمات من نوع « القوة المضادة » أو « الضربة الأولى » التى تهدف الى سرعة تدمير عدد كبير من قاذفات وصواريخ العدو ، وهى على الأرض ، قبل انطلاقها • ولكن لا يحتمل أن تؤدى أية « ضربة أولى » الى القضاء على كل الأسلحة النووية لاحدى القوى الكبرى • بل قد تقوم قواتها الباقية « بضربة ثانية » مدمرة للرد على المهاجم •

وفى هذه المرحلة ، قد تحل محل حرب « القوة المضادة » الموجهة ضد مواقع المطارات والصواريخ حرب « المدن المضادة » الموجهة ضد الأهالى أنفسهم • وطبقا لحسابات بعض علماء الاستراتيجية ، فان من أكثر الأمور حكمة بالنسبة لكل جانب ، هو تدمير مدينة واحدة أو عدد قليل من مدن الخصم فى البداية ، بهدف افهامه أن مدنه الباقية تعتبر الآن بمثابة رهائن • ولكن نفس الحسابات الاستراتيجية الحكيمة ستدفعه هى أيضا ـ الجانب الآخر ـ الى عمل نفس الشىء ، أى تدمير مدينة أو عدد قليل من مدن الدولة المعادية حتى يجعل مدنها الباقية بمثابة رهائن أيضا • وقد تكون نتيجة ذلك نشوب حرب « المدن المضادة » بالحركة البطيئة ، التى تدمر كل من القوتين الكبيرتين فيها مدن الأخرى ، واحدة تلو الأخرى ، حتى تقرر احدى القوتين تصعيد الحرب الى ما هو أكثر وأخطر •

ومازال هناك متسع للتصعيد • فهناك بعض المدن التى توليها الدولة تقديرا أكثر من غيرها لاحتوائها على أشياء دينية مقدسة ، أو آثار قومية ثمينة ، أو كنوز فنية لا يمكن تعويضها ، أو لاقامة عدد كبير من أسر الصفوة الحاكمة فيها • وهناك أماكن يتركز السكان فيها بالملايين ، وهى من أهم الأشياء فى عصر السياسة الجماهيرية • ويمكن أن تصبح احدى هذه المدن أو كلها أهدافا فى مرحلة هجمات « القيمة المضادة » أو الرد على مثل هذه الهجمات • فاذا حدث هجوم على معظم هذه المدن أو عليها جميعا ، أمكننا التحدث عن « هجوم ابادة مدنى شامل « Civilian Devastation Attack » واذا ما توقفت كل وسائل ضبط النفس ، وكل الجهود الأخرى من أجل السيطرة السياسية الحكيمة ، وبدأت الدولة فى اطلاق كل أسلحتها الباقية على عدوها ، فاننا نأتى الى ما يطلق عليه بعض الكتاب حرب « النوبات « Spasms » » أو الحرب بدون

تعقل • وبعد ذلك ــ أى بعد اطلاق آخر سلاح واستنفاذ آخر مورد عسكرى فلن يتبقى سوى أرض خراب مسمومة ، تنذر بموت طويل مقدم لمعظم ــ ان لم يكن لكل ــ من يبقى فيها على قيد الحياة •

الحلقات الحاسمة فى العمليات Crucial Links in The Processes

فشل الادراك وبعد النظر والسيطرة :

بدأ الحديث بتوضيح جهود دولة واحدة للضغط على دولة أخرى • ثم استعرضنا الدرجات المتصاعدة للصراع الدولى الى أن وصلنا الى مستوى الحرب المحدودة ، ثم تتبعنا التصعيد الممكن لها حتى مرحلة الحرب الشاملة ، وتدمير الخصمين الرئيسيين لجزء كبير من البيئة الخاصة بهما • أما الاجراءات والعمليات التى يمكن أن تربط بين هذه المراحل المتتابعة للصراع المتصاعد فى شكل سلسلة مميتة من الأحداث ، فلا تعدو أن تكون نوعا من فشل الادراك ، وانعدام بعد النظر والمقدرة على السيطرة •

وفشل الادراك مألوف لنا من مناقشتنا الأولى للصور الجماعية ووسائل الاعلام ، ودور الحكومات التى قد تقوى من هذه الصور فى البداية ، ثم تتأثر بها بعد ذلك فى قرارتها • والالتزام بالصور الثابتة للدولة أو للدول الأجنبية ، والرغبة فى توافق الأنغام ، ورفض وانكار المعلومات التى لا تتناسب أو تتمشى مع المدركات المقبولة سلفا •كل ذلك يمكن أن يؤدى الى حالة مرادفة للنوم أو العمى بالنسبة للحكومات والدول فهى قد تفشل فى رؤية مواقف وقدرات سكان الدول الأجنبية بطريقة واقعية ، حتى تأتى الى تصادم كامل معها ، فى الطريق نحو التصعيد •

ويمكن تشبيه الحكومة فى طريقها للتصادم بقبطان سفينة أو سائق سيارة يمر بنقطة الدهشة أو النقطة اللارجعة • ونقطة الدهشة Point of Surprise فى حادثة سيارة ــ طبقا لرسم مصمم لأبحاث الحوادث بشركات التأمين ــ هى تلك النقطة التى يبدأ فيها سائق المركبة خلال سيرها بادراك أنه يتحرك نحو تصادم أو حادثة كبيرة أخرى • أما نقطة اللاهروب (أو اللاعودة) Point of No Escape فهى تلك النقطة التى تظهر خلال تقدمه نحو الحادثة ،والتى لا يوجد بعدها ما يمكنه عمله لمنع التصادم • فاذا أتت نقطة الدهشة قبل نقطة اللاعودة ، فان السائق يمكنه منع التصادم وانقاذ نفسه وسيارته ، أما اذا جاءت نقطة الدهشة بعد نقطة اللاعودة فان الادراك يأتى متأخرا ، وتصبح الكارثة حتمية •

وقد يتبع نفس هذا التسلسل فى المصادمات المهلكة فى مجال السياسة

الدولية ، مثل الوضع عند بداية الحرب العالمية الأولى • فقد اكتشفت بعض الحكومات عام ١٩١٤ أنها تتحرك نحو حرب كبرى ــ وليس نحو حرب صغيرة ــ فى وقت كان بامكانها عمل شىء لتفاديها (رغم أنهم لم يفعلوا ما يكفى عند حدوثها) • ولكن حكومات أخرى مثل حكومات المانيا الامبراطورية وروسيا وامبراطورية النمسا والمجر استطاعت أن تكشف مؤخرا أين سارت بها الأحداث • ولكنها قد أصبحت غير قادرة على ايقاف رحلة دولها نحو الدمار •

واذا كانت عملية التصعيد أبطأ ، أو مرسومة على أساس وجود مراحل متوسطة أكثر ، فان نقطة اللاعودة تأتى بعد ذلك • فاذا اكتشف حكام دولة واحدة على الأقل فى الوقت المناسب أن « نظام الصراع » الكلى للدول المتخاصمة يتحرك نحو الكارثة ، فان بامكانهم النجاح فى ايقاف التصعيد • ولكن ، حتى ولو أدركوا الخطر المحدق بهم فى الوقت المناسب ، فان عملية التصعيد نفسها قد تشل قدرتهم على اتخاذ قرار متعقل ، أو قد تؤدى الى تدمير هذه القدرة جزئيا • ويصبح صانعو القرار فى الدولة معرضين الآن للتوتر الذى يسببه الخوف والندم من جانب الخصم الأجنبى ، ومعرضين كذلك لأثر التهديدات والأعمال الاستفزازية والعدوانية ، وأثر الرأى العام الداخلى ، ودعايتهم الوطنية التى لابد وأن تكون دعاية ملتهبة • وتحت وطأة هذه الضغوط ، فان قيم ومدركات صانعى القرار قد تتغير فى اتجاه الصراع الأعنف أو قد يستبدل صانعو القرار أنفسهم بأشخاص آخرين عليهم قيود أقل فيما يتعلق باثارة وتصعيد الصراع بقوة •

وأخيرا ــ كما فى الحرب المحدودة ــ فان الشعور المؤيد للحرب وللصراع بين الصفوة ، وكذلك بين الجماهير ، قد يصل الى ذروة يستقر عندها لفترة ، بينما تدفع الحرب المحدودة قدما للأمام • ومن هذه الذروة توجد ثلاثة مخارج أو منافذ : فقد يتم كسب الحرب المحدودة وينتهى الشعور المؤيد للصراع بالفوز • وقد يتصاعد الصراع الى تدمير نووى شامل • وقد يستمر الصراع بدون نصر • ويلى ذلك مرحلة من القلق والانهاك أو اعادة توجيه الرغبات على الجبهة الداخلية • فبعد مقتل كثير من الشباب تبدو أرواح أولئك الذين مازالوا أحياء هى الأثمن • وأحيانا ما تبدو أهداف ومطالب المرحلة الأولى من الصراع غير مهمة بالنسبة لأولئك الذين بقوا على قيد الحياة قرب نهاية الصراع •

وعند هذه المرحلة ، قد يتبدد الاجماع السياسى المحلى : ففى حين أن بعض المجموعات قد تستمر فى الحث على مواصلة الحرب ، فان مجموعات اخرى قد تنبرى لمعارضة الحرب والحث على السلام • وقد يتحرك الرأى المحلى بين كل المجموعات والمستويات تقريبا على هذه الخطوات ، بحيث يتم تجنب الصراع الداخلى عندما تصبح الحرب الخارجية تدريجيا أقل شعبية • وفى كلتا الحالتين ،

فان رأى الصفوة ورأى الجماهير قد يتجه نحو ايجـاد الحلول الوســط وقبول الوضع الجديد ٠

وفى حالة الدولة المنهزمة المنهكة بشدة ، يمكن أن يتحول رأى الصفوة ، ورأى الجماهير بدرجة أكبر ٠ فهم قد يقبلون بتنازلات كبيرة للعدو ، كما فعل كثير من الروس فى أوائل عام ١٩١٨ عند اتفاق سلام بريســت ـ ليتوفســك Brest-Litovsk مع المانيا ٠ وفى الحالات القليلة القصوى قد يفضلون الاستسلام المباشر طالما أن أية مقاومة أخرى ضد عدو متفوق ستكون يائسة ، وخاصة اذا ظهر أن الحيــاة تحت شروط ما بعد الاستسلام المتوقعـة ســتكون أفضل ، كما كان الحال بالنسبة لقادة ألمانيا واليابان العسكريين الذين استسلموا للولايات المتحدة والحلفاء الآخرين عام ١٩٤٥ ٠

ومع ذلك ، فقد كان مثل هذا الاستسلام صفقة خفية ٠ فقد باعت الدولة المنهزمة قدراتها المتبقية لأحداث الضرر بالمنتصر مقابل شروط اعتبرتها أفضل بكثير مما كانت تتوقع الحصول عليه بغير طريق الاستسلام ٠ ومع ذلك ، فان مثل هذا الاستسلام يتطلب منتصرا قويا قادرا على فرض شروطه ٠ ومن حيث أنه لا يحتمل استسلام أية قوة عظمى فى حرب نووية شاملة بين قوى كبرى الا فى حالة الدمار الشـــامل المتبادل ، فان المناقشـــات عن « الاســتســلام الاستراتيجى » ستظل دائما مجرد موضوع أكاديمى ٠ أما المناقشات عن التهدئة De-Escalation ، وتحديد نطاق الصراع فى المراحل الأولى من صراع القوى الكبرى ، فستكون دائما شيئا عمليا أكثر ٠

الفصل الرابع عشر

بعض بدائل التصعيد والحرب

قد تفشل دولة ما فى السيطرة على سلوك دولة أخرى ، ولكن مع ذلك فان التصعيد نحو صراع شامل يمكن ابطاؤه أو ايقافه ـ وربما حتى عكسه . كما يمكن فى الواقع ـ فى ظروف معينة (سنناقش فيما بعد) ـ تجنبه كلية . بل من الممكن أيضا جعل الصراعات نادرة وضعيفة ، حتى بين الدول أو الشعوب التى تعتمد على بعضها اعتمادا كبيرا . فى مثل هذه الحالة يجب دفع التعاون ليكون متكررا ومجزيا الى الحد الذى يخلق سلسلة من الأحداث تؤدى الى شكل من أشكال التكامل السياسى المستقر والدائم .

وقد اقترح عالما علم النفس الاجتماعى تشارلز أوسجود Charles osgood ومورتون دويش Morton Deutsch وعالم الاجتماع اميتاى ايتزيونى Amitai Etzioni شكلا من أشكال الاستراتيجية لتهدئة مواقف الصراع الحادة . فهم يرون أن أى حكومة ترغب فى تهدئة صراع ما يجب عليها أن تقدم من جانبها تنازلا محدودا مدروسا أو لفتة مصالحة ، ان لم يكن عدد من هذه الأفعال واللفتات . فاذا ردت الدولة الخصم على ذلك بتنازل مقابل أو لفتة مصالحة أخرى ، أصبح على الدولة الأولى أن تبادر بخطوة أخرى صغيرة ولكن واضحة نحو علاقات أفضل . فاذا تم الرد على ذلك بشىء من نفس النوع ، يجب المبادرة بخطوة أخرى ، وهكذا حتى يهبط الصراع كله الى مستوى مأمون ، أو حتى يستبدل بدرجة من التسامح المتبادل والتعاون ثم الصداقة فى المحل الأخير .

وتقترح هذه النظرية أنه فى حالة رفض المبادرة الأولى للتهدئة أو الصداقة ، ألا تصعد صراع الدولة الساعية للمصالحة ، بل يجب عليها أن تنتظر وتتروى فترة . فاذا ما هوجمت ، وجب عليها الدفاع عن مصالحها بنفس المستوى القائم من التنافس أو العداء ، وان أمكن بعد ذلك مباشرة القيام بمبادرة

محدودة أخرى للمصالحة · والفكرة الأساسية هنا تشابه الفكرة التى اقترحها أناتول رابوبورت Anatol Rapoport فى بياناته التجريبية عن لعبة مأزق السجينين : رفض الاستشهاد والاستكانة ، ومقاومة الهجوم ، ولكن مع الاستمرار فى عرض الفرص المتكررة والواضحة على الخصم بقصد التحول الى سلسلة من المبادرات التعاونية المتبادلة ·

ورغم أن هذه الاستراتيجية قد تنجح أحيانا فى العلاقات الدولية ، كما نجحت فى العلاقات العمالية ، وفى بعض مواقف الصراع المحدود نسبيا ، فان نجاحها فى المرحلة الحالية من السياسة الدولية لا يمكن الاعتماد عليه ·

فالحث على الصراع يوجد غالبا فى كلتا الدولتين ، وعادة ما يتجسد فى جزء كبير من الهيكل الاجتماعى والسياسى للدولة ، وفى قراراتها الاقتصادية واستثماراتها الأولى ، وفى التزام القادة والصفوة من السياسيين والعسكريين ، وفى التصورات الموجودة فى عقول هذه الصفوة والجماهير ، وفى التوقعات وتسلسل الأفعال التى قد تؤدى كلها الى نشوب الصراع · ووقف هذه السلسلة من الأفعال وعدم الوفاء بالالتزامات ، وعكس الأوامر المحددة والسياسات الرئيسية ، والغاء عقود الحكومة ، وسحب الوعود السياسية ، وتلطيخ سمعة الأحزاب والقادة ، والوصول الى خيبة الأمل بالنسبة للتوقعات والمصالح ، وزعزعة الأوضاع المحلية والدولية والاتفاقيات السياسية ـ كل ذلك قد يكون مؤلما باهظ الثمن ، ومحفوفا بالمخاطر الجسيمة · فالدولة التى تحاول فجأة تهدئة صراع خارجى قد تجد نفسهاعرضة لتوترات وصراعات داخلية قاسية · وقد يخشى حكامها التكاليف الداخلية التى سيؤدى اليها « الاستسلام » ، بل قد يخشون التهدئة فى الصراع الخارجى أكثر من خشيتهم من التكاليف السياسية والعسكرية للمواجهة الخارجية المتصاعدة ·

وتزداد هذه الأخطار الداخلية اذا كانت التنازلات للعدو من جانب واحد كبيرة ومفاجئة · وتزداد الخطورة أكثر اذا لم تقابل هذه التنازلات بسرعة بتنازلات واضحة من جانب العدو · فالمبادرات التدريجية المتكررة التى تتخللها فترات انتظار للتنازلات المقابلة ، أو للمقاومة والرد المحدود على أى هجمات جديدة من جانب العدو ، قد تقلل من خطر حدوث أزمة سياسية داخلية ، ولكنها لا تزيل هذا الخطر كلية ، لأن النجاح والنية الحسنة الصادقة للتهدئة فى الخارج لابد وأن تواكبها مهارة وقدرة بالنسبة للقيادة فى الداخل ·

التحول الداخلى لطرفى الصراع أو أحد اطرافه :

حيث أن الصراعات غالبا ما تنشأ نتيجة لعمليات كامنة فى الهياكل الداخلية لاحدى الدولتين المتصارعتين أو لكليهما ، فان تغير هذه الهياكل قد

يضع حدا لهذه الصراعات ويمنع العودة اليها • ولذلك ، فان التحول الداخلى الجذرى للدول المتصارعة غالبا ما يلقى التأييد على أنه أفضل طريقة ــ بل الطريقة الوحيدة عند البعض ــ للقضاء على الحروب • مثلا كان جان جاك روسو يرى أن الحكم المطلق للأمراء فى الدول الأوربية فى القرن الثامن عشر هو السبب الرئيسى للحروب ولذلك رفض مشروع القس سان بيير المعاصر له باقامة عصبة للأمراء لحفظ السلام على أساس أنه مشروع غير عملى • فقد كان روسو يؤمن أن السلام لا يمكن تأمينه وضمانه الا بالقضاء على النظم الملكية المطلقة • وقد جاء الوقت الذى اختفت فيه الملكيات المطلقة فى معظم الدول الأوربية والعالم ، ولكن الدول القومية التى خلفتها لم تبرهن على أنها أكثر حبا للسلام من أسلافها •

وفى حين أن روسو كان يأمل فى القضاء على الحروب من خلال القضاء على الملكيات المطلقة ، تجد أن ماركس ولينين كانا يأملان فى انهاء كل الحروب بالقضاء على النظام الاقتصادى الرأسمالى ، وتوقعا معه القضاء فى النهاية على حكم الطبقات كلية • فقد اعتقد ماركس أنه مع نهاية الصراع بين الطبقات سوف تنتهى الصراعات بين الدول • ومنذ عام ١٩٤٥ ظهر عدد من الدول الشيوعية الى حيز الوجود ، وبدأ اختبار هذا الأمل بالتجربة العملية • ولكن بالرغم من أن الحكومات الشيوعية عادة ما تدعى أن صراع الطبقات داخل بلادها قد انتهى الى حد كبير ، وأن علاقاتها بالدول الشيوعية الأخرى علاقات أخوية ، فان الأجهزة الدكتاتورية للدولة فى كل من هذه البلاد لم « تذبل » بعد ، ولا تبدو أية دلائل على حدوث ذلك فى المستقبل القريب • كذلك فان العلاقات الدولية القائمة بين الدول الشيوعية ، وخاصة تلك الدول ذات الظلال المختلفة للمبدأ الشيوعى ، قد زخرت بالصراعات السياسية والاقتصادية ، رغم أنه لم تنشب حروب بينها منذ منتصف عام ١٩٦٧ (١) • ولذلك ، فان الأمل الشيوعى فى تجنب الصراعات التى لا تصل الى حد الحرب بين الدول الشيوعية قد تبدد (كما حدث بالنسبة للاحتلال السوفييتى لتشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨) ، وان كان الأمل فى تجنب حرب كبرى بين الدول الشيوعية مازال قائما •

واذا لم ينجح أى تحول جذرى فى الهياكل الداخلية للدول فى القضاء على خطر الحرب ، فان الخوف من هذه التحولات الجذرية غالبا ما يزيد من حدة الخطر • فالصفوة والأقليات المفضلة المعرضة للتهديد (كما كان الحال فى ألمانيا وايطاليا واليابان ابان الثلاثينات) عادة ما تفضل عن عمد الصراع خارج الدولة على فكرة التغيير غير المحتمل على الصعيد الداخلى • وقد أدت مخاوفهم

(١) لوحظ تجدد هذه الحروب ، والغزوات التأديبية المحدودة بين فيتنام والصين سنة ١٩٧٩ (المراجع) •

وخيبة آمالهم ازاء التغييرات الداخلية المهددة لهم الى جعلهم مدافعين وعدوانيين بغير تعقل ، يرون المؤامرات والتهديدات فى كل مكان من حولهم • وقد يضربون فى النهاية فى ذعر وغضب أعمى خصما أو هدفا خارجيا •

أما من وجهة نظر حفظ السـلام ، فان التغييرات الأقل جذرية فى النظم الاجتماعية الداخلية ، وفى سـياسـات الدول ، قد تكون أكثر أمنا وفاعلية ، وخاصة اذا ما استمر اجراء مثل هذه التغيرات المحدودة دون تخاذل • ولهذا يجب أن تتجه هذه التغييرات المحدودة بوجه عام نحو زيادة قدرات كل دولة على تقبل الصراع وادارته • كما يجب أن تهدف هذه التغييرات داخل كل دولة الى زيادة القدرة على التكيف والترابط لدى النظام السياسى ، وقدرته على التكامل ، والتغيير الفعال لبعض أهداف الدولة على الأقل ، وربما قدرته على اجراء تحول وتطوير ذاتى داخلى •

ومثل هذه التحولات الداخلية المحدودة والجزئية فى الدول والأمم (نحو ادارة أكثر فعالية للصراع ، والسعى وراء الأهداف الأقل خطرا والأكثر عائدا) كانت أكثر مما يتصور المرء عبر عصور التاريخ • فقد تورطت انجلترا فى حروب برية فى القـارة الأوربيـة من القرن الثالث عشر حتى القرن الخامس عشر ، واستولت فى معظم هذه الفترة على مدن ساحلية مثل بوردو Bordeaux وكاليه Calais ، وأحرزت انتصارات مدوية فى كريسى Crecy واجينكورت Agincourt ، ثم أحرقت جان دارك مستهدفة تدمير فرنسا • وقد أنفقت انجلترا فى هذه العمليات قدرا كبيرا من الرجال والمال ، حيث كان الالتزام العسكرى والسياسى تجاه القارة الأوربية يبدو لكثير من قادتها أمرا لا يمكن الرجوع عنه • وقد قيل أن الملكة مارى الكاثوليكية قد ماتت فى منتصف القرن السادس عشر وهى تنبث باسم « كاليه » • ولكن هذا الالتزام كان قد انتهى تقريبا فى ذلك الوقت ، ولهذا ، سرعان ما تخلت انجلترا عن كاليه ـ آخر حصن لها فى فرنسا ـ وتحولت من السعى الى القوة البرية فى القارة الأوربية الى السعى للقوة البحرية الأكثر عائدا فى جميع أنحاء العالم •

وقد أصبح هذا التحول ذا فائدة كبرى بالنسبة لانجلترا ، حيث عاد عليها بأربعة قرون من النمو والقوة والرخاء الذى لم يسبق له مثيل • ولكن هـذا التحول لم يتحقق ـ أو على الأقل لم يسهل تحقيقه ـ الا بتولى أسرة جديدة للسلطة فى انجلترا عام ١٤٨٥ ، وهى أسرة تيدور The Tudors صـاحبة الاهتمام البالغ بالسفن والشئون البحرية ، والتى حظيت بتأييد ائتلاف جديد (يعتمد على ويلز وبعض مجموعات الصفوة والأسرة فى انجلترا ، ممن كانوا أقل نفوذا فى الماضى) • وكان لها رأى جديد فى الادارة والحكومة • وبعد عام ١٥٣٦ ، ساعد بدرجة أكبر على التحول قيام جماعة جديدة هى جماعة الاصلاح

البروتستانتى التى قضت على التصورات القديمة بضرورة التزام انجلترا نحو القارة الأوربية • ثم اكتملت عمليـة التحويل عـام ١٥٥٥ ، عنـدما انتصرت البروتستانتية الانجليزية أخيرا ، واعتلت العرش الملكة اليزابث الأولى •

ومن الصعوبة بمكان ، أن نسوق فى هذا الصدد أمثلة أخرى بالتفصيل • ولكن تحول الاتحاد السويسرى عام ١٥١٥ من سعى منهك وراء بسط سيطرته على لومباردى Lombardy الى سياسة حياد ، وتوسع محدود غربا ، وتنمية داخلية أقل تكلفة وأكثر عائدا ، يضع نموذجا مماثلا • وهنا أيضا ساعد على سهولة التحول ذلك التحول النسبى فى النفوذ لصالح الأعضاء القدامى والجدد فى المجلس الاتحـادى (أمثـال برن ، وفريبورج ، وسـولوثيرى ، وبال ، وشـافهاوسن وأبينسـل) ، ممن كان اهتمامهم بلومباردى قليلا بالاضـافة الى الاضمحلال النسبى فى نفوذ آل كانتون Cantons (مثل يورى وشـويز) المهتمين أساسا بشئون لمباردى داخل الاتحاد • وهنا أيضـا نلاحظ أن حركة الاصلاح أدت الى ظهور عدد من المشاكل والصراعات التى جعلت التزام سويسرا الأول بسياسة القوة فى لومباردى يبدو قليل الأهمية •

وهناك مثال آخر ، يبدو من خلال تخلى السويد فى القرن الثامن عشر عن سياسة القوة فى منطقة البلطيق وأطراف الأراضى الروسية ، عجلت به النفقات المتزايدة على الحروب البرية ضـد روسـيا • كذلك ، توقفت جهـود الولايات المتحدة لادخال كندا فى الاتحاد الأمريكى ــ والتى اتخذت أشـكالا مختلفة منذ الثورة الأمريكية وصياغة بنود الاتحاد حتى حرب عام ١٨١٢ ــ بعد حملتهـا الفاشلة ضد كندا• وأثر نزع السلاح على الحدود الأمريكية ــ الكندية عام ١٨١٩ لم تحدث أية مناوشات أخرى هناك ، على حين تحولت سياسة الولايات المتحدة كلية الى السعى للتوسع غربا ، الأمر الذى كان أكثر فائدة بالنسبة لها •

وربما كانت تهدئة الصراع بين فرنسا والوطنيين العرب فى الجزائر ترجع الى عملية مشابهة • فقد تحولت فرنسا من حرب برية طويلة فاشلة فى الجزائر الى سعى أكثر فعالية وراء مصالحها فى كثير من بقية مناطق افريقيا وأوروبا • كما اتجهت الى التنمية الاقتصادية والتكنولوجية لفرنسا نفسها ، والى المعدات النووية الخاصة بالقوات المسـلحة الفرنسية • وقد سـهل من هـذا التحول الاستبدال الجزئى للمؤسسات والمجموعات القيادية الخاصة بالجمهورية الفرنسية الرابعة بمؤسسات ومجموعات قيادية خاصة بالجمهورية الخامسة (التى ضمت بشكل ملحوظ الرئيس ديجول وحزبه) ، وكذلك استبدال بعض القادة القدامى ذوى التفكير الخاص بحروب المستعمرات بقادة عسكريين جدد أكثر كفاءة من الناحية الفنية •

وفى نهاية الستينات ، بدأت الولايات المتحدة تواجه امكانية الاختيار بين سعيها المتزايد من أجل القوة البرية فى آسيا ، وبين سعى أقوى نحو التكامل الأوربى فى منطقة الأطلنطى • وكذلك بين تقديم معونة اقتصادية أكثر للدول النامية وبين التوسع فى مجال القضاء الخارجى ، ازاء النمو المتوقع لقدراتهـا ومواردها العلمية والتكنولوجية • فطبقا للدستور ونظام الحزبين فى الولايات المتحدة ، يمكن تحقيق مثل هذا التحول بسهولة ويسر ، فى حالة طلب الرأى العام ـ على مستوى الجماهير وعلى مستوى الصفوة كذلك ـ مثل هذا التحول • ولكن حتى منتصف عام ١٩٦٨ لم يكن مثل هذا الاختبار قد تحقق بعد •

التقليل من الاتصالات المتبادلة :

كما يتضح من شكل ٤ ، تتجه الصراعات الى الظهور بين الدول التى بينها درجة عالية من الاعتماد المتبادل والتعامل المتبـادل ، وان كان بينها فى نفس الوقت مصالح متعارضة ، بحيث يوجد « معامل اختلاف » سلبى فى عائداتهما : فيصبح الكثير من النتائج المجزية بالنسبة لدولة ما معوقا أو غير مجز بالنسبة للدولة الأخرى • ويمكن تخفيض حدة الصراع بين هذه الدول بتقليل درجـة الاعتماد المتبادل بينها ، وخفض درجـة تدفق المعـاملات بينهـا • فكلما قلت الاتصالات المتبادلة ، لربما قلت فرص المشاحنات •

ويبدو أن السياسات التقليدية للصـين القديمة قد تبنت مبدأ امشـابها حينما قام حكامها ببناء السور العظيم ، وقللوا من اتصالاتهم بالعالم الخارجى حتى أوائل القرن التاسع عشر • وقد اتبع حكام اليابان أبان حكم أسرة توكوجاوا Tokugawa من القرن السادس عشر الى القرن التاسع عشر سياسة مماثلة فى الانعزال عن العالم الخارجى • وخلال القرن التاسع عشر اضطرت الصين واليابان للتخلى عن سياسات الانعزال هذه ، على الرغم من أن هذه السياسات قد نجحت فى تجنيب الدولتين ويلات الحروب الخارجية الكبيرة لعدة قرون • وهذه ظاهرة تتناقض تناقضا صارخا مع التاريخ الحربى لدول أوروبا الحديثة •

وفى العالم الغربى ، لم تستخدم سياسات تقليل الصراع ، عن طريق تقليل المستوى المطلق (أو على الأقل الأهمية النسبية) للاتصـالات بين الدول المتعاديه عداء كامنا ،الا نادرا • وربما ساهمت مشاعر من هذا النوع فى تكوين الحالة النفسية لجورج واشنطن ، عندما نصح مواطنيه فى خطـاب الوداع عـام ١٧٩٧ ، بالابتعاد عن المشاحنات والتورطات السياسة المعاصرة له فى العـالم القديم • وقد تجددت هذه المشاعـر أيضـا أكثر من مـرة ، فى ظروف مختلفة تماما ، أبان فترة الاتجاه الانعزالى لدى كثير من الأمريكيين ، ما بين عامى ١٩٣٢

(على الميزان	حساب	إجمالي العلاقات	بين الطرفين)	الأصول المتبادلة (نصيب تدفق معاملات كل طرف)
سالب			موجب	
عالي	منخفض	منخفض	عالي	
عدم الاتفاق		الاتفاق		
الصراع	علاقات ملتهبة		التكامل	عالي
(عائق) عتبة العنف	(تعايش) علاقات باردة	(عائق) عتبة التكامل علاقات صداقة (محبة)		
	علاقات صحيحة	علاقات طبيعية		منخفض
	منطقة عدم الاكتراث			

شكل (٤) معامل اختلاف المكافآت او المصالح بين الدول

وعام ١٩٤١ ، وما صاحب ذلك من نتائج كانت أقل حظا وقد اتجهت الحكومات الشيوعية بدرجة كبيرة الى تقليل الأتصالات عبر حدود دولها • والمثال الصارخ لذلك هو بناء حائط برلين فى أغسطس ١٩٦١ • ولكنها فعلت ذلك لتشديد رقابتها داخل كل دوله فيها ، أكثر منه لتقليل الصراعات الخارجيه • ومع ذلك ، فمن الممكن (وليس من المؤكد) أن هذه السياسة قد منعت على الأقل بعض الاحتكاكات والصدامات الدولية التى كان من الممكن أن تحدث • فقد بدت برلين المقسمة – على الأقل فى منتصف الستينات – مدينة أهدأ مما كانت خلال العشر سنوات السابقه •

تقليل المصالح المتناقصة وتقوية المصالح المتناغمه :

فاذا كانت الاتصالات المتبادلة لا يمكن أو لا يجب تقليلها ، فيمكن تقليل احتمال الصراعات عن طريق تقليل بعض أو كل المصالح المتعارضة بالنسبة فى الدولتين المعنيتين • أما عن كيفية وتكلفة تحقيق ذلك فانهـا تعتمد على طبيعة كل مصلحة • فيمكن مثلا بالنسبة لكل من الدول المتنافسة تنافسا

اقتصاديا حادا أن تتحول الى خط مختلف من التخصص ، أو الى سوق مختلف ، أو منطقة جغرافية هامة • ويمكن اعادة تكييف الأهداف السياسة ، كما يمكن خلق بؤرات اهتمام بديلة وأقل تشبعا بالصراع ، وذلك بالنسبة للرأى العـام فى كل دولـة •

ويمكن أيضا ازالة مصدر التهديدات والشكاوى ، كمـا حدث بالنسـبة لازالة الاتحاد السوفييتى الصواريخ المتوسـطة المدى من كوبا فى أواخر عـام ١٩٦٢ ، بناء على اصرار الولايات المتحدة • كذلك يمكن تهدئة المخاوف الحقيقية والزائفة ، كما هدأت الولايات المتحدة مخاوف كل من كوبا والاتحاد السوفييتى بمنحهم تأكيدات فى نفس الوقت بأنه لن تكون هناك محاولة غزو مفترض من جانب الولايات المتحدة ضد كوبا ، بعد المحاولة الفاشلة عند خليج الخنازير عام ١٩٦١ • وبعد اجراءات خفض التصعيد هذه (ومع المستوى المنخفض المستمر من الاتصالات بين الولايات المتحدة وكوبا) ، انخفض التوتر فى كوبا والمناطق المحيطة بها ، ما بين عام ١٩٦٢ وعام ١٩٦٧ ، بشكل ملحوظ •

وحتى اذا لم يكن من الممكن تقليل الاتصالات أو المصالح المتضاربة بدرجة ملحوظة ، فمن الممكن مع ذلك تقليل الصراعات عن طريق ابراز ثقـل المصـالح المتوازية أو المتضـافرة بين الدول المعنية • ففى داخل كل دولة ، يمـكن جعل روابط المصلحة الايجابية مع الدولة الأخرى تجب المصالح المتضاربة السـلبية التى تمهد الطريق للانفصال والعداء ، وحينما يمكن ايجاد مثل هذه المصالح المشتركة وابرازها فى مجال العلاقة بين الدولتين ، فان هاتين الدولتين تميلان الى التحرك نحو اقامة علاقات صداقة متبادلة ، وربما الى مرحلة أو درجة أعلى من التكامل السياسى •

وأفضل أمل للتحرك فى هذا الاتجاه ، قد يكمن فى استراتيجية مشتركة للتغيير الداخلى والخارجى معا بالنسبة للدول التى قد تظل منغمسة فى الصراع ، أو تلك التى تتحرك نحو علاقـات سـليمة ، أو حتى تلك التى تتحرك نحو التكامل • وينطوى هـذا الاتجاه بالنسـبة للدول المعنية على جعل مصـالحها المتضـادة أقل ثقلا وبروزا ، مع جعل المصـالح المتوازية فى نفس الوقت أكثر وضوحا وقوة • ويؤدى ذلك ، تحويل مركز اهتمام الجماهير بعيدا عن الصراع ، وتوجيهه ان أمكن نحـو التعاون • وذلك يعنى العمل على عزل وأضـعاف كل المجموعات والمؤسسات والمصالح التى تسعى للصراعات المتفاقمة ، داخل كل دولة • وكذلك العمل فى نفس الوقت على تقوية كل المجموعات والمصالح التى تسعى للتكيف والتعاون السلمى الدولى ، وضمها معا فى ائتلافات •

وقد ينطوى كل ذلك على أحداث تغيير سياسى كبير داخل معظم أو كل

الدول المعنية . ففى بعض هذه الدول سيصبح من الضرورى وصول هـــذه التغييرات الى عمق هيكلها السياسى . مع ذلك ، فان هذه التغيرات قد تكون ذات فعالية كبيرة بالنسبة للسلام ، اذا لم تصل الى درجة الثورة الشـــاملة ، ونجحت فى تجنب اثارة المخاوف المتطرفة الكامنة وخيبة الأمل لدى مجموعات الصفوة ومجموعات المصالح التى تتمتع بالامتيازات ، ولكنهـا بدأت تشـــعر بالتهديد .

وعلاوة على ما تقدم ، يجب أن تهدف استراتيجية تقليل الصراع وتشجيع التكامل الكامن الى زيادة قدرة كل دولة على ادارة الصراع ، وتحمل التهديدات واللبس ، والقدرة على تغيير الهدف والتحول الذاتى ، دون أن تفقد شخصيتها وقيمها وتقاليدها الأساسية . وسوف يتطلب ذلك اعادة تحديد دور الدولة فى ساحة السياسة الدولية ، وكذلك اعادة تحديد كثير من الأدوار السياسية داخل كل دولة . وغالبا ما يتطلب الأمر كذلك اعادة تقييم صورة العالم فى نظر الدولة أو قادتها أو طبقاتها السياسية المعنية . وعادة ما يتطلب الأمر بعض التغيير فى الادراك الذاتى القومى ــ أى فى الصورة السياسية والثقافية المقبولة لدى الدولة عن نفسها وعن قيمها وأهدافها .

وكما رأينا عبر التاريخ ، لم ينجح سوى عدد قليل من الدول فى أحداث هذه التحويلات الجزئية ، والتقليل من تهديد بعض (وليس كل) الصراعات الدولية من أجل بقائها أو رخائها . ولكن هذا النجاح قد أصبح اليوم ضروريا بالنسبة لدول كثيرة بسرعة أكبر ، وبطريقة يمكن الاعتماد عليها أكثر . فهناك وسائل جديدة ، أو وسائل تطور من أجل الاستعانة بها على بلوغ هذه النتائج . وهى وسائل جديرة بالدراسة . أكثر هذه الوسائل الكامنة رجاء هى القانون الدولى ، والمنظمات الدولية والصور المختلفة من الأشكال الاتحادية Federalism والتكامل فوق القومى Supranational .

الفصل الخامس عشر

التكامل : الدولى وفوق القومى

أن « **يتكامل** » الشىء يعنى بوجه عام أن يجعل الأجزاء كلا واحدا ـ أى أن يحول وحدات كانت سابقا منفصلة الى مكونات لنظام أو جهاز متناسق . والخاصية الأساسية لأى نظام تكمن فى وجود درجة معينة من **الاعتماد المتبادل** بين مكوناته . والاعتماد المتبادل بين أى مركبين أو وحدتين يكمن فى احتمال أنه اذا حدث تغير فى أحدهما ـ أو أجرى تعديل جوهرى فى جهاز أحدهما ـ فانه يحدث تغييرا يمكن التنبؤ به فى الآخر . وبهذا المعنى فان القفل والمفتاح الذى يناسبه يكونان نظاما متكاملا ، بمعنى أن ادارة المفتاح سوف « تدير » القفل . وعادة ما يكون للنظام ككل **خواص مميزة له لا توجد** فى أى من وحداته أو مكوناته منفصلة . فنظام القفل والمفتاح يمكن استخدامه للتحكم فى عملية فتح واغلاق باب ، أما القفل بمفرده أو المفتاح بمفرده فلا يستطيع ذلك .

فالتكامل اذن هو علاقة بين وحدات بينها اعتماد متبادل ، وتنتج معا خواص للنظام تفتقر اليها فى حالة وجودها منفصلة . وأحيانا ما تستخدم كلمة « التكامل » لوصف **العملية التكاملية** التى نحصل بواسطتها على العلاقة أو الوضع المتكامل بين الوحدات التى كانت منفصلة سابقا .

والتكامل السياسى هو تكامل بين الأطراف السياسية أو الوحدات السياسية كالأفراد أو الجامعات أو البلديات أو الأقاليم أو الدول فيما يتعلق بسلوكها السياسى . ففى مجال السياسة ، يعتبر التكامل هو العلاقة التى يتعدل فى اطارها سلوك هذه الأطراف أو الوحدات أو المكونات السياسية عما كان سيؤول اليه فى حالة عدم تكامل هذه المكونات . وفى هذا الصدد ، يمكن مقارنة التكامل **بالقوة** لأننا نذكر أن القوة يمكن تصورها كعلاقة يمكن فى اطارها جعل أحد الأطراف على الأقل يتصرف بطريقة مختلفة عن الطريقة التى كان سيتصرف بها فى غير ذلك الوضع (أى فى حالة غياب القوة) .

ونطاق Domain التكامل ـ شأنه شأن نطاق القوة ـ يتكون من سكان المنـاطق الجغرافية المتكاملة • وللتكامل ـ مثل القوة ـ مجـال Scope ، هو مجموع المظاهر المختلفة للسلوك الذى يدخل فى نطاق علاقة التكامل هـــذه • وهكذا ، فان انجلترا وويلز ليستا متكاملتين سياسيا فقط بواسطة السياسات العديدة لدولة الرفاهية الحديثة ، وانما كذلك فيما يتعلق بالدين عن طريق كنيسة انجلترا التى تدعمها الدولة ويرأسها الحاكم • ولكن فى الولايات المتحدة (المتكاملة فى مظاهر عديدة جدا) لا يوجد مثل هذا التكامل الدينى الرســمى بين الولايات (التى قد تكـون لهـــا تقاليد مختلفة كما هــو الحـال بالنسبة لماساتشــوســتس ، وبريلاند ، ويوتا ، ونيفادا ، ونيويورك) • كذلك نرى أعضاء الأمم المتحدة متكاملين فيما يتعلق بمجموعة من المظاهر أقل كثيرا مما تقدم •

كذلك يمكن مقارنة التكامل السياسى بالقوة فيما يتعلق بمداهـــا Range ويمكننا اعتبار مدى التكامل هنـا على أنـه يتكون من مدى الثـواب والعقاب (الحرمان) للوحدات المكونة لها والذى يمكن على أساسه المحافظة على علاقة التكامل فيما بينها • وقد يكون هذا المدى معتدلا فى حالة بعض المنظمات الدولية الصغيرة التى ليس لها سوى أهمية هامشية بالنسبة لأعضائها ، بحيث أن نجاحها لا يعود عليهم الا بكسب قليل ، كما أن حلها أو الانفصال عنها لن يسبب سوى خسارة قليلة •

وقد يكون مدى الجزاءات التكاملية الايجابية والسلبية كبيرا يشمل ضروبا شاسعة من الآمال الفوائد المشتركة فى حالة النجاح ، وعقوبات شديدة فى حالة الفشل أو الانفصال وقد كان ذلك هو الحال منذ عام ١٧٧٦ فصاعدا حينما كان سكان ، ومجموعات الصفوة فى ولايات الولايات المتحدة ، يواجهون ويجنون فوائد التكامل فى صورة الاستقلال والاستقرار المشترك للأراضى الغربية والقارة بأسرها • ومن ناحية أخرى ، كان فشل التكامل يتهددهم بفقد الاســـتقلال ، وباقامة أنظمة استعمارية أوربية مختلفة على وجه الاستمرار فى أجزاء مختلفة من القارة المجزأة ، فضلا عن دمار الحرب الأهليـــة والحروب الدولية داخـــل أراضيهم •

أما بالنسبة لانتشـــار أو عدم انتشــــار مدى معين من الثواب والعقاب ـ بالفعل ـ فى بيئة سياسية معينة ، فهذه بالطبع مسألة أخرى • فقد تحدثنا فى حالة القوة عن ثقل قوة أحد الأطراف بوصفها تعنى امكانية تغلبه على المقاومة ، كمـا تعنى قدرته على تغيير احتمالات النتائج المرجوة فى بيئته • وفكرة ثقل القوة فى حالة التكامل متوازية مع مفهوم التناسق Cohesion ، أو التلاصق Cohesiveness

ويعتبر نظام ما متناسقا بقدر مواجهته للضغط والقوة ، وبقدر تحمله لعدم التوازن ومقاومته للتصدعات • كما يمكن قياس تناسـقه ، أو قوة تناسـقه ، بواسـطة التحول المستمر الذى يمكن للنظام أن يحدثه فى احتمالات سـلوك مكوناته (كالطريقة التى من المحتمل أن يتصرفوا بها اذا لم يكونوا متكاملين فى النظام) • وكلما كانت الضغوط التى يتغلب عليها النظام المتكامل أكثر ، كلما كان تقديرنا لتناسـقه أكبر • وهكـذا ، فان التلاصـق ، أو التضـامن Consolidation الذى وصلت اليه ألمانيا وايطاليا على التوالى بعد الوحدة الوطنية فى كل منهما فى القرن التاسع عشر ، تفسره الحقيقية القائلة بأن أيا من الأقاليم المكونة لكل منهما لم تحاول أن تنفصل بعد المعاناة المهلكة التى لاقتها كلتاهما فى الحربين العالميتين الأولى والثانية ، على حين أن ضغوطا مشابهة سـاهمت عام ١٩١٨ فى تقسيم كل من امبراطورية النمسا ـ المجر ، والاتحاد البريطانى ـ الأيرلندى • وتساعدنا الاختلافات فى الأبعاد الأربعة للتكامل وهى النطاق ، والمجال ، والمدى ، والثقل ـ على التمييز بين النماذج المختلفة للمجتمعات المتكاملة سياسيا ، على الوجه الآتى :

تسـمى الجماعة ذات النطاق العـام جماعـة عالمية Universal ، مثل اتحاد البريد العالمى (من حيث المبدأ ، وفى العمل على وجه التقريب) • وفى مقابلها تأتى ، الجماعة الخاصة Particular التى تقتصر عضويتها على دول محددة (كالجامعة العربية ، والاتحـاد الجمركى لدول البينلوكس بين بلجيكا وهولنـدا ولوكسـمبرج) • أما بالنسبة للمجال فنحن نفرق بين المجتمعات المحـددة Specific ، أى المجتمعات المحدد عملها فى موضوع أو خدمة محددة ، وبين المجتمعات المتشعبة Diffuse التى يتوقع أن يفعل كل منها ما يحتاجه أو يطلبه أعضاؤه تقريبا • وعادة ما تجبرنا الامكانيات المحدودة للتنظيم الدولى على اختيار بعينه • فثمة منظمة يمكنها تأدية خدمة محددة لمجموعة عالمية من العملاء مثل الاتحاد الدولى للمواصلات السلكية واللاسلكية الذى يقوم بتنسيق خدمات التلغراف الدولية بين عدد كبير من الدول ، والذى يفتح الباب لعضويته أمام أى دولة تتقدم لطلب العضوية • وثمة منظمة أو جماعة أخرى تستطيع أن تضطلع بمسئولية متشعبة تشمل عددا كبيرا من الخدمات ، ولكنها تقصر هـذه الخدمات على مجموعة خاصـة من الأقاليم أو الولايات أو الدول • وقد كانت الولايات المتحدة طبقا لبنود الاتحاد الكونفدرالى (١٧٨١ ـ ١٧٩١) جماعة من هذا النوع الأخير ، وهى مازالت من نفس النوع ولكن بدرجة أكبر طبقا للدستور الفيدرالى (الذى تم التصديق عليه عام ١٧٩١) •

وقبل أن نستعرض بعض النماذج المختلفة من المنظمات والجماعات الدولية التى تختلف فى النطاق والمجـال ، يجب أولا أن نوضـح مفهوم « الجماعـة

السياسية Political Community» فالجماعة السياسية هى مجموعة من الوحدات السياسية التى يكفى اعتمادها المتبادل لاحداث تغيير جوهرى فى نتيجة بعض القرارات المتخذة من جانب احداها تجاه الأخرى • وطبقا لهذا التعريف الضيق فان الجماعة هى ببساطة درجة معينة من الاعتماد المتبادل ، ومن ثم فهى حقيقة موضوعية ، بغض النظر عما اذا كانت الحكومات أو السكان المعنيين مدركين لذلك أم لا • فأى اثنين فى مباراة ، وأى دولتين فى منافسة أو صراع ، هما عضوان فى جماعة سياسية واحدة بهذا المعنى الضيق ، والواقعى فى الوقت نفسه • وسواء شاءا أم أبيا ، فان نتيجة ما يفعله أى منهما ستعتمد الى حد كبير على عمل الآخر •

أما اذا كانت الوحدتان ، أو المجموعتان ، أو الدولتان المعنيتان مدركتين لاعتمادهما المتبادل وحدوده فى هذا المجال ، فانهما قد يعدلان سلوكهما تبعا لذلك • بل قد يتصرفان كأعضاء جماعة واحدة ويقومان بأدوار تنافسية أو تعاونية تتناسب مع نوع هذا الاعتماد المتبادل اللذان يجدان نفسيهما فيه ــ اقتصاديا كان أو استراتيجيا أو سياسيا ــ فاذا كانت الجماعة أساسا جماعة صراع A Community of Conflict بحيث أن النتائج المثيبة للدولة (أ) محبطة أو معاقبة للدولة (ب) ، فانهما سوف تتصرفان كخصمين أو متنافسين ، أما اذا سار الثواب لكل منهما فى خط متواز ، واعتمد على تنسيق أفعالهما ، فانهما ستكونان ايجابيا جماعة مصلحة A Community of Interest بل وقد تحاولان أن تتعاونا • ومع ذلك ، فسواء كانتا فى تعاون أو صراع ، فانهما ستتصرفان كعضوين فى مجتمع ــ أى بطريقة مختلفة عما لو كانت كل منهما قد تصرفت بمفردها •

وجماعات الصراع تربط أعضاءها (سواء الأفراد أو الجماعاتأو الدول) فى علاقة يسودها صراع متبادل ، أما كليا أو بدرجة كبيرة • ومع ذلك ، فمن الطريف أنه بالرغم من حدوث تكامل قليل أو عدم حدوث تكامل اطلاقا بين الأعداء « التقليديين » أو الأعداء « بالوراثة » داخل هذه الجماعات ، فقد ثبت (كما لاحظ كثير من طلبة التاريخ وعلم النفس) أن الناس والدول يميلون بطرق كثيرة الى اقتباس الأشياء التى يكرهونها • وقد أشار جورج راسل الوطنى الأيرلندى (الذى كان يكتب باسم مستعار « أ•ى• ») الى أن أكثر الايرلنديين المتطبعين بطباع الانجليز كانوا أولئك الذين يضمرون أكبر كراهية لانجلترا •

وغالبا ما ترتبط الدول مع بعضها البعض فى جماعة تتميز بوجود تنافس ذى قيمة متغيرة أو ذى دوافع مختلطة ، ثم تتعارض مصالحها بعد ذلك فى بعض المجالات الهامة ، ولكنها فى مجالات أخرى تستفيد من تنسيق جهودها • وفى هذه الحالة فانها تساعد الطرفين على ايجاد نوع من « الحل البارز » الواضح

المقبول لكليهما ، والذى يستطيعان تنسيق توقعاتهما وأفعالهما حوله • وأحد الأشكال البسيطة لهذا التنسيق غالبا ما يوفره العرف الدولى والقانون الدولى •

القانون الدولى :

نعنى بالقانون قاعدة عامة تنطوى على فئة معينة من الحالات ، مقبولة ومقررة سلفا كقاعدة شرعية تسود جماعة من الناس ويساندها جزاء محتمل النفاذ • وعادة ما يستمد القانون الوطنى (الداخلى) جزاءاته من أجهزة التنفيذ الخاصة بالدولة ، كما يستمد شرعيته من مجموعات وسائل الاتصال وذكريات الناس والثقافة السياسية التى يعتمد عليها القبول والتأييد الشعبى فى كل دولة • ففى النظام الداخلى للدولة ، نرى أجهزة التنفيذ ومشاعر الاحساس بقيام الشرعية متاحة لتحقيق الأغراض العامة (أى : لأى غرض أو حاجة تتطلبها هذه المصالح العامة) بمعنى أنها وسائل وأساليب متشعبة المجالات ، خلافا لما عليه الحال فى النظام الدولى •

ولذلك يمكن اعتبار القانون الدولى أكثر أشكال التنظيمات الدولية عالمية وأكثرهاتحديدا فى نفس الوقت ، فهو ككل أنواع القانون ينطبق على مسائل محددة ، ولكن كقاعدة عامة ليس له جهاز ثابت يمكنه الاعتماد عليه • كذلك لا توجد سوى درجة أقل من الثقافة السياسية الدولية المشتركة ،اللهم الا بين طبقة عليا محدودة من الدبلوماسيين والمحامين الدوليين وبعض أعضاء مجموعات الصفوة الأخرى المهتمين بشكل خاص بالمسائل الدولية • فالرسائل والرموز والمصالح القومية المدركة تكون أكثر وضوحا لمعظم الأفراد وعامة السكان فى كل دولة • ونتيجة لذلك ، فان مدركات شرعية القانون الدولى تميل الى الضعف نسبيا ، فى حين تميل مدركات القانون الوطنى والمصلحة القومية الى القوة نسبيا • ومع ذلك ، فان القانون الدولى قد نما وتطور وازدادت قوته على مدى القرون ، وبصفة عامة أصبح لا يمكن انتهاكه دون أن يؤدى ذلك الى عواقب وخيمة • والمفاد أن القانون الدولى يستمد جزاءاته ــ أى المرادف لاحتمال تنفيذه ــ من التكلفة المحتملة لانتهاكه •

ولذلك ، فان الحدود التى تفصل بين القانون الدولى والعرف الدولى غير محدودة المعالم ــ على عكس الحدود الفاصلة بين العرف القانونى والسياسى وبين القانون المكتوب فى كل دولة ، ولكنها أيضا أشبه بالحدود السابقة غير المحددة بين القانون العرفى غيرالمكتوب والقانون المكتوب أو السوابق التى وجدت فى المراحل الأولى من تطور عديد من النظم القانونية (مثل القانون الرومانى والقانون العام الانجليزى) ، وفى قوانين عدد من الدول النامية المعاصرة التى تمر بفترة انتقال من القانون التقليدى الى القانون الحديث المكتمل •

والعرف يوفر الوقت والجهد وعدم التأكد ، فهو يصوغ مسبقا قرارات كثيرة ، ويقلل من أعباء الاتصال وصنع القرار ، كما أنه ينسق بين توقعات الأطراف المختلفة ، ويساعد على التنبؤ بالمستقبل بدرجة أكبر ٠ أما القانون فهو العرف المشروع الذى أدركه الناس على نطاق واسع ، والذى تسانده جزاءات محتملة ضد عدد قليل من المنتهكين له ٠ فالقانون يفعل ما يفعله العرف ـ ولكن بدقة أكثر ، وشدة أكثر ، واعتماد أكثر عليه ، فضلا عن أن القانون صريح ، وعقلانى عادة (أى يمكن تتبع عملياته خطوة بخطوة) (١) ٠

ولذلك فمن السهل اخضاعه للمنطق ، وللتناول المزدوج الذى يسمح باعادة وضع عناصره وقواعده معا بطرق جديدة لمعالجة مشاكل جديدة ٠ وهو يخلق من البداية أنواعا من الحالات التى يمكن لأحكامه أن تتدرج عليها أو تستثنيها منها ٠

ولذلك فمن الممكن استخدامه لادراج حالات أو قضايا جديدة ضمن تصنيفات قديمة ، كما يمكن توسيعه بالقياس ليشمل تصنيفات وأنواعا جديدة من القضايا ٠ ومن ثم فان القانون يمتلك قوة كامنة أكبر ودقة أكثر من العرف ، كما أنه أكثر مرونة ، وأكثر قدرة على التطور ٠

وللقانون الدولى هذه الخواص والامكانيات الثلاث ٠ فسواء كان مصدره العرف أو المعاهدات ، فهو يقوم على خدمة الدول وتنسيق توقعاتها المتبادلة وسلوكها بما يتمشى مع صالحها ٠ ولا يكمن عبء الجزاء الأول وراءه فى مجرد ضبط النفس من جانب أشخاصه ، ولكن كذلك فى ادراك الخسائر والقلاقل والأعباء الكبيرة الواقعة على كاهل جميع الأطراف المعنية نتيجة انعدام القانون الدولى ، أو اهماله بوجه عام ٠

وهكذا يمكن أن يشبه الوضع هنا بالنسبة لقواعد المرور ـ بالقيادة على الجانب الأيمن من الطريق ، حيث يكون عدم الانصياع لها أكثر تعبا وخطرا ٠ ولدينا مثال جيد لذلك وهى القاعدة القديمة للقانون الدولى التى تنص على رعاية الحرية الشخصية للسفراء ٠ فأحيانا ، كان الطغاة القدامى يقتلون السفراء الأجانب حين لا تعجبهم رسائلهم ، الأمر الذى لم يدم وقتا طويلا ، حتى أصبحت أى دولة حديثة تجرؤ على قتل السفراء تتوقع أن كل الدول الأجنبية لن ترسل لها سفراء فى المستقبل ، وأن سفراء هذه الدولة يجب أن يتوقعوا معاملة مماثلة فى الخارج (وهذا بلا شك سيجعل الخدمة الدبلوماسية لديها عملا غير مرغوب فيه) ٠

---

(١) غالبا ما يعنى المؤلف هنا بالقانون law وممارسته بالعرف custom ما نصطلح عليه بالتشريع (المراجع) ٠

وباختصار أصبح سوء معاملة السفراء والدبلوماسيين الأجانب عملا يؤدى الى متاعب أكثر بكثير مما يستحق (الأمر الذى بدأت فى اكتشافه كل من الصين الشيوعية ـ والهند عام ١٩٦٧) • ومن ثم رأينا قاعدة احترام السفراء تستمر أكثر من ألف سنة ، باستثناء عدد قليل من الحالات ، رغم عـدم وجود حكومة عالمية أو حكومة أو شرطة دولية لتنفيذ هذه القاعدة وبوجه عام ، فان خصائص التنفيذ الذاتى لهذه القاعدة قد أثبتت كفايتها •

وكقاعدة عامة فان خاصية التنفيذ الذاتى للقانون الدولى تتطلب اما مساواة تقريبة فى مراكز قوة الأطراف (بحيث تسمح بتكتيكات « العين بالعين » فيما بينهما)، واما توقع حدوث انعكاس فى الأدوار المقبلة بينها (بحيث قد تسمح بتكتيكات « العين بالعين » فى المستقبل) • فاذا كان لأى طرفين فى قضية دولية قوة متساوية تقريبا ، فان كلا منهما يستطيع أن يرد بالمثل وبفعالية على ما يمكن للآخر أن يفعله • بمعنى أ نالمصـلحة الذاتية لابد وأن تؤدى فى المواجهات المتكررة (القائمة فى ظل ظروف التناسب أو التوازن التقريبى هذه) الى مكافأة الأطراف التى تتعلم تنسيق ســلوكها وتجنب الصـدامات الضارة بالنسـبة للطرفين •

فاذا لم يوجد تناســب تقريبى فى قوة ومركز كلا الطرفين ، وجب أن يتوقعا انعكاس أدوارهما فى المستقبل • فألمانيا النازية كان لها التفوق الجوى عامى ١٩٣٩ و ١٩٤٠ ، وقد استغلت هذا التفوق فى قذف مدينتى وارســو وروتردام بسكانهما من المدنيين خلافا لقواعد القانون الدولى السائد • ولكن فى ظرف وقت قصير (من عام ١٩٤٢ فصـاعدا) فقدت ألمانيـا تفوقهـا الجوى ، واستخدمت ضدها بشدة سابقة القذف المركز للمدن ، حتى أصبح الرأى العام الأمريكى والبريطانى ، بل ومعظم الرأى العـام العالمى ، يقبل ظاهرة القذف المشبع لها مبورج وغيرها من المدن الألمانية • (الأمر الذى لم يكن له أثر عسكرى ولكنه أودى بحياة ما يقرب من نصف مليون من المدنيين من الألمان) •

وبوجه عام ، من الأفضل لمعظم الدول أن تضع فى حسابها امكانية واحتمال انعكاس الأدوار فى المستقبل • فالدولة التى تؤكد على حقها النابع من سيادتها بايقاف وتفتيش كل السفن التى تدخل مياهها الساحلية (البحر الساحلى أو المياه الاقليمية) ، ثم تغرى بمد « مياههـا الاقليمية » بما يزيـد عن الحـد التقليدى ، من ثلاثة أميال الى ١٢ ميلا (كما سبق للولايات المتحدة أن فعلت أيام الحظر فى العشرينات) ، قد تكتشف فيما بعد أن هـذا المبدأ ـ فى حالة اتباع دول أخرى له ـ يمكن أن يصبح فى غير صـالح صناعة صيد الأسـماك الخاصة بهذه الدولة التى بدأت زيادة مسافة مياهها الاقليمية •

وهناك امثلة أخرى أكثر خطورة ، تنطبق على القيـود القـانونية الدولية للحرب ، كالقواعد الخاصة بمعاملة الأسرى أو الأهداف المدنية ، واسـتخدام الأسلحة الكيماوية والبكتيريولوجية • فمهما كانت الأسلحة أو الأساليب الحربية التى تستخدمها دولة ما ، خاصة اذا كانت تستخدمها باستمرار ، فمن المحتمل أيضا أن تستخدم نفس الأسلحة أو الأساليب ضد مواطنيها فى يوم من الأيام • بمعنى ، أن المزايا التى قد تحصل عليها دولة من الدول نتيجة مخالفة أو اغفال القيود القانونية الدولية فى المدى الطويل ، عادة ما تثبت أنها دون الأهمية التى بدت عليها فى البداية الى حد كبير ، أو ان شئت فقل ما تلبث هذه الدولة أن تكتشف ، بمزيد من الأسى ، أن النفقات والمساوىء الطويلة الأجل لهذا الاجحاف أو الاغفال هى أكبر بكثير مما كانت تبدو عليه فتعاليم الانجيل التى تحذر بأن «لا مفر من حدوث الاساءة ، ولكن تبا لمن تسبب فيها» ، أو تنذر « بقدر ما تكيل لغيرك ، سيكال لك » ، كانت تحمل مالا يقل عن ألف سنة من التجارب السياسية التى قيلت فيها • وقد أثبتت تجارب الامبراطوريات والممالك العديدة التى قامت واندثرت ، فى الألف سنة التى مضت من بعدها ، صدق هذه التعاليم على طول المدى •

وربما يصعب على الأمريكيين أكثر من غيرهم تقدير الثقل الكامل للاعتبار الانجيلى ــ رغم ثبات صحته تاريخيا ــ ، وذلك لأن تجربتهم التاريخية الذاتية كانت مختلفة حتى الآن ، ان لم تكن فريدة الى حد كبير • فجزء كبير من هذه التجربة الأمريكية المبكرة كان ضد الهنود الذين كانوا أقل قوة ، ثم ضد بريطانيا (١٧٧٦ ــ ١٧٨٣ و ١٨١٢ ــ ١٨١٥) التى كانت من البعد والمشغلة بحيث لم تتمكن من استخدام قوتها كاملة • أما حرب عام ١٨٤٨ ضد المكسـيك ، وحرب عام ١٨٩٨ ضد أسبانيا ، فقد كانتا ضد دول أضعف بشـكل واضح ، فى حين أن الحربين العالميتين الأولى والثانية ضد ألمانيا دارت رحاهما وسـط تحالف ، كانت القوات الأمريكية فيه لا تقابل القوات الألمانية برا الا فى وقت متأخر نسبيا من بداية الحرب ، أى بعد أن تكون القوة الألمانية قد تضعضعت أو تم احتلالها فى مكان آخر بحيث يصبح للاشتراك الأمريكى مغزى أو احتمال فرض قرار مبكر بتكلفة قليلة نسبيا من الخسائر • وربما كانت المعارك ضد اليابان فى أثناء الحرب العالمية الثانية هى أكثر الحروب التى خاضتها أمريكا مرارة على مدى المائة عام الماضية ، وهنـا أيضـا هزمت الولايات المتحدة دولة لا يزيد عدد سكانها عن نصف عددها ، ولا تزيد قدرتها على انتاج الصلب عن أقل من $\frac{1}{12}$ من قدرة الولايات المتحدة • ولم يحدث فى أى حرب خارجية ، منذ عام ١٨١٥ ، أن تم غزو أراضى الولايات المتحدة أو قصف مدنها من ثم ، لا نرى لدى الغالبية العظمى من الأمريكيين ثمة تجربة شخصية أصبحت فيها مدنهم

أو منازلهم ميدانا للمعركة ـ وهي تجربة كانت للأسف جد شائعة لدى غيرهم من الشعوب والبلاد ٠

ولذلك ، يبدو أمرا طبيعيا أن يعتقد الأمريكيون أن الحرب الشاملة تعنى النصر لا الكارثة وأن يطالبوا بحرب أكبر واستخدام أسلحة أكثر دمارا ، حينما يشعرون بالاحباط فى حرب محدودة بعيدة عن شواطئهم ٠ وأن يشعروا بنفاذ الصبر تجاه كل القيود القانونية والدبلوماسية الدولية على ما يعتقدون أنه من قبيل قوة بلادهم ، دون أن يعيروا اهتماما للتكاليف على المدى الطويل ٠ وفى الواقع أن هذه المشاعر لا تعدو أن تكون تعبيرا عن استجابة طبيعية للتجارب الفريدة فى الماضى الأمريكى ، ـ وهى استجابة تلقى شعبية كبيرة بين مجموعات الكونجرس ، وبين الناخبين الموجهين بقوة نحو الماضى ٠ هذا ، وان أمكن لهذه الاستجابة فى السنوات الأخيرة من القرن العشرين ، أن تكـون اســـتجابة انتحارية ، بخاصة وقد أصبحت كل أراضى الولايات المتحدة ، فى عصر قذائف الصواريخ العابرة للقارات ـ داخل مجال الرؤوس الحربية النووية ٠ فمع كل كارثة يمكن أن تصيب الاتحاد السوفييتى من جانبنا ، يمكن أن نصاب بكارثة مماثلة ، ليست أقل عنفا ٠ حقا ان جزءا كبيرا من علاقات القوة الدولية بالنسبة لنا فى الماضى كان متناسقا ، بحيث خلف لنا ذكريات تجعل الكثيرين لا يحتملون الانصياع للقانون الدولى والسياسات القومية الخاصة بضبط النفس ٠ ولكن أهم علاقات القوة بالنسبة لنا اليوم ـ وهى علاقتنا بالاتحاد السوفيتى ـ قد أضحت ولابد علاقات متناسقة ، لعدة أسباب عملية ٠ وكلما مر الوقت وحصلت دول أخرى على مخزون أكبر من الأسلحة النووية ووسائل اطلاقها ، فان القانون الدولى والسياسات القومية العاملة على ضبط النفس لابد وأن تتزايد أهميتها من أجل بقاء الجنس البشرى ٠

على أنه يجدر الانتباه الى ان التنفيذ الذاتى بفعل التجربة المريرة ، وضبط النفس كممارسة لبعد النظر ، ليسا هما الجزاءين الوحيدين للقـانون الدولى ٠ فهناك جزاءات أقل لها دورها ـ تتمثل فى ضغط الرأى العام العالمى (الذى تجاهلته ألمانيا خلال حربين عالميتين ، حتى عاد عليها بالندم) ، واشمئزاز الرأى العام الداخلى من تصرفات حكومته التى تبدو تصرفات وأعمالا غير شرعية قـد تؤدى الى سحب الثقة والتأييد الشعبى ـ بطريقة هادئة ولكن مؤثرة ـ ، فضلا عن تأييد القطاعات الهامة من مجموعات الصفوة الاجتماعية والثقافية والسياسية والتكنولوجية ٠ وعلاوة على ذلك ، قد تؤدى الانتهاكات الصارخة للقانون الدولى ٠ الى أعمال مناوئة من جانب دول ثالثة ، أو عقوبات وأضرار مختلفة تقدم المنظمات الدولية على اتخاذها ٠ ولهذا ، لا تستطيع أى حكومة مسئولة أن تتجاهل لفترة طويلة الأثر التراكمى لكل هذه العمليات ٠

اجهزة القانون الدولى (تسوية المنازعات) :

وعلى كل ، فلا يعنى ذلك أنه من السهل دائما تحديد قاعدة القانون الدولى فى صدد مسألة بذاتها ، كما هو الحال فى صدد تحديد مضمون القانون الوطنى (أو المحلى كما يحلو لفقهاء القانون الدولى أن يسموه) فى نزاع ما • فهناك جانب كبير من قواعد القانون الدولى التى تجد مصدرها المباشر فى الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التى تلتزم بها الدول التى وقعت وصدقت عليها فاذا قبلتها مختلف الدول على نطاق واسع ، ومن بينها جميع القوى الكبرى بطبيعة الحال ، أمكن القول بأن هناك اجماعا من قبل المجتمع الدولى حول قبول هذه القواعد • وبالاضافة الى ذلك ، هناك مجموعات القانون الدولى واجماع الخبراء (١) وأحكام المحاكم الدولية •

ويمكن تسوية المسائل المتنازع عليها عن طريق الدبلوماسية المباشرة ـ أى عن طريق التفاوض والمساومة بين الأطراف المعنية مباشرة • فاذا فشلت هذه الطريقة وأدت الى طريق مسدود ، أو الى خطر تصعيد الصراع ، أمكن تدخل دول ثالثة ، قد يقتصر اشتراكها على بذل المساعى الحميدة التى تقتصر على أعمال الضيافة وتوفير مكان محايد للاجتماعات بالنسبة للدورة التالية من المفاوضات • وقد تسلك هذه الدول الثالثة سبيل الوساطة ، ومؤداها تقديم بعض المقترحات من أجل الوصول الى حل وسط • وعادة ما تنظر الأطراف المتنازعة لهذه المقترحات ليس فحسب بالنسبة لفوائدها الكامنة المدركة ولكن أيضا نظرتها الى قوة الدولة التى تقوم بهذه الوساطة •

فاذا التزم طرفا النزاع مسبقا بقبول قرار الطرف الثالث ، حل التحكيم محل الوساطة • وقد يكون المحكم حكومة أو هيئة من الأفراد • وغالبا ما يتم اختيار ثلاثة أو خمسة محكمين بواسطة طرفى النزاع من قائمة أعدت سلفا بأسماء الخبراء الموثوق فيهم • وتوجد مثل هذه القائمة لدى المحكمة الدائمة للتحكيم الدولى فى لاهاى (ولذلك تعتبر محكمة تحكيم لا محكمة قضاء) • ويتم تحديد سلطات المحكمين وحدود الدعوى (نقاط النزاع) التى سيتم التحكيم فيها فى كل حالة على حدة ، فى عقد تحكيم أو اتفاق بين الأطراف المتنازعة ، يحال بموجبه هذا النزاع ـ أو عدد من الحالات والمنازعات الى المحكمين • ويحدد نفس الاتفاق البادىء التى سيتم على أساسها اتخاذ القرار كالقانون السائد أو قواعد العدل والانصاف •

---

(١) ربما يعنى المؤلف بذلك « الوثائق الدبلوماسية وكتابات الفقهاء ، كمصادر ثانوية واحتياطية لقواعد القانون الدولى » (المراجع) •

فاذا اتفق على أن يتخذ القرار فى الدعوى على أساس القانون السائد ، فعادة ما يفضل الأطراف عرضها على محكمة العدل الدولية ، التى هى ـ طبقا لميثاق الأمم المتحدة ـ « الأداة القضائية الرئيسية للأمم المتحدة » • وقد خلفت هـذه المحكمة دون تغيير تقريبا ، المحكمة الدائمة للعدل الدولى فى عهد عصبة الأمم • ومن ثم ، فهى فى الواقع تمارس وظيفتها منذ عام ١٩٢٠ • وأعضاء الأمم المتحدة أطراف فى النظام الأساسى للمحكمة ، ولكن ولاية المحكمة تعتمد فى كثير من الحالات على موافقة الأطراف ، وان كانت هذه الولاية (الاختصاص) مقيدة فى كثير من الحالات ، بسبب التحفظات العديدة للدول الأعضاء • ومن المعلوم أنه ليس للمحكمة أداة لتنفيذ أحكامهـا • ولكن مؤدى قبول الدول ووضوحها لولاية المحكمة ، انما يعنى وجوب تنفيذ قرارتها ، على الرغم من وجود بعض الاستثناءات التى تتعلق بالحرب الباردة أو اتحاد جنوب أفريقيا •

وقد ووجهت الجهـــود الخاصة باجراء توسيع جذرى فى الاختصـــاص الالزامى للمحكمة بمقاومة من جانب الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى وبعض الدول الأخرى ، حتى باءت هذه الجهود بالفشل • فاذا ما نجحت مثل هذه الجهود فى المستقبل ، فلا شك أنها ستجعل من المحكمة الدولية أداة رقابة ذات غرض عام ، متسع النطاق • فاذا ما استطاعت المحكمة أن تحافظ على عالميتها ، أو أن تتوسع فيها ، فانها ولا شــك ســـتكون بحاجة الى امكانيات أكبر بكثير لكى تتمكن من الاضطلاع بمهامها الموسعة فى النطاق والمجال • ومازالت هناك حاجة لتنمية هذه الامكانيات السياسية الكبيرة على المستوى الدولى •

الوظيفة Functionalism المنظمات الدولية ذات الأغراض المحددة :

تختلف المنظمات الدولية ذات الوظائف المحددة ، والمفتوحة لانضمام جميع الدول ، عن القانون الدولى من حيث امتلاكها لأجهزة دائمة أقوى ، ومن حيث تركيزها الأكبر على اتخاذ القرارات وخلق قواعد جديدة ، فضلا عن وسائلها فى تنفيذ وادارة سياساتها • وبعض هذه المنظمات هى منظمات غير حكومية مثل الصليب الأحمر الدولى الذى اتخذ نواته فى أول مؤتمر للصـليب الأحمر فى جنيف عـام ١٨٦٣ ليعنى بعملية الاغاثة فى حالة الكوارث ، وتقديم المعـدات الطبية العاجلة ، والعناية بأسرى الحرب •

ومع ذلك ، فان معظم المنظمات الدولية الهامة من هذا النوع هى منظمات تتكون من الحكومات • مثال هذه المنظمات الحكومية اتحاد البريد العالمى (١٨٧٤) ، والاتحاد الدولى للمواصلات السلكية واللاسلكية سنة ١٩٣٢ (الذى حل محل اتحاد التلغراف الدولى ١٨٦٥) ، ومنظمة الطيران المدنى الدولية وغيرهـا •

وتقوم منظمات أخرى بوظائف أوسع مثل منظمة العمل الدولية (سنة ١٩١٩) ، ومنظمة الأغذية والزراعة (سنة ١٩٤٥) ، ومنظمة الصحة العالمية (سنة ١٩٤٨) ، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو سنة ١٩٤٦) . ويقوم المجلس الاقتصادى والاجتماعى التابع للأمم المتحدة بالتنسيق بين هذه المنظمات وغيرها من الوكالات « المتخصصة » العديدة الأخرى ـ وهو بالتأكيد تنسيق غير محكم . وقد قام هذا المجلس ـ الذى من مهمته أيضا مناقشة المسائل الاقتصادية والاجتماعية الأساسية ـ بتبنى بعض السوابق الهامة نحو وضع أسس جديدة للسلوك القومى والدولى ، وذلك عن طريق اتفاقيته الخاصة بمكافحة جريمة ابادة الجنس البشرى ، واتفاقيتى حقوق الانسان ، وهى الاتفاقيات التى لم تصدق عليهما عدة دول حتى الآن .

والنظرية الوظيفية Functiona'ism فى العلاقات الدولية تستهدف تفويض مهام عامة أكثر فأكثر لهذه المنظمات ذات الوظيفة المحدودة ، حتى يمكن لدول العالم أن تتكامل تدريجيا فى مجتمع واحد تستحيل فيه الحرب . ولكن هذا الأمل يبدو غير مؤكد ، لأن هذه المنظمات كلها تقتصر سلطاتها أساسا على تبادل الآراء والمعارف ، والقيام بالدراسات ، وصياغة التوصيات ، وتقديم المعونة الفنية للحكومات التى تطلبها ، بمعنى أنها لا تستطيع أن تشرع . ورغم أن المبدأ القديم الخاص بالاجماع قد استبدل بمبدأ الأغلبية فى التصويت داخل هذه المنظمات ، فقراراتها لا تلزم أى حكومة لم تصدق عليها . (يوجد لبعض الوكالات الفنية فقط سلطة محدودة فى انشاء قواعد ، فقواعد الأمن الجوى التى تضعها منظمة الطيران المدنى ، والتنظيمات التى تضعها منظمة الصحة العالمية لمنع انتشار الأوبئة هى ملزمة للدول الأعضاء ، وذلك ما لم تخطر بخلاف ذلك فى ظرف مهلة محددة) .

وليس لأى من هذه الوكالات سلطة فرض ضرائب ، كما ليس لمعظمها أى سلطة فعالة لفرض الجزاءات . وتتكون أجهزتها الرئيسية من مندوبين للحكومات . وهم بهذا لا يقولون الا ما أمرتهم حكوماتهم بقوله . فهم على عكس أعضاء الجمعية التشريعية الوطنية ، ليسوا أحرارا فى التصويت على قرار يلزمون به مبعوثهم . فهم ـ اذا جاز القول ـ ممثلون فى اتجاه واحد ، أى أنهم يمثلون حكوماتهم لدى المنظمة الدولية ، ولكنهم لا يستطيعون فى نفس الوقت أن يمثلوا بطريقة فعالة ارادة هذه المنظمة لدى دوائرهم ، كما يفعل المشرعون الوطنيون .

وبالأهم ، تعنى الوظيفة الكلاسيكية ـ كما صاغها ديفيد ميترانى David Mitrany ـ معالجة هذه الوظائف والخدمات الدولية أو فوق القومية على أنها مسائل فنية ، غير سياسية فى طبيعتها ، وبعيدة تماما عن ضوضاء

وضغوط مجموعات المصالح والدول وجماهير الناس ، ولكن هذه النظرة يمكن أن تكون مصدر ضعف سياسى ، لا مصدر قوة • ففى معظم الأحوال لا تستطيع المنظمات الدولية الحالية عمل شيء أكثر من الاتصال بالحكومات التى مازالت تملك حق رفض دخول الموظفين الدوليين لأراضيها فى أى وقت شاءت • وباستثناء بعثات المعونة الفنية الميدانية ، لا يستطيع الموظفون الدوليون التعامل مباشرة مع الناس الذين سيقدمون لهم خدماتهم • بل انهم ليواجهون شتى العقبات فى اتصالاتهم المباشرة مع الجماهير ، أو عمل أى شيء بخصوص هذه الاتصالات • وهكذا يتعذر نمو نوع من الولاء الشعبى من جانب هذه الجماهير تجاه الوكالات والرموز الدولية ، ولا يحتمل أن تضعف الاستمالة نحو الصور والرموز الوطنية •

بل ان معظم جماعات الصفوة الوطنية لتفضل أن يظل الوضع على هذا الحال • فليس لدى أعضائها أية رغبة فى اضعاف سلطاتهم نحو مجتمعاتهم الوطنية عن طريق السماح بتنمية جدية لأى ولاءات دولية منافسة • وهكذا تخلت اليونسكو بسرعة عن المعنى فى مهمتها الرئيسية لخلق أيديولوجية دولية جديدة ، ومجموعة جديدة من الرموز ، لأن الاتحاد السوفييتى والحكومات الغربية الكبرى لم تشجع فكرة تقوية منافسة جديدة •

وبالمثل رفضت الدول الغربية فى عام ١٩٤٧ منح منظمة الأغذية والزراعة أية سلطات فعالة على أسعار وامدادات الغذاء الدولية • وظلت المنظمة مكرسة لاجراء الدراسات واصدار التوصيات ، الى جانب قدر ضئيل من المعونة الفنية على حين ظلت القرارات الخاصة بتوزيع الحبوب والمواد الغذائية فى العالم — وما يصاحبها من نفوذ سياسى متوقع — فى أيدى حكومات الدول المصدرة للمواد الغذائية بصورة رئيسية كالولايات المتحدة •

وكلما كانت القوة الكامنة للمنظمة الدولية أعظم ، كان نفوذها المحتمل أوسع وأكثر انتشارا من الناحية الوظيفية ، وعادة ما تصبح مقاومة المجتمعات الوطنية وجماعات الصفوة ضد السماح بازدياد هذه القوة الدولية الكامنة أشد وأعنف • وكلما اقتربت وكالة دولية ما من المساس بجوهر سيادة الدولة ، كلما أصبحت المشكلة أصعب • فصندوق النقد الدولى والبنك الدولى للانشاء والتعمير قد يمسان حرية كل دولة في ادارة عملتها المحلية بالطريقة التى تراها حكومتها مناسبة ، بل ان لصندوق النقد الدولى نوعا من السلطة فى فرض الجزاءات حيث يستطيع — فى ظروف معينة — رفض تقديم دعم مالى للحكومات غير المعاونة ، ان لم يلجأ الى تجميد القروض الممنوحة لها • وغنى عن البيان أن الولايات المتحدة باعتبارها أكبر مساهم فى الصندوق تتمتع بخمسين فى المائة من الأصوات فيه ، فضلا عن أنها تستطيع الاعتماد على أصوات عدد آخر من

الدول التى يتفق رجال البنوك فيها مع أسلوبها فى التفكير . ولهذه الأسباب نفسها ، فان أى توسع فى سلطات صندوق النقد الدولى يتطلب الزام أعضائه على حساب سيادتهم ، سيصبح من الصعب تحقيقه فى المستقبل . ولم يتحقق حتى الآن بين مثل هذه المنظمات الأمل فى حدوث خدمة أو وظيفة متكاملة محددة تستدعى النظر فى اقامة مؤسسات دولية أخرى .

ومن المؤكد أن الوظيفية الكلاسيكية لها مثل أعلى مختلف . وقد عبر ميترانى عن أمله فى أن تدخل الوكالات ذات الوظائف المحددة تحديدا دقيقا فى اتصال مباشر مع الناس الذين تخدمهم فى كل دولة . وعلى الرغم من أن خدماتها غير سياسية ، الا أنها قد تتمكن عن طريق تادية وظائفها تلك من كسب قبول متزايد من جماعات الصفوة ، وتأييد متزايد من الشعوب . ولكن حتى الآن لم نر من بين الوكالات الدولية المتخصصة ـ باستثناء منظمة الصحة العالمية ـ تحركا بخطى واسعة فى هذا الاتجاه .

الفصل السادس عشر

المنظمات الدولية ذات الأغراض العامة

يعتبر الامن Security من أهم وأوسع الأهداف التى يسعى الى تحقيقها الأفراد والحكومات • فهو الحالة الأساسية التى يمكن فى ظلها التمتع بمعظم القيم الأخرى كالثروة والرفاهية والود وغيرها من القيم التى يتوقع بقاؤها بعض الوقت • ويعتبر الأمن قيمة فى حد ذاته عند كثير من الناس ، ولكن معناه غالبا ما يكتنفه اللبس ، من حيث هو وضع وشرط للتمتع بالقيم الأخرى • وغالبا ما يعنى الأمن لمعظم الناس أمن الحياة بالنسبة لهم ولمن يحبونهم • فهو يعنى بطريقة أكثر وضوحا قيام السلم وتدعيمه • ولكنه يمكن أن يعنى أيضا تأمين الثروة والملكية ، حتى وان كانت هذه الثروة تقوم على صراع جزئى ــ ولكنه حقيقى ــ فى المصلحة بين الدائن وبين المدين ، وبين مالك الأرض وبين المستأجر ، وبين صاحب العمل وبين العامل ــ وهو صراع قد يصل فى شدته الى حد الحرب الخفية فى بعض الدول النامية • وقد يعنى الأمن أمن الرموز والمؤسسات ، أو أمن المراكز الطبقية ، ودور الصور والعادات ، والأيديولوجية والثقافة ، أو المطالبة بالاحترام واحترام الذات • فبعض هذه القيم أو كلها تبدو جديرة بالدفاع عنها بالنسبة لمعظم الناس وحيث أن الدول قد أظهرت عدم كفايتها لحمايتها ، فان الناس يعلقون آمالهم على المنظمات الدولية لحماية هذه القيم •

يتطلب حفظ السلم القدرة على التنبؤ بالقوة ، ان لم تكن قدرة على التغلب عليها • كما تتطلب حماية أمن القيم الأخرى عادة نفس القدرة • وهكذا فان المحافظة على الأمن تعنى التحكم فى القوة ووسائل تنظيمها ، أو ان شئت فقل القدرة فى التأثير على توزيع القيم المتعددة ، والسعى وراء تحقيق الأهداف العديدة •

ولذلك ، فان المنظمة الفيدرالية أو الدولية التى تحافظ على السلم والامن « فقط » ، قد تشبه المنظمة ذات الهدف المحدد من حيث الشكل ، ولكنها تختلف عنها من حيث كونها منظمة ذات أهداف عامة من حيث الموضوع • وقد ينص ميثاقها على الأكثر بعدم التدخل فى الشئون « المحلية أو الداخلية » للدول الأعضاء ، ولكن على المدى الطويل قد تتزايد قدراتها بما يقلل من أهمية النوايا والأغراض عند وضع الميثاق • ذلك أن المنظمة اذا أصبحت أضعف من واحد أو عدد من أعضائها ، فلن تكون قادرة على حفظ السلام أو اسـتعادته أمام تحدى هؤلاء الأعضاء • ولكن اذا أصبحت المنظمة أقوى من أعضائها فمن المحتمل أن تصبح من القوة بحيث تستطيع التدخل بين الحين والحين فى أى أو فى كل شأن من شئونهم حسب الظروف ، وبخاصة اذا كان هناك عدم اتفاق عن ماهية الشئون الداخلية » • عندئذ ستصبح المنظمة الفيدرالية او الدولية أكثر قـدرة على فرض وجهة نظرها ، حتى تستطيع فى النهاية أن تحدد وتفسر الثغرات أو الفقرات المتنازع على تفسيرها فى ميثاقها أو دستورها •

ولكن المشكلة الرئيسية لدى منظمة دولية تضطلع بحفظ الســـلم والأمن تكمن فى ضعفها لا فى قوتها ، وذلك لأن معظم أعضائها يخشــون قوتها ، أو يخشون امكانية أن تصبح هذه المنظمة (الفيدرالية أو الدولية) وسيلة لسيطرة احدى الدول الأعضاء القوية (أو عدد قليل منهم) ، كما هو الشأن عندما تكون الشركة المساهمة وسيلة لدعم قوة الأقلية المنظمة من المســـاهمين ضد أغلبية المساهمين الآخرين •

ففى المنظمات الدولية التى تهدف الى العالمية فى العضوية ، تتعاظم الفروق بين الدول الأعضاء ، وتتزايد بالتالى مخاوفهم المتبادلة • ولذلك ، فبالرغم من أن المشروعات الخاصة بمنظمات أو تحالفات حفظ السلام التى تضم معظم أو كل الدول كانت تطـــرح منـــذ أن اقتـــرح بيير ديبـــوا Pierre Dubois مشروعا كهذا عام ١٣١٠ ، وبالرغم من أن المؤتمرات الـدولية المؤيدة لمثل هذه الأفكار قد أخذت تتعقد منـذ أربعينات ـ القرن الماضى (١٨٤٠ ـ ١٨٤٩) ، فانه ما من منظمة من هذا النوع قد خرجت فعلا الى حيز الوجود الا بعد الحرب العالمية الأولى ـ الا وهى عصبة الأمم • فمنذ ذلك الوقت وقد بدأت الحكومات والدول تبدى تخوفا أكبر من نشوب الحرب ومن التغيرات الدولية المفاجئة أكثر مما تبدى تخوفا من احداها للأخرى •

الأمن الجماعى وعصبة الأمم :

قامت عصبة الأمم بعد الحرب العالمية الأولى من أجل صيانة السلام وتثبيت التعديلات الأقليمية التى تمخض عنها التغير العالمى الشامـل • ومن المعلوم أن

المادة ١٠ من عهد العصبة قد أعطت الدول الأعضـــاء حق الدفاع عن إستقلالها وسلامة أراضيها ولكنها تركت لكل دولة فى النهاية تقرير وســائل تنفيذ هذا الالتزام من عدمه ٠

وطبقا لمبدأ الأمن الجماعى ، أصبح على كل أعضاء العصبة أن يعملوا معا فى مقاومة أية دولة تقوم بخرق السلام ، وذلك بفرض عقوبات اقتصـــادية ، وعسكرية اذا اســـتدعى الأمر ٠ وكان عليهم أن يفعلوا ذلك بغض النظر عن التحالفات السابقة للدولة أو الدول التى تقوم بخرق السلام ، لأن الأمل كان معقودا على أن يحل الدفاع عن الوضع الراهن الجديد عن طريق نظام للأمن الجماعى محل النظام القديم القائم على أساس التحالفات وتوازن القوى ، والذى أدى الى قيام الحرب العالمية الأولى ٠ وخلال العشرين سنة التالية لقيام العصبة ، انضمت تقريبا كل دولـة أصبحت ذات سيادة الى عضـويتهـا ، باستثنـاء البعض كأفغانستان وبوتان ونيبال واليمن والولايات المتحدة ٠

وقد كانت الولايات المتحدة برئاسة الرئيس وودرو ويلسون منذ أبريل ١٩١٧ أحد المشرفين الرئيسين بالفعل على قيام عصبة الأمم وانشاء عهدها فى مؤتمر السلام بباريس سنة ١٩١٩ ولكن سرعان ما بدت ضرورة تغليب الشعور الوطنى داخل الولايات المتحدة ، بخاصـــة فى مجلس الشيوخ ٠ فبنـــاء على توصيات رئيس الولايات المتحدة الأســـبق ، وليم هاوارد تافت ، تم تعـــديل مشروع عهد العصبة المقترح انشاؤها بحيث يحمى الاختصـــاص الداخلى للدول الأعضاء ، وأن يتطلب الاجماع بالنسبة لكل القرارات السياسية ، وأن يكفل لكل دولة حق الانسحاب ، وأن يحتفظ بمبدأ مونرو ، بمعنى أن يبقى المنظمة العالمية وأعضاء العصبة غير الأمريكيين بعيدين عن أية تسوية للمنازعات فى نصف الكرة الغربى ٠ وكان الغرض من كـل من هذه التعديلات هو التقليـل مـــن السلطات القانونية للمنظمة العالمية ، وحماية وتقوية السلطات القانونية للدول الأعضاء ومع ذلك فشل الرئيس ويلسون فى الحصول على تصديق مجلس الشيوخ على عهد العصبة ٠ وبهزيمة ويلســـون والحزب الديمقراطى أمام الرئيس وارن هارونج والجمهوريين عام ١٩٢٠ ، تقرر عـدم انضـمام الولايات المتحدة الى المنظمة ٠

وكان المجلس هو الجهاز الذى يحكم العصبة وتسود فيه القوى العظمى التى تكونت اساسا من فرنسا وبريطانيا ، ثم انضم اليها أعضاء دائمون « مثل ايطاليا واليابان ، وأخيرا ألمانيا (سنة ١٩٢٦) والاتحاد السوفييتى (سنة ١٩٣٤)، الى جانب تسعة أعضاء غير دائمين تنتخبهم جمعية العصبة بحيث يمثلون جميع المناطق الجغرافية الرئيسية فى العالم ٠ وكانت الجمعية التى تضم كل الأعضاء

هى الفرع الرئيسى الآخر للعصبة ، كما كانت هناك سكرتارية بها ٧٥٠ موظفا برئاسة سكرتير عام ٠

وخلال فترة قيام العصبة ، تم عرض ستة وستين نزاعا سياسيا عليها ، نجحت فى معالجة خمسة وثلاثين نزاعا منها ، ولكنها فشلت فى أهم هـذه المنازعات ٠ وقد سادت النجاحات فى السنوات الأولى من حياة العصبة (١٩٢٠ ـ ١٩٢٥) ، وفى سنوات ازدهارها (١٩٢٥ ـ ١٩٣٢) ٠ ورغم أن الولايات المتحدة ظلت خارج العصبة ، الا أنها اقتربت منها ابتداء من عام ١٩٢٧ فصاعدا ، حينما أنشأت فرنسا والولايات المتحدة ميثاق برمان ـ كيلوج الذى تعهدت الدول الموقعة عليها بنبذ الحرب كأداة من أدوات السياسة القومية ٠ وقد انضمت الى هذا الميثاق دول أخرى كثيرة ، حتى أصبح بمثابة صيحة جديدة للمكانة الأخلاقية المضمحلة للحرب ٠ ولكن لم يكن أبدا نقطة تحول للحيلولة دون قيام الحرب ٠

وقد ظلت الدول الأعضاء منقسمة انقساما عميقا بسبب اختلاف مصالحها وأيديولوجياتها فبينما رغبت فرنسا وبريطانيا فى الاحتفاظ بالأقاليم والامتيازات التى اكتسبتها فى الحرب العالمية الأولى ، وأرادت فرنسا ـ التى كسبت اقليمى الالزاس واللورين ، وحوض السار (مؤقتا) فى القارة الأوربية ـ أن تكون اجراءات الأمن الجماعى محكمة وصلبة ، فضلت بريطانيا ـ التى كانت مكاسبها فيما وراء البحار ـ أن تكون هذه الاجراءات مرنة ومطاطة ٠ وهكذا نجحت الدولتان ، فيما بين الحربين العالميتين بفعل تنافسهما فى تدمير نفوذ احداهما الأخرى فى القارة الأوربية ، بينما أرادت جماعات الصفوة ومعظم الناخبين فى المانيا أن تجنى مكاسب أكبر ، عن طريق توجيه سياسة المانية حربية لتحقيق هذه الأهداف بعد تولى هتلر السلطة عام ١٩٣٣ ٠ أما قادة ايطاليا ، وبخاصة بعد تولى الفاشيين السلطة برئاسة بينيتو موسولينى عام ١٩٢٢ ، وقادة اليابان ، فقد رغبوا فى الحصول على المكاسب الاقليمية التى فشلت دولهم فى نيلها خلال الحرب العالمية الأولى ٠ وهكذا حاولت « دول المحور » الثلاث ، وبعض القوى الأصغر ، جاهدة قلب الوضع الراهن الذى كان من المفروض أن تدافع عنه عصبة الأمم ضد كل تهديدات « العدوان الخارجى » ٠

وكان موقف الاتحاد السوفييتى أكثر غموضا ٠ فقد رضى حكامه مؤقتا بقبول الحدود المتناقصة لبلادهم كما غدت فى أعقاب الحرب العالمية الأولى ٠ ولكنهم كانوا يأملون فى مكاسب أكبر فى المستقبل عن طريق القوة الاقتصادية والعسكرية المتزايدة لدولتهم التى يجرى فيها التصنيع بسرعة وعلى نطاق واسع ، وعن طريق الدور الذى تلعبه أيديولوجيتهم الثورية فى استمالة الجماهير

التى تعانى من فقر مدقع فى الصين وبقية أرجاء آسـيا ، وغيرها من الأقاليم النامية ـ فضلا عن أنهم كانوا يأملون فى ذلك بالنسبة للعمال فى العالم الغربى الذى يسوده الكساد ٠

ولذلك فلم يكن للحكومة السوفيتية مصـلحة فى الدفاع عن الوضع الراهن ، ولكنها لم تكن فى عجلة من أمرها لتخاطر بشن هجوم شامل على هذا الوضع ٠ ولكن سرعان ما شعرت بتهديد النزعة الحربية الجديدة فى ألمانيـا واليابان ، فانضمت عام ١٩٣٤ الى عصبة الأمم سعيا وراء التحالف مع قوى الوضع الراهن ٠

وهكذا ، سرعان ما خبا ضوء المفهوم الأصلى « للأمن الجماعى » كبديل للنظام القديم لسياسـة التحالفات ٠ فلم يكن الأمن الجماعى ـ كفاية فى حـد ذاته ـ من الأهمية بالنسبة للحكومات والشعوب بحيث يطغى على المصالح القومية والاعتبارات الباهظة التكاليف بالنسبة لكل دولة على حدة بل بدت التحالفات وسيلة أكثر مناسبة للغايات الأخرى ٠ وبعبارة أصح ، سرعان ما أصبح « الأمن الجماعى » مجرد شعار يلصق بأى نظام للتحالف يتعارض مع نظام آخر للتحالف يستخدم أعضاؤه نفس الشعار بالطبع ولكن كل هذه التحالفات ظلت محفوفة بالمخاطر ٠ فقدأصرت ألمانيا وايطاليا واليابان على اعادة النظر فى الوضع الراهن بالنسبة للأقاليم المجتزأة ، فى حين تناوبت فرنسا وبريطانيا اللجوء لمحاولات الصد والترضية ، عن طريق التنازلات لشراء القوى الداعيـة لإعادة النظر ، أو عن طريق تحويل ضغوطها التوسعية تجاه دول ثالثة هذا ، بينما ظلت الولايات المتحدة ، التى لم تكن لها مصالح اقليمية كبيرة ، بعيدة عن هذا الصراع المباشر لفترة طويلة ، وقامت بين الاتحاد السـوفييتى والقوة الغربية هوة من العداء الأيديولوجى والشك المتبادل ٠

من ثم ، لم تستطع عصبة الأمم أن تكون نظاما للأمن يفوق وحدة الدول الكبرى قوة تلك التى كانت تشكل فيما بينها الجزء الأكبر من قوة المنظمة ٠ ومنذ عام ١٩٣١ فصاعدا بدأت سلسلة من الاخفاقات الكبرى بالنسبة للعصبة ٠ ففى هذه السنة ، أخفقت العصبة فى اتخاذ أى اجراء فعال ضد هجوم اليابان على الصين فى منشوريا ٠ وفى عام ١٩٣٥ ، أمكن التصويت على فرض عقوبات اقتصادية محدودة على ايطاليا الفاشية التى كانت تغزو بجيوشـها أثيوبيا ، ولكن فشل التصويت على محاولة ايقاف تدفق البترول لمعدات الحرب الايطالية ، وانتهت العقوبات الضعيفة بالفشل عام ١٩٣١ ٠ فمن المعلوم أن السـنوات ما بين ١٩٣٥ و ١٩٣٧ كانت بمثابة نقطة التحول فى مصير العصبة ، رغم أن كثيرا من المراقبين لم يلاحظوا ذلك وقتئذ ٠ ففى هذه السنوات كانت العصبة

هي بؤرة الاهتمام العالمي ، وكان بمقدورها أن تصبح نقطة التجمع ورمز وحدة الرأى العام العالمى ، وأداة للعمل المنسق لكثير من الحكومات القوية ضد التهديد وممارسة الحرب العدوانية من جانب القوى التصحيحية (ألمانيا وايطاليا واليابان) • وقد كان الاتحاد السوفييتى فى تلك الفترة ـ لأسباب تتعلق به ـ مهتما بالتعاون مع القوى الغربية • بينما كانت القوى المعتدية فى ذلك الوقت أضعف بكثير من القوى الغربية • (وكذلك بالنسبة لروسيا) عما أصبحت عليه بعد ذلك فى الأعوام من ١٩٣٨ الى ١٩٤١ • فلو أن العصبة استطاعت أن تنجح فى تلك الأعوام الحاسمة (من عام ١٩٣٥ الى عام ١٩٣٧) لكان بالامكان منع نشوب الحرب العالمية الثانية ، أو على الأقل لكان من الممكن ايقافها بخسارة أقل بكثير فى الأرواح عما حدث فيما بعد • ولكن لأسباب تتعلق بكل دولة على حدة ، ترددت كل من حكومات الدول الغربية الكبرى ، والرأى العام خلال الفترة من سنة ١٩٣٥ الى سنة ١٩٣٨ ، حتى ضاعت الفرص فى هذه السنوات المواتية • وقد طالب الرئيس فرانكلين روزفلت فى خطاب شهير فى شيكاغو عام ١٩٣٧ « بالحجر على المعتدين » • ولكنه لم يلق تأييدا من الرأى العام ، ولا من رأى الصفوة ، واضطر الى الانتظار أربع سنوات أخرى حتى يقترب معظم الرأى العام من رأيه •

وهكذا اخفقت عصبة الأمم ، وتحرك العالم خطوة فخطوة نحو الحرب العالمية الثانية أو بالأصح الى موت ٥٠ مليون من البشر • فالعصبة لم تفعل أى شيء لوقف التدخل المكثف من جانب ايطاليا والمانيا فى محاولتهما لقلب نظام الحكم فى الجمهورية الأسبانية ابان الحرب الأهلية الأسبانية (١٩٣٦ ـ ١٩٣٨) • كما أنها لم تفعل شيئا بصدد هجوم اليابان على شنغهاى عام ١٩٣٧ ، أو بصدد ضم هتلر بالقوة لكل من النمسا وتشيكوسلوفاكيا عامى ١٩٣٨ و ١٩٣٩ ،أو بصدد هجومه الشامل على بولندا عام ١٩٣٩ التى اندلعت على أثرها الحرب العالمية الثانية •

فى هذه الفترة ، لم يكن الاتحاد السوفيتى يكترث بالعصبة المشغولة • وقد بدأ ستالين يتخلى عن البحث المعوق فى التحالف مع الغرب ، ويوقع فى أغسطس ١٩٣٩ « ميثاق عدم اعتداء » مفاجيء وانتهازى تماما مع هتلر • وفى خريف وشتاء عامى ١٩٣٩ الى ١٩٤٠ احتلت جيوش الاتحاد السوفييتى أجزاء من شرق بولندا ، ودول البلطيق المكونة لأستونيا ولاتافيا ولتوانيا ، ثم شرق فنلندا ، اما بحجة « تحرير » سكانها أو بحجة حماية الأمن القومى السوفييتى • وقد حارب الفنلنديون ضد هذا الغزو وانبرت العصبة فى هذه المرة وقامت « بطرد » روسيا من عضويتها • ولكنه كان اجراء تنقصه الفعالية ، تحطمت قوته المعنوية

مقدما بسبب سلبية العصبة تجاه الأعمال العدوانية الأوسع والأفظع التى قامت بها قوى المحور •

وهكذا أصبحت العصبة عديمة الأهمية سياسيا • فلم يتم التحالف بين قوى الغرب والاتحاد السوفيتى ــ وهو تحالف حيوى بالنسبة لمصالحهم ــ الا بعد اكتساح فرنســـا ، وقصــف لنــدن بقنابل الألمان ، واقتراب الدبابات الألمانية المهاجمة من لينينجراد وموسكو • هذا ، بينما كانت الولايات المتحدة ــ فى ذلك الوقت من أواخر عام ١٩٤١ ــ تتحرك نحو زيادة مســاعداتها للحلفاء • ولكن بسقوط القنابل اليابانية على بيرل هاربور ، واعلان ألمانيا الحرب على الولايات المتحدة فى اليــوم التالى ، أصــبحت الولايات المتحدة شريكا كاملا ، ثم قائدا للتحالف الذى أدى بعد ذلك الى نشأة الأمم المتحدة •

الأمم المتحدة : هل هى جمعية عالمية أو حكومة عالمية ؟

حينما أسست المنظمة الرسمية للأمم المتحدة فى يونيو ١٩٤٥ ، تحددت أهدافها العامة فى ديباجة ميثاقها بلغة تحمل فى طياتها نوعا من الحلول الوسط • فقد أعلنت « شعوب الأمم المتحدة » أنها قد « آلت على انفسها » أن تســـعى لتحقيق أربعة أهداف رئيسية :

١ ــ « أن تنقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب » •

٢ ــ « أن تؤكد من جديد ايماننا بالحقوق الأساسية للانسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية » •

٣ ــ تحقيق « العدالة واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولى » •

٤ ــ « أن تدفع بالرقى الاجتماعى قدما ، وأن نرفع مستوى الحياة فى جو من الحرية أفسح » •

وقد استمال الهدفان الأولان ــ الخاصان بالسلم وحقوق الانسان الرغبات الانســـانية التى أثارتها الحرب فى كل الدول تقريبــا • ويعنى الهدف الثالث الخاص «بالعدالة واحترام الالتزامات» احترام الحالة الراهنة الجديدة التى تنشئها معاهدات السلام ، وربما كذلك حقوق الملكية فى الدول الأجنبية ، وهى الحقوق الخاصة بالدول والشركات والأفراد طالما أن هذه الحقوق يحميها القانون الدولى (ولكن نص الديباجة اقتصر على ذكر أن الموقعين قد آلوا على أنفسهم أن « يبينوا الأحوال » التى « يمكن » فى ظلها تحقيق هذه العدالة والاحترام للالتزامات

الدولية) • أما الهدف الأخير ، فقد ربط بين «الرقى الأجتماعى» ومستويات المعيشة المرتفعة ـ اللذين أكد عليهما الاتحاد السوفييتى وبعض الدول الفقيرة ـ وبين « جو من الحرية أفسح » ـ الذى أكدت عليه دول الغرب • وهكذا اوضحت الأمم المتحدة سمات الحلول العقائدية الوسط لعصر دولة الرفاهية أكثر مما فعلت الأمم •

ولم تكن الأمم المتحدة بالطبع دولة فوقية Superstate • بل أن الأمم المتحدة قد تركت كما فعلت نظيرتها عصبة الأمم ، سيادة أعضائها كاملة دون مساس • فقد وصفت المادة رقم ٢ من الميثاق المنظمة بأنها «تقوم على مبدأ المساواة فى السيادة بين جميع أعضائها» (المادة ٢ فقرة ١) • وأنكرت على المنظمة صراحة أى سلطة « للتدخل فى الشئون التى تكون من صميم السلطان الداخلى لدولة ما » (المادة ٢ فقرة ٧) • وقد ترك الميثاق دون تحديد ماهية هذه الشئون « التى تكون من صميم » هذا السلطان الداخلى ، حتى غدت حكومة كل دولة عضو ؛ هى من الناحية العملية صاحبة السلطان فى اتخاذ هذا القرار بنفسها فى جميع أنواع المنازعات ذات الأهمية •

جميع أنواع المنازعات ذات الأهمية •

الجمعية العامة :

للجمعية العامة للأمم المتحدة ـ على عكس ما كان عليه الحال فى عصبة الأمم ـ سلطة اتخاذ القرارات عن طريق أغلبية الأصوات ولكن فى « المسائل الهامة » مثل قبول أو طرد الدول الأعضاء ، ووقف الأعضاء عن مباشرة حقوق العضوية والتمتع بمزاياها ، وانتخاب أعضاء الفروع الرئيسية للأمم المتحدة ، واصدار التوصيات الى الدول الأعضاء أو الى مجلس الأمن (الخاصة بحفظ السلم والأمن الدولى) ، يتطلب الأمر اتخاذ القرار بأغلبية ثلثى الأعضاء الحاضرين المشتركين فى التصويت (مادة ١٨ فقرة ٢) • أما المسائل الأخرى » ، بما فى ذلك تحديد المسائل الاضافية التى تتطلب فى اقرارها أغلبية الثلثين فتصدر التوصيات بالأغلبية البسيطة للأعضاء الحاضرين المشتركين فى التصويت (مادة ١٨ فقرة ٣) •

ولا تستطيع الجمعية العامة أن تتصرف فى المسائل الحرجة المتعلقة بالحرب والسلام • فهى تستطيع فقط أن تنظر وتناقش وأن تصدر التوصيات • ولكنها مع ذلك لا تستطيع أن تصدر أية توصيات بالنسبة لأية مسائل تهتم بالسلم والأمن الدولى ، اذا كانت معروضة على مجلس الأمن • وفى خريف عام ١٩٥٠ أثناء الحرب الكورية ، وافقت الجمعية العامة على قرار تبنته الولايات المتحدة ، وهو « الاتحاد من أجل السلام » الذى كان يهدف الى تمكين الجمعية العامة من أخذ زمام المبادرة ، حالة وصول مجلس الأمن الى طريق مسدود بسبب الخلاف

بين القوى الكبرى · ولكن مع انضمام دول جديدة الى الأمم المتحدة ، أصبحت الأغلبية فى الجمعية العامة تقودها غالبا الدول غير الملتزمة تجاه الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفييتى ، حتى أصبحت عملية التصويت بالأغلبية على مسائل خاصة بتصفية الاستعمار أو السياسات العنصرية لاتحاد جنوب أفريقيا وروديسيا تشكل شعورا بعدم الارتياح لدى قوى الغرب التى لم تكن تظهر أى استعداد وقتئذ للالتزام بهذه القرارات · وبوجه عام ، رأينا كل دولة كبرى كانت تدعى الحماس البالغ فى تنفيذ توصيات الجمعية العامة عندما تناسب سياساتها القومية ، لا تظهر أى حماس عندما تتعارض هذه التوصيات وسياساتها القومية · ومع حلول منتصف عام ١٩٦٨ ، لم تكن الجمعية العامة قد تحركت أكثر لتصبح أداة أكثر فعالية مما كانت عليه قبل عشرين عاما ·

وبالمثل فان سلطة الجمعية العامة فى أن « تنظر فى ميزانية المنظمة وتصدق عليها » (مادة ١٧ فقرة ١) ، وأن تقرر « نفقات الهيئة » التى يتحملها الأعضاء (مادة ١٧ ـ فقرة ٢) لم تتطور الى السلطة الكاملة لفرض الضرائب · فحينما تم التصويت فى الجمعية العامة عام ١٩٦١ ـ ١٩٦٢ على تدخل قوة تابعة للأمم المتحدة فى الأمور المتأزمة فى الكونغو (ليوبولدفيل) ـ أى الكونغو البلجيكى سابقا ـ وافقت الولايات المتحدة على ذلك ، ومارست نفوذا ضخما للعمل على تنفيذه ، وفضلت مساهمة كل عضو فى الأمم المتحدة بنصيب متساو فى النفقات · ولكن فرنسا والاتحاد السوفييتى رفضا أن يدفعا حصتيهما على أساس أن هذا التدخل (الذى رفضاه) لم يكن لتتم الموافقة عليه قانونا الا بواسطة مجلس الأمن (حيث كان من الممكن لهما وقفه عن طريق الفيتو) ومن ثم كان تكليفهما بالمساهمة فى عمل تم بطريقة تتعارض مع حق الفيتو الذى يتمتعان به فى مجلس أمن أمرا غير مشروع · وقد حاولت الولايات المتحدة لمدة من الزمن الحصول على موافقة الجمعية العامة على ايقاف حق التصويت بالنسبة لكل الدول التى لا تدفع نصيبها ، كما لو كانت هذه الدول لم تدفع أنصبتها المعتادة فى ميزانية الهيئة (المادة ١٩) · ولكن عددا كبيرا من الدول الأعضاء تردد فى قبول هذا التفسير الجديد للميثاق · بل كان على الولايات المتحدة نفسها أن تفكر كيف ستكون استجابتها هى أيضا اذا ما نجحت أغلبية فى الجمعية العامة (ربما نتيجة تحالف بين مجموعة الدول النامية وبين الكتلة السوفييتية) فى تكليف بعض الحكومات بالبدء فى عملية باهظة التكاليف باسم الأمم المتحدة ، تكلف الولايات المتحدة فيها بتحمل جزء كبير من النفقات ! وعلى اية حال ، فمع حلول عام ١٩٦٧ تم التخلى تماما عن مشروع القرار الذى يخول الجمعية العامة سلطة اجبار الدول الكبرى التى لا ترغب فى المساهمة فى العمليات الخاصة التى تؤيدها الجمعية العامة · ولعل قيام مثل هذه المنظمة الدولية التى

تتمتع بسلطة فرض الضرائب (التى ستثقل فى النهاية كاهل الدول الغنية) قد يكون ممكنا فى المستقبل بصورة أكثر فعالية ٠

مجلس الأمن :

يكمن جوهر قدرة الأمم المتحدة على العمل فى مجلس الأمن ٠ فطبقا للمادة ٢٤ أ من الميثاق ، لأعضاء الأمم المتحدة أن « يعهدوا الى مجلس الأمن بالتبعات الرئيسية فى أمر حفظ السلم والأمن الدولى ، ويوافقوا على أن المجلس فى قيامه بواجباته ٠٠ انما يعمل نائبا عنهم ٠ « فاذا استطاع المجلس عمل شىء ، فان الأمم المتحدة قد استطاعت ذلك ٠ أما اذا لم يستطع ، فان الأمم المتحدة لا تستطيع عمل شىء أكثر من الاشارات والايماءات ٠ وقد تم التنبؤ بذلك منذ البداية ٠ ففى حين أن الجمعية العامة تناقش ، فان مجلس الأمن يعمل ٠ والميثاق يتحدث عن الجمعية العامة على أنها تصدر « توصيات » ، بينما يخول مجلس الأمن سلطة اتخاذ « القرارات » ٠ (المواد ٢٥ ، ٢٧ ، ٣٩ ، ٤١ ، ٤٤ ، ٤٨) ٠

وطبقا للميثاق ، فان بين هـــذه القرارات ما يتعلق بالحيـاة والموت ٠ وللمجلس سلطة « تقرير وجود أى تهديد للسلام أو اخلال به ، أو وقوع عمل من أعمال العدوان وأن « يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير ٠٠ لحفظ السلم والأمن الدولى أو اعادته الى نصابه » (المادة ٣٩) ٠ وهذه التدابير كما يتصورها الميثاق تشمل « وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية والبرقية واللاسلكية وغيرها من وســـائل المواصلات وقفا جزئيا أو كليا ، وقطع العلاقات الدبلوماسية » (المادة ٤١) ٠ وهذه التدابير تقوم بهـا الدول الأعضاء حينما يطلب مجلس الأمن ذلك منها ٠ ومع ذلك ، « فاذا رأى مجلس الأمن أن هذه التدابير لا تفى بالغرض » ، فان له حق العمل مباشرة ٠ اذ ينص الميثاق على أن للمجلس الحق فى « أن يقوم بذلك عن طريق القوات الجوية والبحرية والبرية حسبما يتطلب الأمر لحفظ أو استعادة السلم والأمن الدولى » (المادة ٤٣) ٠ وباختصار ، فان للمجلس الســـلطة القانونية لتنفيذ قراراته ـ اذا ما دعا الأمر ـ بواسطة الحرب ٠ ومن أجل ذلك ، فان على كل الدول الأعضاء التعهد بوضع قوات مسلحة وتسهيلات مناســـبة تحت تصرف مجلس الأمن عندما يطلب ذلك طبقا لاتفاقيات خاصة (المادة ٤٣ فقرة ١) ، ورغبة فى تمكين الأمم المتحدة من اتخاذ التدابير الحربية العاجلة يكون على الدول الأعضاء تجهيز فرق من قواتهم الجوية المحلية التى يمكن استخدامها فورا من أجل اعمال القمع الدولية المشتركة (المادة ٤٥) ٠ وعلاوة على ماتقدم ، فان كل أجهزة القمع المقننة هذه يمكن استخدامها لتنفيذ أى اتجاه أو حل سياسى يقرره

مجلس الأمن عندما يناقش موقفا يشكل فى رأيه تهديدا للسلم . ويعمل المجلس « طبقا لأهداف ومبادىء الأمم المتحدة » (المادة ٢٤ فقرة ٢) ، ولكن حسب تقييمه الخاص بوصفه وحده الحكم فى الموضوع . ولا يستطيع أى جهاز آخر داخل أو خارج الأمم المتحدة أن يتخطى قرارات هذا المجلس ، حتى أن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد حظر عليها صراحة مجرد اصدار أية توصية بصدد أى موقف (سياسى أو عسكرى مثلا مازال موضوعه معروضا على مجلس الأمن « الا اذا طلب المجلس ذلك » (المادة ١٢ ـ فقرة ١) .

فاذا أخذنا سلطات المجلس هذه مجتمعة ، وجدناها سلطات مطلقة كاسحة لا رقابة ولا ضوابط عليها من الخارج . فالضوابط فى هذا الصدد تأتى من داخل مجلس الأمن نفسه ، الى درجة شلت حركته على وجه التقريب بسبب عدم قدرة أعضائه على الاتفاق حول كثير من القرارات الهامة .

وتنعكس المآزق الحرجة للسياسة الدولية بطريقة واقعة فى اجراءات التصويت داخل هذا المجلس الذى يضم خمسة أعضاء دائمين هم : الولايات المتحدة ، والاتحاد السوفييتى ، والمملكة المتحدة ، وفرنسا ، والصين . ومنذ ازدياد العضوية فيه عام ١٩٦٣ وقد أصبح عشرة أعضاء غير دائمين يتم انتخابهم بواسطة الجمعية العامة لمدة عامين . والأعضاء الدائمون يمثلون فى الواقع القوى الكبرى القائمة عام ١٩٤٥ . ولكن بحلول عام ١٩٦٥ أصبحت القوى الخمس صاحبة الأسلحة النووية ، رغم عدم التساوى فى الكميات الموجودة لدى كل قوة . ويكمن جوهر سير العمل فى مجلس الأمن كما تصوره الميثاق فى اجماع الأعضاء الخمسة الدائمين . فأصوات كل الأعضاء الدائمين أساسية فى كل قرارات مجلس الأمن ، باستثناء القرارات الاجرائية التى يمكن الموافقة عليها بأغلبية تسعة أعضاء مجردة (المادة ٢٧) .

ونتيجة « لمبدأ الاجماع » بين القوى الكبرى ، فقد أصبح لكل عضو دائم حق النقض (الفيتو) طبقا للميثاق . فلا يمكن الموافقة على قرار حول مسألة هامة ضد صوت واحد من هذه الأصوات ، أو حتى بدونه وغالبا ما استخدم الاتحاد السوفييتى ـ لاحتمال كونه غالبا بشكل أقلية داخل المجلس ـ حق الفيتو كثيرا جدا ، كما استخدمته القوى الغربية كذلك فى عدد من المناسبات .

ويعكس نظام التصويت هذا حقيقة أساسية للعالم، ليس فحسب عام ١٩٤٥، ولكن أيضا حتى أواخر الستينات . ففى الحالتين ، ثبت أنه من العبث اجبار الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفييتى على اجراء شىء هام الا وفق ارادتهما . كما بدا واضحا أنه من العبث كذلك اجبار كل من بريطانيا وفرنسا والصين . ولكن كما كان منطق الذين صاغوا ميثاق الأمم المتحدة ، اذا أمكن اتفاق هذه

القوى الخمس ، وبدأ اهتمامها جميعا بالدرجة الكافية ، فان من الممكن لها تجريد قوة كافية لوقف أى حرب أو تهديد بالحرب من أى مكان من العالم بالسرعة الممكنة . وهكذا يمر استبدال المشكلة الأزلية الخاصة ، بايقاف أو السيطرة على أية ميول أو اتجاهات حزبية لدى كل الناس والدول ، بمشكلة أصغر بكثير ، تتعلق باكتشاف الوسائل اللازمة لايجاد نوع من التنسيق بين خمس دول فقط ــ وهى مشكلة رغم صعوبتها تبدو أيسر تناولا .

الصراع بين الشرق والغرب فى سياسة الأمم المتحدة :

لم يتم حتى اليوم ادراك امكانيات التعاون بين القوى العظمى كما تصورها واضعو الميثاق الا بدرجة محدودة . فقد أبقت الحرب الباردة كلا من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى على طرفى نقيض بالنسبة لمعظم المسائل . واستخدام كل منهما الأمم المتحدة أداة سياسية لخدمة مصالحه فى هذا الصراع .

ولم تظهر أية دولة من هاتين الدولتين العظميين ، أو غيرهما من بين معظم الدول الأخرى فى الألم المتحدة ، أى التزام عميق حتى الآن بحق الأمم المتحدة فى التدخل أو بروز سلطتها فوق القومية Supranationalism كغايات فى حد ذاتها فقد ظلت الدول الغربية توافق على تدخل الأمم المتحدة فى شئون الدول أو المواقف التى بدأ فيها اضعاف النفوذ الشيوعى أو منع وجوده مسبقا ، أمرا محتملا كما حدث فى مشكلات شمال ايران (١٩٤٦) ، واليونان (١٩٤٦-١٩٤٨)، وكوريا (١٩٤٧ ــ ١٩٥٣) ، والمجر (١٩٥٦) ، ولبنان (١٩٥٨) ، والكونغو (ليوبولدفيل ١٩٦٠ الى ١٩٦٣) . ولكن فى الحالات التى حثت غالبية الجمعية العامة للأمم المتحدة على اتخاذ اجراءات ضد السياسات الاستعمارية لحليف غربى كالبرتغال ، أو ضد القلاقل العنصرية لنظم حكم مرتبطة ارتباطا وثيقا بنظام مالى واقتصادى غربى مثل روديسيا واتحاد جنوب أفريقيا (فى الستينات)، فان الدول الغربية كانت أكثر ترددا . وبالطبع ، كان الاتحاد السوفييتى يميل بوجه عام الى اتخاذ الجانب المضاد فى كل مسالة ، ويتكيف هذا الجانب مع عدم رغبة عامة فى وجود مؤسسات فوق قومية تسيطر عليها بالضرورة اغلبيات غير شيوعية : وحتى فى الحالات التى وجد فيها الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة نفسيهما فى اتفاق محدود داخل الأمم المتحدة (كما حدث فى قضية فلسطين واسرائيل (١) (١٩٤٧ ــ ١٩٤٩) ، وقضية استقلال أندونسيا (١٩٤٧ ــ ١٩٤٩) ، وحرب السويس (١٩٥٦) فان الانحيازات المتناقضة من شرقية الى غربية ما لبثت أن قد قامت فى تلك المناطق .

---

(١) هكذا فى الأصل المترجم ، علما بان اعلان دولة اليهود فى جزء من فلسطين لم يكن قبل سنة ١٩٤٦ (المراجع) .

ورغم كل الاعتبارات ، فان الصراع بين الشرق والغرب قد زاد من أهمية التصويت فى الأمم المتحدة • فقد أوضحت دراسة حديثة أن هذا الصراع قد سيطر على ٤٥٪ من عمليات التصويت فى الجمعية العامة عام ١٩٤٧ ، وزادت هذه النسبة الى حوالى ٦٥٪ عام ١٩٦١ • وتوقعت هذه الدراسة أن ترتفع النسبة الى أكثر من ٧٠٪ عام ١٩٦٧ • وفى نفس الفترة ، فان المسائل المسماة مسائل « الشمال ــ الجنوب » بين الدول المتقدمة والمتخلفة قد انخفضت من حوالى ٢٠٪ من جملة عمليات التصويت فى الجمعية العامة عام ١٩٤٧ الى حوالى ١٢٪ عام ١٩٦١ ، ومن المتوقع هبوطها الى ١٠٪ عام ١٩٦٧ • على أنه من الملاحظ أن هذه الثنائية القطبية المتزايدة بالنسبة لمسائل الشرق والغرب قد صاحبها تعدد قطبى Multi-Polarity فى المصالح ، وفى نجاح التصويت من جانب كتل التصويت المختلفة • فقد أصبحت القوى العظمى الآن ــ أكثر مما كان الوضع فى السنوات الأولى من حياة الأمم المتحدة تجد لزاما عليها عقد تحالفات مع كتل المصالح الخاصة لقوى أقل ، وذلك بالاتفاق معها فى المسائل الخاصة ذات الأهمية بالنسبة لهذه القوى • ونتيجة لذلك ، فان المجموعات العربية والأفريقية والسوفيتية كانت فى السنوات الأخيرة أكثر نجاحا داخل الجمعية العامة ، وربما كذلك داخل الأجهزة الأخرى للأمم المتحدة • ويمكن أن نعزو الى الدرجة التى حدثت بها هذه الظاهرة احتمالا بأن تتحرك الأمم المتحدة تجاه نوع من نظام الحزبين ، يجب فيه على القوتين الرئيستين للكتلتين الغربية والشرقية أن تتنافسا فى تقديم الامتيازات للقوى الأقل بهدف المحافظة على ائتلافاتها وجذب التأييد الاضافى الذى تحتاج اليه • وهكذا ، يمكن للقوى العظمى فى مثل هذه الظروف ، أن تدمر الأمم المتحدة عن طريق انتهاج مثل هذه السياسات المتزمتة ، الضيقة الأفق ، كما يمكنها بالمقابل انقاذ المنظمة الدولية والعمل على تطويرها عن طريق زيادة قواها من المرونة وبعد النظر •

المركز الرئيسى للسكرتير العام :

سيظل المركز المتغير للسكرتير العام للأمم المتحدة أحد المؤشرات للاتجاه الذى تتحرك فيه المنظمة الدولية • كما قد تكون عالمية العضوية والتمثيل فى الأمم المتحدة مؤشرا آخر • وقد ابتلى تريجف لى Trygve Lie النرويجى (أول سكرتير عام للأمم المتحدة) بعداء من جانب الاتحاد السوفييتى عام ١٩٥٠ ، بسبب تفسيره للميثاق تفسيرا جذابا ولكن مشكوك فيه من الناحية القانونية • بعد ذلك ، (عند هجوم كوريا الشمالية على كوريا الجنوبية) وافق « لى » كسكرتير عام على تصويت حرج لمجلس الأمن ، يفوض بمقتضاه الولايات المتحدة فى صد الهجوم نيابة عن لأمم المتحدة • فقد تم هذا التصويت فى غياب المندوب

السوفييتى (الذى قاطع الاجتماع احتجاجا على عدم الاعتراف بالصين الشيوعية) ، من ثم كان هذا التصويت يفتقر الى شرط وجود أصوات جميع الأعضاء الدائمين بالمجلس كما نص الميثاق • وبذلك اعتبر تصويتا غير قانونى ليس فقط من قبل الاتحاد السوفييتى ، بل كذلك من قبل عدد من رجال القـــانون فى عدد من الدول ، بما فيهم بعض المحامين الدوليين المرموقين فى الولايات المتحدة ذاتها • ولكن فى ذلك الوقت ، كان رأى « لى » وأغلبية المجلس قد ساد ، وجرت أحداث الحرب الكورية تحت علم الأمم المتحدة ، كما تم احباط الهجوم الكورى الشمالى ، وأدى وقف اطلاق النار الى الهدنة (من عام ١٩٥٣ الى ١٩٥٤) التى تركت على أثرها أقاليم كل من كوريا الشمالية والجنوبية دون تغيير حتى الآن • ولم يتغيب منذئذ المنـدوب السـوفييتى عن حضـور اجتماعات المجلس • وأصر الاتحـاد السوفييتى على عدم اعادة انتخاب تريجف لى عند انتهاء مدته •

وكان داج همرشلد خليفة تريجف لى أكثر قبولا لدى جميع القوى الكبرى • وخلال عهده اتسعت عضوية الأمم المتحدة بدرجة كبيرة ، وبرزت قضايا انهـاء الاستعمار الى السطح سراعا ، كما برز اسـتخدام قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام فى المنازعات المحلية • وقد استخدمت أول قوة من هذا النوع فى قطاع غزة بين مصر واسرائيل ما بين عام ١٩٥٦ وعام ١٩٦٧ • واستخدمت قوة دولية أكبر (مكونة من الهند وايرلندا والسويد ويوغسلافيا وعدد من الدول الأفريقية) فى الكونغو ، حيث لقى همرشلد حتفه فى حادث سقوط طائرة •

وقد كان يوثانت (من بورما) ثالث سكرتير عـام للأمم المتحدة هو أول شخص غير غربى يصبح الموظف التنفيذى الأول للمنظمة العالمية • وكما كان الحال بالنسبة لسابقيه ، فان درجة التأييد التى تحظى بها توصياته فى المنازعات الدولية من قبل الدول العظمى كانت مؤشرا للدرجة التى تحدد رغباتهم فى أن تصبح الأمم المتحدة منظمة دولية حقيقية ، ذات قيادة وارادة جماعية تتعدى حدود الدول التى تشكلها • وحتى منتصف عام ١٩٦٨ لم يبد فى الأفق أن مثل هذه الآمال ســـوف تتحقق • فقد تجاهلت الولايات المتحدة نداءات يوثانت المتكررة بوقف القصف الجوى لفيتنام الشمالية من جانب واحد ـ وكان يأمل فى أن هذا الوقف سيفتح الطريق أمام وقف اطلاق النار ، واجراء مفاوضات لتسوية النزاع فى فيتنام • كما أن حكومة فيتنام الشمالية لم تبذل أى مجهود لتشجيع قيام الأمم المتحدة بالوصول الى تســـوية للصراع • وهكذا ما لبث يوثانت أن أعلن على الملأ مخاوفه من أن يصبح العالم على الطريق نحو حرب عالمية ثالثة •

قضايا للمستقبل : عضوية ومهام الأمم المتحدة :

لم تعد فيتنام الشمالية أو الجنوبية أعضاء في الأمم المتحدة بعد . وينطبق نفس القول على دولتي كوريا : الشمالية والجنوبية ، ودولتي ألمانيا : جمهورية ألمانيا الاتحادية في الغرب وجمهورية ألمانيا الديمقراطية التي يحكمها الشيوعيون في الشرق . ومن بين « دولتي الصين » ، لا يعترف الا بالحكومة المضـادة للشيوعين في جزيرة تايوان (١) على أنهـا حكومة الصـين ، بينما الحكومة الشيوعيةللصين في القارة والتي يبلغ تعدادها ما يزيد على ٧٠٠ مليون نسمة لم تعترف بها الأمم المتحدة بعد ، على مدى عشرين سنة تقريبا .

وقد نادى جميع سكرتيري الأمم المتحدة على وجه التقريب بوجوب تحقيق مبدأ العالمية الذى ينادى بأن كل حكومة ذات سيطرة فعلية على دولتها يجب أن تكون عضوا في الأمم المتحدة . الا أن القوى الغربية ، وبخاصة الجزء الأكبر من الرأى العام في الولايات المتحدة مازالت مترددة في الاعتراف بالنظم الشيوعية التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية . وقد تم عام ١٩٥٥ السماح بانضمام عدة حكومات شيوعية الى عضوية الأمم المتحدة (ألمانيا وبلغاريا والمجر ورومانيا) ، وكذلك نظم الحكم الدكتاتورية غير الشيوعية مثل أسبانيا والبرتغال . ولكن حتى عام ١٩٦٧ ومشكلات التمثيل في الأمم المتحدة بالنسبة للدول المقسـمة (وهي الصين وألمانيا وكوريا وفيتنام) لم تحل بعد . وغنى عن البيان ، أنه يمكن تتبع فكرتين أساسيتين عبر تاريخ الأمم المتحدة : أولاهما ، تتعلق بالبحث حول قيام سلطة مركزية ، وثانيتهما البحث عن وسـائل الاتصال والتوفيق الجماعية وطبيعي أن يتطلب قيام مثل هذه السلطة المركزية تقوية قاعدة التصويت بالأغلبية ، والغاء حق الاعتراض (الفيتو) الخـاص بالقوى الكبرى ، وزيادة سلطات السكرتير العام ، وتوسـيع نطاق ولاية محكمة العدل الدولية . كما سيتطلب ذلك تطوير القوة العسكرية للأمم المتحدة ، وسلطات الأمم المتحدة في فرض الضرائب . ومع ذلك ، فطالما استمرت دول العالم مختلفة ، احداها مع الأخرى كما هي الآن ، فان الدولة التي تمارس أكبر نفوذ في الأمم المتحدة سواء كانت الولايات المتحدة أو غيرها ـ هي التي ستحكم العالم بالفعل .

وليس هناك من أمل حقيقي لحدوث مثل هذا في المستقبل القريب . ولكن هناك ثمة طريقة أخرى اقترحها السناتور الراحل آرثر فاندنبرج عام ١٩٤٥ ، وهي جعل الأمم المتحدة مجرد مقر لاجتماع العالم حيث يمكن أن تناقش جميع

---

(١) تم كتـابة هـذا الكتـاب قبـل احتـلال الصـين الشعبية مقعدها في الأمم المتحدة والاعتراف بحكومتي ألمانيا المجزأة ووحدة فيتنام الشـمالية والجنـوبية ، وانضمامهـا الى الأمـم المتحـدة (المراجع) .

القضايا علانيـة ، وحيث يمكن للحكومات أن تتعلم كيف تتناول الخلافـات الناشئة عن المصالح والأيديولوجيات ، وكيف تتجنب الصـدامات المبـاشرة . وهنا ، يمكن للأمم المتحدة أيضا أن تساعد الدول الناشئة حديثا على تعلم أدوارها الجديدة فى السياسة العالمية ، وعلى أن تصبح ـ اذا جاز التعبير ـ « مندمجة اجتماعيا » فى النظام الدولى . ففى هذا المجال ، أحرزت الأمم المتحدة بالفعل نجاحا ملحوظا منذ ١٩٤٥ . فنحن لو عدنا « بذاكرتنا الى عصر النشأة الدامية لدول البلقان (فى القرن التاسع عشر) وقارناه بعصر الأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٥ ، لأدركنا التباين بين الوضعين . فلم يحدث قبل هذا التاريخ أن نشأت دول جديدة عديدة ، مثلما حدث الآن بخسارة محدودة نسـبيا فى الأرواح . (تعتبر الحرب الأهلية فى نيجيريا عام ١٩٦٨ استثناء رئيسيا مفجعا) .

وتوضح كل هذه الاعتبارات أن فكرة وجود منظمة عالمية ذات أغراض عامة مازالت بعيدة المنال فالأمم المتحدة ليست عالمية تماما ، ومازالت غير قادرة تماما على خدمـة الأغراض العامة . فهى تضـم حوالى ثلاثة أرباع الجنس البشرى فحسب . كمـا أنهـا محدودة أيضا من الناحية الفعلية فى مهامها ومواردها وسلطاتها ووسائل دعمها ، بحيث لا يمكن وصفها بأنهـا منظمة فوق قومية Supranational وانمـا مجـرد منظمة دوليـة . وهى على أحسن الفروض الخادم العام لمعظم الحكومات الوطنية الرئيسية فى العالم . ولكن ليس لها أية سيادة على أى منها ، كما أنها لم تحل محل كل هذه الحكومات تماما فى أية مهمـة أو وظيفة سياسية كبرى . ولكى توجد حكومة فوق القومية بالمعنى الصحيح (مسئولة عن معظم أو كل المهام الكبرى للحكومة ، ومخولة سلطة تخطى الحكومات التى تتكون منها على الأقل فى بعض المسائل الهامة) ، أو أن تمنح تفويضا مطلقا لمنظمة دولية فى ممارسة بعض المهام أو الوظائف الخاصة بالحكومة ، يجب أن نتجه فى هذا السـبيل نحو المنظمات الدولية الخصوصية Particularistic

الفصل السابع عشر

المنظمات الاقليمية كطريق نحو التكامل

عادة ما تقتصر المنظمات الدولية الخاصة على ميدان أو نطاق عمل يطلق عليه بغموض لفظ « اقليم » ـ أى أن تكون مقتصرة على عدد قليل من الدول التى تجمع بينها بعض الروابط الجغرافية ، أو الثقافية ، أو التاريخية ، أو روابط اقتصادية ومالية ٠ وقد يجمع بينها تفكير سياسى تحررى ، وتشابه فى المؤسسات الاجتماعية ، أو خليط من هذا وذاك ٠ وكان هناك ثمة أمل فى أن تجربة خلق وتطوير مثل هذه الروابط « الاقليمية » أو « الوظيفية » من شأنها أن تعلم الحكومات والشعوب تقدير مزايا التكامل الدولى ، وتنمية العادات والمهارات التكاملية السياسية ، اللازمة لممارسة هذا التكامل بنجاح ، على نطاق أوسع ومهام أكبر ٠

ولم يعد هناك سوى عدد قليل من هـــذه المنظمات الاقليمية التى تضطلع كل منها بعدد محدود من الوظائف لعدد محدود من الدول ـ وعادة ما ، لا تزيد هذه الدول أو تلك الوظائف زيادة كبيرة عن العدد الذى بدأت به هذه المنظمات حياتها ٠ وربما أضيف عدد قليل من الدول أو الوظائف الى كل من هذه المنظمات فى مراحل حياتها الأولى ، وقامت توقعات ملؤها الثقة فى نموها المطرد ٠ ولكن فى مجال التطبيق ، كان هذا النمو عادة ما يتوقف ، أو يبطىء بدرجة كبيرة ، حتى وصلت كل منظمة فى النهاية الى الاستقرار فوق هضبة من نوع ما ، تعمل أو تعيش من فوقها (باستثناء عدد قليل من المنظمات التى أصبحت خاملة أو ميتة ، كاتفاق دول البلقان الــذى قــام فى الثلاثينات من هـــذا القرن) ٠ ومع ذلك ، فقد استطاعت بعض المنظمات الاقليمية ، من حين لآخر ، أن تدخل طورا جديــدا من النمو فيما يتعلق بالعضــوية ، ونطاق وميدان العمل ٠ وقد يستطيع البعض الآخر أن يحقق أطوارا جديدة من النمو فى المستقبل ٠

وقد تكون أكبر وأهم المنظمات الاقليمية هى تلك التى تكونت فى غرب أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية . وقد أنشئت منظمة التعاون الاقتصـــادى الأوروبى (O. E. E. C.) عام ١٩٤٨ لتقديم صيغة يمكن من خلالها تنسيق خطط استخدام مشروع مارشال الأمريكى ، واعادة تعمير وتنمية ست عشرة دولة أوروبية اقتصاديا . وكانت المنظمة التى تلتها وهى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (O. E. C. D.) أكبر حجما ، حيث ضمت الى جانب دول غرب أوروبا الولايات المتحدة وكندا ، ولكن سلطاتها كانت تقتصر على عمل الدراسات والتوصيات .وتعتبر هاتان المنظمتان من المنظمات ذات الأغراض الخاصة ، اذ أنهما كانتا تقتصران على المسائل الاقتصادية . ورغـم ذلك ، فقد ســـاعدت المنظمتان ، ومعهمـا بعض المنظمات الدوليـة الأخرى ، فى وضـع الأســاس للتخفيضات المتتابعة للحواجز الجمركية بين الولايات المتحدة وغرب أوروبا . وقد توصلتا حتى عـام ١٩٦٧ ، خلال ما أطلق عليهـا « جولة كنيـدى » من المفاوضات ، الى اتفاقيات ـ لم يصادق عليها بعد ـ لتخفيض هـــذه الحواجز بما يساوى فى المتوسط ربع معدلاتها الأصلية .

منظمة حلف شمال الأطلنطى :

هناك هيئة دولية ذات نطاق أضيق ، ولكنها الى حد ما تتمتع بسلطات أكبر وهى منظمة حلف شمال الأطلنطى (Nato) التى تضم الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا وثلاث عشرة دولة أوروبية من بينها بعض الدول البعيدة الى حد ما عن المحيط الأطلنطى مثل اليونان وتركيـا . ويتركز الاهتمام الرئيسى لهذه المنظمة فى النفوذ العسكرى لأعضائها ، أى ادارة دفة القوة . ولذلك يمكن أن تصبح بدرجة ما منظمة تخدم أغراضا عامة . وحينما أنشئت عام ١٩٤٨ ، كانت مهمتها الرئيسية هى تنسيق القوات المسلحة لأعضائها لدرء خطر أى هجوم ســوفيتى محتمل على أوربا الغربية ، سواء على هيئة غزو عســكرى ، أو تصعيد لمنازعات الحدود ، أو ثورات دولية مدعمة من قبل الاتحاد السوفيتى . وكان جوهرها يكمن فى نوع من تبادل الالتزامات والتعهدات العسكرية . فقد تعهدت الولايات المتحدة باستخدام أسلحتها النووية (التى كانت ما تزال حكرا عليها) لحماية حلفائها الأوروبيين ، كما تعهد هؤلاء الحلفاء بتجهيز عدد كبير من القوى البشرية ، وجزء من المعدات التقليدية ، وتوفير أراض للقواعد ، وتقديم التسهيلات من أجل جهود الدفاع المشترك تحت قيادة مشتركة .

ومن الناحية العملية ، كانت هذه القيادة المشتركة تستجيب لسياسات الولايات المتحدة التى ظلت تسيطر على الجزء الرئيسى من « السيف » النووى للحلف . ومع ذلك ، فقد قدمت منظمة حلف شمال الأطلنطى فى نفس الوقت

اطارا سياسيا وقانونيا لاعادة تسليح ألمانيا الغربية · وفى أواخر الخمسينات من هذا القرن ، أصبحت جمهورية ألمانيا الاتحادية تساهم بأكبر نصيب فردى فى « درع » المنظمة من القوات البرية المسلحة تسليحا تقليديا · كما ساهمت بريطانيا بنصيب أقل ــ ولكن ملموس ــ فى كل من « السيف » و « الدرع » ، بينما سحبت فرنسا تدريجيا تعاونها مع المنظمة الى درجة اضطرت معها المنظمة عام ١٩٦٨ الى نقل قواتها ومنشآتها من أراضى فرنسا ، ونقل القيادة من باريس الى مدينة صغيرة قرب بروكسل فى بلجيكا ·

ومنذ البداية ، كانت للمنظمة سلطات كبيرة لتخطيط وتنسيق واعداد الاتفاقيات مع الحكومات الأعضاء بشأن تجهيز القوات والسفن والطائرات ، والقيام بمناورات ، وتوفير قيادة مشتركة من المنظمة للقوات التى تضعها الدول الأعضاء تحت تصرفها ، واقتراح اتفاقيات لهذه الحكومات تتعلق بتعبئة هذه القوات وصيانتها · ومع ذلك ، فليس للمنظمة أية سلطة لارغام أية دولة على توفير القوات التى قد تطلبها المنظمة · وحتى كتابة هذا الكتاب ، لم يكن قد تم التوصل الى تحقيق الهدف الخاص بتجهيز ثلاثين فرقة فى أوروبا تحت قيادة المنظمة ، وهو ما كان قد اتفق عليه فى أوائل الخمسينات · وليس هناك أمل كبير فى أن يتم ذلك فى المستقبل القريب · ورغم ذلك ، فلم يحدث طوال سنوات وجود المنظمة ، منذ عام ١٩٤٨ ، أن سقطت دولة أوروبية تحت الحكم الشيوعى ، أو كانت ضحية لهجوم شيوعى واسع النطاق ، أو ثورة داخلية مدعمة من قبل الشيوعيين · واذا كانت كل هذه الأشياء مستبعدة الحدوث على أية حال ، فان الجهود المبذولة داخل المنظمة كان من الممكن تكريسها لاستخدام أفضل فى أماكن أخرى · ولكن اذا كان من المعتقد أنه فى الفترة ما بين ١٩٤٨ و ١٩٦٨ ، كان من الممكن حدوث ضغط سوفييتى مكثف على دولة أوروبية غربية فى غياب دفاع المنظمة عنها ، فان للمنظمة أن تدعى أن لها الفضل فى منع حدوث مثل هذا الضغط ·

وعلى أية حال ، فان احتمال حدوث هجوم سوفييتى مباشر على أوروبا الغربية قد أصبح مستبعدا منذ أواخر الستينات · فمنذ وصول كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى الى القدرة على أحداث أضرار لا تحتمل بأحدهما الآخر ، بدا مستبعدا أن يختار أى منهما طريقا يؤدى الى انتحار قومى ، وتضاءلت درجة تصديق تهديداتهما وتعهداتهما باستخدام الوسائل النووية · وفى الواقع أنه بعد الأزمة الكوبية عام ١٩٦٢ ، أصبح الأعضاء الأوروبيون فى منظمة حلف شمال الاطلنطى أقل تخوفا من التهديدات السوفيتية · هذا ، وان أدى الاحتلال السوفيتى لتشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٧ الى هز وجهة نظرهم ، ولكنه لم يؤد الى دحضها ، حيث ظلوا يعتمدون على الحماية النووية للولايات المتحدة ــ

ولكنهم توقعوا أن تعتمد هذه الحماية على المصلحة الخاصة لأمريكا أكثر من اعتمادها على الالتزام المعنوى المجرد تجاه تحالف منظمة حلف شمال الأطلنطى فى حد ذاته .

فى ظل هذه الظروف ، أضحى من المحتمل تضاؤل أهمية منظمة حلف شمال الاطلنطى كنظام للتحالف العسكرى بالدرجة الأولى ، ما لم يتم توسيع نطاق وميدان عملها ليشمل المسائل السياسية والاقتصادية . وعلاوة على ذلك ، فسوف يتعين على الولايات المتحدة ــ فى كل هذه المجالات ــ أن تصبح حليفا على قدم المساواة تقريبا مع الآخرين ، من حيث امكانية تفوق الأغلبية عليها فى التصويت فى بعض المناسبات ، ومن حيث امكانية اخضاع حكمها ورأيها القومى لحكم المنظمة ورأيها الجماعى . فقد أوضح قرار الولايات المتحدة المنفرد ، خلال الفترة من سنة ١٩٦٥ حتى ١٩٦٨ ، بخوض مخاطر تصعيد الحرب فى فيتنام ــ دون تأييد الأغلبية فى الأمم المتحدة أو اغلبية حلفائها فى منظمة حلف الأطلنطى ــ أن الولايات المتحدة مازالت بعيدة عن التكامل التام سواء فى الأمم المتحدة ، أو فى نطاق حلف الاطلنطى .

وهكذا ظل تنبؤ عالم النفس جيروم بيرنر **Jerome Burner** عام ١٩٤٤ بأن الشعب الأمريكى لن ينضم انضماما كاملا فى منظمة لا يسيطر عليها ، تنبؤا صحيحا ، حتى بعد حوالى ربع قرن من الزمان . فقد كان هذا الشعب عضوا وفيا لمنظمة حلف الأطلنطى آنذاك (كما كان عضوا وفيا للأمم المتحدة) . ولكنه كان يتوقع سيطرة ارادته ، كما كان يميل الى التساؤل عما يمكن لحلف الأطلنطى والأمم المتحدة أن يفعلاه من أجل الولايات المتحدة أكثر من تساؤله عما يمكن للولايات المتحدة أن تفعله من أجل هاتين المنظمتين .. وأخيرا فاذا لم تتضاءل اهمية منظمة حلف الأطلنطى ، فسيكون هناك شيء أكثر الحاحا من جانب الولايات المتحدة والدول الأخرى الأعضاء . ولم يكن واضحا على الاطلاق حتى عام ١٩٦٧ ، ما اذا كان هذا الشىء سوف يحدث أم لا . فاذا كانت الولايات المتحدة تبدو من الضخامة ومن الاهتمام بمشاكلها الخاصة ومن الاختلاف عن حلفائها فى المنظمة الى الحد الذى لا يسمح لها بدمج كيانها فى وقت قريب (فى أى شكل من أشكال الاتحاد) مع دول المنظمة ، أفلا تبدو دول غرب أوروبا أصغر حجما وأكثر حاجة الى مثل هذا الاتحاد ؟ أو ليست هذه الدول أكثر تماثلا فى التفكير من حيث نوع التكامل الذى تريده ، وكيفية تحقيقه ؟

الجهود نحو توحيد أوروبا الغربية : مجموعة السوق الأوروبية المشتركة :

شهدت الأعوام من ١٩٤٦ حتى ١٩٤٩ تكوين نواة الأفكار الأساسية لتوحيد أوروبا ، والتى أثرت على سياسية أوروبا للعشرين سنة التالية . ففى

خطاب شهير فى سبتمبر ١٩٤٦ فى زيورخ ، اقترح سير ونستون تشرشل « علاجا » لأمراض أوروبا ، قائلا أنه « اذا تم تعاطيه بوجه عام وبطريقة تلقائية ، فانه سيجعل أوروبا كلها أو معظمها خلال سنوات قليلة حرة وسعيدة شأنها شأن سويسرا اليوم » . وفى رأى تشرشل أن « طبيعة هذا العلاج النابع من سياسة الدولة واضحة بحيث يجب علينا أن نقيم شكلا من أشكال الولايات المتحدة الأوروبية .. » . كما أن وسيلته لتحقيق ذلك كانت جد واضحة حيث قال : « ان العملية بسيطة ، وكل ما هو مطلوب هو عزم مئات الملايين من الرجال والنساء .. » .

وكان محتملا أن تستميل بلاغة تشرشل المبسطة الخادعة أربع مجموعات من التجارب والآمال التى كانت منتشرة فى أوروبا عام ١٩٤٦ . أولها كان الأمن فقد أخفقت الدول فى حماية شعوبها من دمار الحرب العالمية الثانية . وكان الأمل فى أن وجود أوروبا موحدة هو البديل الذى سوف يحميها من التهديد الواضح بقيام توسع شيوعى . وكان ثانى هذه الآمال هو الرخاء : فقد دمرت إقتصاديات أوروبا القومية بسبب الحرب وانتابها الفقر ، وكانت التجربة قد أثبتت قبل ذلك أنها عرضة للتصدع ، ابان الكساد الكبير الذى حدث فى الثلاثينات . ولعل الأمل فى وجود أوروبا موحدة سيجعلها أكثر استقرارا ورخاء ، وربما يصل بها سريعا الى معدل حجم السوق ودخل الفرد فى الولايات المتحدة الأمريكية . أما القضية الثالثة فكانت تتمثل فى الحرية وسرعة الحركة : فقد ذاق الناس الويل لعدة سنوات خلال الحرب عن طريق صرف السلع بالبطاقات وتقنينها ، والقيود الوطنية المفروضة على حركة الأشخاص والسلع ورأس المال ، والتى زادت حدتها أثناء الكساد والحرب . وأصبح الناس ينشدون قيام أوروبا موحدة تستعاد فيها الحركة الحرة للأشخاص والأفكار والسلع ، وكانت القضية الرابعة هى القوة : فقد فقدت دول أوروبا الغربية كثيرا من قوتها ، وفقدت الدول التى كانت لها مستعمرات بعض هذه المستعمرات . وكان من المتوقع فقد باقى هذه المستعمرات فى وقت قريب . ولم تكن هناك أية دولة أوروبية غربية فى الأعوام من ٤٦ حتى ١٩٤٨ ـ باستثناء انجلترا ـ لها حساب كبير فى السياسة الدولية . وكان الأمل فى أن وجود أوروبا موحدة قد يعيد الى شعوبها مجتمعة كثيرا من قوتها ، وربما بعض ممتلكاتها التى فقدتها كل على حدة .

وبالرغم من أن هذه الاعتبارات الأربعة ـ الأمن ، والرخاء ، والحرية وسرعة الحركة ، والقوة ، قد استمالت البعض بدرجة كبيرة ، واستمالت الكثيرين بدرجة معتدلة فى أنحاء أوروبا الغربية ، فانها لم تصبح اهتماما ملحا لدى السواد الأعظم من الناس ، أو حتى لدى الغالبية البسيطة فى أية دولة . وكان

أمن أوروبا فى حالة الهجوم تحميه التحالفات القومية من ناحية المبدأ ، والولايات المتحدة من الناحية الفعلية • وتمت استعادة الرخاء عن طريق اعادة البناء الاقتصادى للدول ، والاقتصادية القومية فى ظل مشروع مارشال (٤٨ ـ ١٩٥٢) التى ساهمت الولايات المتحدة فيه بمساعدات كبيرة • ولم تتم حرية الحركة بالنسبة للاشخاص والسلع لأنه كان من شأنها تفكيك سيطرة الدول على معدلات الأجور والأسعار والضرائب والأرباح والعمالة ومستويات المعيشة ، ومعدل وتوجيه النمو الاقتصادى • ولم يتم انشاء مؤسسات فوق قومية للاضطلاع بمهام الرقابة أكثر من تنفيذها بطريقة تستجيب لرغبات الجماهير المختلفة فى كل دولة • وأخيرا ، فان دول أوروبا الغربية لم تستعد قوتها خلال العشرين عاما التالية سواء مجتمعة أو منفردة ، فقد فقدت معظم ما تبقى من مستعمراتها ، ولكنها وجدت نفسها أكثرا ازدهارا ، ولم تبد شعوبها ميلا كبيرا نحو بذل أية تضحيات مستمرة من أجل سعى جديد وراء الامبراطورية أو القوة ، سواء تحت اشراف قومى أو أوروبى •

ومع ذلك ، فان معظم الخطوات قد تمت فى الاتجاهات الأربعة كلها ، وساعد على ذلك نشأة عدد من المؤسسات الأوروبية الجديدة التى أثبتت قدرتها ، حتى بالرغم من اخفاق بعض المؤسسات الأخرى ، وارتباط المؤسسات الأوروبية كلها فى البداية بتحقيق أهداف أكثر طموحا مما أنجزته بالفعل ، ومنذ البداية ، كانت النية لدى كل من هذه المؤسسات الأوروبية أن تكون مؤسسات انتقالية ورغم اقتصار كل منها على مهمة أو وظيفة محددة ، وفى الغالب على مجموعة معينة من الدول الأوروبية ، فقد كان القصد من كل مؤسسة جديدة هو خلق احتياجات جديدة من أجل ايجاد تكامل أكثر ، ومواقف سياسية جديدة ، ومصالح وعادات من شأنها أن تيسر الخطوات المقبلة نحو هذا التكامل المنشود • وكان أمل « الأوروبيين » من بين رجال الدولة فى أوروبا الغربية أن يصبح هذا التكامل فى النهاية أحد الأهداف العامة ، متشابها فى ذلك مع فكرة الدولة القومية ، اتحادية كانت أم بمفردها • كما كان هناك أمل فى أن يشمل هذا التكامل فى النهاية كل أوروبا غير الشيوعية ، بل وربما يجتذب فى الوقت المناسب بعض دول أوروبا الشرقية التى كان يحكمها الشيوعيون فى ذلك الوقت بعيدا عن الكتلة السوفيتية ، وكذلك فى غرب أوروبا •

وقد بدأت الجهود الرئيسية نحو التكامل الأوروبى بمعاهدة دانكيرك (مارس ١٩٤٧) بين فرنسا وبريطانيا ، وكانت معاهدة تحالف ومساعدة متبادلة ضد أى تجدد محتمل لعدوان ألمانى ، ولكنها تضمنت أيضا تعهدا بالتعاون المتبادل فى مجال المصالح العامة المتعلقة بالرخاء والأمن الاقتصادى للدولتين • وقد تلا ذلك أول اعلان عن مشروع مارشال من يونيو ١٩٤٧ ، ثم

تكوين لجنة للتعاون الاقتصادى الأوروبى من بريطانيا وفرنسا أربع عشرة دولة أوروبية أخرى فى يوليو ١٩٤٧ ، وتوقيع ميثاق التعاون الاقتصادى الأوروبى فى أبريل ١٩٤٨ .

وفى نفس الوقت ، انزعجت الحكومات الغربية من تكوين هيئة شيوعية دولية فى سبتمبر ١٩٤٧ وهى « الكومينفورم » من الأحزاب الشيوعية فى الاتحاد السوفيتى ودول أوروبا الشرقية الشيوعية . وتلا ذلك فى ديسمبر ١٩٤٧ اعلان « حكومة ديمقراطية مؤقتة لليونان الحرة » بقيادة شيوعيين (وانتهت بعد ذلك بالفشل) . وفى فبراير ١٩٤٨ ، وقع انقلاب شيوعى فى تشيكوسلوفاكيا فرض سيطرة شيوعية محكمة عليها . وكان أحد أشكال الاستجابة لهذه الأحداث من قبل الغرب هو توقيع اتفاقيتين عسكريتين : معاهدة بروكسل ، وهى تحالف عسكرى تم توقيعة فى مارس ١٩٤٨ من بريطانيا وفرنسا ودول «البنيلوكى» (بلجيكا وهولندا ولوكسمبورج) ، وهو ما عرف فى البداية باسم «الاتحاد الأوروبى الغربى» (Weu) ، ومعاهدة شمال الأطلنطى التى وقعت فى أبريل ١٩٤٩ والتى تولدت عنها منظمة حلف شمال الأطلنطى

خطوات نحو الاتحاد الأوروبى :

تم فى مايو ١٩٤٩ التوقيع على النظام الأساسى للمجلس الأوروبى(C. E.) وينص على تكوين جمعية استشارية تكون اجتماعاتها علنية (ما يسمى ، البرلمان الأوروبى ، فى استراسبورج) ، ولجنة وزارية تكون اجتماعاتها مغلقة . وتتكون الجمعية الاستشارية من ممثلين تنتخبهم البرلمانات الوطنية ، أو يتم تعيينهم بواسطة حكومات الدول الدول الأعضاء ، ولكنهم يدلون بأصواتهم كأفراد ــ وهذا غالبا ما يعنى من الناحية التطبيقية التصويتعلى نمط الأحزاب ، وكان المقصود من ذلك هو أن تكون هذه الجمعية منبرا للرأى العام الأوروبى الذى كان ينتظر منه أن يساهم فى التكوين والقيادة ، ولكن سلطاته كانت تقتصر على اصدار التوصيات (بأغلبية الأصوات) للجنة الوزارية التى لم تكن بدورها تفعل شيئا سوى اصدار التوصيات (ولكن بشرط اجماع الوزراء أو من ينوب عنهم وكانوا يتصرفون فى كل حالة طبقا لتعليمات حكوماتهم) للحكومات الأعضاء التى كانت لها وحدها سلطة القيام بأى اجراء . وهكذا فان الرأى العام « الأوروبى » كان يقترح فقط ،، ولكن كل دولة هى التى كان لها حق التصرف .

وفى عام ١٩٥٠ ، أنشىء اتحاد المدفوعات الأوروبى (E. P. U.) داخل اطار منظمة التعاون الاقتصادى الأوروبى ، وذلك لتسهيل التجارة والمعاملات المالية المتعددة الأطراف داخل المنطقة التجارية فى أوروبا الغربية ومنطقة الاسترلينى ،

حتى يمكن على الأقل التوصل الى وضع يسمح فيه بقابلية تحويل عملات عدد كاف من الدول الأعضاء فى هذه المنظمة ، وعندئذ يمكن الاستغناء عن اتحاد المدفوعات الأوروبى . وقد نجحت هذه العملية كما خطط لها : فقد ساعد اتحاد المدفوعات فى تسهيل التجارة الأوروبية المتعددة الأطراف طوال الخمسينات ، ولكنه اختفى مع أواخر الخمسينات بعد أن أصبحت العملات الأوروبية الرئيسية قابلة للتحويل بحرية فى سوق النقد الدولى . أما امكانية استخدام اتحاد المدفوعات لأعداد الأساس لايجاد عملة أوروبية مشتركة من عدمه ، فان هذه مسالة اخرى وعلى أية حال ، فان الحكومات الكبرى (وشعوبها بالطبع) قد فضلت وضع السيطرة على عملاتها المحلية (ومن ثم على جزء كبير من اقتصادها القومى) فى أيديها ، وبذلك تم حل اتحاد المدفوعات الأوروبى .

وفى ربيع عام ١٩٥٠ ، تم الشروع فى تنفيذ خطة شومان (نسبة الى روبير شومان وزير خارجية فرنسا آنذاك) لتجميع الرقابة على كل انتاج فرنسا وألمانيا من الفحم والصلب فى سوق مشتركة تكون تابعة لهيئة عليا ذات سلطات تنفيذية ، قائمة على النقل الاختيارى لسيادة الدول المشتركة ، وكان الباب مفتوحا أمام الدول الأوروبية الأخرى للاشتراك فى هذه المنظمة الجديدة . وكان مقررا أن تكون الهيئة العليا مسئولة أمام جمعية برلمانية . وكانت هناك محكمة عدل تختص بالمسائل القانونية ، ومجلس وزراء يمثل الحكومات القومية. وطبقا لمجال اختصاصها ، كانت المنظمة الجديدة منظمة فوق قومية أى أنها (طبقا لتعريفنا السابق لهذا المصطلح) تتخطى سلطات صنع القرار التابعة للحكومات القومية للدول الأعضاء . وكان الهدف السياسى الفورى وراء انشاء هذه المنظمة هو رغبة فرنسا فى أن تؤمن نفسها ضد أى بعث ممكن للقومية والعسكرية الألمانية خلال فترة اعادة تسليح ألمانيا ، وهى خطة بدأ التفكير فيها منذ انشاء منظمة حلف شمال الأطلنطى ، وبرزت أهميتها تحت وطأة الحرب الكورية . وأكثر من ذلك ، فان « شومان » قد وصف خطته فى مايو ١٩٥٠ بأنها « خطوة أولى نحو الاتحاد الأوروبى » . وفى أغسطس أعرب عن ثقته فى أن هذه الخطة « ستقودنا بسرعة نحو توحيد أوروبا اقتصاديا وسياسيا توحيدا كاملا » . وفى أبريل ١٩٥١ ، تم توقيع ست دول (فرنسا ، وجمهورية ألمانيا الاتحادية ، وايطاليا ، ودول البنيلوكسى الثلاثة) على المعاهدة الخاصة بانشاء المجموعة الأوروبية للفحم والصلب E. C. S. C. ثم تم تصديق هذه الدول عليها ، واصبحت نافذة المفعول فى يوليو ١٩٥٢ .

وقبل ذلك بشهرين ـ أى فى مايو ١٩٥٢ ، وقع وزراء خارجية الدول الست معاهدة ذات آثار أبعد (بناء على اقتراح فرنسا أيضا) خاصة بدمج قواتهم المسلحة فى مجموعة الدفاع الأوروبية E. D. C. تحت لواء سلطة فوق

قومية مماثلة للهيئة المشرفة على المجموعة الأوروبية للفحم والصلب ٠

وكانت قد تمت صياغة هذه المعاهدة على نحو يسمح باعادة تسليح ألمانيا ، ولكن فى اطار الجيش الأوروبى فقط ٠ ومع ذلك ،فقد كان من المقرر أن يحل جيش أوروبى محل الجيش الفرنسى (أو على الأصح مجموعات القوات المسلحة الفرنسية كلها) وبالتالى بتر الذراع العسكرى لفرنسا كقوة كامنة فى السياسة القومية لفرنسا نفسها ، وقد اتحدت قطاعات كبيرة من اليمين واليسار الفرنسى لمعارضة هـذا الاقتراح ٠ وبالرغـم من أن الدول الخمس الأخرى الأعضاء قد صـادقت على هـذه المعـاهدة ، الا أن البرلمـان الفرنسى لم يوافق عليهـا فى اغسطس ١٩٤٥ ، ودفن مشروع مجموعة الدفاع الأوروبية ٠

وقد تم اعداد مشروع معاهدة أكثر طموحا لانشاء مجموعة أوروبية كانت تسمى فيما سبق المجموعة السياسية الأوروبية ، وتم اعداد هذا المشروع عام ١٩٥٣ بواسطة مجلس خاص (مكون من أعضاء مجلس الجماعة الأوروبية للفحم والصلب ، علاوة على بعض المندوبين من فرنسا وألمانيا وايطاليا) ، لكن هذا المشروع لم يتم التوقيع عليه من قبل الحكومات ومات وهو مازال فى مهده ٠

المؤسسات الوظيفية الأوروبية :

واذا كانت جهود الاتحاد الأوروبى قد توقفت عامى ١٩٥٣ و ١٩٥٤ ، فان المؤسسات الوظيفية الأوروبية على الأقـــل قد أحرزت بعض التقدم ٠ ففى عام ١٩٥٣ ، خرج الى حيز الوجود كل من الوكالة الأوروبية الانتاجية (E. P. A.) ومجلس التعاون الجمركى (C. C. C.) والمؤتمر الأوروبى لوزراء النقل E. C. M. T. والمجلس الأوروبى للبحث النووى (C. E. R. N.) وفى عام ١٩٥٥ عقد المؤتمر الأوروبى للطيران المدنى (E.C.A.C.) ٠

وفى محاولة لتعويض الاخفاق الـذى حل بجهود التوحيـد العســـكرى والسياسى لأوروبا ، تم بذل جهود هامة لدفع الوحدة الأوروبية قدما فى المسائل الاقتصادية ، بين الدول الست على الأقل ٠ ففى مارس ١٩٥٧ ، وقع وزراء خارجية الدول الست اتفاقية روما الخاصة بانشاء المجموعة الاقتصادية الأوروبية (E.E.C.) واقامة سوق أوروبية مشتركة تدريجيا تؤدى فى النهاية الى حرية انتقال السلع والأشخاص والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء ، وذلك خطوة بخطوة فى مدة تتراوح بين ١٢ و ١٥ عاما ٠ وفى نفس الوقت ، تم التوقيع على اتفاقية أخرى بن الدول الست تتعلق بانشـاء مجموعـة الطاقة الأوروبية النووية (Euratom) ، وهى ذات آثار أبعد من المجلس الأوروبى للبحث

النووى • وسرعان ما تم التصديق على الاتفاقيتين ، وخرجتا الى حيز الوجود فى أول يناير ١٩٥٨ • وبحلول عام ١٩٦٧ ، كانت السوق المشتركة — من الناحية القانونية — قد أحرزت تقدما أسرع من الجدول الزمنى الأصلى : فقد تم الغاء اربعة أخماس الرسوم الجمركية بين الدول الست بالنسبة للسلع المصنعة ، كما تم التوصل الى اتفاقيات ذات أبعاد هامة بالنسبة للمنتجات الزراعية • وهكذا نجحت الوظيفية فى اطار حدودها •

ولكن طبيعة وحدود هذا النجاح جديرة بالملاحظة ، فقد أصبحت الحكومات والشعوب الأوروبية لأول مرة فى التاريخ تنظر الى الحرب داخل أوروبا الغربية على أنها غير شرعية بل وغير محتملة ، وغير جديرة بالاعداد لها بطريقة رئيسية • وبهذا المعنى ، فان أوروبا الغربية قد أصبحت مجتمع أمن • ورغم ذلك ، فيمكن ان تتعرض للتهديد من الخارج ، ولكن سكانها لا يشعرون بالتهديد داخلها من قبل أى جيران فى أوروبا الغربية •

وفى نفس الوقت ، فقد ظلت أوروبا الغربية متعددة من الناحية السياسية • فكل دولها تحتفظ بكل سيادتها تقريبا فيما يتعلق بالمسائل السياسية والعسكرية ، وهى حقيقة ظهرت واضحة على يد الرئيس ديجول عام ١٩٦٣ حينما اعترض على محاولة بريطانيا الانضمام للمجموعة الاقتصادية الأوروبية ، وكذلك حينما رفض فى عام ١٩٦٥ أن يسمح بتخطى فرنسا فى التصويت على المسائل الهامة داخل المجموعة ، ثم مرة ثالثة حينما تحرك لتأخير جهود بريطانيا من جديد للانضمام للمجموعة الأوروبية عام ١٩٦٧ • وحتى الآن لم تتوحد العملات ، أو الاقتصاد القومى ، أو أسواق الأيدى العاملة ، أو أسواق رأس المال فى أوروبا • ولكن منذ عام ١٩١٣ حتى حوالى عام ١٩٥٧ ، كان هناك اتجاه نحو تحقيق تكامل هيكلى فى النسيج الاقتصادى والاجتماعى لغرب أوروبا ، كما يتضح من النسب المتزايدة من التجارة عبر الحدود ، والمراسلات البريدية ، والسفر ، وحضور التعليم الجامعى داخل المنطقة • ورغم ذلك ، ففى عامى ٥٧ — ١٩٥٨ توقف هذا الاتجاه • فقد وصل التوحيد الهيكلى لغرب أوروبا الى هضبة يمكن أن يبقى عندها مدة عشر سنوات أخرى • ويمكن ارجاع أسباب أى زيادة أخرى فى حجم المعاملات الكبرى بين دول السوق منذ عام ١٩٥٨ الى آثار الرخاء والاحتمالات العشوائية (أو ربما الصدفة) • واذا حدث تكامل أكبر ، فيلزم لذلك أن يمسك جيل جديد بزمام الأمور فى المجال السياسى ، وربما يكون ذلك هو الجيل الذى كان فى سن التعليم الجامعى فى السنوات من ١٩٤٨ الى ١٩٥٠ حينما بدأت الدفعة الأوروبية وكانت الوحدة أمرا مسلما به •

الدول \ المنظمات	مؤتمر وزراء النقل الأوروبي (١)	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (٢)	المؤتمر الأوروبي لإدارات البريد والمواصلات	مجلس التعاون الجمركي (٣)	المجلس الأوروبي	منظمة معاهدة شمال الأطلنطي (٤)	اتحاد المدفوعات الأوروبي	اتحاد غرب أوروبا	جماعة الفحم والصلب الأوروبية	الجماعة الاقتصادية الأوروبية	جماعة الطاقة الذرية الأوروبية	لجنة الراين (٥)	مجلس دول الشمال	البنيلوكس	حلف البلقان	عضو في ... من بين ١٥ منظمة	
١ – بلجيكا																١٣	بلجيكا
٢ – هولندا																١٣	هولندا
٣ – فرنسا																١٢	فرنسا
٤ – ألمانيا																١٢	ألمانيا
٥ – إيطاليا																١١	إيطاليا
٦ – لوكسمبورج																١١	لوكسمبورج
٧ – المملكة المتحدة																٩	المملكة المتحدة
٨ – الدنمارك																٨	الدنمارك
٩ – اليونان																٨	اليونان
١٠ – النرويج																٨	النرويج
١١ – السويد																٧	السويد
١٢ – تركيا																٧	تركيا
١٣ – سويسرا																٦	سويسرا
١٤ – النمسا																٥	النمسا
١٥ – أيسلندا																٥	أيسلندا
١٦ – البرتغال																٥	البرتغال
١٧ – أيرلندا																٤	أيرلندا
١٨ – أسبانيا																٣	أسبانيا
١٩ – يوغسلافيا																٣	يوغسلافيا
٢٠ – فنلندا																١	فنلندا
من بين ٢٠ عضو ممكن	١٨	١٧	١٧	١٧	١٥	١٣	١٢	٧	٦	٦	٦	٦	٥	٣	٣		

جدول (١٤) : عضوية المنظمات الأوربية

(١) يمثل يوغسلافيا فيه مراقب .

(٢) كندا والولايات المتحدة أعضاء منتسبون فيه . تشترك أسبانيا في بعض أعمال المنظمه يمثل يوغسلافيا مراقب .

(٣) هايتي وأندونيسيا واسرائيل وباكستان ومصر اعضاء في هذا المجلس .

(٤) كندا والولايات المتحدة أعضاء في هذه المنظمة .

(٥) الولايات المتحدة عضو في هذه اللجنة .

الجهود الأخرى نحو التكامل الاقليمى :

ظل التكامل فوق القومى خارج أوروبا أضعف منه فى أوروبا الغربية • فمثلا تعتبر منظمة الدول الأمريكية ـ التى حلت محل الاتحاد الأمريكى والتى تعتبر وريثة تقليد خاص بالتعاطف بين الولايات الأمريكية ـ (ولكنها أيضا وريثة الاستياء من بعض دول أمريكا اللاتينية من جراء السـيطرة الاقتصادية والسياسية للولايات المتحدة) أقل تكاملا بدرجة كبيرة عن غرب أوروبا فيما يتعلق بالمعاملات المتبادلة ، والولاءات الشعبية ، والمؤسسات القوية •

وقد وحدت الجامعة العربية بين الدول الأعضاء فيها على أسـاس تراث مشـترك من اللغة والثقافة ، (والى حد كبير) الديانة ، وعدم الثقة بالقوى الخارجية ، غربية كانت أو شيوعية ، وعلى أسـاس العداء المشـترك لدولة اسرائيل • ولم تكف هذه الروابط رغم ذلك للحفاظ على تفاهم رئيسى فى الحياة السياسية أو الاقتصادية ، أو لضمان توزيع عادل لعائد البترول بين الدول العربية الأغنى والأفقر ، أو لتمكين الدول العربية من منع النكسات العسكرية الكبرى فى أعوام ١٩٤٨ ، ١٩٥٦ ، ١٩٦٧ • وهنا أيضا يعتبر التكامل فى أحسن صوره مازال فى مرحلة مبكرة نسـبيا ويجب توثيق كثير من الروابط الايجابية بين الدول العربية فى المستقبل •

والتكامل بين مختلف الدول فى الكتلة السوفيتية هو الآخـر غير تام • ورغم أن الحرب داخل العالم الشيوعى تعتبر غير مشروعة ، الا أنه قد حدثت داخله مرارا نزاعات مريرة ذات مهاترات قوية متبادلة ، كالنزاعات التى حدثت بين الاتحاد السوفيتى ويوغسلافيا فى الأعوام من ٤٨ ولى ١٩٥٣ ، وبين الاتحاد السوفيتى والصين الشـيوعية فى السـتينات ، وبين الاتحـاد السـوفيتى وتشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨ قبل احتلال قوات رومانيا وبولندا والمجر وبلغاريا والمانيا الديمقراطية لأراضى تشيكوسـلوفاكيا باسم حلف وارسو • وقد ظلت المنظمة الشيوعية للتعاون الاقتصادى Comecon ، وللتعاون العسـكرى (حلف وارسو) ، مقصورة على الاتحاد السوفيتى وحلفائه من أوروبا الشرقية • ويبدو أحيانا أن هاتين المنظمتين قد أصابهما التفكك بعد أن أصـبحت النـظم الشيوعية فى يوغسلافيا ، وبولندا ، وتشيكوسلوفاكيا ، ورومانيا أكثر قوة وأكثر ثقة فى نفسها • ورغم ندرة البيانات التى يعتمد عليها الخاصة بالمعاملات بين الدول الشـيوعية ، مثل البيانات المتاحة بالنسـبة لغرب أوروبا ، الا أن البيانات المتاحة توحى باستمرار وجود دول قومية متعددة داخل العالم الشيوعى• ومع ظهور جيل سياسى جديد فى هذه الدول ، فان التحرر والشعور الوطنى

قد يزداد تحت سطح الالتزام والارتباط بالكتلة السوفيتية . وحينئذ سيكون على الحكومات فى هذه الدول أن تختار بين القبول أو الكَبت .

وهكذا ، فحينما بدأت الرقابة السياسية السوفيتية على تشيكوسلوفاكيا تتفكك ، لجأت الحكومة السوفيتية فى أغسطس ١٩٦٨ الى الاحتلال العسكرى . ولكن من المحتمل أن تستمر الضغوط التى تطالب بالتغير فى معظم دول الكتلة السوفيتية وداخل الاتحاد السوفيتى نفسه .

الفصل الثامن عشر

تحقيق التكامل وتدعيمه

غالبا ما ينظر الى المنظمات الدولية على أنهـــا أفضل الطرق التى تخرج بالجنس البشرى من عصر الدولة القومية • ومع ذلك ، فقد أصبحنا نرى هذه المنظمات الدولية القائمة حاليا أو التى قامت من قبل ، وقد تخطتها المشروعات الكبرى من أجل اتحاد الأطلنطى أو الحكومة الفيدرالية العالمية ـ وهى المشروعات التى مازالت تبشر بالكثير من أجل تحقيق التكامل فوق القومى اذا ما قدر لها أن تقوم بالفعل • على أنه يجدر بنا أن نضع تجارب الماضى فى مقابل هذه الرؤى المستقبلية أن نتساءل عن ماهية بعض الحالات الفعلية للتكامل السياسى وما يمكن أن يستفاد منها •

فهناك نحو خمسين حالة من حالات التكامل الســياسى فى العالم ، يمكن أن نتعلم منها بعض الأشياء التى تساعدنا بطريقة مباشرة على معالجة مشاكلنا الحالية بطريقة أفضل • وقد تمت دراسة أربع عشرة حالة من هذه الحالات ـ عشر منهـــا فى التاريخ القديم وأربع فى التاريخ الحديث ـ بهدف مقارنتهـــا بالمشكلات المعاصرة • وتجدر الاشارة فى هذا الصـــدد الى بعض النتائج التى أمكن استخلاصها من هذه الدراسة ، حيث تحددت المهام الرئيسية للتكامل فى الآتى :

١ ـ حفظ السلام •

٢ ـ التوصل الى امكانيات كبيرة متعددة الأغراض •

٣ ـ انجاز بعض المهام المحددة •

٤ ـ تحقيق الذات ودور الشخصية بصورة أكثر جدة •

ويمكن قياس هذه المهام : فقياس ما اذا كان هناك دعـم للتوقعات الدائمة للسلام فى مجتمع ما ، يثبت بغياب أو ندرة الاستعدادات الخاصة للحرب بين الوحدات السياسية والأقاليم والسكان فى هذا المجتمع · ويمكن اكتشاف البرهان فى البيانات الخاصة بتعبئة القوات والأسلحة والمنشآت العسكرية ، والسجلات الدبلوماسية ، وبيانات الميزانية ، وكذا فى بيانات الرأى العام على مســـتوى الصفوة ومستوى الجماهير ·

ويتم قياس التوصـــل الى امكانيات متعددة الأغراض عن طريق مؤشرات الناتج القومى الاجمالى للمجتمع ، والنـاتج القومى الكلى بالنســبة لكل فرد ، ومجال معاملاته التجارية وتنوعهـا · ويتضح ما اذا كان المجتمع يحقق مهـام معينـة عن طريق وجـود ـ ربما نمو ـ وظائف مشتركة مناسبة ، ومؤسسات مشتركة ، وموارد مشتركة ، وتضحيات مبذولة فى ســـبيل هـذه الأهداف المحددة · وأخيرا ، فان قياس تحقيق الذات ودور الشخصية يتضح من تكرار استخدام رموز مشتركة ، وخلق واتباع رموز جديدة ، ومن البيانات الكلية عن السلوك الفعلى للسكان ، بما فى ذلك درجة القبول الشعبى لانتقال الثروة أو المزايا الأخرى داخل المجتمع ، ووجود درجة من اقتسام المزايا والأعباء داخله ·

وسواء أمكن تحقيق المهام اللازمة للتكامل أم لا ، وسواء نجح التكامل أو فشل ، فان ذلك يعتمد الى حد ما على الخلفية الســائدة داخل وبين الوحدات السياسية التى سوف يتم التكامل بينها ·

ويمكن ايجاز شروط التكامل تحت أربعة عناوين هى :

١ ـ أهمية الوحدات احداها للأخرى ·

٢ ـ اتفاق القيم وتشابه بعض أنواع الثواب الموجودة فعلا ·

٣ ـ التجاوب المتبادل ·

٤ ـ وجود درجة معينة من التطابق أو الولاء المشترك ·

وتتفاعل هذه الشروط معا ، ويعزز أحدها الآخر ، ولكن يمكن من حيث المبدأ التحقق من كل منها على حدة : فتتضح الأهمية المتبادلة بين الوحدات من حجم المعاملات بينها مثل التجارة والانتقال والبريد ووسائل المواصلات الأخرى ، والدرجة التى تزيد بها هذه المعاملات عن المعدلات التى قد تعزى الى مجرد الصدفة أو الى كبر حجم الوحدات المشتركة فيها ، ودرجة معامل الاختلاف بين آثارها على أى وحدتين سياسيتين مختلفتين مشتركتين فيها ·

ويمكن اتضاح وجود تماثل في نوع ودرجة الثواب المشـــترك بالنسبة للشركاء في المجتمع الأكبر المرتقب من درجة المعامل الموجب لأنواع الثواب بين اثنين أو أكثر من هؤلاء الشركاء ، بحيث يرتبط حصـــول أحدهمـــا على مكافأة باحتمال كبير في حصول الآخر على مكافأة كذلك .

وتشـــمل ظروف التجاوب المتبادل وجـــود قدرات وموارد عامة تتعلق بالاتصال والادراك وتوجيه الذات . ويعتبر الأداء الفعلي من حيث سرعة واحتمال حدوث سلوك متجاوب مصدرا مستقلا للتحقق من وجود التجاوب المتبادل .

وأخيرا ، فان الولاء العام المشترك يتضح فى تكرار وبروز ادراك المصالح المشتركة من ناحية توزيع الاهتمامات ، وتوازى توقعات الثواب كما يتضح من بيانات استطلاع الرأى ، وتحليل مضمون وسائل الاعلام والاتصال الحكومية . وهناك مؤشر آخر وهو التناسب الموضوعى أو تواكب القيم الرئيسية للسكان بما يسمح لهم بادراك شرعية التعاون بينهم . وبالاضافة الى ذلك ، يمكن النظر الى المؤشرات الخاصة بالمشاعر الذاتية المشتركة المتعلقة بشرعية المجتمع المندمج ، علاوة على جعل الولاء له مسالة نابعة من شعور نفسى داخلى .

وتذهب أهداف وشروط الاندماج الى حد تحديد العمليات والوسائل التى يمكن بواسطتها البدء فى عملية الدمج . ويمكن تجميع هذه الوسائل فى أربع عمليات وطرق خاصة هى :

١ ـ توليد القيم .

٢ ـ تخصيص القيم .

٣ ـ القمع .

٤ ـ التطابق .

ويعنى توليد القيم وتخصيصها على التوالى اكتســـاب وتوزيع السلع أو الخدمات أو العلاقات التى يصدرها السكان المعنيون . ويعنى القمع فى المقام الأول القسر سواء العسكرى أو غيره . ويعنى التطابق تشجيع العمليات ودفع المشاعر الخاصة بالتطابق والولاء المتبادل ومشاعر الجماعة .

أنواع المجتمعات : الدمج فى مقابل التعدد

عملية اقامة مجتمع امن مندمج :

اذا كان الهدف الرئيسى للتكامل ليس مجرد المحافظة على السلام بين الوحدات السياسية المتكاملة ، وانما كذلك اكتساب قوة أكبر لتحقيق الأغراض العامة المعينة ، أو اكتساب تطابق مشترك للأدوار ، أو خليط من ذلك كله ، فان من الأفضل تكوين ما يسمى « بمجتمع سياسى مندمج » ذى حكومة مشتركة . واذا كان الهدف الرئيسى هو السلام ، فيكفى تكوين « مجتمع أمن متعدد » ، وفى الواقع أن تحقيقه سيكون أسهل .

وقد يكون المجتمع المندمج كذلك « مجتمع أمن مندمج » تسود داخله توقعات قوية من أجل التغير السلمى ، تثبت صحتها فى غياب استعدادات كبيرة محددة من أجل حرب واسعة النطاق داخل هذا المجتمع . وتعتبر أى دولة قومية قوية التكامل ـ مثلما كانت بريطانيا والولايات المتحدة عام ١٩٦٨ ـ مجتمع أمن مندمج ، (ورغم تزايد العنف الداخلى بين الجماعات العنصرية فى المدن الأمريكية فى الستينات ، واتخاذ لاستعدادات لاحتمال عودة هذا العنف فى المستقبل ، فان هذه التطورات ظلت حتى الآن بعيدة عن الحرب الأهلية) . ولكن لا تستطيع حكومة مشتركة أو قوانين ومؤسسات مشتركة أن تكفل الأمن والسلام الداخلى فى دولة على حافة حرب أهلية كما كان الحال فى الولايات المتحدة عامى ١٨٦٠ ـ ١٨٦١ ، وبين الهند وباكستان عامى ٤٦ ـ ١٩٤٧ ، ونيجيريا عام ١٩٦٧ . وفى الواقع أن جهود المحافظة على المجتمع المندمج أو الاتحاد السياسى بالقوة قد تؤدى الى نشوب الحرب الواسعة النطاق التى كان الهدف من اقامة مجتمع أمن فى الأصل هو تجنب مثل هذه الحرب . ويوضح الجدول ١٥ العلاقات الممكن قيامها بين المجتمعات المندمجة ومجتمعات الأمن .

وقد بدأت أهمية هذه العلاقات فى التغير . ففى حين أن الحروب الأهلية الواسعة النطاق ، وسفك الدماء كان من الممكن فى الماضى خروج غالبية السكان المتحاربين منها احياء ، لأن هذه الحروب كانت تستخدم فيها أسلحة ذات قوة تدميرية محدودة نسبيا ، نجد أنه من الممكن اليوم القضاء على الجماهير المتحاربة

(وربما الجنس البشرى كله) فى حرب أهلية نووية على نطاق ضيق • وعليه ، فمع زيادة فتك الأسلحة ، زادت أهمية المحافظة على السلام ، والتغير السلمى وتسوية المنازعات ، فى حين انخفضت أهمية الاتحاد من أجل القوة ذات الغرض العام ، أو من أجل الشعور بهيبة وشخصية أكبر للجماعة ، كما قلت أهمية التمييز القانونى بين الحرب الدولية والحرب الأهلية ، كذلك فقد زادت خطورة المجتمعات السياسية المندمجة ــ ولكن غير المتكاملة •

جدول رقم (١٥)

الاندماج السياسى ، والتعدد والأمن :

النماذج الممكنة للمجتمع السياسى

	عدم الاندماج	الاندماج
التكامل	مجتمع الأمن المتعدد مثال (النرويج ـ السويد اليوم)	مجتمع الأمن المندمج مثال (الولايات المتحدة اليوم)
عدم التكامل	مجتمع (لا اندماج) مجتمع (لا أمن) مثال (الولايات المتحدة ـ الاتحاد السوفيتى اليوم)	مجتمع مندمج وليس مجتمع أمن مثال (إمبراطورية هابسبورج ١٩١٤)

عتبة التكامل — عتبة الاندماج

ورغم خطورة مجتمع الأمن المندمج فى حالة فشله ، فانه سيظل مرغوبا أكثر من بدائله ، لأنه فى حالة نجاحه لن يحافظ على السلام فحسب ، ولكنه سيوفر كذلك قوة أعظم لانجاز الخدمات والأغراض الحكومية العامة والمحددة ، وربما يوفر شعورا أكبر بالشخصية والطمأنينة النفسية بالنسبة للصفوة وجماهير السكان داخله • ورغم أنه مرغوب أكثر ، فانه شأنه فى ذلك شان كل ما هو أفضل ــ أصعب فى تحقيقه والمحافظة عليه •

الشروط الخلفية الأساسية : تعدد احدى الدراسات ١٢ شرطا خلفيا اجتماعيا واقتصاديا داخل وبين الوحدات المشتركة ، يبدو أنها ضرورية (وربما غير كافية رغم ذلك) لنجاح مجتمع الأمن المندمج وهى : ـ

١ ـ التطابق المتبادل بالنسبة للقيم الرئيسية المرتبطة بالسلوك السياسى ·

٢ ـ أسلوب معيشة مميز وجذاب ·

٣ ـ توقعات لروابط اقتصادية قوية ومفيدة أو عائد مشترك ·

٤ ـ زيادة ملحوظة فى القدرات السياسية والادارية على الأقل بالنسبة لبعض الوحدات المشتركة ·

٥ ـ نمو اقتصادى أعلى ، على الأقل بالنسبة لبعض الوحدات المشتركة (بالمقارنة مع الأقاليم المجاورة خارج منطقة التكامل المرتقب) ·

٦ ـ بعض الروابط الهامة المتصلة الخاصة بالاتصال الاجتماعى عبر الحدود المشتركة للأقاليم المرتقب تكاملها ، وعبر حواجز بعض الطبقات الاجتماعية الرئيسية داخلها ·

٧ ـ توسيع نطاق الصفوة السياسية داخل بعض الوحدات السياسية على الأقل ، وبالنسبة للمجتمع الناشىء الأكبر ككل ·

٨ ـ وجود درجة عالية من سهولة الحركة بين الأشخاص جغرافيا واجتماعيا على الأقل بين الطبقات السياسية المتقابلة ·

٩ ـ تعدد مجالات تدفق الاتصالات والمعاملات المشتركة ·

١٠ ـ بعض أنواع التعويض الكلى عن المكافآت فى تدفق الاتصالات والمعاملات بين الوحدات المراد تكاملها ·

١١ ـ وجود معدل معقول من تكرار التداخل فى أدوار الجماعات (كأن يكون داخل أغلبية أو أقلية) بين الوحدات السياسية ·

١٢ ـ وجود قدرة كبيرة متبادلة على التنبؤ بالسلوك ·

وتوفر هذه الشروط الأساسية مجتمعة جزءا كبيرا من البيئة الاجتماعية والاقتصادية والنفسية التى لا غنى عنها للشروط السياسية المعروفة اللازمة لمجتمع الأمن المندمج ، والتى تكمن أساسا فى استعداد وقدرة جميع الطبقات السياسية المعنية فى جميع الوحدات المشتركة على :

١ ـ قبول ودعم المؤسسات الحكومية المشتركة ·

٢ ـ تقديم ولاء سياسى عام لهذه المؤسسات للحفاظ على المجتمع الاندماجى ·

٣ ـ تشغيل هذه المؤسسات المشتركة باهتمام مناسب متبادل . وباستجابة لرسائل وحاجات كل الوحدات المشتركة ·

وحتى بعد اقامة مجتمع أمن مندمج كاتحاد فيدرالى أو امبراطورية ، فانه غالبا ما يكون معرضا للنزاع المدنى او الانفصال · ومن المحتمل أن يؤدى أحد الظروف التالية لتفكك هذا المجتمع :

١ ـ أى زيادة سريعة فى الأعباء الاقتصادية أو العسكرية أو السياسية فى المجتمع أو فى احدى وحداته وبخاصة اذا حدثت زيادة الأعباء فى مرحلة مبكرة قبل أن يتم تدعيم التكامل عن طريق تعلم الولاء والعادات السياسية الراسخة) ·

٢ ـ زيادة سريعة فى التعبئة الاجتماعية والمشاركة السياسية بمعدل أسرع من عملية استيعاب المواطنين للثقافة السياسية المشتركة للمجتمع ·

٣ ـ زيادة سريعة فى التفرقة الاقليمية أو الاقتصادية أو الثقافية أو الاجتماعية أو اللغوية أو العرقية بمعدل أسرع وأقوى من اى عملية تكاملية تعويضية ·

٤ ـ تدهور خطير فى القدرات السياسية أو الادارية للحكومة أو الصفوة السياسية فى مقارنتها بالمهام والأعباء الحاضرة التى عليهم مواجهتها ·

٥ ـ انغلاق نسبى للصفوة السياسية من شأن أن يؤدى الى تباطؤ جذرى فى دخول أعضاء وأفكار جديدة ، والى نشأة صفوة مضادة معادية من أعضاء الصفوة المرتقبين الذين يشعرون بالاحباط ·

٦ ـ فشل الحكومة والصفوة فى تنفيذ الاصلاحات المطلوبة ، والتعديلات المطلوبة أو المتوقعة من قبل السكان فى الوقت المحدد (والتى ربما تكون قد ظهرت فى مناطق بارزة فى الخارج) ، أو الفشل فى التكيف فى الوقت المناسب مع التدهور الوشيك ، أو فقد بعض مراكز الأقلية البارزة أو المميزة (مثل مركز الأقلية البيضاء فى الاتحاد السابق لروديسيا ونياسالاند) ·

مجتمعات الأمن المتعددة أسهل فى تكوينها واستمرارها ، وبالتالى فغالبا ما تكون وسيلة أكثر فعالية للحفاظ على السلام بين أعضائها · ويبدو أنها لا تحتاج الا الى ثلاثة شروط رئيسية لوجودها وهى :

١ ـ اتفاق القيم السياسية الرئيسية ·

٢ ـ قدرة الطبقات السياسية المعنية فى الدول المشتركة على الاستجابة لرسائل وحاجات وأفعال احداها الأخرى بطريقة سريعة ومناسبة ودون اللجوء الى العنف ·

٣ ـ قدرة متبادلة على التنبؤ بالمظاهر الهامة للسلوك السياسى والاقتصادى والاجتماعى (ولكن هذه المظاهر الهامة أقل بكثير فى حالة مجتمع الأمن المتعدد عنها فى حالة المجتمع المندمج الأكثر ترابطا) ٠

عملية التكامل :

ان مجتمعات الأمن المندمجة ، كالدول القومية أو الاتحادات الفيدرالية ، ليست كالأجهزة العضوية ٠ فهى لا تخرج الى حيز الوجود عن طريق عملية نمو خلال تعاقب ثابت للمراحل كما هو الحال بالنسبة لمراحل تطور أبى ذنيبة الى ضفدع ، أو نمو القط الرضيع الى قط كبير ، وانما التكامل يشبه على الأصح عملية صف التجميع Assembly Line ، فالمجتمعات المتكاملة تتجمع فى جميع مظاهرها وعناصرها الأساسية عبر التاريخ كما تتم عملية تجميع السيارة ٠ ولا يهم كثيرا فيما يتعلق بأداء السيارة الكاملة نظام التتابع الذى أضيف فيه كل جزء الى الجزء الآخر طالما أن كل عناصرها الضرورية قد انضمت معا فى النهاية ٠ ومع ذلك ، فقد تمت ملاحظة بعض خصائص عملية التكامل فى عدة حالات سابقة ، وسيكون من الجدير ملاحظتها فى الحالات الحاضرة والمقبلة :

تبدأ عملية التكامل غالبا حول منطقة النواة Corratea التى تتكون من وحدة أو عدد قليل من الوحدات السياسية الأقوى والأكثر تطورا ، وفى بعض الجوانب الهامة الأكثر تقدما وجاذبية عن الوحدات الأخرى ٠ وفى الحكومات أو الصفوة السياسية لمناطق النواة هذه يوجد قائد نشيط أو موحد بالنسبة للنظام السياسى المتكامل الناشىء ٠ وقد لعبت بريطانيا هذا الدور فى الجزر البريطانية، وبيدمونت فى توحيد ايطاليا ، وبروسيا فى توحيد ألمانيا ، وماساتشوسيتس وفيرجينيا وبنسلفانيا ونيويورك مشتركة فى تكامل المستعمرات الأمريكية الثلاث عشرة فى الولايات المتحدة ٠

وفى المراحل الأولى لعملية التكامل غالبا ما ينشأ مجتمع « لا حرب » نفسيا وتصبح الحرب بين الشركاء المقبلين غير شرعية ، ولا تحوز الاستعدادات الجدية للحرب على تأييد شعبى ، وحتى اذا وجدت بعض الدول من الشركاء المقبلين نفسها فى معسكرين مضادين فى نزاع دولى أكبر ، فانها تتصرف بحيث تبقى العداوة والأضرار المتبادلة عند أدنى حد ـ أو ترفض محاربة احداها الأخرى كلية ٠ وقد نشأ مجتمع « لا حرب خطيرة » من هذا الطراز بين دول الكانتون السويسرية فى القرن السادس عشر ، وبين الولايات الايطالية منذ منتصف القرن الثامن عشر وبين الولايات الأمريكية منذ عام ١٧٧٥ ، وبين الولايات الألمانية منذ منتصف القرن التاسع عشر ، وربما يكون قد نشأ منذ عام ١٩٥٠

بين دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية وذلك رغم الكثير من ذكريات الحروب السابقة بينها .

كذلك غالبا ما تضعف الانقسامات السياسية البارزة داخل مجتمع الأمن المندمج الناشيء . وأهم من ذلك ، فان هذه الانقسامات تنتقل خارج حدود الوحدات المشتركة ، تسيطر على الحياة السياسية عندئذ انقسامات تشق طريقها عبر الوحدات والأقاليم السياسية الأصلية . وكلما تنوعت وبرزت هذه الانقسامات القاطعة المتبادلة ، كلما كان قبول الاتحاد الناشيء أفضل . وتاريخ مثل هذه الانحيازات القاطعة للأحزاب السياسية والديانات والمصالح الاقتصادية (وكلها تكمل وتعدل وتجتاز الروابط القديمة للوحدات والأقاليم الأصلية) يمكن تتبعه فى تاريخ توحيد بريطانيا ، وسويسرا ، وايطاليا ، وألمانيا ، والولايات المتحدة .

وعلى النقيض من ذلك ، فان الانقسامات بين الأقاليم والوحدات السياسية عندما تتوازى وتتعزز بواسطة الانقسامات القديمة أو الجديدة الخاصة باللغة والديانة والأيديولوجية والمصلحة الاقتصادية والطبقة الاجتماعية ، فان تكاملها قد يتوقف أو يعكس اتجاهه . وقد حدث ذلك بين بريطانيا ومعظم أيرلندا ، وبين الأجزاء المختلفة من المملكة النمساوية ــ المجرية ، وبصفة مؤقتة بين شمال وجنوب الولايات المتحدة . وفى كل حالة ، كان مجتمع الأمن المندمج ينهار بصفة مؤقتة فى الولايات المتحدة ، ولكن (حتى الآن) بصفة دائمة فى الحالات الأخرى .

وأخيرا ، ففى الحالات الناجحة للتكامل عن طريق الاندماج السياسى كانت الطوائف أو الأحزاب السياسية عبر الأقاليم تمثل شيئا جديدا ، فكانت تتطابق مع أحد أو بعض التجديدات الرئيسية عبر الأقاليم ، تلك التجديدات التى كانت عامة وجذابة فى مكانها وزمانها . فاصلاحات ملوك تيودور لعبت دورا رئيسيا فى تكامل انجلترا ويلز ، وكذلك اصلاحات الأحرار Whigs (وقبولهم بواسطة المحافظين Tories) فى توحيد انجلترا واسكتلنده . وقد لعب الأحرار ومذهب التحرر دورا مماثلا فى توحيد كل من سويسرا وايطاليا وألمانيا فى القرن التاسع عشر ، وساعدهم على ذلك غالبا قبول المحافظين المستنيرين أمثال كافور وبسمارك للاصلاحات والتجديدات الهامة والاشراف عليها . وقد ساعدت الثورة الأمريكية على توحيد الولايات المتحدة ، وكان الفيدراليون التابعون لهاملتون ، والجمهوريون الديمقراطيون التابعون لجيفرسون يمثلون التجديدات البارزة . وعلى العكس من ذلك ، فان عنصر التجديد عبر الأقاليم كان ضعيفا فى الاتحاد الانجليزى ــ الأيرلندى عام ١٨٠١ ، وفى مملكة هابسبورج بعد عام

١٨١٠ ، وفى الاتحاد النرويجى ـ السـويدى بعد عـام ١٨١٤ ، وقد تم حل جميع هذه الاتحادات فى النهاية ٠

الوظيفية كطريق الى التكامل :

وعلى عكس هذه المظاهر الرئيسية للعملية فان قضـية « الوظيفيـة » ـ التى يكثر الجدل حولهـا ـ تصـبح هنا أقل أهمية ٠ ونعيد الى الأذهـان أن الوظيفية تعنى الاندماج الجزئى ٠ وهى تتم بالطريقة التالية : يتم تسليم الحكومات المشتركة لبعض الوظائف المحددة الى وكالة مشتركة ، ولكن هذه الوظائف ليست على درجة كبيرة من الأهمية ، وبالتالى لا تؤدى عادة الى نقل كاف من قوة الغرض العام الى الوكالة الجديدة بحيث تسمح لها أن تكون قـادرة فعلا على اتخـاذ أى تصرف يتطلب اندماجا كاملا ٠ ولهذا فانها غالبا ما تختص بالاندماج الجزئى أو الوظيفى ٠ وأحيانا ما يؤدى هــذا الاندماج الوظيفى خطوة بخطوة الى الاندماج الكامل ٠ وقد حدث هذا مثلا فى حالات مثل اتحاد الجمارك الألمانية فى القرن التاسـع عشر ، والادارة المشتركة للاراضى الغربية بواسـطة الولايات المتحدة طبقا لمواد الاتحاد الكونفيدرالى (١٧٨١ ـ ١٧٩١) ، والكانتون السويسرى منذ أواخر القرن ١٤ وأوائل القرن ١٥ ، وبين انجلترا وويلز ، وانجلترا واسكتلنده فى المراحل السابقة على اندماج كل منهما فى كل حالة ٠

ومن ناحية أخرى ، فقد تم توحيد ايطاليا دون أى اندماج وظيفى سابق وكذلك فان وجود اندماج وظيفى لم يحم الاتحاد النرويجى ـ السـويدى من التحليل ٠ وعلاوة على ذلك ، فرغم وجود فترة من الاندمـاج الوظيفى سـبقت الاندماج الكامل فى حالات انجلترا وايرلندا ، والنمسا وبوهيميا والمجر ، فان هذه المجتمعات المندمجة قد فشلت فى النهاية ٠

ونختتم الحديث بالقول أن الوظيفة أو الترتيبات المتعلقة بهـا ليس لهـا بمفردها سوى أثر قليل على النجاح أو الفشل النهائى للجهود الرامية الى اقامة مجتمعات أمن مندمجة ٠ وتعتمد النتيجة فى كل حالة على شروط وعمليات أخرى، وخاصة على اذا ما كانت التجارب المتعلقة بالترتيبات الوظيفية مجزية أو غير مجزية ٠ وأقصى ما يمكن قوله بالنسبة للوظيفية هو أنها تجنب مخاطر الاندماج الكلى المبكر وأنها تعطى الحكومات ومجموعات الصفوة والشعوب المشتركة وقتا أطول لكى يتعلموا تدريجيا عادات ومهارات التكامل المسـتقر المجزى ذى الأثر البعيد ٠

سياسة التكامل : القادة والقضايا :

اذا نظرنا الى التكامل باعتباره عملية سياسية ، يتضح أن له نقطة انطلاق من الناحية الزمنية وهى النقطة التى يتوقف عندها عن أن يكون مجرد عدد من الأنبياء أو الاتباع المشتتين الضعفاء ، ولكنها النقطة التى يتحول عندها الى حركة أكبر وأكثر تنسيقا ذات قوة كبيرة تقف وراءه • وقبل الانطلاق يعتبر اقتراح التكامل مجرد نظرية ، أما بعد الانطلاق فانه يعتبر قوة •

وقد تهدف حركات التوحيد الكبرى أساسا الى السلام ، وبالتالى الى التكامل القائم على الاتفاق على التغيير السلمى والتحكم فى الصراع ، وقد تهدف هذه الحركات أساسا الى القوة من أجل أهداف محددة أو من أجل أهداف عامة ، وبالتالى الى الاندماج الذى يمكن أيضا أن يتحقق عن طريق الغزو أو القمع • وفى الواقع أن حركات التوحيد السياسى كانت فى الغالب عبارة عن تحالفات كبيرة اهتم بعض مؤيديها أساسا بالسلام الداخلى ، فى حين أن البعض كان يرغب أساسا فى القوة الجماعية عن طريق هذا الاتحاد الأكبر ، كما أنالبعض الآخر كان يرغب فى الاثنين معا •

ولكى تبلغ القضية الأساسية للتكامل درجة الحدة فانها يجب أن تصبح بارزة أمام مجموعات المصالح الهامة وأمام أعداد كبيرة من افراد الشعب • وقد وجد فى الحالات التاريخية التى تمت دراستها أن ذلك كان يحدث عادة خلال عملية ثلاثية لتغيير العادات • فكان الأمر أولا يستوجب استحداث طريقة حياة جديدة وجذابة يصحبها توقعات عامة بالنسبة للأشياء الجيدة الكثيرة التى ستأتى ، ويصحبها كذلك تجارب كافية عن أثر التطورات الأخيرة على ماضى أو على مستويات المناطق المجاورة ، وذلك بهدف جعل هذه التوقعات العامة ممكنة التصديق ، ولاعطاء السكان والصفوة السياسية المعنية بعض الشعور الكامن بوحدة الرأى والمصالح • وثانيا : يجب اثارة هذا الشعور الكامن بالوحدة عن طريق نوع من التحدى الخارجى الذى يتطلب استجابة جديدة ومشتركة • وثالثا يجب أن يصل جيل جديد الى المسرح السياسى مسلمين بالدرجة السابقة للمصلحة والرأى المشترك ، ومستعدين لاعتبارها نقطة الانطلاق بالنسبة للأعمال السياسية الأخرى • والعملية الثالثة المتعلقة بوصول جيل جديد الى المسرح السياسى حدوثها محتمل بدرجة كبيرة لأن وصول جيل جديد الى المسرح السياسى يحدث كل ١٥ سنة تقريبا • والعملية الثانية الخاصة بأثر بعض التحديات الخارجية محتملة الى حد ما ، حيث أن من المحتمل حدوث تحديات سياسية واقتصادية فى عالم سريع التغير على الأقل كل ١٠ الى ٢٥ سنة ان لم يكن على فترات أقل • ولكن العملية الأولى فقط هى غير المحتملة ، وهى الخاصة بظهور

طريقة حياة مجزية ومعها شعور كامن بالوحدة والمصلحة المشتركة فى الدفاع عنها أو توسيع مداها ، ويحدث هذا فى معظم أنحاء العالم مرة واحدة كل عدة أجيال • وحينما يحدث هـذا الخليط غير المحتمل من الأحـداث ، فان القيادة السياسية تجاه التوحيد عادة ما تتكون من ائتلاف من عدة طبقات وليس من طبقة اجتماعية واحدة • وفى حالات الدراسة التاريخية التى قمنا بها ، لوحظ أن مثل هـذا الائتلاف كان يربط بين أعضـاء وجماعات هامشية أو غريبـة الى حد ما فى مجموعة الصفوة (أكثر الداخلين خروجا) وبين بعض الجماعات الأكثر قوة ونشاطا بين مجموعة « غير ـ الصفوة » (أكثر الخارجين دخولا) الذين بدأوا فى الضغط من أجل نصيب أكبر من السلطة السياسية •

وسوف يتطلب الأمر من البداية ايجاد حلول وسـط سـياسـية كبيرة للمحافظة على تماسك هذه الحركات المتكاملة والائتلافات المكونة من طبقات مختلفة والتى يحتمل أن يكون أعضاؤها مختلفين تماما من ناحيـة التكوين والمصـالح والآراء ، ولكن من المحتمل أن تكون هذه الحلول الوسط من نوع خاص ، وأن تكون مصممة ليس على أساس احباط كل الأحزاب عن طريق اعطاء كل منها قدرا أقل بكثير مما كان يطمع فيه ، ولكنها على العكس تكافىء كلا منها بأن تمنحه معظم أو كل ذلك المطلب الأكثر أهمية بالنسبة له مقابل تنازلاته فى مسـائل أخرى أقل الحاحا بالنسبة له ولكن أكثر أهمية بالنسبة للشركاء الآخرين داخل الائتلاف • وتتضمن هذه الحلول الوسط نوعا من « ازالة العوائق » سياسيا بدلا من سد الطريق بها ، فبدلا من أن يعوق الشركاء أحدهما الآخر ، يجب عليهم اكتشاف طريقة لتبادل المنافع السياسية وربط التنازلات الحقيقية والملموسة بالنسبة للمصالح الحيوية لأحدهما الآخر •

وسوف يستغرق العمل الخاص باكتشاف واقامة أنماط صالحة للمواءمة السياسية المتبادلة وقتا طويلا فى أغلب الأحوال • ولذلك فان عددا كبيرا من حركات التكامل قد أوضح تتابعا لثلاث مراحل • فهناك أولا مرحـلة القيـادة بواسطة المثقفين وهى المرحلة التى يؤيد المثقفون أساسا الحركة خلالها (وليس بالضرورة أن يكون المؤيديون هم غالبية المثقفين) ، كما تؤيدها أيضا مجموعات قليلة ومحدودة نسبيا من الطبقات الأخرى • وبعد ذلك تأتى مرحلة السياسيين الكبار حينما تبدأ مجموعات المصالح الأكبر تتارجح خلف حركة التكامل ويبدأ التوصل الى حلول وسط سياسية مفيدة للطرفين • وأخيرا تختفى هذه المرحلة في ظل ظهور المرحلة الثالثة : مرحلة الحركات الجماهيرية وراء سياسات الصفوة المتشعبة ، وذلك حينما تدخل قضية التوحيد السياسى النطاق العملى المتعمق • وحتى فى هذه المرحلة يمكن أن تصاب الحركة بالنكسات والاخفاق • وكما توحى دراسـة ريتشارد ميريت Richard Merritt عن توحيد المستعمرات الأمريكية ،

فان من المحتمل بالنسبة للنشاطات التكاملية والتأييد الشعبى لها أن تزداد ثم تتدهور ثانية بطريقة مماثلة لمنحنى التعلم ٠ ومع ذلـك ، فاذا نجحت عمليـة التعلم ، فان كل قمة أو فراغ بين قمتين فى هذا المنحنى سيكون أعلى من مثيله فى المنحنى السابق ، حتى تجتاز العملية عتبة حرجة وهنا تكون قد تمت خطوة رئيسية نحو مجتمع الأمن المندمج ٠

المطالب والوسـائل : خـلال فترة التعلم الاجتماعى ، يجب على جماعات الصفوة والسكان ان يتعلموا كيف يربطون بين كل أو معظم اهتماماتهم السياسية الهامة وبين القضايا المتعلقة بعملية التوحيد ، ويجب أن يصلوا الى ادراك هذه القضية بطريقة واضحة كقرار واحد وبسيط لا تثار ضجة حوله بواسطة عديد من الاقتراحات المنافسـة البديلة ٠ ومن بين أكثر المطالب والمصـالح السياسية فعالية والتى يجب تكريسها لخدمة قضية التكامل المطالب المتعلقة بحقوق وحريات جديدة أكبر بالنسبة للأفراد والمجموعات ٠ ويلى مطالب الحريات الأكبر من ناحية الفعالية المطالب الخاصة بمسـاواة أكثر ــ سياسية واجتماعية واقتصـادية ٠ وبالاضافة الى هذين المطلبين ، يأتى المطلب الخاص بطريقة حياة مرضية تتضمن عادة بعض الخبرات أو الوعود الخاصة بالرخاء والرفاهية المادية ٠ وعلى عكس هذه المطالب الثلاثة ، فان المطالب الخاصة بالسعى نحو قوة جماعية أكبر من أجل ذاتها ، أو الخاصة بالدفاع عن والحفاظ على بعض امتيازات الأقليـات الخاصة بمجموعة أو بطبقة ، ليس لها سوى اثر طفيف وربما ليس لها اثر اطلاقا فى تحديد نتيجة العملية التكاملية ٠ وفى احدى الدراسات التاريخية ، ثبت أن النوعين الأخيرين من المطالب قد حدثا فى حالات فشل التكامل بنفس نسـبة حدوثهما فى حالات النجاح ٠

وبهدف دفع عملية الدمج السياسى للأمام ، تم استخدام جميع الوسـائل السياسية العادية ، ولكن ثبت أنه ليس لجميع هذه الوسائل نفس الأثر ، وأكثر الوسائل تأثيرا ــ من حيث تكرار استخدامها بنجاح ــ هى تسجيل الاشـتراك والتأييد الشعبى الواسع ٠ فمن بين الحالات التى تمت دراستها ، كانت كل حركات الدمج التى تحظى بالمشاركة الشعبية تكلل بالنجاح ٠ والوسيلة الفعالة الثانية هى قبول التعدد ، وبالتالى استقلال وسيادة الوحدات السياسية المشتركة لفترات انتقال طويلة ٠ ويأتى بعد ذلك الاستخدام الواسع للدعاية : التعهد بالغاء بعض التشريعات المعينة التى لا تحظى بالشـعبية ، وتطوير الاسـتقلال السياسى أو الادارى للوحدات المشتركة ٠

وعلى النقيض من ذلك ، فان بعض الوسائل كانت قليلة أو عديمة الأثر فى أحداث الدمج ، وتساوت هذه الوسائل فى حالات النجاح والفشل ٠ وبعض هذه الوسـائل هو تطوير مؤسسات سياسية محددة ، واسـتخدام الرموز ،

والالتجاء لبسط النفوذ فى تعيين بعض الأفراد المختارين عمدا فى الوظائف السياسية أو الادارية • وقد يكون من المحتمل أن هذه الوسائل كانت ضرورية ، ولكنها بمفردها لم تساهم فى زيادة احتمال النجاح •

وقد ثبت أن هناك ثلاث وسائل كانت غير منتجة ـ أى أنها ارتبطت بفشل الدمج أكثر من ارتباطها بنجاحه • وهذه الوسائل هى الاصرار المبكر على الدمج الكامل ، والجهود المبكرة لاقامة احتكار للعنف ، والغزو العسكرى المباشر •

وغالبا ما كانت معارضة الدمج تأتى من الفلاحين والمزارعين وبعض المجموعات القروية ، وفى المرتبة الثانية من المجموعات أو المناطق المتميزة التى كانت تخشى أن تخسر أى شىء من جراء الدمج • ويبدو أن معارضة القرويين لم يكن لها تأثير كبير فى نجاح أو فشل حركات الدمج ، ولكن التأييد النشط للفلاحين ـ وان كان نادرا ـ كان دائما يرتبط بالنجاح • كما أن المجموعات المتميزة لم تحدث اختلافا فى حالات نجاح أو فشل التكامل سواء بمعارضتها أو بتأييدها ، ولكنها فى معظم الأحيان كانت تخرج ببعض الامتيازات الملموسة فى صالحها • وأما فيما يتعلق بحركة الدمج ذاتها فى كل حالة ، فان منح هذه الامتيازات للمجموعات المتميزة كان له أثر قليل ـ ولكن واضح ـ فى صالح النجاح •

وفى النهاية ، فان حركات الدمج كانت غالبا تنجح عن طريق مزيج من الضم والابداع ، فكانت تنجح عادة بضم كل الاقتراحات والبدائل المتنافسة حتى يمكن توجيه كل الاهتمام والعمل السياسى نحو القضية الكبرى الواحدة ، والسياسة الخاصة بالدمج • ولكنها غالبا ما كانت تنجح فى عمل ذلك ، وفى دعم وتوسيع نطاق ائتلافها السياسى ، وذلك فقط عن طريق روح الابتكار والابداع التى حدت بدعاة الدمج الى ابتكار وصياغة خطط محددة للاتحاد والمؤسسات المعنية لكى تنجح فى مهمتها • وغالبا ما كان عامل الابداع والتجديد السياسى عاملا حاسما ، وكان معظم المؤسسات المركزية لمجتمعات الأمن الناجحة الاندماج مبدعا ، بل وغير متصور فى المكان والزمان الذى وجدت فيه • وعلى العكس من ذلك ، فان عدة مجتمعات أمن مندمجة قد دمرتها السياسات والآراء الروتينية ، والقرارات الواضحة ، وكلها كانت أشياء محتملة ولكنها غير مناسبة فى مكان وزمان وجودها • وفى سياسات الدمج أيضا ، كانت العبقرية تكمن فى اكتشاف حل غير متصور ولكنه ملائم بدرجة كبيرة ، أو سلسلة من الحلول من هذا النوع ، وتحويلها الى واقع •

عملية اقامة مجتمع الأمن المتعدد : كما أن مجتمع الأمن المتعدد يحتاج الى عدد أقل من الظروف الأساسية الملائمة لنجاحه ، فانه يحتاج كذلك الى عمليات أبسط ـ ولكنها قد تكون أكثر حذقا ـ لكى يأتى الى حيز الوجود •

والعملية الرئيسية المطلوبة هى عدم الاجتذاب المتزايد وقلة احتمال الحرب بين الوحدات السياسية فى مجتمع الأمن المتعدد الناشىء ، وذلك من وجهة نظر حكوماته ومجموعات الصفوة (وأخيرا) السكان . والعملية الثانية ـ وهى مشابهة لعملية تفضيل قيام مجتمعات الأمن المندمجة ـ هى نشر الحركات الفكرية والعادات التى تحبذ التكامل ، واعداد المناخ السياسى لها . والعملية الثالثة قد تكون تنمية وممارسة عادات ومهارات الاهتمام المتبادل والاتصال والاستجابة المتبادلة لكى يصبح من الممكن المحافظة على استقلال وسيادة الوحدات المشتركة ، والمحافظة على التوقعات الثابتة للسلام والتبادل السلمى بينها . وتعترض هذه العمليات الثلاث مصاعب ليست تافهة ، ولكنها أقل من المصاعب التى تعترض طريق الدمج المباشر بين أى مجموعة من الدول ذات السيادة فى عالم اليوم .

بعض القضايا الناشئة المتعلقة بالتكامل والسياسة العالمية

تبرز من خلال استعراضنا لظروف وعمليات التكامل ثلاث قضايا فلسفية عامة . والقضية الأولى هى قضية الهدف الأساسى الذى يجب تبينه : هل يجب أن يكون هو السلام داخل المنطقة المتكاملة ، أم يكون شكلا من أشكال القوة الجماعية ، ربما للدفاع عن المنطقة المتكاملة ضد أية قوى خارجية ،أم يكون مجموعة من الأهداف الأخرى ؟ واذا كان السلام والقوة قد تم التأكيد عليهما كأهداف طويلة المدى ، فأيهما يجب السعى اليه أولا ؟ وما هى الفترة الزمنية المتصورة لبلوغ كلا الهدفين ؟

والقضية الثانية هى الهيمنة Hegemony الممكنة لاحدى الوحدات السياسية (مثل أقوى دولة قومية) داخل مجتمع الأمن الناشىء ، فى مقابل المساواة التامة أو شبه المساواة بين أعضائه من الدول ذات السيادة تقريبا . ويرتبط بهذه القضية موضوع اغلبية الأصوات فى مقابل المفاوضات والتنازلات الخاصة . ورغم أن التصويت بأغلبية الأصوات يشبه ـ وأحيانا يكون فعلا ـ وسيلة تتسم بالمساواة ، فيمكن استخدامها كذلك لاقامة سيطرة احدى القوى الكبرى أو بعضها بمساعدة أصوات بعض القوى الأقل التى يسهل التأثير عليها أو التحكم فيها .

ويمكن أن ينتج عن ذلك نمط يشبه هرم الشركات المساهمة . فالدولة ذات الموارد الكبيرة ـ ولكن المحدودة ـ يمكن أن تحتفظ لنفسها بدور رئيسى فى قرارت مجموعة صغيرة من الدول . وهذه المجموعة ـ ولنطلق عليها اسم التحالف (أ) يمكن لها مشتركة ان تحظى بنفوذ رئيسى داخل تحالف أكبر ـ ولنطلق عليه التحالف ب . ويمكن استخدام التحالف ب بدوره فى السيطرة على التحالف ج وهكذا حتى يمكن لأحد التحالفات فى النهاية السيطرة الغالبة الرسمية على

الأمم المتحدة ، والسيطرة الملموسة على معظم (وفي الحالات المثلى على كل) العالم ٠ ولم يحدث شيء مشابه لهذا ، ولكن امكانية حدوثه قائمة ، وربما كانت المقاومة شبه الفطرية من جانب كثير من الدول لأغلبية الأصوات البعيدة المدى من الهيئات الدولية وفوق القومية ، وتفضيل هذه الدول للمفاوضات والتجاوب المتبادل بين الوحدات ذات السيادة ، ربما كان كل ذلك يرجع الى هذه الاعتبارات ٠

والقضية الثالثة مرتبطة بالثانية وهي : هل يفضل اقامة المنظمات الأكبر باضعاف مكوناتها حتى تسهل السيطرة عليها واستبدالها ؟ وبالتحديد ، هل يجب اقامة الاتحادات باضعاف الدول الأعضاء فيها ، والمنظمات الدولية باضعاف الدول التي تتكون منها ؟

ويمكن ـ بالنسبة للمستقبل القريب ـ الاشـــارة الى بعض الاجابات الاجتهادية ٠ من المحتمل أن تبدو المحافظة على الســلام المتوتر ـ ولكن الممكن تحمله ـ أكثر الحاحا بالنسبة لمعظم الحكومات من اقامة المنظمات فوق القومية الكبرى ذات السلطات الشاسعة من أجل أهداف عامة تقريبا ٠ وستبدو السيادة مع قيود قليلة فقط أكثر جاذبية لمعظم الحكومات من الرضوخ لسيطرة أى من القوى الكبرى أو التحالف الجزئي لهـذه القوى ٠ وســتبدو تقوية ـ وليس اضعاف ـ قدرات ومكانة الدول القومية عملية ومرغوبــة أكثر بالنســبة لمعظم حكوماتها وشعوبها ٠

وقد يتميز المستقبل القريب بعهد من التعدد ، وعلى أحسن الفروض عهد من مجتمعات الأمن المتعددة ٠ ورغم ذلك ، فعلى المدى الطويل يحتمل استمرار السعي من أجل خلق المجتمعات السياسية المندمجة التي تسيطر على الســـلام والقوة معا حتى تنجح هذه المساعي ٠ وحتى يتحقق هذا النجاح ، فســـوف لا يتطلب الأمر مجرد النية الحسنة والجهد المتواصل ، وانما ســيتطلب كذلك الخلق والابداع السياسي ، مع ثقافة سياسية خاصة بانفتاح وتفهم وتعاطف دولي أكبر ٠

وبدون هذا المناخ السياسي ، وهذه الجهود السياسية الجديدة ، فمن غير المحتمل بقاء الجنس البشري لفترة طويلة ٠ ولكن حقيقة أن كثيرا من الناس في كثير من الدول أصبحوا يدركون المشكلة ، والحاجة لزيادة الجهود لحلها ، يجعل من المحتمل التوصل الى حل لها ٠

ملحق

عملية صنع السياسة فى وزارة الخارجية *

« ملحوظة : ترك الزمن بصماته على مقال مستر اوجبون مثلما ترك بصماته على كثير من الاشياء . فالقنصلية العامة فى برازافيل اصبحت الآن السفارة الامريكية فى برازافيل ، ومقر وزير الخارجية وكبار مساعديه بالدور الخامس من عماره New State اصبح الدور السابع فى عمارة New State الجديدة ، وشئون الاقاليم غير المستقلة لم يعد يختص بها مكتب مستقل تابع لمكتب شئون المنظمات الدولية ، ولكن اصبح الامر يلينا مكتبا مستقلا يقوم على تحليل مشاكلها ، ويتبع مكتب المعلومات والبحوث . هذه كلها ليست سوى تغيرات طفيفة ، اذ مازال مقال مستر اوجبورن يشتمل بريقة براقة وواضحة على النماذج النمطية لصنع القرار فى وزارة الخارجية ، وعلى نشاطات هذه الوزارة » .

وزارة الخارجية جهاز يستجيب بطريقة مستمرة لتشكيلة شاسعة من الحوافز . وفيما يلى عينة من الاحتياجات التى تطلب من وزارة الخارجية فى يوم معين : تهديد سوفييتى جديد لبرلين ، مؤتمر مقبل لوزارة خارجية منظمة الدول الأمريكية ، طلب قرض مقدم من بولندا ، طلب تأييد ترشيح لرئاسة الجمعية العامة للأمم المتحدة ، رجاء من سفير بدعوة رئيس وزراء الدولة المعتمد لديها لزيارة الولايات المتحدة زيارة رسمية ، رفض حكومة أخرى السماح للقنصلية الأمريكية باستيراد امداداتها الرسمية بدون رسوم ، طلب من البيت الأبيض باعداد وتعليق على عمل قطاع السياسة الخارجية لتضمينه فى خطاب هام للرئيس ، زلزال فى بحر ايجا يخلق صعوبات يبدو معها احتمال قدرة

(*) عن تقرير بعنوان « تكوين وادارة السياسة الخارجية للولايات المتحدة لشارلتون اوجيبون ، وهو تقرير أعد لتقديمه للجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكى عام ١٩٦٠ » .

البحرية الأمريكية على تخفيف هذه الصعوبات ، طلب من المتحدث بلسان جمعية السياسة الخارجية بكاليفورنيا ، برقية من عضو بالكونجرس يطلب فيها معلومات يرد بها على خطاب ورد اليه من أحد أعضاء دائرته يحتج فيهـا على التمييز فى المعاملة ضد شركة يمتلكها فى دولة أجنبية ، خطابات من مواطنين بعضها يؤيد والبعض الآخر يستنكر لسياسة عدم الاعتراف بالصين الشيوعية ، استفسارات مستمرة من مراسل صحفى اشتم نبأ ورد فى برقية « سرى للغاية » من سفارة بون حول موضوع اعادة تسليح المانيا واصراره على اكتشاف فحوى هذه البرقية ، طلب من جماعة بروتستـانت لتدخل وزارة الخارجية لمنع الخطر المفروض على جماعة من نفس ديانتهم فى دولة أخرى ، طلب وفد اتحاد نوادى النساء تقييم الموقف فى جنوب شرقى آسـيا ، والاقتراحات الخاصة بامكانية الاسـتفادة من الجولة التى سيقوم بها أعضاء هذا الاتحاد فى هذه المنطقة ، طلب من القنصلية العامة ببرازافيل باعادة النظر فى علاوة غلاء المعيشة ، زيارة لجنة لتقصى الحقائق حـول عمليات برنامج المعونة الخارجية الأمريكية ، اخطار من هيئة مجلس الأمن القومى بحلول موعد مراجعته مذكرة المجلس حول الأقاليم غير المستقلة ، برقية من سفارة أمريكية فى الشرق الأدنى توضح أن قلاقل الليلة السـابقة تجعل زيارة مساعد وزير الخارجية لشئون الشرق الأدنى وجنوب آسيا الموجود حاليا فى منتصف الأطلنطى فى طريقه للمنطقة زيارة غير مناسبة فى الوقت الراهن ، تحذير وزير خارجيـــة أوربى من عواقب تخلى الولايات المتحدة عن تأييد موقف بلاده فى مجلس الأمن ، وتحذير مضاد بواسطة ممثل افريقى لدى الأمم المتحدة من عواقب تأييد الولايات المتحـدة لموقف الدولة الأوربية المعينة • وبالطبـع لا تشمل هذه العينة خضم التقارير الاخبارية التى تصل الى وزارة الخارجية عن طريق البرق أو جوا بالحقيبة الديبلوماسية ، أو تلك الدوريات التى لا حصر لها والتى تصل من جميع أنحاء العالم عن طريق البحر •

والشىء المطلوب البدء به هو توجيه هـذا السيل من المطالب والاحتياجات فى القنوات الصحيحة ولا نعنى بذلك مراسلى الصـحف أو موظفى السـفارات الأجنبية فمن يعرفون طريقهم عادة دون حاجة لتوجيههم • أما بالنسبة للآخرين ، فان كل احتياج أو فرصة للتحرك تصـل أولا الى الـوزارة على هيئة قطعة من الورق ـ البرقيات والرسائل والخطابات ـ يجب أن تصل بأقصى سرعة الى أيدى الموظفين الذين سيقومون باتخاذ الاجراءات الخاصة بها ، والذين تقتضى مهـــام وظيفتهم معرفة محتوياتها •

ويتلقى فرع البرقيات والبريد وهو جزء من قسم خدمات الاتصال الذى يتبع مكتب الادارة المواد الواردة • وبعد حل الشـفرة واعادة كتابة البرقيات بالنص الواضح ، يؤشر على كل برقية بالمكاتب أو اقسام الوزارة التى ستوزع

عليها • ففي حالة الخطاب أو الرسالة التي لم يتوفر لها العدد الكافي من النسخ ، تعد قائمة بأسماء من ستعرض عليهم تباعا ، على أن تذهب أولا الى المكتب (*) المسئول عن اتخاذ أي اجراء تتطلبه الوثيقة أما بالنسبة للبرقيات ، فان توزيعها يكون فوريا وفي وقت واحد ، حيث يمكن طبع عشرات من الصـــور للبرقية الواحدة ، فتذهب نسخة صفراء ـ تسمى نسخة التصرف Action Copy الى المكتب المسئول عن اتخاذ أي تصرف بشأنها ، بينما توزع نسخ بيضاء على المكاتب المعنية الأخرى •

ومن قبيل ذلك هب أن برقية ما (ولتكن رقم ١٠٢٩) قد جاءت من احدى سفارات أمريكا الكبرى في غرب أوروبا ، تنقل تحذير وزير خارجية الدولة « س » بأن توترا خطيرا سيطرا على العلاقات بين الدولة س والولايات المتحدة ان لم تصوت الأخيرة بجانب الدولة س بالنسبة لقضية حساسة تتعلق بالاستعمار ، وذلك في التصويت الذي سيجرى بالجمعية العامة للأمم المتحدة ، فان مثل هذه البرقية ستوزع على نطاق واسع ، بينما توجه نسخة التصرف الى مكتب الشئون الأوروبية • فاذا ما وصلت برقية مماثلة بصدد نفس الموضوع عن طريق الوفد الأمريكي لدى الأمم المتحدة في نيويورك ، ينقل نفس التحذير على لسان وفد الدولة س ، فان نسخة التصرف ستوجه الى دائرة المنظمات الدولية • ولعله من الواضح أن هذا مجرد عرف يجرى عليه العمل •

هذا بينما توزع نسخة المعلومية Information Copies الخاصة ببرقية لها هذه الأهمية على جميع المســـئولين في الدرجات العليا ـ كوزير الخارجية (عن طريق السكرتارية التنفيذية) ، ووكلاء الوزارة ، ونواب وكلاء الوزارة ، والمستشار القانوني • كما توزع على هيئة تخطيط السياسة ، ودائرة الشـــئون الأفريقية نظرا لدخول أقاليم معينة في دائرة اختصاصها ، ودائرة شئون الشرق الأقصى ، ودائرة شئون الشرق الأدنى وجنوب آسيا مادامت البرقية تختص بحكم الشعوب الأوروبية للشعوب غير الأوروبية • هذا بالاضافة الى دائرة المعلومات intelligence والبحوث ، فضلا عن توجيه نسخ اضافية الى وزارة الدفاع ووكالة المخابرات المركزية Desk وعادة ما تقوم السكرتارية التنفيذية بالتأكد من اطلاع وزير الخارجية على البرقية ، وتضمينها في الملخص السرى اليومي الذي يوزع على دوائر الوزارة لتعميم المعرفة على قدر الحاجة • فاذا حملت البرقية شعار « سرى للغاية » فمؤدى ذلك أنهـــا ســـتضمن في ملخص الأفراد

(*) استخدم لفظ « مكتب » أو « دائرة » بالتبادل والكلمة الانجليزية لكليهما هي Bureau دائرة الى أقسام Offices واستخدم لفظ (قسم) للاشارة الى أقسام وتنقسم كل دائرة لتجنب حدوث اللبس ، كما استخدم لفظ « المكاتب المختص » ترجمة كلمة Desk للاشارة الى فروع الأقسام داخل كل دائرة (المترجم) •

اليومى السرى للغاية أو ما يسمى الكتاب الأسود الذى يوزع فقط على الموظفين من درجة مساعد الوزير فصاعدا ٠

وداخل المكاتب ، يتم استقبال المواد الواردة بواسطة مراكز الرسائل ٠ وهناك يتم توزيع البرقية ١٠٢٩ توزيعا أكثر دقة ٠ فتوجه نسخ الى مكتب مساعد الوزير (أو ما يسمى قسم المقدمة Front Office) ، والى مستشار الأمم المتحدة ، ومستشار الشئون العامة (حيث أن الولايات المتحدة ستدخل فى متاعب مع الرأى العام فى هذا الجزء أو ذاك من العالم) ، والى المكتب أو المكاتب الجغرافية التى لها اهتمام رئيسى بالموضـــوع ٠ وفى دائرة شـــئون المنظمات الدولية ، سيكون القســـم ذو الاهتمام الرئيسى هو قســـم الشـــئون السياسية والأمن الخاص بالأمم المتحدة ٠ وربما تذهب نسخة أخرى الى قسم شئون المناطق غير المستقلة ٠

وفى دائرة الشئون الأوربية ، توجه نسخة التصرف الصفراء للبرقية الى قسم شئون غرب أوروبا ، ومن هناك الى المكتب المختص Desk بالدولة س ، حيث تكون هى أول شىء يواجهه مسئول المكتب المختص عند بداية عمله فى الصباح ٠ وكما يحدث ، فقد يكون مسئول المكتب المختص فى مهمة رسمية فى الليلة السابقة حيث كان يناقش باستفاضة مع السكرتير الأول لسفارة الدولة س الرغبـــة فى تجنب التطرف داخل الأمم المتحدة فيما يتعلق بالاقليم موضـــوع الحديث ٠ وفى قسم المقدمة التابع للدائرة ، يكون الموظف المســئول قد دون التفاصيل البارزة للمشكلة التى ســتضطلع بها دائرته ، وبعث بالبرقية الى مساعد الوزير ٠ وتدور الفصول التى تلى ذلك على النحو التالى :

يعبر مسئول المكتب المختص بالدولة س القاعة متوجها الى مكتب رئيسه ومن ثم يتجه كليهما الى مكتب مدير قسم شئون أوروبا الغربية ، حينئذ يتصل الثلاثة بمكتب مساعد الوزير للشئون الأوربية ويطلبون من سكرتيرته تحديد موعد فى أقرب وقت ممكن ٠

ويقوم مدير قسم الشئون السياسية والأمن الخاص بالأمم المتحدة بالاتصال تليفونيا بمدير قسم شئون أوروبا الغربية بحكم أن قســم أوروبا الغربية هو الذى سيقوم بصياغة التعليمات الى السفارة الأمريكية فى الدولة س بغرض أن تثنى وزارة خارجيتها عن عزمها رغبة فى أن تحاط الأمم المتحدة بما يصدر فى هذا الشأن من تعليمات ٠ وقد يضيف فى هذا الصدد أنهم وقد فكروا فى أن يقوم وفد الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة بعرض وجهة النظر هذه على بعثة الدولة س فى نيويورك الا أنه لا ضرورة لذلك حيث ســـتقوم بعثة الدولة س بتقديم النصح لحكومتها بوضع الرأى العام العالمى موضع الاعتبار ٠

وبعد الاجتماع الصباحى الذى يعقده السيد الوزير بالمسئولين ، حيث يتم مناقشة الموضوع باختصار ، يتم عقد اجتماع آخر فى مكتب مساعد الوزير للشئون الأوروبية للاتفاق على الخط الذى سيتبع مع حكومة الدولة س ٠ ويعهد لمسئول المكتب المختص باعداد أول مشروع للبرقية التى توضح هـذا الخط ، حيث تتم مراجعة المشروع وتعديله بواسطة رئيس ومدير قسم أوروبا الغربية ٠

ومؤدى هذه البرقية أن تطلب من السفارة الأمريكية فى الدولة س ايضاح مخاوف أمريكا من أن الخط المزمع اتباعه بواسطة حكومة الدولة س « لن يؤدى الا الى استغلال الموقف من قبل المتطرفين ، والى اضعاف وتخريب عناصر الموقف الودية تجاه الغرب » ٠ كما تطلب البرقية الى السفارة الايحاء بان تؤكد حكومة الدولة س سياسة تضع فى الاعتبار الآمال المشروعة لأهالى الأقليم الأصليين حتى يمكن تمهيد الجو لمناقشة المشكلة بواســطة الجمعية العامة ٠ وبعد تمحيص البرقية والموافقة عليها ، قد يرى مساعد الوزير أن من الضرورى الحصول على موافقة دائرة شئون الشرق الأدنى وجنوب آسيا على هذه البرقية وغالبا ما يسبق ذلك وضع قائمة بأسماء من ستوجه البرقية اليهم للموافقة عليها وهم عادة نائب وكيل الوزارة للشـــئون السياسية ، ودائرة شـــئون المنظمات الدولية ، ودائرة الشئون الأفريقية ٠ كذلك قد يرى مساعد الوزير توقيع البرقية من قبل نائب وكيل الوزارة للشئون السياسية ، دون الحاجة الى توقيعها من قبل من هو أعلى درجة أو مستوى رئاسى بالوزارة ٠ من ثم ، يبقى على مسئول الصياغة توجيه البرقية الى من دونت أسماؤهم بالقائمة للموافقة عليها ٠ فاذا دائرة الشـــئون الأفريقية ، قد وصفت البرقية بأنها رقيقة للغاية بالنسبة لحكومة الدولة س ، وأن وقعت عليها كما هى بالأحرف الأولى أو أعرب قسم الشئون السياسية والأمن الخاص بالأمم المتحدة عن رغبته فى أن يذكر الدولة س بأن الولايات المتحدة كانت مثلا يحتذى فى التزامها بمبدأ اتاحة أوسع فرصة للعمل فى نطاق الأمم المتحدة حينما قبلت فى عدد من المناسبات ادراج بند على جدول أعمالها يتضمن اتهاما للولايات المتحدة بالعدوان ، فان لمسئول المكتب المختص بالدولة س أن يوضح أن قسم أوروبا الغربية يحبذ مثل هذه الاضافة التى قد تزيد من تعنت الدولة س ٠ وبناء عليه ، فان على قسم الأمم المتحدة أن يتنازل عن رغبته فى الاضافة ، ولكن له أن يطلب حذف عبارة فى البرقية يبدو من ظاهرها أنها تضع الولايات المتحدة وراء صراع الدولة س ، وهى العبارة الخاصة بأنه من غير المناسب مناقشة المسألة فى الأمم المتحدة ٠ ومن هنا يصبح على المســـئول الذى قام بصياغة البرقية أن يتولى الاتصال بمدير قسم أوروبا الغربية للموافقة على هذا الحذف ، اذ له أن يقرر ذلك بمفرده ، دون الرجوع الى رئيسه أو الى مساعد الوزير ٠

وهكذا يقوم مدير قسم الأمم المتحدة بالتوقيع على البرقية بالأحرف الأولى نيابة عن قسمه ، ويقوم مسئول المكتب المختص بالدولة س بتسليم البرقية باليد الى سكرتير نائب وكيل الوزارة للشئون السياسية • وفى الساعة السادسة ، حين يبلغ تليفونيا بأن نائب وكيل الوزارة قد وقع على البرقية دون تعليق ، يتوجه مسئول المكتب المختص بالدولة س الى الدور الخامس ، ويتوجه بالبرقية الى هيئة مراجعة المراسلات التابعة للسكرتارية التنفيذية حيث تتم مراجعتها لتكون واضحة سهلة الفهم • وهذه هى آخر مراحل الموافقة بما يتمشى مع العرف السائد • ومن ثم توجه البرقية الى فرع البرقيات الرمزية لارسالها الى السفارة المختصة • وفى صباح اليوم التالى ، يتلقى جميع مسئولى الوزارة الذين اشتركوا فى صياغة البرقية صورا منها على الأوراق الوردية اللون الخاصة بالبرقيات الصادرة وتحمل البرقية وقت الارسال الساعة ١٦ر٨ مساء ، وبذلك تدخل التاريخ كبرقية الوزارة رقم ٧٣٦ الى السفارة فى الدولة س • ويكتب مسئول المكتب المختص بالدولة س عبارة « أرسلت البرقية » بالاضافة الى تدوين التاريخ فى الفراغ الخاص بذلك والموضح بخاتم مطاط على النسخة الصفراء للأصل رقم ١٠٢٩ • ويقوم الموظف المساعد بمكتب المقدمة بتدوين نفس المعلومات فى سجلاته ، ثم ترسل النسخة الصفراء الى الملفات المركزية ، وربما تنقل بعد ذلك فى الوقت المناسب الى الأرشيف القومى • ويمكن حفظ الصور البيضاء فقط فى ملفات الدائرة •

ورغم ذلك ، ففى هذه الحالة لا يوجد من يوهم نفسه بأن المسألة قد تم التخلص منها فبعد مضى أقل من أربع وعشرين ساعة ، تصل برقية جديدة رقم ١٠٣٥ من السفارة فى الدولة س تفيد بأنه فى حين أن حكومة س يحتمل أن تقدم بعض التنازلات ، فانها بالتأكيد ستقوم بشن حملة واسعة النطاق ضد ادراج المسألة على جدول الأعمال ، وأنها تتوقع أن تبذل الولايات المتحدة كافة جهودها لتتكتل كل الأصوات السلبية الممكنة • وهنا يبرز السؤال حول ما هية الموقف الذى ستتخذه الولايات المتحدة فى الواقع ، وعن حجم الجهود التى ستبذلها لكسب مؤيدين لموقفها ؟ والواقع أنه لا يوجد من يعتقد ولو للحظة واحدة أن هذه المسألة المتفجرة يمكن اتخاذ قرار بشأنها على مستوى الدوائر السياسية بالوزارة ، وانما للوزير وحده أن يتخذ مثل هذا القرار • وتلك فى حد ذاتها حقيقة مريرة يدركها الوزير شخصيا ، فعقب اجتماع كبار المسئولين لبحث مسألة برلين ، يوجه الوزير نظر مساعده لشئون التخطيط السياسى بأن يبحث خلال الأيام القليلة القادمة البدائل الممكنة للموضوع • ومن ثم يبدأ مساعد الوزير فورا فى التحرك ، فيدعو الى عقد اجتماع صباح اليوم التالى • ويحضر الاجتماع كل من : مساعد الوزير لشئون التخطيط السياسى شخصيا ، وعدد من موظفى مكتبه (بما فيهم المتخصصون فى المسائل الأوربية والأفريقية) ، ومدير مكتب الشئون السياسية والأمن الخاص بالأمم المتحدة ، ورئيس قسم أوربا الغربية ،

ومسئول المكتب الخاص بالدولة ، وعضو من هيئة التوجيه والتنسيق السياسى التابعة لدائرة الشئون العامة واثنين من المتخصصين فى المعلومات وهما مدير قسم الأبحاث والتحليل لأوروبا الغربية ، ومدير قسم الأبحاث والتحليل للشرق الادنى وجنوب آسيا وافريقيا • وتكتشف المناقشة كل جوانب المسائل المختلفة المرتبطة بالموضوع • وعادة ما تكون المناقشة موضوعية هادئة ، ويكون الهدف من الاجتماع هو العمل على توضيح الأمور ، حتى يتأكد المسئولون عن التخطيط السياسى أن كل المسائل المرتبطة بالموضوع ستكون موضع الاعتبار عند اعداد هذا القسم للورقة التى ستعرض على الوزير •

وقد يصبح الوزير فى موقف صعب ، عندما ما تختلف آراء الرئيس حول الطريق الذى يجب اتباعه عن آراء الوزير • وقد ينقسم الكونجرس كذلك فى الرأى لأن قسما منه يتأثر بالقوة المغرية لفكرة القومية بين الشعوب غير المستقلة ، فى حين ان جانبا آخر يتأثر بالدور الأساسى للدولة س داخل منظمة حلف شمال الأطلنطى ، ودورها فى الدفاع الأوربى كذلك يعمل سفراء بعض الدول على جذب الوزير الى جانب معين ، فى حين أن آخرين يجذبونه الى جانب آخر • وهناك احدى الصحف الأمريكية الكبرى التى قد تنصح فى مقالها الافتتاحى بممارسة « ضبط النفس والتفهم وبعد النظر » وفى أثناء الاجتماع الذى يعقده الوزير مع كبار المسئولين بالوزارة للتوصل الى قرار ، قد يلاحظ أن هناك انقساما عميقا كما كان يخشى بين مرؤسيه • فهو يتشاور مع كل منهم — مع مساعدى الوزير للتخطيط السياسى ، والشئون الأوربية ، والشئون الأفريقية، وشئون الشرق الأدنى وجنوب آسيا ، وفى النهاية ، يعرض ملخصا للآراء ، ثم يعلن عن قراره ويلى ذلك حدوث الأشياء الآتية :

(★) نقل مساعدى الوزير النبأ الى دوائرهم المختلفة •

(★) ارسال برقية عاجلة تتضمن قرار الوزير الى السفارة الأمريكية فى الدولة س •

(★) ارسال برقية الى السفارات الامريكية فى العواصم الكبرى فى العالم تطلب توجيه كل سفير الى وزارة الخارجية فى الدولة المعتمد لديها لشرح وجهة النظر الأمريكية بعبارات مقنعة •

(★) ارسال برقية مماثلة الى الوفد الأمريكى فى نيويورك لاستخدام مضمونها فى المحادثات مع وفود الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة •

(★) عقد اجتماعات يحضرها ممثلون عن الدوائر الجغرافية المعينة ، ودوائر الشئون العامة ، ووكالة الاعلام الامريكية • ثم يعود ممثلو وكالة الاعلام الأمريكية الى مقرهم لصياغة التوجيهات لمكاتب الاعلام الأمريكية فى جميع

انحاء العالم وتحتوى هذه التوجيهات على كيفية استخدام الأنباء الخاصة بالقرار الأمريكي عند اعلانها ٠

وكلما كانت المشكلة أكثر اهمية ، زاد عدد المستويات العليا التى تناقشها فى وزارة الخارجية ٠ ففى حالة أزمة ما ــ ولتكن أزمة ناجمة عن قلب نظام الحكم فى الدولة أ ، وهى حكومة ذات اتجاه غربى فى الشرق الأوسط ــ فان على الوزير أن يعالج الموضوع بنفسه ٠ هذا علما بأن غالبية عمل الوزراة يقوم به بالضرورة المسئولون الأقل درجة ٠ ولكن فى حالة اهتمام الوزير شخصيا بأزمة معينة ، ومتابعتها يوما بيوم ، فان على مسئول المكتب المختص بالدولة ورئيسه أن يقوما بتقديم المعلومات التفصيلية التى تكون فى حوزة المتخصصين ، بينما يقوم محللو الدول ورؤساء الفروع بدائرة المعلومات بالعمل عشر ساعات يوميا ، طوال ستة أو سبعة أيام الأسبوع ٠ هذا بالاضافة الى ما سبق الأزمة من جهد وعمل من جانب المسئولين فى المستويات الأدنى ٠

على أنه فى الحالة المعروضة سابقا ، كان واضحا لفترة ما أن الامور لا تسير على ما يرام فى الدولة أ ٠ كما كانت السفارة الأمريكية فى هذه الدولة على علم بالاستياء المتزايد من النظام الحاكم ، وذلك عن طريق اتصالاتها غير المباشرة مع عناصر المعارضةالسياسية، وعن طريق المعلوماتالواردة لها من القاهرة، ومتابعتها لمظاهر التوتر ، والمنشورات السرية ٠ فقد قدم مسئول الشئون العامة فى الدولة أ بعض المعلومات المتفرقة الى السفارة والى وكالة الاعلام الأمريكية بسبب اتصالاته الخاصة مع المجموعات المهنية داخل الدولة أ وعلى أساس قوة هذه التقارير والبرقيات الواردة من المراسلين الأمريكيين فى المنطقة ، وتحليلات دائرة المعلومات والأبحاث ، التى تشير جميعها فى نفس الاتجاه قام مسئول المكتب المختص بالدولة خلال اجتماع للمسئولين بقسم شئون الشرق الأدنى بالاعراب عن قلقه اذا ما طلب منه (اعداد مذكرة يمكن لمدير القسم عرضها على مساعد الوزير اذا كانت مقنعة فى عرضها ٠) ٠

وحيث ان ما يدور بخلد مسئول المكتب المختص بالدولة أ سيطلب تحركا على المستوى القومى ، فان ما يكتبه يأخذ شكل مذكرة للعرض على الوزير ٠ وتحتوى هذه المذكرة على عرض المشكلة والتحرك الذى يوصى باتباعه ، واستعراض للحقائق المرتبطة بالمشكلة ، ثم الخاتمة ٠ وفى نهاية المذكرة ، تكتب قائمة برموز مكاتب الوزارة التى يجب الحصول على موافقتها ٠ ويجب أن تشفع المذكرة بالمستندات المؤيدة ، وبخاصة برقيات السفارة التى يلصق على كل منها شريط لتمييزها ٠

وقد تم تحديد المشكلة بكونها « تقوية النظام الحالى الموالى للغرب فى الدولة « أ » ٠ وعلى سبيل التوصية ، أعرب مسئول المكتب الخاص بالدولة أ عن

حساسية مشـــكلات واحتياجات الدولة المسئول عنها ، وطالب بابتعاد الولايات المتحدة بدرجة أكبر عن منافس الدولةا ، وهي الدولةب ، وارسال شحنات أسلحة أمريكية ، وتزويدها بالبنادق والطائرات المقاتلة النفاثة التى كانت قد طلبتها ، وتأييد عضويتها فى وكالات الأمم المتحدة المختلفة ، ودعـــوة الرئيس الأمريكى لرئيس وزراء الدولة أ لزيارة الولايات المتحدة • وبديهى أن معظم ما توصى به المذكرة يجب أن يكافح من أجل تحقيقه داخل الدائرة السياسية (وحتى فى القسم الداخلى) حيث أن هذه التوصيات تتعارض مع مطالب دول أخرى (ومسئولى المكاتب المختصة بهذه الدول) داخل دائرة الاختصاص نفسها • وفى حين أن أيا من مدير القسم أو مساعد الوزير لا يشك فى أن مساندة الدولة ب تشكل عائقا فى المنطقة ، فانهما يعتبران أن اقتراحا بالتخلى عنها كلية من شأنه أن يقضى على المذكرة المقدمة ، وأخذ ما جاء فيها مأخذ الجد • وأخيرا تغادر المذكرة السياسية حاملة توقيع مساعد الوزير وقد تمت مراجعتها مراجعة شاملة ، ولكنها تكون فى انتظـــار تعديلات أخـــرى عليها • فقد لا تستطيع وزارة الدفاع توفير البنادق والطائرات النفاثة المرغوبة ، أو لا تستطيع دائرة شئون المنظمات الدولية تقديم أية تعهدات فى هذه المرحلة فيما يتعلق بمسألة العضوية فى وكالات الأمم المتحدة • كذلك قد يتعذر على نائب وكيل الوزارة للشئون السياسية تلبية الطلب الخاص بدعوة الرئيس الأمريكى لرئيس وزارة الدولة أ لزيارة أمريكا زيارة رسمية ، حيث أن عدد الضيوف الذين تمت دعوتهم بالفعل قد أصبح كبيرا جدا •

وبديهى أن يرتفع معدل الاسقاط والاهمال للتوصيات الواردة فى المذكرات المقدمة للوزير ، كما هو الحال بين سمك السالمون عند التصارع لشق طريقه الى منبع النهر حيث توجد أماكن وضع البيض حيث يرتفع معدل الوفيات • فلا شك أن الامور الشائكة والمعقدة تنتشر فى كافة أرجاء العالم • ولكن الولايات المتحدة لاتستطيع عمل كل شيء فى كل مكان وفى نفس الوقت• وحينئذ يبدو أن الدولة ـ بغض النظر عن صراخها فى محاولة لجذب الانتبـــاه ـ تعتبر بمثابة الدولة الوحيدة فى الشرق الأوســـط التى ليس من الضرورى أن تثير قلقنا • وعندما يحدث الانقلاب فى الدولة أ ، يدق جرس التليفون فى الصباح الباكر ليوقظ رئيس المكتب المسئول عن الدولة أ والدولة الأخرى • وفى لمح البصر ، وقبل أن تلمس قدماه أرض غرفة نومه ، يكون قد تصور حجم الكارثة الممكنة فى تلك المنطقة وتراوده فكرة مؤداهـا أن الاطاحة بالمملكة فى الدولة جـ قد أضحى أمرا شديد الاحتمال • وهذا يتساءل : أما من وثيقة سرية للغاية أودعها مسئولو الامن بمكتبه ! وهنا يخطره الموظف المناوب بالوزارة هاتفا بوصول برقيه ليلية خطيرة Niact (اختصار لكلمة **Night Action** وهى برقية تستدعى اتخاذ تصرف معين ليلا ، وتعنى يجب قراءة هذه البرقية فورا لو استدعى الأمر البحث عن شخص فى فراشه ») •

ولهذا يفضل أن يحضر بنفسه لمراجعتها • وفى الطريق ، يدير رئيس المكتب راديو السيارة ليتابع نشرة الأنباء ، ولكنه لا يسمع فيها شيئا بصدد الدولة أ • فقد تفوق العم سام على وكالات الأنباء •

حتى اذا وصل الى مقر الوزارة ، وجد أن البرقية قد تم حل رموزها ، حيث تفيد قراءتها أن هناك ثورة فى الدولة أ ، تم خلالها قتل أو نفى كبار القادة • وهكذا يصبح عليه أن يوقظ مساعد الوزير • ولكن نظرا لأنه ما من شيء يمكن عمله فى هذه اللحظة فانه يقرر الانتظار حتى السادسة صباحا ، ثم يستدعى مدير القسم ويعطيه البرقية ولكنه مع ذلك يعمل على ايقاظ مسئول المكتب المختص بالدولة أ ويطلب منه الحضور ، ويشاركه فى اليقظة ، بجانب الموظفين المناوبين ، ممثل من السكرتارية التنفيذية الذى سيقوم باعداد البرقية كى يقرأها الوزير فور وصوله • أما فى دائرة المعلومات والأبحاث وقد تجاوزت الساعة الآن الرابعة صباحا ـ فقد وصل موظفو اعداد ملخص الصباح لقراءة ما ورد ليلا وكتابة النقاط ذات الأهمية وتحليلها حتى يستطيع المدير أن يستخدمها فى اطلاع المسئولين على ما جاء بها خلال اجتماع الوزير بهم صباحا • وبديهى أن يلقى مسئول التلخيص بقسم البحوث والتحليلات للشرق الأدنى وجنوب آسيا وأفريقيا نظرة على البرقية الليلية الواردة عن الدولة أ ، ثم يتصـــل تليفونيا بالمحلل المختص بالدوله أ • وهكذا ، ما أن يحين موعد قدوم الوزير فى سيارته « الليموزين السـوداء ، ويتوجه الى المصعد الخاص ، حتى يكون قد حدث الكثير • ففى دائرة شئون الشرق الأدنى وجنوب آسيا ، يكون كل المسئولين عن الدولة أ ابتداء من مساعد الوزير فمن هم أدنى منه ، بما فيهم المسئول عن حلف بغداد ومنظمة حلف جنوب شرقى آسيا ، والمساعد الخاص الذى يعمل كمستشار سياسى ومستشار التخطيط ، قد عقدوا اجتماعا دام قرابة ساعة لوضع المهام التى تتطلب اهتماما فوريا • حينئذ تكون قد وصلت برقيتان ليليتان أخريان عن الدولة أ ، احداهما تفيد بأنه حتى الآن لم يتعرض أى مواطن أمريكى للخطر وان كان مثل هذا الأمر غير مؤكد فى المستقبل • وعندئذ يتصل مساعد الوزير بمدير المعلومات والبحوث بطلب تجميع كافة المعلومات الممكنة عن القائد الجديد للدولة أ وزملائه ، كمـا يطلب نفس المعلومات الممكنة عن القائد الجديد للدولة أ وزملائه ، كما يطلب نفس المعلومات عن وكالة المخابرات المركزية أما بالنسبة لباقى الأمور ، ففيما يلى تصور مساعد الوزير عما يجب عمله أولا بأول :

١ ـ ابلاغ وزارة الدفاع بقلق وزارة الخارجية ، وطلب تجهيز طائرات نقل فى المطارات القريبة لاجلاء الرعايا الأمريكيين اذا دعت الضرورة لذلك ، طبقا للخطط المعدة سلفا • كما يجب التشاور حول المعدات المتوفرة اذا ما تطلب الأمر حماية أرواح الرعايا الأمريكيين عن طريق استخدام القوة •

٢ ـ ارسال مضمون البرقيات الليلية التى وصلت الوزارة الى السفارة الأمريكية

فى الدولة جـ ، وهى دولة صديقة مجاورة للدولة أ · وينتظر فى كل لحظة وصول برقيات من السفارة الأمريكية هناك · كما يجب اخطار المساعد الخاص لشئون تنسيق الأمن المتبادل بمكتب وكيل الوزارة للشئون الاقتصادية ، وكذلك مكتب شئون الأمن الدولى بوزارة الدفاع ، باحتمال طلب مساعدة عسكرية عاجلة للدولة جـ ·

٣ ـ وقف ضخ البترول فى أنابيب الدولة أ ، واخطار المساعد الخاص لشئون تنسيق الأمن المتبادل بذلك ·

٤ ـ يجب أن يناقش مع وزارة الدفاع امكانية قيام الاسطول الامريكى السادس باستعراض لتأييد استقلال وسلامة أراضى الدولة جـ ·

٥ ـ يطلب تقييم مخابرات قومى اضطرارى من وكالة المخابرات المركزية ، بشرط الا تعتبر الوكالة الموقف من الميؤس منه بحيث لا يمكن وضع تقسيم رسمى يمكن الاستفادة به ·

٦ ـ يقوم مستشار الشئون العامة بالاتصال بدائرة الشئون العامة ، والمتحدث باسم وزارة الخارجية ، ووكالة الاعلام الامريكية ، للاتفاق على الموقف الامريكى الذى سيتم اعلانه ·

٧ ـ من المحتمل ضرورة استدعاء سفير الدولة ب وابلاغه بالحاجة الماسة لموافقة حكومته على السماح بالطيران فوق أراضيها لتوصيل الامدادات للدولة جـ ويفضل بدء مسئولى المكتب الخاص بكل من الدولة ب ، جـ فورا فى صياغة برقية للسفارة الامريكية فى الدولة ب (وصورتها للسفارة فى الدولة جـ) تحدد فيها المرحلة التى يجب عندها على السفير التوجه لوزارة خارجية الدولة ب ·

وفى الساعة ١٢ ر ٩ ، يطلب مساعد الوزيرمن سكرتيرته الغاء كل مواعيد اليوم ، بما فيها موعده مع طبيب الأسنان ، توقعا منه بأن الوزير سيطلب اليه مرافقته الى البيت الأبيض · ولكنه يبقى على موعده مع سفير الدولة جـ فقط · (السيد السفير ، يمكنك أن تطمئن جلالة الملك بأن حكومتى عازمة تماما على حماية سيادة وسلامة أراضى دولته) ·

وفى الساعة ١٤ ر ٩ ، وقبل دقيقة واحدة من بدء اجتماع المسئولين ، يلحق مساعد الوزير بزملائه فى غرفة الانتظار بمكتب الوزير ، وذلك لسماع تقييم مدير المعلومات والأبحاث ، ثم التقدم بتقييمه الشخصى ، وخطة العمل المقترحة ·

الفهرس

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ٥٤٨٨/١٩٨٣

ISBN ٩٧٧ – ٠١ – ٢٦٠ – ١

يتجاوز العلامة كارل دويتش الأفكار التقليدية فى مبحث دراسة العلاقات الدولية ليقدم نظرة علمية تحليلية شاملة للعلاقات داخل الوحدات القومية والمنظمات الدولية .

وينتقد دويتش فكر الميتافيزيقية الالمانية ، وفكر المدرسة الماركسية لعجزهما عن تفسير ظاهرتى الاندماج والصراع فى المجتمع الدولى ، ويقدم بديلا عنهما نظرية متكاملة المعالم لتحديد اطار العلاقات الدولية

وقد ترجم الكتاب إلى عديد من اللغات الحية باعتباره مرجعا هاما فى العلاقات الدولية ، كما يعد جهدا كبيرا يهم المشتغلين والدارسين فى مجال الشئون السياسية ، واضافة جديدة إلى المكتبة العربية .